اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن الغذائي

بيروت – الجمهورية اللبنانية
7 – 9 أكتوبر 2012م
(التقرير الختامي والتوصيات)

التقديـم

تلعب المرأة العربية الريفية دوراً بارزاً في مجال توفير الأمن الغذائي على مستوى الأسرة والمجتمع الريفي، إذ تشارك الرجل في زراعة المحاصيل الحقلية وتربية الحيوان وكافة أعمال المزرعة، كما تقوم بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال. وقد تعاظم هذا الدور كثيراً لتصبح المرأة مالكة للحيازات الزراعية في العديد من الدول التي يتفرغ فيها الرجال لمهام البحث عن المرعى الجيد لما تملكه الأسرة من بهيمة الأنعام أو الهجرة للمدن للعمل في قطاعات الاقتصاد الأكثر إدراراً للدخل.

هذا وقد أكدت المنتديات والمؤتمرات العالمية التي اهتمت بقضايا المرأة على دورها المحوري في الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية بشكل خاص، مما أدى إلى بلورة وعي دولي عام واهتمام خاص بضرورة تمكين المرأة من حيازة وإدارة موارد الإنتاج الزراعي وتعزيز مشاركتها في الأنشطة الإنتاجية.

وإيماناً من المنظمة العربية للتنمية الزراعية بما يمكن أن تقدمه المرأة الريفية في مجال الأمن الغذائي العربي، اهتمت المنظمة كثيراً بمشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية والعمل على تمكينها وتطوير قدراتها لتكون أكثر فاعلية واندماجاً في أنشطة التنمية الزراعية في الريف. ولتحقيق هذه الغاية أفردت المنظمة برامج متخصصة للمرأة وتنمية وازدهار الريف ضمن إستراتيجيتها للتنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين. وتعمل المنظمة حالياً على تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الموجهة بالكامل للمساهمة في تمكين المرأة للوصول إلى الموارد والقروض والتقانات الإنتاجية الضرورية لزيادة مساهمتها في الأمن الغذائي على مستوى الأسرة وفي الإطار الكلي الاقتصادي والاجتماعي.

ويأتي عقد هذا اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن الغذائي في الوطن العربي، بغرض إبراز دور المرأة العربية الريفية وإسهاماتها في الأمن الغذائي العربي، ولتعزيز دور التنظيمات النسوية ومنظمات المجتمع المدني في إدماج المرأة العربية في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، وكذلك للوقوف على المحددات والصعوبات التي تواجه الجهد الرسمي والمدني في تفعيل دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي.

وأنتهز هذه السانحة لأتقدم بعظيم الشكر والتقدير لوزارة الزراعة بالجمهورية اللبنانية على استضافتها هذا اللقاء القومي الهام، والشكر لمنظمة المرأة العربية على تعاونها مع المنظمة في تنظيم هذا اللقاء، والشكر موصول لكل من شارك في إنجاح اللقاء من الخبراء والمختصين العرب، آملين أن تسهم توصياته في تعزيز دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي في الوطن العربي.

والله ولي التوفيق،،،،

الدكتور/ طارق بن موسى الزدجالى

المـــدير العـــــام

المحتويـــات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
التقديم	أ
المحتويات	ب
المداولات والتوصيات	1
فعاليات اليوم الثاني	1
فعاليات اليوم الثاني	2
فعاليات اليوم الثالث	2
- الجلسة الختامية	2
- التوصيات	2
الملاحـــق	
ملحق رقم (1) المشاركون	4
ملحق رقم (2) الكلمات	7
- كلمة معالي الدكتور طارق بن موسى الزدجالي – مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية	7
- كلمة معالي الوزير	8
ملحق رقم (3) الأوراق التي قدمت خلال اللقاء	13
- الأوراق المحورية	13
- الأوراق القطرية مرتبة هجائياً	42

المداولات والتوصيات

فعاليات اليوم الأول

الجلسة الافتتاحية:

بدأت أعمال اللقاء في صباح يوم الأحد 2012/10/7 بزيارات ميدانية لجمعيتين تعملان في مجال تمكين المرأة وتفعيل دورها في تحقيق الأمن الغذائي. وقد كانت الزيارة الأولى لجمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية في الضاحية الجنوبية لبيروت، حيث اطلعت المشاركات على نشاطات الجمعية ووقفن على إنجازاتها في مجال دعم وبناء قدرات المرأة الريفية وتفعيل دورها في زيادة دخل الأسرة وتحسين مستوى الأمن الغذائي لعائلتها.
وكانت الزيارة الثانية لجمعية الشباب المسيحيين، حيث وقف المشاركون على أنشطة التصنيع الغذائي المتفردة التي تعمل فيها هذه الجمعية، والتي تعتبر بكاملها أنشطة موجهة لسوق الصادر- تعظيماً لمكاسب المرأة من خلال القيمة المضافة التي تعطى للمنتجات.

وفيما يلي سير عمل الجلسات:

جلسة العمل الأولى:

رئيس الجلسة: الدكتورة ودودة بدران – المدير العام لمنظمة المرأة العربية.
مقرر الجلسة: المهندسة سلمى سعيد باني – البحرين.
قدمت في هذه الجلسة أوراق العمل التالية:

- ورقة قطرية حول: «المرأة الريفية والأمن الغذائي في الجمهورية اللبنانية» / المهندسة/ منى عساف.
- ورقة عمل حول: «المرأة الريفية والأمن الغذائي» في جمهورية مصر العربية/ دكتورة/ عقيلة صالح.
- ورقة قطرية حول «إدماج المرأة الريفية في أنشطة تحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين» المهندسة/ سلمى سعيد ياني.
- ورقة عمل حول «تجربة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في إدماج المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية في ولاية منوبة في تونس» / المهندسة/ ليلى الحيدوسي.
- ورقة قطرية حول «المرأة والأمن الغذائي في الجزائر» /السيدة/ حدة بن مصباح.
- عرض لتجربة الجزائر في مجال عمل المرأة الريفية في مشروعات الأمن الغذائي- السيدة/ نجاة بريكي.

جلسة العمل الثانية:

رئيس الجلسة: المهندسة/ جانين نوفل - لبنان.
مقرر الجلسة: المهندسة/ أفراح دينار هادي - العراق.

قدمت في هذه الجلسة أوراق العمل التالية:

- ورقة عمل حول «تجربة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال إدماج المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية بولاية باجة في تونس» – المهندسة/ فاطمة جبران.
- ورقة قطرية: «حول إدماج المرأة الريفية في قضايا الأمن الغذائي في السودان – المهندسة/ منى أحمد عبد الماجد.
- ورقة قطرية: حول «دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي العراقي» - المهندسة/ أفراح دينار هادي.
- ورقة قطرية: حول «التجارب الناجحة لإدماج المرأة الريفية في قضايا الأمن الغذائي بسلطنة عمان» المهندسة/ سها بنت حمود الحجرية.
- عرض لتجربة تونس في مجال عمل المرأة الريفية في مشروعات الأمن الغذائي – السيدة/ نعيمة بن إبراهيم حسناوي.
- ورقة عمل حول «دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي والاقتصاد الكلي للدولة» - المهندسة/ سعاد عبد الله رمرم.

فعاليات اليوم الثاني

جلسة العمل الثالثة:

رئيس الجلسة: المهندسة/ ليلى الحيدوسي - تونس.
مقرر الجلسة: المهندسة/ مقبولة محمد الصادق كريسته - ليبيا
قدمت في هذه الجلسة أوراق العمل التالية:

- ورقة عمل حول «المرأة الريفية في لبنان والمشاكل والمعوقات التي تواجه عملها في المجال الزراعي» المهندسة/ ماي مزهر.
- ورقة قطرية حول «إدماج المرأة الريفية في قضايا الأمن الغذائي بجمهورية مصر العربية» ـ الدكتورة/ علية جودة.
- ورقة قطرية حول «تجربة المملكة المغربية في مجال المرأة القروية والأمن الغذائي» – السيدة/ خديجة الدويلالي.
- ورقة قطرية حول «دور المرأة الريفية وبعض التجارب الناجحة لإدماجها في قضايا الأمن الغذائي في اليمن» ـ المهندسة/ أفراح سعد المحفدي.
- ورقة عمل حول «مشروعات تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسرة الريفية (نماذج من دار فور غرب السودان) ـ المهندسة/ أحلام مهدي صالح.

جلسة العمل الرابعة:

رئيس الجلسة: الدكتورة/ علية جودة محمود ـ مصر

مقرر الجلسة: المهندسة/ أفراح سعد المحفدي ـ اليمن

قدمت في هذه الجلسة أوراق العمل التالية:

- ورقة قطرية حول مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية الريفية في ليبيا – المهندسة/ مقبولة كريسته.
- نموذج لتجربة رائدة في مجال عمل المرأة الريفية في تحقيق الأمن الغذائي بلبنان – الحاجة/ خولة عيسى.
- عرض لتجربة السودان في مجال عمل المرأة الريفية في مشروعات الأمن الغذائي – السيدة/ جميلة سليمان الحاج علي.
- عرض لتجربة جمهورية مصر العربية في مجال عمل المرأة الريفية في مشروعات الأمن الغذائي ـالسيدة/ نوال إبراهيم محمد.

فعاليات اليوم الثالث

الجلسة الختامية:

رئيس الجلسة: معالي الدكتور طارق بن موسى الزدجالي ـ المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

مقرر الجلسة: المهندسة/ منى عساف – لبنان.

تم في هذه الجلسة مناقشة واعتماد التقرير الختامي للقاء والذي توصل إلى التوصيات التالية:

التوصيات:

1- ضرورة تنفيذ مشروعات لبناء قدرات المرأة الريفية ضمن الخطط التنفيذية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة المرأة العربية، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات المتخصصة العربية الإقليمية والدولية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني.

2- قيام المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة المرأة العربية بإنشاء شبكة عربية للمرأة الريفية.

3- عقد مؤتمر أو ندوة أو لقاء دوري قومي كل عامين تشارك فيه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تنظمه المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة المرأة العربية .

4- التأكيد على أهمية تضمين الإحصاءات الرسمية للدولة إحصاءات خاصة بأنشطة المرأة العربية العاملة في المجال الزراعي.

5- تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع منظمة العمل العربية بإجراء دراسة حول أجور عمل المرأة الريفية واستحقاقها من التأمينات الاجتماعية في الوطن العربي.

6- إحداث إدارات لتنمية المرأة الريفية في الأجهزة الحكومية المختصة.

7- إجراء دراسة عن وضع خريجات الجامعات في المجال الزراعي وفرص عملهن والوقوف على المعوقات واقتراح العلاج المناسب.

8- إجراء دراسة حول آليات تمويل مشاريع وأنشطة المرأة الريفية ذات العلاقة بالزراعة والأمن الغذائي.

قائمة المشاركين

أسماء المشاركون

أولاً: ممثلو الدول:

- المهندسة/ سلمى سعيد باني — مملكة البحرين
- المهندسة/ ليلى الحيدوسى — تونس
- المهندسة/ حدة بن مصباح — الجزائر
- المهندسة/ منى أحمد عبد الماجد — السودان
- المهندسة/ أفراح دينار هادي — العراق
- المهندسة/ سهى بنت حمود الحجرية — سلطنة عمان
- المهندسة/ منى عساف — لبنان
- المهندسة/ ماي مزهر — لبنان
- المهندسة/ مقبولة محمد الصادق كريسته — ليبيا
- الدكتورة/ علية جوده — مصر
- المهندسة/ خد يجة الدوبلالي — المغرب
- المهندسة/ أفراح سعد المحفدي — اليمن

ثانياً: استشاريات المنظمة العربية للتنمية الزراعية اللاتي ساهمن بأوراق محورية:

- الدكتورة/ عقيلة صالح — جمهورية مصر العربية
- المهندسة/ فاطمة جبران — الجمهورية التونسية
- المهندسة/ سعاد عبد الله رمرم — جمهورية السودان
- المهندسة/ أحلام مهدي صالح — جمهورية السودان

ثالثاً: النساء الريفيات اللاتي شاركن في اللقاء عن طريق المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

- السيدة/ نوال إبراهيم محمد خميس — جمهورية مصر العربية
- الحاجة /خولة عيسى — الجمهورية اللبنانية
- السيدة/ جميلة سليما الحاج على — جمهورية السودان
- السيدة/ نعيمة بن إبراهيم حسناوي — الجمهورية التونسية
- السيدة / نجاة بريكي — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

رابعاً: وفد المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

- معالي الدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي- المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- الدكتور/ الحاج عطية الحبيب.
- الدكتور/ محمود عبد الله مدني.
- السيدة/ ناهد عوض الكريم خشم الموس.

خامساً: وفد منظمة المرأة العربية:

- معالي الدكتورة/ ودودة بدران - المدير العام لمنظمة المرأة العربية.
- الدكتورة/ عُلا أبو زيد.

سادساً: وفد وزارة الزراعة بالجمهورية اللبنانية:

- الأستاذ/ علي ياسين.
- السيدة/ فريدة الحاج شحاده.
- المهندسة/ ايفا علوية .

سابعاً: جمعيات تعاونية نسائية لبنانية:

- السيدة/ الين جعفر- رئيس الجمعية التعاونية لتنمية وتطوير وتكوين قدرات المرأة في حارة حريك.
- السيدة / جانين نوفل - جمعية الشبان المسيحيين.
- أسامة حيدر غدار- الجمعية التعاونية لدعم وتمكين المرأة – لبنان.
- المهندسة/ ماي طرابلسي – جمعية الشبان المسيحيين.
- السيدة/ سناء زاهي كنعان – جمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية.
- الدكتورة/ رغدة المصري- جمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية.
- المهندسة/ سميرة علام – مديرة التنمية والتعاونيات/ جمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية.
- السيدة/ بتول حسب الله- جمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية .

الكلمات

الكلمات

كلمة معالي الدكتور طارق بن موسى الزدجالي
مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية
في حفل افتتاح اللقاء القومي للمرأة الريفية والأمن الغذائي

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد بن عبد الله
وعلى آله وصحبه ومن والاه

معالي الأخ الدكتور/ حسين الحاج حسن
وزير الزراعة في الجمهورية اللبنانية

معالي الأخت الدكتورة/ ودودة بدران
المدير العام لمنظمة المرأة العربية

أصحاب المعالي والسادة
الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وبعد فما أطيبها من سانحة، نلتقي فيها بجمعكم الكريم والمميز، وفي بلد له عندنا نحن العرب المستحق من المكانة والكثير من المودة والمحبة، لنفتتح أعمال هذا اللقاء القومي للمرأة الريفية والأمن الغذائي في الوطن العربي وتحت الرعاية الكريمة لمعالي الأخ الدكتور حسين الحاج حسن – وزير الزراعة في الجمهورية اللبنانية.

أصحاب المعالي والسعادة

الحضور الكريم

لقد شهدت أوضاع المرأة العربية تطورات إيجابية ومتلاحقة خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث حققت معظم الدول العربية تقدماً ملحوظاً في تحسين أوضاع المرأة وإدماجها في التنمية، كنتيجة للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وزيادة الوعي والتعليم وانتشار وسائل الإعلام (المقروءة والمسموعة والمرئية) والانفتاح وزيادة وتيرة الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم من ذلك كله، فلا تزال أوضاع المرأة العربية عامة والريفية خاصة دون المستوى المطلوب، مما يستلزم تخطيطاً إستراتيجياً يمكن ترجمته إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ ومن شأنها تحقق مشاركة أكبر وإدماج كامل للمرأة العربية – وهي نصف المجتمع- في الاقتصاد لتمكينها من القيام بدورها المستحق في التنمية المستدامة.

أصحاب المعالي والسعادة

الحضور الكريم

يشكل سكان الريف في الوطن العربي حوالي 44% من جملة السكان، نصفهم من النساء. وتعتمد غالبية النساء الريفيات على الزراعة وتربية الحيوان كنشاط اقتصادي، حيث يعملن قرابة الثمانية عشرة (18) ساعة

يومياً، فالمرأة الريفية هي أول أفراد الأسرة استيقاظاً في الصباح الباكر وآخر من يأوي إلى الفراش مساءً، حيث تقوم بإعداد الطعام للأسرة وتفلح الأرض وتحصد الزرع وتغسل وتنظف وتطبخ وتصنع وتحفظ الغذاء وتسوق الفائض منه. وتقوم المرأة إضافة إلى دورها المتمثل في العناية بالأسرة، بدور هام، غير مأجور عموماً، في ميدان توليد الدخل الأسري، وذلك بتوفير اليد العاملة اللازمة للزرع، وحصاد المحاصيل ودرسها، وتجهيز المنتجات للبيع، خاصة في المجتمعات العربية التي يتفرغ فيها الرجال لمهام البحث عن المرعى أو الهجرة إلى المدن للعمل في قطاعات الاقتصاد الأكثر إدراراً للدخل.

إن الأمن الغذائي يمكن تعريفه بأنه إتاحة الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية لجميع الناس في كل الأوقات للحصول على غذاء كافٍ ومأمون ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط.

ومن هذا المنطلق فإن للمرأة الريفية دوراً هاماً وحيوياً، ومشاركة فاعلة في الزراعة والأمن الغذائي في الوطن العربي على المستوى الأسري والوطني، تعكسها نسبة النساء في القوى العاملة الزراعية التي قد تزيد على النصف في الدول العربية ذات الدخل الأقل والمعتمدة على الزراعة. وكذلك من خلال عملها في توفير الغذاء الصحي الآمن لأفراد الأسرة وحسن إدارة الدخل والاقتصاد في استهلاك الغذاء.

الجمع الكريم:

على الرغم من دورها المتميز المذكور تعاني المرأة العربية الريفية العاملة في قطاع الزراعة من التهميش، فهي آخر المستفيدين من النمو الاقتصادي وعمليات التنمية، وغالباً ما يتم إغفالها في عمليات وضع الخطط التنموية وتوزيع الحيازات ونشر المعلومات والتعليم والتدريب على الطرق الزراعية الحديثة.

كما يتم استنزاف طاقاتها وقواها في أعباء الحمل والولادة والإرضاع إلى جانب أعباء تنشئة الأطفال وإدارة المنزل والعمل الزراعي والمساهمة في تربية الحيوانات التي تمتلكها الأسرة، مما يعرضها للعديد من المتاعب الصحية، كما أنها قد تتعرض للتمييز الغذائي، فتكون آخر من يتناول الطعام في الأسرة.

ونعلم جمعنا الكريم، أن عملية تغييب المرأة الريفية العربية عن آلية المشاركة في اتخاذ القرار والتمثيل المجتمعي على كل المستويات، وإغفال قيمة عملها، وتدني نصيب أنشطتها أو انعدامه من التمويل والقروض، ومعاناتها من الفقر وسوء التغذية والتخلف وقلة حظها من التعليم أو انعدامه، وتعرضها للعنف، هي أمور غير مرحب بها وواجبة التغيير.

معالي الأخ الوزير راعي المناسبة

أصحاب المعالي والسعادة

الحضور الكريم

لم تغفل جامعة الدول العربية قضايا المرأة ودورها الهام في التنمية، فقد أنشأت في مطلع السبعينات من القرن الماضي لجنة للمرأة ضمن منظومة أمانتها العامة، وعملت من خلال مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب على اعتماد وإنفاذ إستراتيجية عربية للنهوض بالمرأة في عام 1988م ، وأتبعتها بإنشاء منظمة المرأة العربية في أوائل القرن الحالي، لتعنى بقضايا المرأة العربية والدفاع عن حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والعمل على تنمية قدراتها وتمكينها.

إن المنظمة العربية للتنمية الزراعية وفي إطار عملها على مساندة جهود دولها الأعضاء على تحقيق الأمن الغذائي، تهتم كثيراً بمشاركة المرأة في الأنشطة الزراعية، والعمل على تمكينها وتطوير قدراتها لتكون أكثر فاعلية وإندماجاً في أنشطة التنمية الزراعية في الريف العربي، ولتحقيق هذه الغاية أفردت المنظمة برامج متخصصة للمرأة وتنمية وازدهار الريف – ضمن إستراتيجيتها للتنمية الزراعية المستدامة. وتعمل المنظمة حالياً على تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج الموجهة بالكامل للمساهمة في تمكين المرأة من الوصول إلى الموارد والقروض والتقانات الإنتاجية الضرورية لزيادة مساهمتها في الأمن الغذائي على مستوى الأسرة وفي الإطار الكلي الاقتصادي والاجتماعي.

ولعل البدء في إنشاء مدارس أو كما نفضل أن نسميها بيوت للمرأة الريفية في ثلاث ولايات في دارفور وولاية القضارف في جمهورية السودان أكبر دليل على اهتمام منظمتكم العربية للتنمية الزراعية بتمكين المرأة الريفية لكي تقوم بدورها في التنمية والعمل يجري حالياً على تصميم بيت للمرأة الريفية في إحدى القرى بصعيد مصر.

أصحاب المعالي والسعادة

الحضور الكريم

نلتقي هنا للوقوف على دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي العربي والمشكلات التي تواجهها واستعراض النجاحات التي حققتها، ولنسجل للمرأة الريفية ما تستحق من العرفان والتقدير لإسهاماتها في تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي في وطننا العربي من خلال بحث آليات من شأنها إبراز دورها ومساهمتها في هذين المجالين وصون حقوقها بما يمكنها في المجتمع ويضعها في مكانها المستحق.

وفي الختام، العظيم من التقدير والامتنان لهذا البلد العربي الجميل رئيساً وحكومة وشعباً على حفاوة الاستقبال وصدق المشاعر والضيافة الكريمة، والشكر الجزيل لمعالي الأخ الوزير الدكتور، حسين الحاج حسن ولأسرة وزارته الموقرة على الرعاية الكريمة لأعمال هذا اللقاء وحسن الإعداد والتنظيم، كما لا يفوتني أن أشكر معالي الدكتورة/ ودودة بدران – المدير العام لمنظمة المرأة العربية على ما تبذله من جهد في خدمة قضايا المرأة العربية والتعاون معنا في تنفيذ هذا اللقاء الهام.

ولا ننسى أن نعرب عن عميق تقديرنا وعظيم امتناننا للنساء الريفيات من بعض الدول العربية اللاتي شرفننا بمشاركتهن لنا هذا اللقاء بالحديث عن تجاربهن المميزة في المساهمة في الأمن الغذائي.

والشكر كل الشكر لكم الحضور الكريم.

دمتم جميعاً في حفظ الله ورعايته،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

ملخص كلمة معالي الدكتور/ حسين الحاج حسن
وزير الزراعة بالجمهورية اللبنانية
في حفل افتتاح اللقاء القومي للمرأة الريفية والأمن الغذائي

بعد السلام استهل معاليه كلمته باسم الله الرحمن الرحيم وحيا...

معالي الدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي - المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية
معالي الدكتورة/ ودودة بدران - المدير العام لمنظمة المرأة العربية
السيدات والسادة الخبراء وممثلي الدول المشاركة في اللقاء

وأكد معاليه على سعادته العظيمة في أن يلتقي بالجمع الكريم الذي يشارك في أعمال هذا اللقاء القومي الهام، للبحث في الآليات التي تضمن المشاركة الفاعلة للمرأة العربية في تحقيق الأمن الغذائي العربي، ورحب بالجميع في بلدهم الثاني -الجمهورية اللبنانية، التي وافقت على احتضان العديد من الفعاليات العربية بكل محبة وترحيب، ونقل معاليه إلى الجميع ترحيب الحكومة اللبنانية باستضافة أعمال هذا النشاط، وعبر عن تمنياتها له بالنجاح في تحقيق الأهداف التي نظم من أجلها.

وأوضح معاليه أن اهتمام هذا اللقاء بتأمين الغذاء على مستوى الأسرة ومشاركة المرأة للرجل في جعله متاحاً وفي المتناول يعد من الضرورات التي لا يجب أن تنشغل الأمة بغيرها، فالمنطقة العربية تزخر بكم هائل من الموارد الطبيعية والبشرية، ويتوفر فيها المال الكثير، الذي يمكن توظيفه لخدمة أهم قضايا الأمة العربية والإسلامية وهي قضية الأمن الغذائي للمواطن.

فالمرأة كما أفاد معاليه هي دعامة الأسرة وسند الرجل في كل الملمات، وقد كان ولا يزال دورها محورياً في كل القضايا، فهي التي تربي النشء وتجهز الطعام وترعى وتحافظ على ممتلكات الأسرة في العصور التي خلت، وتعمل جنباً إلى جنب مع الزوج والأولاد في تأمين احتياجات الأسرة من الغذاء والكساء، ولم تتخل عن هذا الدور حتى بعد دخولها حياة الحضر والتمدن ونيلها قدراً من التعليم يكافئ ما لدى الرجل، وربما سبقته في بعض الميادين، فهي المدرسة والطبيبة والمهندسة والمحامية، التي تزاحم الرجل في كل الميادين بكفاءة واقتدار، هذا فضلاً عن دورها الطبيعي في الإنجاب ورعاية الأطفال والاهتمام بشئون الأسرة.

فالاهتمام الذي توليه كل من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة المرأة العربية للمرأة في الريف العربي، يُعد مكسباً كبيراً للمجتمع، فالمرأة هي النصف المكمل للرجل، فتفعيل دورها وتنشيطها وتمكينها من أدوات العمل الزراعي سيحقق لا محالة طفرة في تنمية المجتمع وصلاحه. فالأمة العربية والإسلامية لا يمكن لها أن تنهض ونصفها الآخر معطل، فالاستفادة من طاقات المرأة وقدراتها سيمكن حتماً من تحقيق القدر المطلوب من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرخاء المعيشي في المنطقة العربية.

وأوضح معاليه أن المرأة الريفية في لبنان قد تخطت العديد من العقبات الاجتماعية التي كانت تفرضها العادات والتقاليد، وخرجت للعمل باكراً مقارنة بنظيراتها في دول أخرى، وقد تمكنت من تحقيق ذاتها والمساعدة في قوت أولادها وتحسين الظروف المعيشية لأسرتها جنباً إلى جنب مع الرجل، ولم تبخل الدولة عليها بالدعم الممكن من تدريب وتأهيل وإقراض، حتى تملكت مشروعات إنتاجية تحفظ لها كرامتها وتعينها على العيش الكريم.

واختتم معاليه خطابه بتكرار الشكر لمعالي المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومعالي مديرة منظمة المرأة العربية على تنظيمها المشترك لهذا اللقاء واختيارهما لبنان حاضنة لأعماله. فقد تشرفت الجمهورية اللبنانية كثيراً برعاية فعالياته، وتمنى للقاء النجاح في تحقيق أهدافه، وأن وخروجه برؤى ومقترحات عملية تمكن أكثر المرأة الريفية وتساعد في إدماجها في العمل الإنتاجي المثمر، بما يعزز مشاركتها في دفع مسيرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة في المنطقة العربية.

والله الموفق،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

ملخص كلمة معالي الدكتورة/ ودودة بدران
المدير العام لمنظمة المرأة العربية
في اللقاء القومي حول المرأة الريفية والأمن الغذائي

بعد التحية والسلام خاطبت معالي الدكتورة/ ودودة بدران حفل الافتتاح بدءاً بتحية الحضور:

معالي الدكتور/ حسين الحاج حسن- وزير الزراعة بالجمهورية اللبنانية
معالي الدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي- المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية
الخبراء والمحاضرون وممثلو الدول

وشكرت معاليها وزارة الزراعة اللبنانية ممثلة في معالي الوزير/ الدكتور حسين الحاج حسن على كريم استضافتهم ورعايتهم لأعمال هذا اللقاء القومي الهام، ورحبت بممثلي الدول والخبيرات اللائي شاركن في إثراء فعاليات اللقاء بتجاربهن وخبراتهن المتميزة في مجال إدماج المرأة العربية في قضايا التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

وشكرت معاليها بشكل خاص معالي الدكتور طارق بن موسى الزدجالي – المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية على تعاونه في عقد هذا اللقاء المهم، وأثنت على علاقات التعاون والتنسيق المتميزة التي تربط بين منظمتيهما، وأكدت على استمرار هذا التعاون مستقبلاً خدمة لقضايا المرأة العربية، للأهمية التي ينطوي عليها تمكينها وإدماجها في الأنشطة التنموية وبخاصة الزراعية منها، لارتباطها بالأمن الغذائي العربي.

وثمنت معاليها كثيراً الجهود المقدرة التي ظلت تبذلها المنظمة في شتى المجالات المرتبطة بتنمية قدرات ومهارات المرأة العربية العاملة في المجال الزراعي وسعيها الدؤوب لتمكين المرأة ودعم وتشجيع انخراطها في الأنشطة الإنتاجية الزراعية.

وأوضحت معاليها أن المرأة في الريف العربي تشكل نصف قوة العمل وربما يزيد في بعض الدول، فهي المشاركة في كل العمليات الفلاحية داخل الحيازات الزراعية للأسرة، وهي المعدة للطعام والمديرة والمدبرة للاقتصاد المنزلي والعاملة على رعاية الأطفال.

وأكدت معاليها أن جامعة الدول العربية واستشعاراً منها للدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة العربية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المنطقة العربية، أنشأت «منظمة المرأة العربية» في عام 3002 لتعنى بقضايا المرأة العربية والدفاع عن حقوقها ومكتسباتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويأتي كل هذا الجهد تتويجاً للنشاط المكثف للجامعة بدءاً من مطلع السبعينات من القرن المنصرم، حينما شكلت لجنة للمرأة ضمن منظومة الأمانة العامة للجامعة العربية، وأتبعتها بإستراتيجية عربية للنهوض بالمرأة، والتي اعتمدها مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب في عام 8891، في إطار مواكبة التطورات والاهتمام العالمي بقضايا المرأة، الذي أكدت عليه العديد من المنتديات والمؤتمرات الدولية التي اهتمت بقضايا المرأة.

وبينت معاليها أن الحاجة قد أصبحت أكثر إلحاحاً لبلورة صيغ مثلى لضمان تمكين المرأة العربية وبخاصة الريفية، لتعزيز مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، فالمرأة الآن أكثر حماساً لمشاركة الرجل في كافة الأنشطة الإنتاجية المدرة للدخل، بفضل ما نالت من تعليم وتدريب وما اكتسبت من تجارب في مختلف مجالات العمل، وهذا يتطلب العمل المكثف والمتواصل على تنمية قدراتها وصقل مهاراتها لكي تندمج بشكل إيجابي في أعمال التنمية والأنشطة المرتبطة بالأمن الغذائي، فالأوضاع الصحية والتغذوية على مستوى الأسرة الريفية في العديد من دول المنطقة ما زالت دون المستوى المأمول، مما يستلزم عملاً مخططاً وفق إستراتيجية واضحة المعالم، لضمان انخراط المرأة الريفية في المشروعات والأنشطة الإنتاجية الزراعية، التي تضمن لها أمنها الغذائي ورفاهية أفراد أسرتها.

واختتمت معاليها بشكر معالي وزير الزراعة في لبنان/ الدكتور حسين الحاج حسن وطاقم وزارته الموقرة على إنجاحهم أعمال هذا اللقاء الهام، وكررت الشكر لمعالي الدكتور طارق بن موسى الزدجالي ـ المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية على التعاون الصادق والهادف في التنظيم المشرك لهذا اللقاء القومي الكبير، وأكدت على أنه سيتبع مستقبلاً بأنشطة أخرى مشتركة بين منظمتيهما وتمنت معاليها لأعمال اللقاء الوصول إلى توصيات عملية تدفع بعمل المرأة نحو آفاق أرحب وتسهم بفاعلية في تنمية وتطوير قدراتها وتمكينها وإدماجها في النشاط التنموي.

والله الموفق،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الأوراق المحورية

ورقة دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي والأسرة والاقتصاد الكلي للدولة

الإعداد
المهندسة/ سعاد عبد الله علي رمرم
مدير وحدة إدماج النوع الاجتماعي في التنمية
وزارة الزراعة والري

الباب الأول:

المقدمة :

يتمتع السودان بموقع إستراتيجي في منتصف القارة الإفريقية حيث يبلغ عدد سكان السودان حوالي 419.31 مليون نسمة منهم 796.14 مليون امرأة . يبلغ معدل النمو حوالي 2،1 والكثافة السكانية قدرها 46 فرداً في الكيلومتر المربع . يمثل عدد سكان الريف حوالي 63 % والحضر 37 % من العدد الكلي للسكان . ويعمل أكثر من 80 % من العدد الكلي من سكان الريف في القطاع الزراعي (كما هو موضحاً بالشكل رقم (1).

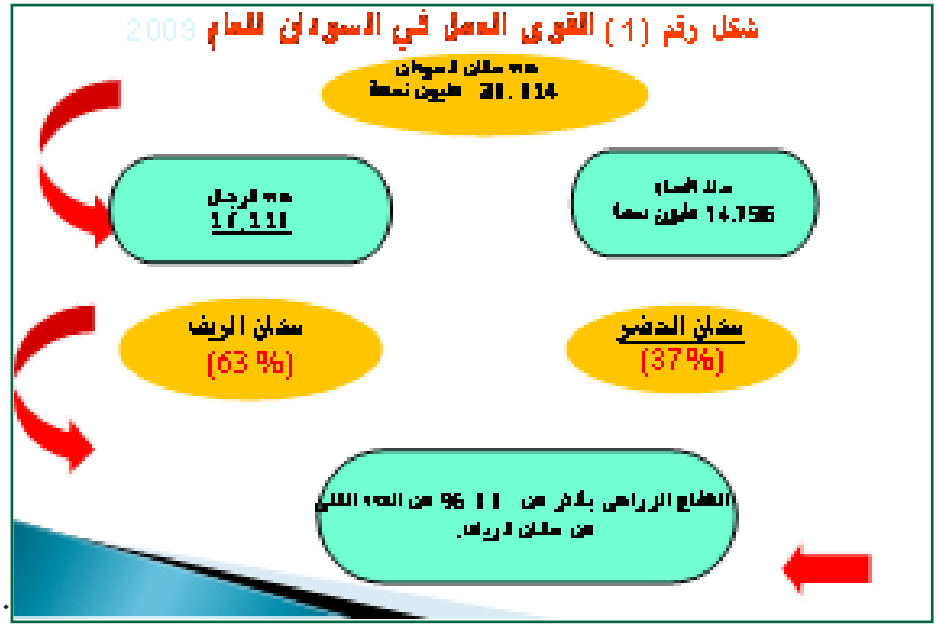

2.1 أهمية القطاع الزراعي في التنمية:

يعتبر القطاع الزراعي أهم قطاع في التنمية حيث تساهم الزراعة بحوالي 45 % في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي ولكن قد تدنت هذه المساهمة بعد اكتشاف البترول إلى 32.5% (2010) (المصدر: التقرير السنوي للأمن الغذائي – وزارة الزراعة والري2010) ، تقدر الثروة الحيوانية بحوالي 120 مليون رأس وهي تضم الأبقار ، الماعز والجمال ، ويمكننا تمييز نطاقين رئيسين للإنتاج الحيواني يتمثلان في الإنتاج الرعوي التقليدي والإنتاج الحديث وتحقيق الأمن الغذائي وتأمين الغذاء .

السودان أحد أغني الدول بالموارد الزراعية الوفيرة والمتنوعة والتي إذا ما أحسن استغلالها سوف تمكن البلاد من تحقيق التطور الاقتصادي المستدام وتحقيق الأمن الغذائي. وبفضل هذه الموارد تم تصنيف السودان كأحد ثلاث دول في العالم (السودان ، كندا، أستراليا) يمكن أن تساهم بفاعلية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

إن النساء السودانيات يمثلن 26 % من القوى العاملة بصورة عامة كما يشكلن نسبة 45 % من قوة العمل في الخدمة المدنية بالسودان (المصدر: نماذج مشرقة للمرأة السودانية – وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي أكتوبر 2010) . كما تمثل المرأة الريفية على وجه الخصوص عنصراً فعالاً في مجال النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وبعض المنتجات التي تساهم في دخل الأسرة ورفاهيتها بالإضافة إلى علاقاتها الاجتماعية بالأسرة حيث

تمثل 32 % من مجمل 75 % من نسبة العمالة الكلية للسكان العاملين بالزراعة (تعداد 1993). مشاركة المرأة تختلف في الشئون الاقتصادية كماً وكيفاً مع اختلاف طرق تحديدها وفق المنظور والمنهجية المتبنية لذلك فهو موضوع خلافي .

والمرأة السودانية في الريف تنتج معظم الإنتاج الزراعي وخاصة في القطاع المطري ومساهمتها تتفاوت حسب الإقليم والبيئة التي تتواجد فيها (مساهمتها تتراوح ما بين 25ـ85 %) بجانب زراعتها في الجباريك. وللمرأة الرعوية أيضاً دورٌ كبيرٌ في الإنتاج فهي تشارك الرجل في الأعمال الإنتاجية فهي تقع على عاتقها مسئولية الرعي ، إنتاج الألبان (تصنيع اللبن «الزبادي، القشطة ، الزبدة والسمن») .

إن للمرأة السودانية دوراً اجتماعياً عظيماً في المجتمع على كل المستويات بصفة عامة وعلى مستوى الأسرة بصفة خاصة (الدور الإنجابي والتنشئة). يتمثل دورها بالمجتمع في الحفاظ على تماسك نسيجه الاجتماعي. تلعب دوراً هاماً أيضاً في التنمية الاجتماعية الريفية متمثلة في لجان القرى لخدمة الأغراض السياسية والاجتماعية.

وتتلخص أهداف الورقة في الآتي:

1- دور المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي على مستوى الأسرة.

2- دور المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة.

3- التحديات الماثلة لدور المرأة الاقتصادي في المناطق الريفية .

4- الفرص المتوفرة للمرأة الريفية في السودان .

5- السياسات والإستراتيجيات الحكومية للدولة الخاصة بتطوير المرأة الريفية لتحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من شدة الفقر .

6- التوصيات للنهوض بالمرأة الريفية لمواكبة التغيرات الاقتصادية على كل المستويات (المحلي، القومي ، الإقليمي والعالمي).

الباب الثاني

دور المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي

2ـ1 مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي:

ظلت المرأة وعلى جميع المستويات تقوم بمعظم الأعمال الزراعية، المهارات الشعبية بالإضافة إلى دورها الاجتماعي (التنشئة، تربية الأجيال،الإشراف على أفراد الأسرة (الصغار، المرضى، كبار السن). فهي لها مساهمة اقتصادية كبيرة في الاقتصاد الكلي وغير المحسوب في الدخل القومي .

مشاركة المرأة تختلف في الشئون الاقتصادية كماً وكيفاً مع اختلاف طرق تحديدها وفق المنظور والمنهجية المتبنية لذلك فهو موضوع خلافي . إن للمرأة السودانية تاريخاً عريقاً في التنمية على كافة المستويات بالدور الفعال الذي تؤديه على كل المستويات (مستوى الأسرة ، المجتمع بالحفاظ على تماسك نسيجه الاجتماعي ، ومساهمتها المشهود لها في مجالات التعليم في مكافحة الأمية ، الصحة ، مجلات التنمية الاقتصادية المختلفة لما لها من دور كبير في تأمين الغذاء لأسرتها و مكافحة الفقر بالإضافة إلى ترسيخ دعائم السلام .

المجتمع السوداني مجتمع فتي تتجاوز نسبة السكان صغار السن (أقل من 15 سنة) نسبة 43 % ولا تزيد نسبة كبار السن (أكثر من 60 %) من 3 % ينطبق الوصف على كل من الإناث والذكور وهنالك توازن في التركيب النوعي حيث يقدر أن هنالك 101 ذكر مقابل 100 من الإناث (المصدر : المرأة السودانية حقائق وأرقام: إعداد د. عفاف أحمد محمد وإبراهيم محمد إبراهيم – الاتحاد العام للمرأة السودانية / الخرطوم 2005. أما حجم الأسرة يقدر بحوالي 6 أفراد في المتوسط، معدل الإعالة في السودان وصلت إلى مستويات عالية تشير التقارير إلى أن أي شخص عامل يعول نفسه وشخصين آخرين في المتوسط .

أهمية المرأة تأتي في التغيير وإحداث التنمية المتوازنة المتكاملة. إيماناً بدورها الهام فإن كل القوانين السودانية

للمرأة تكفل حقوقها على أساس المساواة العادلة وعدم التمييز ، كما أن جميع الدساتير من عهد الاستقلال (1956) وحتى الآن كفلت حقوق المرأة دون تمييز بينها وبين الرجل. ومنحتها كل حقوقها على جميع الأصعدة (الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية) وأعطتها أولوية خاصة من خلال التمييز الإيجابي.

فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الخدمة العامة تتفق جميع القوانين على مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين وتم وضع أسس في التشريعات تطبق على جميع العاملين بالحكومة والمؤسسات الخاصة والعامة ، لم تفرق بين حقوق وواجبات العاملين على أساس النوع . وأيضاً هنالك المساواة في الأجور والمرتبات والترقيات وفقاً لمعايير الكفاءة والإنجاز .

مشاركة المرأة تختلف في الشئون الاقتصادية كماً وكيفاً مع اختلاف طرق تحديدها وفق المنظور والمنهجية المتبينة لذلك فهو موضوع خلافي يحصره البعض في تقلد الوظائف العامة والبعض في العمل بالأجر النقدي ولكن نظرا لتعدد أوجه مشاركة المرأة الضمنية والصريحة فلابد من أن تضمن مشاركة المرأة العمل للحساب الخاص ، والمشروعات الصغيرة ويضيف البعض العمل المفيد اجتماعياً بما في ذلك العمل المنزلي وأعمال رعاية أفراد الأسرة. وبالتعريف الواسع فإن مشاركة المرأة في الإنتاج والرفاهية الأسرية تزيد على 90 % .

تمثل المرأة الرعوية 20 % من المجتمع الرعوي بالريف ويختلف نشاطها حسب طبيعة بيئتها. على سبيل المثال المرأة في قبيلة البقارة تمارس دباغة الجلود وتصنيع منتجات الألبان والسجاجيد من الصوف ورعاية الحيوان في جميع مراحلها العمرية.ولها مساهمات أخرى في طحن الغلال ، صناعة الطوب، المواقد المحسنة ، الأعمال اليدوية (75 % من جملة المشتغلين في المهنة) .

المساهمة العالية للمرأة في حفظ وتصنيع الأغذية حيث تحتكر ذلك بنسبة 46.8 % . فهي تعمل في تصنيع الألبان (الزبادي، المش، الزبدة ، السمن والأجبان المختلفة(الجبنة البيضاء والمضفرة) خاصة في غرب السودان.

و يختلف نشاط المرأة حسب البيئة ومن ولاية إلى أخرى على سبيل المثال:

شمال كردفان (قبائل الحمر) بغرب السودان تقوم المرأة بصناعة المفارش والسجاد الشعبي (الشمل) من الوبر والشعر (الشملة) وهي فرش أرض للنوم والجلوس وتستخدم أيضاً في تركيب بيوت الشعر المتنقلة التي تستخدمها القبائل الرعوية في ترحالها . وتقوم المرأة باستخدام الوسائل التقليدية لصناعة مستخرجات الألبان (السمن ـ الزبد (القرصة) .

في قبيلة الكبابيش بشمال كردفان تساهم المرأة في صناعة الجلود الخفيفة التي تستخدم في الأغراض المختلفة للأسرة مثل صناعة القربة (أداة مستخدمة في حمل المياه) والسعن (أداة جلدية مستخدمة في صناعة مستخرجات الألبان «الزبدة») بجانب جلب المياه.

في شرق السودان تساهم المرأة الشرقية في تدبير رزق الأسرة وإعاشتها بجانب صناعة البروش من السعف الأبيض والملون، كما تصنع الأواني المنزلية الخفيفة من الطين كبديل لصناعة الفخار . تساهم المرأة في صناعة الجلود الخفيفة التي تستخدم في الأغراض المختلفة للأسرة (صناعة القربة ، السعن). تقوم المرأة في قبائل البجة برعي الإبل أحياناً بقصد الحماية ومن المعروف أن في القبيلة درجت العادة أن يتجنب الرجال الذين يمارسون أعمال القرصنة أو النهب المسلح ، نهب الإبل إذا كانت في عهدة النساء .

وتقوم المرأة في قبائل بني عامر بشرق السودان بمشاركة الرجل في بناء منزل الزوجية ، ويعمل الرجل على تجهيز مستلزمات السكن، كما تقوم المرأة بنصب الخيمة وتجهيزها من الداخل.

يعتمد السودان في إنتاج المحاصيل الغذائية على القطاع المطري التقليدي والآلي، كما يعتمد على القطاع المروي في إنتاج المحاصيل النقدية.

2ـ2 دور المرأة في الأمن الغذائي على مستوى الأسرة:

تعتبر مشكلة توفر الغذاء هاجساً على كل المستويات (المحلية ، القومية، الإقليمية والعالمية) خاصة في دول العالم الثالث. كما يعتبر القطاع الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) هو المورد الأساسي للمواد الغذائية. ولتحقيق الأمن الغذائي لابد أن يرتكز مفهوم الأمن الغذائي على أربعة محاور تتمثل في كمية الغذاء، نوعية الغذاء، استمرارية الإنتاج وتوزيعه.

وعليه يمكن أن يعرف الأمن الغذائي: قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفر احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

حسب ما جاء في إحصائيات الإحصاء القومي (1994) فإن نسبة النساء الناشطات اقتصادياً حوالي 24.7 % وتختلف تلك النسب حسب الأقاليم المختلفة بالسودان (في الإقليم الشمالي والشرقي منخفضة حيث تبلغ في الشمالي 6.1 % ، وترتفع إلى أكثر من 65 % في إقليم كردفان، 80 % في إقليم دارفور) . ويعزى انخفاض معدل النساء الناشطات اقتصادياً في الإقليمين الشمالي والشرقي إلى عدم كفاءة المعايير الاقتصادية للقياس الحقيقي للنشاط الاقتصادي غير المعلن (يعتبر نشاط المرأة في تلك المناطق مضمناً في النشاط الأسري.

كما أثبتت الدراسات أيضاً أن النساء الريفيات يمثلن حوالي 70 %ـ80 % من العمالة الكلية في الإنتاج الزراعي. (دراسة دور المرأة في الأمن الغذائي الإعداد فاطمة إسماعيل، سهام مختار، ميمونة أمين سعيد ـ السودان –وزارة الزراعة 2009).

وللمرأة السودانية دور فعال في توفير الغذاء لأسرتها خاصة في ظل الظروف الاقتصادية القاهرة التي تعتبر نتاج الخلافات والحروب في بعض أقاليم السودان مما انعكس في هجرة الرجال فزادت مسئولية المرأة الريفية خاصة في مناطق الزراعة التقليدية. كما تدنى الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والبنيات التحتية في الريف .

تختلف مساهمة المرأة الريفية في الأمن الغذائي حسب القطاعات الزراعية المختلفة (المطري التقليدي، المروي) وتتلخص أنشطتها في الزراعة كما هو مفصل:

نشاط المرأة الريفية في القطاع المطري التقليدي:

- عمل المرأة في الجبراكة: تقوم المرأة بمعظم العمليات الزراعية (فلاحة الأرض حتى الحصاد للمحاصيل الغذائية والنقدية) . فهي المسئولة عن توفير احتياجات الأسرة من الغذاء (استهلاك الغذاء) وبيع الفائض لشراء احتياجات أسرتها من ملبس وبقية الضروريات (العلاج ، التعليم وغيره). فهي تزرع فيما يسمى بالجبراكة (الحديقة المنزلية) في مساحة تتراوح ما بين 2.5ـ5 أفدنة. تزرع فيها المحاصيل التي تقاوم التقلبات المناخية وتمتاز بسرعة النضج للاستهلاك الأسري في فترة ما قبل الحصاد للمحاصيل الحقلية في المزارع الكبيرة. ويزرع بالجباريك محصولات متنوعة (الخضروات، الجبوب كالذرة والدخن، الفول السوداني، البقوليات، الكركدي والأعشاب الطبية والبهارات).

فالمرأة أيضاً مسئولة عن بناء المخازن لتخزين المحاصيل الجافة لسد احتياجات أسرتها الاستهلاكية، وتسويق الفائض لزيادة الدخل الأسري لسد الاحتياجات الأخرى من ملبس ، تعليم، صحة وغيرها كما هو الحال في غرب السودان (ولايات كردفان ودارفور) .

وهنالك أيضاً في تلك الولايات توجد مساحة مخصصة تزرع بواسطة النساء بالمحاصيل الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي ومساحة أخرى تزرع بالمحاصيل النقدية والرجال تقع على عاتقهم مسئولية إدارتها وأيضاً تشارك النساء الرجال في جميع العمليات الزراعية للمحاصيل النقدية.

- مزرعة الأسرة : (مزرعة ترجع ملكيتها إلى الزوج، الأب وغيرهما) نجد فيها المرأة الريفية تشارك أفراد أسرتها في كل العمليات الزراعية و تصل مساهمة المرأة الريفية فيها أحياناً إلى أكثر من 50 %.
- زراعة المزارع الكبيرة: تبلغ مساحة المزرعة إلى أكثر من 5 أفدنة حيث تتم فيها زراعة المحاصيل المتنوعة (الحبوب: الذرة، الدخن ، الذرة الشامية ، السمسم، الكركدي، والفول السوداني).
- المزارع الخاصة بالمرأة الريفية: تكون المرأة هي صاحبة المزرعة (ملكية المزرعة باسم المزارعة) وهي المسئول الأول في تلك المزرعة ، فهي تقوم بكل العمليات الزراعية . وأيضاً تكون المرأة هي صاحبة القرار فيما تزرع، واختيار التركيبة المحصولية. فهي المسئولة عن العملية التسويقية ولها حق التصرف في عائد المحصول أو الإنتاج الحيواني ومن المعروف في ذلك النوع من المزارع اتباع العمل الجماعي الذي يعرف بعملية النفير في القيام بمعظم العمليات الزراعية .
- المزارع الجماعية النسوية: عند قيام مشاريع التنمية الريفية في السودان (مشاريع صندوق النقد الدولي للتنمية الزراعية، مشاريع منظمة الأغذية والزراعة العالمية وغيرها من المشاريع) ارتبط قيام تلك المشاريع بتكوين المزارع الجماعية النسوية، يتم في تلك المزارع دعم مدخلات الإنتاج الزراعي. مثال لتلك المشاريع المزارع الجماعية بمستوطنات مشروع غرب السافنا.

-

2.1 دور المرأة الريفية الرعوية:

تقدر مشاركة المرأة الرعوية في المجتمع الرعوي بحوالي 61.4 % فهي التي تهتم برعاية الحيوانات الصغيرة من ماعز وضأن بالإضافة إلى تصنيع منتجات الألبان وزراعة وحصاد المحاصيل المطرية (الحبوب كالدخن والذرة) بالإضافة إلى مشاركتها في التخزين ، تصنيع منتجات الألبان، والتسويق لتلك المنتجات وتبلغ مساهمتها حوالي 46.8 %.

2. دور المرأة الريفية في القطاع المروي:

للمرأة دور فعال في أواسط السودان حيث تعمل في المشاريع الزراعية الكبرى ضمن أربعة أنواع من الأنشطة يمكن تلخيصها في الآتي:

النوع الأول: عمالة أسرية غير مدفوعة الأجر في مزرعة الزوج أو الأب أو الأخ .

النوع الثاني: المرأة المزارعة التي تمتلك مزرعة انتقلت إليها عن طريق الإرث من الزوج أو الأب حيث تبلغ نسبتهن 12% في مشروع الجزيرة و10 % في مشروع الرهد ومعظم هؤلاء يشاركن في جميع العمليات الزراعية ويستفدن من جميع الخدمات التي يقدمها المشروع للمزارعين . وقد أظهرت المرأة المزارعة مقدرة عالية حيث تتميز بالصبر والعمل بالإرشادات الزراعية وانعكس ذلك في حصولها على أعلى إنتاجية في مشروع الرهد ولسنوات متتالية وكذلك بمشروع الجزيرة.

النوع الثالث : العمالة النسوية المهاجرة والتي استقرت داخل المشروع وهي تعمل كعمالة أجيرة في جميع العمليات الزراعية . وهنالك حوالي 55 % من النساء يزرعن بالمشاركة مع صاحب المزرعة . والمرأة كمشاركة لا تثير المشاكل مع صاحب الأرض فهي موضع ثقة أكثر لأنها تحقق إنتاجية أعلى كما أنها تلتزم بتنفيذ الاتفاقات المبرمة.

أثبتت الدراسات الإحصائية أن العمالة النسائية الوافدة بمشروع الجزيرة حوالي 108 ألف امرأة (الفئة العمرية بين 11 ـ 60 سنة) إذ أن 90 % منهن يشاركن في جني القطن، 100 % يشاركن في زراعة الفول السوداني والذرة و38 % منهن يشاركن في زراعة القمح وذلك لأن معظم عمليات زراعة القمح تتم آلياً و54 % منهن يشاركن في زراعة وإنتاج الخضر والأعلاف . المرأة تدخل في شراكة مع المزارعين خاصة في زراعة الفول السوداني والذرة والخضروات بالمشاركة في الإنتاج أو إيجار الأرض وتقضي المرأة كعاملة في المشروع حوالي 181 يوم عمل في العام في مختلف العمليات الزراعية .

- العمالة الموسمية المهاجرة والتي لا تستقر في المشروع بل ترجع إلى موطنها بنهاية عملها في الزراعة،
- أثبتت بعض الدراسات أن 90 % من عمالة جني القطن من النساء كما يعمل بعض من هؤلاء النساء كعاملات في محالج القطن.
- 3. دور المرأة في الإنتاج الغابي:
- الغابات من القطاعات الهامة في السودان فهي مصدر للرزق ، تدخل منتجاتها في توفير الغذاء (الأمن الغذائي)، بناء المساكن، توفير الأثاثات المكتبية والمنزلية ، الأدوية الطبية . وتوفير العملة الصعبة بالإضافة لحماية التربة (المصدات الغابية) تتعدد أدوار المرأة في قطاع الغابات حيث تتلخص مساهمتها في ذلك القطاع في الآتي:
- زراعة الغابات الشعبية النسوية :
- تساهم المرأة الريفية في القطاع الغابي في مجالي الغابات والبيئة وقد تأثرت المرأة الريفية تأثيراً مباشراً في هذا القطاع (التدهور البيئي) بالرغم من ذلك فقد لعبت دوراً فعالاً في تعمير الغابات وخاصة الغابات الشعبية . مساهمة المرأة عظيمة في ذلك القطاع تتمثل في إنتاج الشتول الغابية، زراعة الغابات ، وترشيد استهلاك الطاقة.
- زراعة المحاصيل بين الأشجار (Agro_forestry):
- تقوم المرأة في المناطق الريفية بزراعة المحاصيل الغذائية مثل الخضروات والفواكه بين الأشجار لتوفير الغذاء لأسرتها بجانب الاستفادة من ثمار تلك الأشجار الغابية ، والاستفادة من الأخشاب في البناء وعمل الأثاثات المنزلية بالإضافة إلى حطب الوقود . وتلك المزارع المختلطة تكمن أهميتها في حماية التربة من التعرية كما في المزارع في غرب وجنوب السودان.

4. مساهمة المرأة في القطاع السمكي:

للمرأة الريفية مساهمة كبيرة في هذا القطاع فهي تقوم بصنع الشباك للصيد كما هو الحال في شرق السودان (ولاية البحر الأحمر) والنيل الأزرق ومنطقة جبل أولياء وغيرها من مناطق السودان التي تقع جانب مجرى نهر النيل أو الروافد المختلفة للأنهار بالسودان. والمرأة تقوم أيضاً في تلك المناطق بصيد الأسماك وتصنيعها بالطرق التقليدية (عمل الملوحة، الفسيخ) وتجفيف الأسماك .

تعمل المرأة في ولاية البحر الأحمر في استخراج الصدف من قاع البحر الأحمر وتصنيعه مما يساعد في زيادة دخل الأسرة والدخل القومي . ولقد فازت أحداهن بجائزة الإبداع للمرأة الريفية .

وفي جبل أولياء هنالك واحدة من النساء تدرجت في صيد الأسماك وتصنيعها وتمتلك أسطولاً وتم تكريمها أيضاً لنيل جائزة الإبداع للمرأة الريفية. فهي مساهمة في توفير الغذاء على مستوى الأسر وبيع الفائض في الأسواق بالخرطوم (زيادة الدخل القومي).

وفي منطقة خشم القربة بولاية كسلا تعمل المرأة بجد ونشاط في جمع الأسماك من بحيرة خزان خشم القربة خاصة في 18 أغسطس من كل عام (تصل كمية الأسماك زروتها في ذلك اليوم) حيث تعمل بطرق تقليدية في تصنيع الأسماك (الملوحة ، الفسيخ) لتوفير الغذاء لأسرتها وبيع الفائض لزيادة دخلها .

5. مساهمة المرأة في التصنيع الزراعي (Agro_industry):

يعتبر التصنيع الزراعي من أهم المناشط الاقتصادية وخاصة للمرأة الريفية في السودان فهو يساهم في الأمن الغذائي ، زيادة دخل الأسرة (بيع الفائض في الأسواق) وتحقيق الرفاهية لأفراد الأسرة والمساهمة في الدخل القومي بالسودان بالرغم من إتباع الطرق التقليدية في الريف. معظم المنتجات المصنعة في السودان هي من أصل أو مصدر زراعي (نبات، حيوان، أسماك). يشمل التصنيع الزراعي في السودان نظافة الحبوب أو الغلال الغذائية، التذرية، الطحن (المحراكة أو الطاحونة)، تجفيف الخضر والفاكهة، تمليح الخضروات واللحوم والأسماك بالإضافة إلى تصنيع الألبان (عمل الزبادي، المش، الأجبان المختلفة (البيضاء والمضفرة)، القشطة، الزبدة والسمن. تصنيع الأسماك وتجفيفها (الملوحة، الفسيخ) وتصنيع الصدف.

تساهم المرأة أيضاً في الصناعات الغذائية (صناعة الزيوت، السكر) فالمرأة تساهم في زراعة قصب السكر وأعمال النظافة، كما أنها عاملة داخل تلك المصانع .

6. مساهمة المرأة في القطاع الخدمي:

للمرأة مشاركات عدة في هذا المجال فهي تشارك في لجان تنظيم استغلال موارد المياه، كما هو الحال في مشروع العون الذاتي النسائي للتنمية حيث شاركت النساء في حفر 6 آبار إرتوازية بولاية بحر الجبل.

المرأة ممثلة نشطة تشارك في الاتحادات المختلفة بالقرية (اتحادات المزارعين، الرعاة) وغيرها ولكن نسبة تمثيلها ضعيفة مقارنة بالرجل.

المرأة الريفية تشارك في صناديق القرية، العمل الجماعي في المزارع (النفير) وتوفير حطب الوقود. المرأة عضو مشارك في الجمعيات التعاونية بالريف لسهولة الحصول على الخدمات (التمويل، توزيع المدخلات المختلفة للإنتاج، التسويق) مما يسهل الحصول على الخدمات وتقليل التكلفة الإنتاجية والتسويقية وتكلفة التمويل.

ساهمت المرأة أيضاً في مشروع بنك الغلال (تخزين المحاصيل الزراعية في وقت الوفرة) للاستفادة منها في وقت الندرة (season_Off) حيث توجد بنوك الغلال في كل من كردفان (جمعية حواء) ، غرب كردفان (مشروع النهود للائتمان الزراعي) وفي جنوب دارفور (جمعية يد المرأة) بالإضافة إلى مشروع تنمية الروصيرص. تساهم المرأة أيضاً في توفير التقاوي وذلك بتخزينها لزراعتها في الموسم القادم سنوياً.

بالرغم من الدور العظيم الذي تلعبه المرأة الريفية في السودان بدأ الاهتمام بالمرأة بعد الثمانينات بعد تقييم التجارب المختلفة فوجدت المرأة الاهتمام خاصة وأنها تمثل قوة اقتصادية في البلاد ولمساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي على كل المستويات (المستوى الأسري والاقتصاد الكلي بالسودان) فأصبح واضعو السياسات ومتخذو القرار يهتمون بالمرأة ولا يمكن تجاهل دورها المتعاظم. فالمرأة تشكل نصف المجتمع فهي أساس التنمية والتقدم بالسودان (الجدول (1) يبين مشاركة المرأة في الأنشطة الزراعية المختلفة للقطاعات).

جدول رقم (1):

مساهمة المرأة الريفية في الأمن الغذائي حسب القطاعات الزراعية المختلفة في السودان

القطاع	المساهمة النسبية للمرأة في الأمن الغذائي بالقطاع	النشاط في القطاع
1.القطاع المطري التقليدي	50ـ 80 % وترتفع إلى أكثر من 65 % في إقليم كردفان، 80 % في إقليم دارفور	– تقوم معظم العمليات الزراعية (فلاحة الأرض حتى الحصاد للمحاصيل الغذائية والنقدية) . فهي المسئولة عن توفير احتياجات الأسرة من الغذاء (استهلاك الغذاء) وبيع الفائض لشراء احتياجات أسرتها. – بناء المخازن لتخزين المحاصيل الجافة لسد احتياجات أسرتها الاستهلاكية، وتسويق الفائض لزيادة الدخل الأسري لسد الاحتياجات الأخرى. – مساعدة الرجل في زراعة المحاصيل النقدية .
1ـ1.دور المرأة الريفية الرعوية»	حوالي 61.4 % حوالي 46.8 % في تصنيع منتجات الألبان وتسويقها.	فهي التي تهتم برعاية الحيوانات الصغيرة من ماعز وضأن. تصنيع منتجات الألبان وزراعة وحصاد المحاصيل المطرية (الحبوب كالدخن والذرة) بالإضافة إلى مشاركتها في التخزين ، تصنيع منتجات الألبان وتسويقها.
القطاع المروي	حيث تبلغ نسبتهن 12 %في مشروع الجزيرة و10 % في مشروع الرهد حوالي 55 % من النساء يزرعن بالمشاركة مع صاحب المزرعة ـ90 % منهن يشاركن في جني القطن . ـ 100 % يشاركن في زراعة الفول السوداني والذرة _38 % منهن يشاركن في زراعة القمح ـ54 % من يشاركن في زراعة وإنتاج الخضر والأعلاف جني القطن (90 %)	ـ عمالة أسرية غير مدفوعة الأجر في مزرعة الزوج أو الأب أو الأخ . ـ المرأة المزارعة التي تمتلك مزرعة انتقلت إليها عن طريق الإرث من الزوج أو الأب ومعظم هؤلاء يشاركن في جميع العمليات الزراعية. ـ العمالة النسوية المهاجرة والتي استقرت داخل المشروع وهي تعمل كعمالة أجيرة في جميع العمليات الزراعية . يشاركن في جني القطن، في زراعة الفول السوداني، الذرة القمح، وإنتاج الخضر والأعلاف. شراكة مع المزارعين خاصة في زراعة الفول السوداني والذرة والخضروات بالمشاركة في الإنتاج أو إيجار الأرض ـالعمالة الموسمية المهاجرة والتي لا تستقر في المشروع بل ترجع بنهاية عملها في الزراعة، يعملن في جني القطن وعاملات في محالج القطن
3.دور المرأة في الإنتاج الغابي		زراعة الغابات الشعبية الزراعة بين الأشجار
4.صيد وتصنيع الأسماك		ـ للمرأة الريفية مساهمة كبيرة في هذا القطاع فهي تقوم بصنع الشباك للصيد ـ صيد الأسماك. ـ استخراج الصدف من البحر الأحمر .

القطاع	المساهمة النسبية للمرأة في الأمن الغذائي بالقطاع	النشاط في القطاع
5. مساهمة المرأة في التصنيع الزراعي (industry_Agro)		تساهم المرأة مساهمة كبيرة في التصنيع الزراعي (نظافة الحبوب أو الغلال الغذائية ، التذرية، الطحن (المحراكة أو الطاحونة) ، تجفيف الخضر والفاكهة ، تمليح الخضروات واللحوم والأسماك) - تصنيع الألبان (عمل الزبادي، المش ، الأجبان المختلفة (البيضاء والمضفرة)، القشطة، الزبدة والسمن. - تصنيع الأسماك (الملوحة، الفسيخ) - تصنيع الأصداف من البحر الأحمر - الصناعات الغذائية (صناعة الزيوت، السكر) فالمرأة تساهم في زراعة قصب السكر والنظافة وعاملة داخل تلك المصانع .
6. القطاع الخدمي		- المرأة مشاركة في لجان تنظيم استغلال موارد المياه) - ممثلة في الاتحادات المختلفة بالقرية (اتحادات المزارعين، الرعاة) وغيرها ولكن نسبة تمثيلها ضعيفة مقارنة بالرجل. - صناديق القرية - العمل الجماعي في المزارع (النفير) وتوفير حطب الوقود - الجمعيات التعاونية بالريف لسهولة الحصول على الخدمات

الباب الثالث:

الآليات المختلفة والسياسات لتنمية المرأة الريفية في السودان

لأهمية المرأة انعكس اهتمام وزارة الزراعة فيما يختص بمشاركة المرأة في الزراعة في كل الخطط العشرية ، الخمسية والربع قرنية للنهوض بالمرأة في مجال الزراعة والأمن الغذائي. تقدم وحدة إدماج النوع الاجتماعي بالوزارة الاتحادية المساعدة الفنية لنساء الريف عن طريق تكوين المجموعات النسائية بتلك الولايات لسهولة الحصول على الخدمات المختلفة التي تقدم بواسطة المشاريع التنموية ، على سبيل المثال مشروع تنمية الروصيرص (من قبل الصندوق النقدي للتنمية الزراعية) نجد أن 41 % من أعضاء الجمعيات بالمشروع في المنطقة نساء.
رؤية الوحدة لتحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر لابد من التنمية المتكاملة للرجل والمرأة (النوع) ومن هنا نبعت أهمية إدماج النوع في التنمية ومواكبة للتغيرات العالمية تغير اسم إدارة المرأة في التنمية بوزارة الزراعة الاتحادية إلى وحدة إدماج النوع الاجتماعي في التنمية لتعني بمشاكل وتنمية الرجل والمرأة معاً ليس تنمية المرأة فقط بمعزل عن الرجل وهي الوحدة الوحيدة في السودان بتلك التسمية. فهي تساعد إدارات المرأة على المستوى الولائي في وضع الخطط والسياسات والبرامج ، والبحث عن التمويل فيما يقدم من تلك الوحدات أو الإدارات من مشاريع أو برامج لتصبح قيد التنفيذ.

3_1.الآليات المختلفة للتنمية الاقتصادية للمرأة :

أهمية المرأة تأتي في التغيير وإحداث التنمية المتوازنة المتكاملة. وهنالك عدة آليات لتحقيق التنمية المستدامة في العملية الإنتاجية (إنتاج نباتي أو حيواني) تتضافر جميعها لزيادة الدخول والخروج بالمرأة من دائرة الفقر وزيادة رفاهيتها.
و تتمثل تلك الآليات في الآتي:

- وزارة الزراعة والري ممثلة في وحدة إدماج النوع الاجتماعي GMDU هذه الوحدة تبذل مجهودات عظيمة بعد مؤتمر بكين التزاماً لما جاء منه وذلك بإنشاء 16 وحدة / إدارة للمرأة في (15 ولايةً) منها اثنتان في جنوب السودان كنقاط ارتكاز لتنمية المرأة ،فاتحة تلك الإدارات الدعم الفني لنشر أحسن التطبيقات في مجال التنمية، لمعرفة وتقاسم قضايا التنمية، مع الآثار المختلفة على النساء والرجال والمساعدة لتلك الإدارات في وضع الخطط ،البرامج

والمشروعات لتنمية النساء في المناطق الريفية والخدمات الاجتماعية جميعها تعمل على تنمية إدماج النوع الاجتماعي في التنمية، اتخاذ القرار بواسطة الخطط قصيرة وطويلة المدى للتنمية الريفية. وأهم أهداف الوحدة كما هو مبين بالملحق.

- تتضافر جهود الوحدة مع المؤسسات المختلفة والوزارات ذات الصلة التي تتمثل في الثورة الحيوانية والسمكية، المالية والاقتصاد الوطني ، الموارد المائية، الصناعة ، الرعاية والضمان الاجتماعي ، وزارة التربية والتعليم ، التجارة، البنوك وتتمثل في البنك الزراعي، بنك المزارع، بنك الادخار والتنمية ، بنك الأسرة ، محفظة المرأة، بنك الكفاية (إدارات/الوحدات للتمويل الأصغر)وغيرها لتسهيل الإنتاج بتوفير مدخلات إنتاج والقروض للمرأة الريفية بالإضافة إلى ديوان الزكاة تعمل جميعها لتخفيف حدة الفقر في السودان.ولقد حقق ديوان الزكاة 64 % من ميزانية البنوك للفقراء والأشد فقراً . وبنك السودان المركزي مخصص 12 % من موارده للقروض الصغيرة للفقراء .
- المنظمات الحكومية ، الطوعية ، الإقليمية والعالمية على كافة المستويات، تعمل جميعها لتنمية المناطق الريفية ،التدخلات على المستوى العالمي والإقليمي والقومي تعمل لتنمية المناطق الريفية لفض النزاعات القبلية في بعض مناطق السودان . من خلال المجموعات الريفية المستفيدة، التدخلات على المستوى القصير بخلق أعمال لتحسين البنيات التحتية وبالتكامل مع التنمية المستدامة على المدى الطويل (بناء القدرات لتنمية المؤسسة، نقل التقانة والإرشاد، والتسهيلات لنيل القروض، التمويل الصغير للأعمال الصغيرة، تسهيل المشاركة). ومن بين تلك المنظمات منظمة حواء :وهي من المنظمات الممتازة في العمل الطوعي على المستوى القومي، حيث تعمل في مناطق كثيرة من السودان ومن أهم أهدافها تنمية المرأة في المناطق الريفية، وتحقيق الأمن الغذائي في المجموعات الريفية ، وإدماج النوع في التنمية المستدامة في كثير من القضايا وبخاصة فض النزاعات بالتنسيق مع مركز القاهرة لبناء السلام . وهي عضو في الشبكة الإقليمية العربية .

الجمعيات المستفادة تحتوي على المجموعات المتأثرة التي تعمل معاً ضد تأثيرات الانعزال والفقر، (أو في بعض الأحيان ضد العنف، التعثر في الإنتاج، وتحسين وضع المجموعات غير المستقرة التي تأثرت من ويلات النزاعات، والصراعات والحروب).

إن النساء مشاركات خلال لجان مجموعات التنمية ، المجموعات الخاصة المهتمة ، المجموعات ذات الصلة اللصيقة مجموعات المزارعين ، مجموعات الدعم الذاتي Groups help-Self)) وكالة صحة الحيوان ، وكالة إنتاج المحصول.

تلعب جميع تلك المؤسسات آنفة الذكر دوراً هاماً في المساواة النوعية في الريف حيث تمنح فرصاً متساوية في توزيع الموارد المحلية دون أي تمييز (نساءرجال) هدفها الأساسي خلق المزيد من التكامل والمؤسسية لدخول المرأه واستفادتها من البرامج لتحقيق أهداف الألفية والتنمية . فهي تعمل على رفع القدرات والمهارات لنساء الريف خلال برامج بناء القدرات (الدورات التدريبية ـ سمنارات ـ ورش العمل) لتتماشى المرأة السودانية مع المتغيرات العالمية وكل القضايا الخاصة بالنوع . وذلك من خلال وضع السياسات، والإستراتيجيات بهدف تمكين النساء اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً، تأمين الغذاء والتخفيف من حدة الفقر. المرأة السودانية مع المؤسسات ذات الصلة تعمل جميعها على تحسين القوانين ، النظم ، السياسات والبنيات التحتية العامة لدعم المنتجات من خلال سلاسل الإمداد تعمل بطريقة مباشرة مع الوكالات الحكومية لتقوية المجموعات الصناعية الصغيرة و الاتحادات في المناطق الريفية.

3ـ1ـ2.مشاركة المؤسسات الريفية والمنظمات النسوية في وضع السياسات :

في الماضي كان هناك غياب في مشاركة النساء على كل المستويات في وضع السياسات (وضع السياسة، المتابعة، التقييم) مما انعكس ذلك في فشل الكثير من البرامج والمشاريع التنموية في السودان .

كما للنساء القيادات دور كبير خاصة في المناطق الريفية حيث تمثل دورهن في مساعدة النساء الريفيات في تكوين التنظيمات النسائية ، ارتفاع نسبة التمثيل لهؤلاء النساء في التنظيمات المختلفة على سبيل المثال جمعيات الريف للتسليف ، مجموعات الدعم الذاتي و الاتحادات الموجودة في المشاريع الزراعية بمختلف الولايات (اتحادات صغار المزارعين والمنتجين والجمعيات التسويقية) وكان لذلك أهمية كبيرة لتنمية وتطوير نساء الريف في منافسة الإنتاج، توفير المدخلات، البحوث،الاتصال ،توفير التمويل وغيرها من الخدمات.

ومن أهم الاتحادات للنساء الاتحاد العام للمرأة السودانية، حيث يضم عدداً مقدراً من النساء وهو جسم منظم

للطموحات النسائية وللمشاريع والأنشطة النسوية على كل المستويات، لمساعدة صغار المنتجين والمزارعين لتحقيق أكبر إنتاج يساهم في الأمن الغذائي والتسويق، وبناء القدرات والمهارات في إنتاج المحاصيل وصولاً للسوق وللعمل الحر. والآن وبفضل كثير من الجهود ارتفعت نسبة مشاركة النساء وخاصةً الريفيات في وضع ومتابعة وتقييم السياسات، الإستراتيجيات، الخطط، البرامج والمشاريع التنموية من خلال ارتفاع نسبة التمثيل في تلك التنظيمات سابقة الذكرمما انعكس ذلك في تحسين وضع المرأة الاقتصادي .

هنالك كثير من البرامج والمشاريع نفذت في السودان لمجموعات مختلفة في بيئات متنوعة على المستوى الإقليمي مثال لذلك منظمة إيفاد (IFAD)،ومنظمة الأغذية العالمية(FAO) وغيرها من المنظمات حيث قامت بتنفيذ الكثير من البرامج والمشروعات للتنمية الريفية خاصة في غرب السودان (مشروع النهود للتنمية الزراعية بكردفان) حيث يعتبر من المشاريع الناجحة للتنمية الريفية تم تنفيذها من قبل الإيفاد .

3-1-3. الدور الاجتماعي لمؤسسات القطاع العام في التنمية الريفية:

على مستوى مؤسسات القطاع العام ، فإن للنساء القياديات في الوزارات الاتحادية والوزارات الولائية دوراً هاماً في تنمية النساء الريفيات فالمرأة في الولايات تساعد في الخطط والسياسات والإستراتيجيات والبرامج والمشاريع مع الوزارات الولائية التابعة لها من خلال تقديم العون الفني للنساء الريفيات من خلال الآتي:

- المساعدة الاجتماعية لنساء الريف وذلك بنشر الوعي لمحاربة العادات الضارة، التقاليد والأعراف السائدة للخروج من التخلف والجهل.
- محو الأمية وسط النساء الريفيات حيث تفشي الأمية أكثر من 65 % وسط الريفيات.
- بناء المقدرات والمهارات للنساء الريفيات بقيام دورات تدريبية، سمنارات، ندوات واجتماعات من أجل التوعية الاجتماعية، السياسية والاقتصادية على كل المستوى القومي.
- مساعدة النساء الريفيات في تنظيمهن في شكل جمعيات تعاونية، وتمثيلهن في التنظيمات المختلفة (اتحادات تنفيذ الخطط عبر إداراتها ووحداتها المختلفة لتحقيق الأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الريفية المستدامة).

3-1-4. جائزة الإبداع للمرأة الريفية:

من الآليات المساعدة في المنافسة الشريفة للوصول للإنتاج والإبداع جائزة الإبداع للمرأة الريفية تعتبر تلك الجائزة نتاج المؤتمر جنيف (1992) ويتمثل الهدف الرئيسي لتلك الجائزة في رفع المستوى والوضع الاقتصادي للمرأة الريفية .التوصية جاءت خلال المؤتمر لنساء الرؤساء بإلزامهن بتنفيذ الجائزة في الأقطار المختلفة لمساعدة النساء الريفيات وهذا الالتزام تجدد ثانياً في أبوجا عام 1995. وكانت حرم الرئيس فاطمة خالد هي المسئولة عن تلك الجائزة وعملت على تبني برنامج هذه الجائزة تحت عنوان نحو دور رائد للنساء الريفيات. وهناك عدة سمنارات في الفترة من 1993- 1994 . حتى تم إعلان الجائزة من قبل حرم الرئيس لمزيد من المنافسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للنساء الريفيات. على الصعيد العالمي. وقد فازت بالجائزة امرأة من مدينة النهود (غرب كردفان) وتم تكريمها بروما.

على الصعيد الإقليمي (الدول العربية)كانت هناك جائزة المرأة العربية المنتجة التي تم تنظيمها من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية في السودان (مباني المنظمة بالخرطوم - العمارات)في العام 2010 حيث إن كثيراً من النساء تم تكريمهن على مستوى الدول العربية بما فيهن النساء السودانيات الريفيات المنتجات حيث تم تكريم (15 امرأة) وأيضاً هناك تم تكريم ونيل الجائزة على الصعيد المحلي (المركزي) حيث وجد أن لديهن مجهودات عظيمة في التنمية والتطور في المناطق الريفية.

على الصعيد القومي كان أول تبني للجائزة عام 1999 حيث كانت السيدة بثينة الحاج نور أول فائزة بجائزة الإبداع. تخرجت في كلية المعلمات وبلغ مشروعها **حوالي** 750 **فدان** في غرب السودان (كردفان) بالزراعة المطرية الآلية وكانت تشرف وتقوم بمعظم العمليات الزراعية بنفسها (منها حراثة الأرض بالتراكتر وتتولى القيادة بنفسها)، وحققت معدلات عالية في إنتاج المحاصيل (قطن، ذرة، دخن، سمسم، خضروات) باستخدام التقانات الحديثة في العمليات الزراعية، ساهمت بصورة ملحوظة في توفير الغذاء وتأمين الغذاء على مستوى أسرتها والمنطقة كافة، وزيادة الدخل (بيع الفائض بالسوق) وتحسين المعيشة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتلخص أهم أهداف الجائزة في الآتي: تشجيع النساء لزيادة إنتاجهن الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخول باستخدام

التقانات الحديثة للوصول للأهداف المنشودة، نشر الوعي في وسط المجتمعات الريفية، خلق فرص لتبادل الخبرات بين المبدعات من نساء الريف وللذين يهتمون بالتنمية الريفية لحل كل المشاكل والعقبات والتركيز على التنمية الاقتصادية.

وينحصر نطاق الجائزة في الأنشطة الإنتاجية في المناطق الريفية على مستوى الفرد، والمجموعات (زراعة، إنتاج حيواني، مهن حرفية وأعمال تجارية) وأيضاً أنشطة مستخدمة للمجموعات (تدريب، مهارات، رفع قدرات في مجال التنمية).

ولقد حققت جائزة الإبداع للمرأة الريفية أهدافها نتيجة للمنافسة الاقتصادية والاجتماعية وسط نساء الريف، مما انعكس في زيادة عدد النساء المشاركات المبدعات في الأنشطة المختلفة. وانعكس ذلك أيضاً في الزيادة الملحوظة في الإنتاج نتيجة المنافسة لنيل الجائزة (الاهتمام باستخدام التقانات الحديثة للإنتاج، وزيادة الدخول، وتحقيق الرفاهية وتحسين الوضع المعيشي وتحقيق الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر) . كما أن هنالك تحسناً ملحوظاً في نوعية الإنتاج للمنافسة القوية بين المنتجات التي تحتوي على خدمات اجتماعية جديدة ، وأنشطة زراعية (نباتي وحيواني) وتنوع في الأعمال المتميزة جيدة النوعية لتنافس على المستوى القومي والعالمي بمشيئة الله.

3ـ1ـ5. الاتحادات :الاتحاد العام للمزارعين بالسودان، الاتحاد العام للرعاة، الاتحاد العام للمرأة السودانية ، اتحاد المهندسين الزراعيين، الاتحاد السوداني لشباب الوطن بالإضافة لبعض المشاريع كمشاريع الأسر المنتجة، مشروع دعم الخريج المنتج . سوف تعمل جميعها في مجال الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة على كل المستويات (الأسرة ـ المحلي ـ القومي) من أجل حياة كريمة.

3ـ1ـ6. القيادات النسوية على المستوى القومي وعلى رأسها (البرلمانيات في المجلس الوطني والمجالس التشريعية بالولايات والقيادات العليا بالوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى) يعملن بجهد مقدر لتقديم المساعدة الفنية للنساء الريفيات على وجه الخصوص صغار المزارعات والمنتجات وصاحبات الأعمال الصغيرة .

3ـ1ـ7. وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي الاتحادية :تعتبر من الوزارات ذات الأهمية بمكان لقضايا المرأة والطفل على الصعيد القومي (حسب القرار رقم 34) الذي تم بموجبه الاختصاصات والمهام للإدارات المختلفة ومن بينها الإدارة العامة للمرأة والأسرة بحيث تكون الوزارة راعية لكل إدارات المرأة على مستوى الوزارات الاتحادية ذات الصلة. تبنت وزارة الرعاية الاجتماعية (الإدارة العامة للمرأة والأسرة) بالتعاون مع تنظيم البنوك برامج اقتصادية تتجاوب واحتياجات المرأة عبر مرسوم أصدره بنك السودان المركزي في عام 2007 الذي يسمح البنك بموجبه بحد أدنى يبلغ 10 % بموجب المرسوم الذي تم إصداره من قبل المحفظة المالية لتمويل الأعمال التجارية الصغيرة ومن هذه المحفظة تم تخصيص 70 % لتمويل المشروعات الصغيرة في المناطق الريفية منها تم تخصيص 30 % لمشروعات النساء.

3ـ2. السياسات والإستراتيجيات بالتركيز على سياسات تنمية المرأة في السودان :

هنالك عدة مراحل للسياسات في السودان يمكن تقسيمها إلى مرحلتين مختلفتين مرحلة ما قبل التحرير الاقتصادي (مطلع السبعينات وحتى نهاية الثمانينات) ومرحلة ما بعد التحرير منذ 1992 وحتى الآن.

ومن أهم الإستراتيجيات في السودان:

1 - الإستراتيجية القومية الشاملة 1992–2002 (مؤشرات أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة).

2 - الإستراتيجية ربع القرنية (2002ـ2027) التي من أهم برامجها برنامجي النفرة الزراعية (2007ـ2010) والنهضة الزراعية (2008ـ2011).

3 ـ إستراتيجية الحد من الفقر (2002ـ2006 .

3ـ2ـ1. أهداف الإستراتيجية ربع القرنية (2002ـ2027):

- زيادة الإنتاج والناتج القومي الزراعي .
- تخفيف وطأة الفقر بتحسين مستوى دخول السكان.
- عدالة توزيع الدخول بين السكان الزراعيين، أو المناطق الزراعية.
- زيادة فرص العمل.

- تحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستويات التغذية للسكان .
- زيادة الصادرات من السلع الزراعية، أو تخفيض الواردات منها .
- تنمية الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها.
- الترابط الأمامي والخلفي مع القطاعات الأخرى.

ومن أهم أهداف إستراتيجية قطاع المرأة ربع القرنية (2003ـ2027):

- تحريك قطاع المرأة كمورد بشري هام في تحقيق التنمية الشاملة من أجل تمكينها اجتماعياً، اقتصادياً وسياسياً وتأهيلها للعالمية.
- التأكيد على دور الأسرة كركيزة أساسية ومأوى طبيعي لأفراد المجتمع وأداة لتحقيق الاستقرار وتعبئة طاقاتهم للمساهمة الفاعلة في المجتمع.
- ضمان التمتع بالفرص المتكافئة والعدالة في توزيع الموارد للنساء في المناطق الحضرية والريفية سداً للاحتياجات ووصولاً للمساواة العادلة.
- تفعيل واستكمال التشريعات التي تصون حقوق الإنسان للمرأة وحمايتها من الانتهاك والتعدي التزاماً بما نصت به الأديان السماوية والأعراف الحميدة والمواثيق الدولية.
- تبني السياسات والتشريعات في الخطط والبرامج التنموية التي تساعد على مشاركتها وإدماج قضاياها في كافة القطاعات التنموية، الاجتماعية والاقتصادية.
- إيجاد وتهيئة بيئة قادرة وملائمة للقضاء على المفاهيم والعادات والظواهر السلوكية السالبة والتي تعزز وترتقي بالمرأة من القيام بدور ريادي في التغيير والإصلاح والاضطلاع بأدوارها المتعددة.
- توفير حماية الأسرة ضد التحديات والانعكاسات السالبة للعولمة.
- زيادة مشاركة المرأة في عملية بناء السلام ونشر ثقافة السلام والتعايش السلمي.
- إيجاد أطر مؤسسية وآليات لتحقيق النهوض بالمرأة.
- القضاء على الأمية وسط النساء على ألاّ تزيد نسبتها على ال50 % بحلول عام 2007.
- تأكيد الاهتمام بالنساء والأطفال ذوات الحاجات الخاصة المتأثرات بالحروب والنزاعات المسلحة ومن ثم إدماجهن بالكامل في المجتمع.

2ـ2ـ3 إستراتيجية الحد من الفقر 2002ـ2006:

للتخفيف من حدة الفقر لابد من التركيز على عنصري الإنماء الزراعي والأمن الغذائي، في الزراعة التقليدية وهي القطاع الرئيسي لتحقيق الأهداف التي يعتمد عليها معظم فقراء الريف خاصةً النساء، الأمر الذي يستوجب الاهتمام بتطبيق حزم تنموية ريفية متكاملة، وضع إستراتيجيات وبرامج تنموية مكثفة للحد من الفقر وقد جاءت أهم عناصر الإستراتيجية كما يلي:

- إصلاح حيازة الأرض.
- الحزم التقنية للبحوث والإرشاد الزراعي.
- توفير وامتلاك التمويل الريفي.
- توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية بما فيها تعليم الأساس، الرعاية الصحية الأولية، المياه الصحية.
- تحسين القنوات التسويقية من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية خاصةً الطرق الفرعية وحركة الأسواق.

3ـ2ـ3 الأهداف الإستراتيجية للنهضة الزراعية (2008ـ2011):

- تنمية الصادرات الزراعية النباتية والحيوانية بما يدرأ مخاطر انهيار الاقتصاد الكلي من جراء الاختلال الناجم عن الاعتماد المتنامي على عائدات البترول.
- زيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الإنتاج والتصنيع الزراعي.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- تخفيف حدة الفقر بنسبة 50 % بنهاية العام 2015م وتوفير فرص العمل وزيادة دخل الفرد.

- تحقيق التنمية المتوازنة لكافة أقاليم البلاد تشجيعاً للاستقرار في الريف.
- تنمية وحماية الموارد الطبيعية بما يكفل استدامتها وتجدد عطائها.

4.2.3 السياسات القومية لخطة الأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع حكومة السودان 2007):

- معرفة الأولويات للسياسات الإصلاحية للأمن الغذائي.
- تطوير التنسيق بين المستفيدين.
- تطوير إستراتيجية التنوع لتدخلات الأمن الغذائي.
- بناء القدرات للمستفيدين على المستوى القومي وخاصة على مستوى المجموعات.
- تحسين مستوى تواجد وتناول الغذاء على مستوى الأسرة المحلي والقومي.
- تطوير أصول مقومات الإنتاج وتوفيرها لفقراء الريف
- معرفة كل المقاييس للحماية الاجتماعية لتأكيد تناول الغذاء للمجموعات المتضررة.
- بناء الخبرات خاصة في شمال السودان فيما يختص بالأمن الغذائي.
- معرفة ودعم الخدمات الريفية الخاصة بالمستفيدين بين المزارعين التقليدين والرعاة وصائدي الأسماك.
- تطوير الموارد الطبيعية وإدارتها لدعم استدامتها وتوزيعها بالعدالة لفقراء الريف مع العمل على الحد من النزاعات حول الموارد.

يتم تنفيذ الخطة من قبل منظمة الأغذية والزراعة العالمية ومن أهم البرامج لتلك الخطة:

1 - البرنامج الأول: النظر في توفير الغذاء في المناطق الريفية (البعد الأول للأمن الغذائي).

2 - البرنامج الثاني: موجة للحصول على الغذاء وذلك من خلال دعم المجموعات المتضررة.

3 - البرنامج الثالث: وضع سياسات للأمن الغذائي وذلك من خلال تقوية الخدمات الريفية الأساسية لخلق سياسات بيئية مواتية للأمن الغذائي.

5.2.3.السياسات القومية لتمكين المرأة:

تم وضعها من قبل وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي (مارس 2007) مع الجهات ذات الصلة /لجنة قومية برئاسة وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي مكونة من الوزارات ذات الصلة (الزراعة، الثروة الحيوانية والسمكية، التعليم، الصحة، منظمات المجتمع المدني ، الاتحاد العام للمرأة السودانية وغيرها) فخرجت وثيقة السياسات التي ترجمت في المشروع القومي لتمكين المرأة الريفية الذي أصبح على أرض الواقع وتم تنفيذه في 9 ولايات.

- أهداف مشروع التمكين.
- تقليل الفجوة بين الجنسين في التنمية .
- تطوير الشراكة القومية في المؤسسات الحكومية مع المجتمعات المدنية لتحسن وضع المرأة حتى تنال حقوقها وواجباتها من أجل تطوير النظام الاجتماعي وهيكل الأسرة.

ومن أهم أهداف الإستراتيجية لمشروع تمكين المرأة:

- تقوية المرأة وإدماجها وتعميق مشاركتها في جميع القضايا.
- تعليم المرأة ومنحها المهارات لزيادة فرصها في اتخاذ القرار والتوظيف.
- تخفيض معدلات الأمية وسط النساء.
- تطوير الخدمات الصحية للمرأة.
- بناء قدرات المرأة الاقتصادية وحصولها على الموارد.
- زيادة وعي المرأة في قضايا البيئة.

عناصر برنامج التمكين للسياسات القومية للمرأة تتلخص في كل من التمكين الاقتصادي، المشاركة السياسية واتخاذ القرار، التعليم، الصحة والبيئة، السلام وفض النزاعات و حقوق الإنسان والقوانين. ترجمت تلك السياسات في المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية لزيادة الفعاليات عبر سلاسل القيمة المتكاملة من الإنتاج مروراً بالتصنيع ثم التسويق.

هنالك زيادة الجهود للمرأة الريفية لتحسين وضعها بزيادة الإنتاجية والهامش الربحي لأكبر عدد من صغار المزارعين، إضافة إلى الخدمات للقطاع الخاص لينمي ويطور أعماله،كل ذلك لتأكيد وضع النساء السودانيات وهذا ممكن من خلال تبني السياسات القومية لتمكين النساء (2007) من خلال:

- دعم وتأكيد الالتزام السياسي لتمكين النساء من المستوى الأعلى نزولاً للقاعدة من وسائل الإنتاج.
- وضع العلاقة المتكاملة بين المركز والولايات لمنع التضارب في المهام والاختصاصات في محيط التعاون والتنسيق.
- تطوير المهارات العلمية والتقنية مع التركيز على التدريب وإعطائه الأولوية مع تطوير البرامج التدريبية تماشياً مع الاحتياجات الفعلية لتسهيل تمكين المرأة.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني، المجموعات المحلية، المنظمات الحكومية، وتطوير الشركات مع كل الجهات ذات الصلة.
- منح الموارد البشرية والمالية مع تحسين الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني لزيادة تمكين المرأة.
- تسهيل فعالية النساء في فض النزاعات ونشر ثقافة الإسلام.
- زيادة عدد محفظة تمويل المرأة لتعم كل الولايات في السودان وذلك لزيادة عضوية النساء المستفيدات من تمويل المحفظة.
- زيادة الكفاءة للجمعيات الزراعية وزيادة العدد في المناطق الريفية.
- تنشيط السياسات وقانون حيازة الأراضي للنساء فيما يختص بملكية الأرض.

الباب الرابع

التحديات والفرص في إطار التنمية الاقتصادية بالسودان

1.4. أولاً ـ التحديات لتنمية المرأة المنتجة بالسودان :

هنالك عدة تحديات على مستوى القطاع الزراعي ، تواجه المرأة السودانية المنتجة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة وعلى سبيل المثال لا الحصر نورد منها الآتي:
التحديات في القطاع الزراعي وبالقطاع التقليدي على وجه الخصوص:

1.1.4. مشاكل الإنتاج والإنتاجية في السودان :

من أبرز ملامح الإنتاج الزراعي بالسودان تدني الإنتاجية وبالتالي انخفاض الإنتاج في كل نظم الزراعة مروية كانت أو مطرية (آلية وتقليدية) بصفة خاصة الإنتاج التقليدي المطري الذي يتواجد فيه معظم المزارعين والمزارعات التقليديات وصغار المنتجين من الجنسين، ويعزى ذلك لأسباب كثيرة منها:

- عدم استخدام المدخلات الحديثة في الإنتاج والزراعة ، موجات الجفاف والفيضانات المتكررة في بعض الولايات عدم تطبيق الدورات الزراعية في بعض المناطق بالإضافة إلى ضعف البحوث ونقل التقانة والإرشاد والوقاية وغيرها من الخدمات الهامة.
- تدني حجم التمويل ، عدم توفره في الزمان والمكان المطلوبين وعدم ملاءمة شروطه لصغار المنتجين والسلع المنتجة مع ارتفاع كلفته .
- مشاكل التسويق وعدم حماية المنتجين من تقلبات الأسواق المحلية والعالمية.
- عدم وجود سياسات تحمي المنتج والمنتجة في ظروف الكوارث .
- غياب التكامل في الإنتاج بما يحقق عائد مجز للنشاط الإنتاجي .
- ضعف استخدام التقانات الحديثة في الإنتاج وعدم ربط سياسات التمويل بنقل التقانة والتأمين ضد المخاطر .
- ظاهرة الندرة في مدخلات الإنتاج والتي أصبحت ملازمة للقطاع حتى في أبسط المدخلات.
- اختناقات الري في القطاع المروي.
- ضعف البنيات التحتية المساندة للقطاع الزراعي .

4.1.2. التحديات لقطاع الإنتاج الحيواني:

إن مساحة القطاع الرعوي تقدر بحوالي 117 مليون هكتار يقع معظمها في المناطق الصحراوية والسافنا منخفضة الأمطار ـ تأثرت أراضي المراعي بعوامل سلبية عديدة كما يلي:

- الكوارث الطبيعية: فترات الجفاف المتكررة في مناطق الساحل الإفريقي خلال العقود السابقة و السيول والفيضانات أثرت على القطاع الرعوي وتسببت في موت الكثير من الحيوانات وهجرة الرعويين. كل تلك العوامل كان لها تأثيرات بيئية خطيرة يمكن تلخيصها في :
- نقص مساحة المراعي.
- تراجع التركيبة النباتية من النباتات المستساغة إلى غير المرغوبة.
- استبدال الحشائش المعمرة بالحوليات و الأنواع السامة.
- نقصان إنتاج العلف لوحدة المساحة.
- لتلك العوامل الأثر السلبي على القطاع وانعكست آثاره في تعرية التربة و تدهورها و التصحر في بعض الأحوال .
- الاعتماد الكلي على القطاع التقليدي في التربية ، الإنتاج (طبيعة الإنتاج التقليدي تهتم بالكم دون الكيف) والتسويق حيث يتعرض القطاع التقليدي بدوره إلى مخاطر بيئية وطبيعية متعددة منها دورات الجفاف والتصحر المتكررة التي يعاني منها أغلبية الرعاة وعلى وجه الخصوص صغار الرعاة بما فيهم المرأة الرعوية.
- تدهور بيئة الحيوان وتناقص المراعي وشح مياه الشرب للإنسان والحيوان موزعة على القطاع ومسارات الثروة الحيوانية، مما أعاق تطور القطاع وعدم توفر القدر الكافي من النوعية الجيدة من الغذاء (الأمن الغذائي الحيواني).
- الحرائق الموسمية: خاصة في المناطق شبه الجافة.
- ضعف القدرات الإنتاجية الوراثية للسلالات المحلية.
- الرعي الجائر: حيث نجد أنظمة الرعي التقليدي والتي تمتلك حوالي 90 % من القطيع القومي يتمركز حول مصادر المياه الدائمة ومناطق المخاوف وغالباً ما ينتج عنه رعي فوق حمولة المرعى.
- الضعف الشديد والتباين في تقدير أعداد الحيوانات وعدم توفر قدر كافٍ من البيانات الإحصائية الجيدة إذ أن آخر تعداد حيواني تم إجراؤه كان في عام 1976/75م .
- السياسات التنموية: غياب السياسات التنموية الواضحة تجاه الموارد الرعوية إضافة للتوجه الإقطاعي في التخطيط التنموي.
- التشريعات: غياب التشريعات في مجال حماية المرعى والسياسات التي تحكم إدارته واستغلاله تعتبر من العوامل التي تؤدي إلى تدهور الموارد الرعوية.
- العوامل الاجتماعية: نظم الإدارة التقليدية التي تنظم وتحكم بواسطة الإدارة الأهلية ومؤسساتها بالقانون و الأعراف نجحت في صيانة الموارد الرعوية ومستوى الاستغلال، ولكن حل هذه الإدارة الفعالة من غير إيجاد بدائل تكون لها الأثر السالب على الموارد الرعوية.

- **4.1.3. قطاع الدواجن:** يعاني قطاع الدواجن من التذبذب في أسعار المواد العلفية وارتفاعها بمعدلات عالية، بجانب ظهور الأمراض المفاجئة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاجية.

ثانياً ـ التحديات الاقتصادية الماثلة والمرأة الريفية في السودان:

شكلت التحولات الكبرى في الاقتصاد العالمي، والإقليمي والقطري نقطة تحول هامة في تاريخ النساء، إذ انعكست في زيادة أعباء القوامة للمرأة، والإعالة والتأثير السلبي على المرأة والطفل.

وأهم التحديات بالنسبة للمرأة السودانية تتمثل في الآتي:

- سياسات التكيف الهيكلي أوضاع مختلفة ألقت بظلالها على المرأة بعدة طرق انعكست في زيادة معدلات الفقر التي كان لها أثرها السالب خاصة على المرأة والطفل على المستوى العالمي والإقليمي بصورة عامة وعلى المستوى المحلي بصورة خاصة حيث كان لسياسات التحرير أثرها السلبي على الاقتصاد والخروج من إطار الاقتصاد المعيشي والاكتفاء الذاتي وزيادة معدلات الفقر .

- ضعف مشاركة المرأة السياسية في اتخاذ القرار (غيابها في مراحل التخطيط، وضع السياسات وإعداد البرامج والمشروعات الاقتصادية انعكس في ضعف تمثيل النساء في اتخاذ القرار مما كان له الأثر السلبي في تحقيق المساواة في توزيع الموارد والفرص).
- زيادة عدد النساء اللائي يعلن أسرهن (دور المرأة القوامة) وتتفاوت تلك النسب من ولاية إلى أخرى وتتراوح ما بين 25ـ30 % ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها على سبيل الحصر لا العدد.
- النزوح من الريف إلى المدينة نتيجة للحروب والظروف الطبيعية القاهرة كما هو الحال في غرب السودان (الجفاف الذي اجتاح الإقليم الغربي في السودان في الثمانينات) وما له من آثار سالبة حيث انخرطت معظم النساء في القطاع غير المنتظم (Informal sector) في العمل الهامشي (زيادة بائعات الشاي) دون مهارات أو تدريب، أو استعداد رأسمالي مقابل المسؤوليات الضخمة، مما اضطرهن ذلك للعيش في أطراف المدن التي تعاني من تدني الخدمات وما تبع ذلك من انفصام نتيجة ازدواج أنماط حياة المدن بالريف التي كان لها تأثيرها السلبي على المرأة والطفل.
- هجرة معظم الرجال عائلي الأسر نتيجة للظروف الطبيعية (الجفاف) أو الفيضانات كما هو الحال في شمال السودان حيث تمت الهجرة إلى الدول العربية الشقيقة وغيرها.
- مشكلة العطالة حيث انخفضت نسبة استيعاب الخريجين والخريجات في الخدمة المدنية وهذا أيضاً انعكس في زيادة أعباء المرأة لتأمين احتياجات أسرتها الضرورية.
- الغلاء المبالغ في الأسعار وخاصة أسعار السلع الغذائية مما انعكس في زيادة التكلفة المعيشية.
- مشاكل حيازة وملكية الأراضي بالسودان: التي تعزى إلى ضعف قانون وسياسات حيازة وملكية الأراضي الزراعية بالسودان. إن قانون الأراضي غير المسجلة في مجال التنمية لعام 1970 يمنع تسجيل الأراضي للأفراد حيث يتم تسجيل كل الأراضي باسم الحكومة (أراض حكومية) ما عدا الأراضي الخاصة التي تم تسجيلها سابقاً وفقاً لقانون عام 1929 على ضفاف النيل. ولسياسات القانون آثاره السلبية على التنمية الزراعية التي تمثلت في الآتي:

- إعاقة استدامة وكفاءة الاستخدام الأمثل للأراضي وتنمية المراعي، عدم حافزية استثمار رؤوس الأموال في تنمية الأراضي الأمر الذي انعكس على تدهور البيئة وضعف الإنتاج.
- العادات والتقاليد والأعراف خاصة في المناطق الريفية حالت دون امتلاك المرأة للأراضي بالرغم من كل الديانات السماوية منحت المرأة حقها الشرعي في امتلاك الأراضي مثلها مثل الرجل دون تمييز.
- حرمان كثير من المزارعين التقليديين أصحاب الحيازات الصغيرة من استخدام حيازاتهم نتيجة لسياسات الدولة التي تم بموجبها توزيع تلك الحيازات على المستثمرين في القطاع شبه الآلي. كانت تلك السياسات مصدراً من مصادر النزاعات والصراعات بين المزارعين المستقرين والرعاة (خاصة في غرب السودان) .

- انتشار الأمية وسط المواطنين وخاصة وسط النساء: أسهمت العادات والتقاليد البالية في تدني نسبة العاملات نظراً لحرمان الغالبية من النساء من فرص التعليم خلال فترة الاستعمار وحتى استقلال البلاد في 1956. بذلت الحكومات المتعاقبة جهوداً لتصحيح ذلك الوضع إلا أن نسبة النساء العاملات في القطاعين العام والخاص لا تزال متدنية بلغت 35 % و 10 % في القطاعين العام والخاص على التوالي.
- مشاكل التمويل: بالرغم من تخصيص 30 % من جملة التمويل المصرفي للقطاع الزراعي إلا أن التمويل الفعلي لا يتناسب مع احتياجات القطاع الزراعي. عدم توفير التمويل بالحجم المطلوب وفي الوقت المناسب واتساع الفجوة التمويلية انعكس سلباً على القطاع الزراعي (عدم تنفيذ الخطط الزراعية، تقلص المساحات المزروعة).

أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات التمويلية تتلخص في الآتي:

- البيئة الاقتصادية غير مواتية لتطبيق سياسات التمويل الأصغر وينعكس ذلك سلباً على جدية الجهات التمويلية.
- ارتفاع معدلات التضخم التي تعيق سير تنفيذ البرامج المعنية.
- عدم وجود الخبرة والتدريب الكافي في مجال التمويل الأصغر ومن ثم المتابعة.

- عدم الالتزام بشروط السداد وذلك لانخفاض العائد الذي يتحصل عليه غالبية المستفيدين بسبب الكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار.
- الضمانات والأوراق الثبوتية: بما أن غالبية المستحقين للتمويل الصغير هم من الشرائح الضعيفة من فقراء الريف بما فيهم النساء حيث يمثل عدم وجود الضمانات والأوراق الثبوتية عقبة أساسية في الحصول على مال التمويل الصغير.
- الوعي المصرفي: عدم وجود الوعي المصرفي بين الجهات المستفيدة من التمويل الأصغر.
- الهبات والإغاثات: تعود المستفيدين على الهبات وإغاثات المنظمات المانحة أثر سلباً على فهم سياسة استرداد مبالغ التمويل الأصغر للجهات التمويلية.
- قيام المشاريع بدون إجراء دراسة الجدوى ، مما ترتب عليه ظهور مشاريع غير ملائمة للبيئة.
- التسويق وقنوات التسويق والجودة والمشاكل المتعلقة بالمقارنة بين أسعار المنتج المحلي والمستورد.
- بعد المؤسسات التمويلية من أماكن تنفيذ الأنشطة مما يترتب عليه صعوبة الوصول للمتابعة.

2.4 الفرص والتدخلات التي تم اتخاذها من قبل الدولة لتنمية وتطوير المرأة على المستوى القومي في السودان:

- إيماناً بالدور الذي تؤديه المرأة في التنمية أكدت الدولة على دفع حركة المرأة في الشأن العام وتعظيم دورها في عملية التغيير والمشاركة في التنمية الشاملة المتوازنة المستدامة لمواكبة التغييرات والتطورات على كل المستويات (المحلية، الإقليمية والعالمية). اهتمت الدولة بارتقاء أوضاع المرأة تقديراً لدورها كشريك أساسي في عملية التنمية وبناء الأسرة بصورة عامة والمجتمع بصورة خاصة والاشتراك لحل كل القضايا لترسيخ مبادئ السلام والتعايش السلمي .
- تم وضع الخطة الوطنية (1998-2002) للنهوض بالمرأة في السودان .
- تم وضع الإستراتيجية ربع القرنية (2002-2027)، حيث تبنت فيها الدولة السياسة القومية لتمكين المرأة، والتي تم إجازتها عام 2007 إلتزاماً لما جاء في وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية شراكة مع الجهات ذات الصلة إسنادا عمليا لما كفله دستور السودان والقوانين الوطنية والاتفاقيات الإقليمية والدولية.
- تم الإعلان وتنفيذ الخطة القومية لمكافحة العنف على أساس النوع في 2006، وفي هذا الإطار:
- تم إنشاء وحدة مكافحة العنف ضد النساء والفتيات عام 2006 .
- تم إنشاء وحدة حماية الأسرة والطفل في 2007 بوزارة الداخلية .
- إجازة السياسة القومية لتعليم البنات في 2007.
- إجازة الإستراتيجية الوطنية للأسر في العام 2008.
- تم تبني نظام الكوتة في قانون الانتخابات العامة (2008) والتي ضمنت 25 % من مجمل المقاعد في البرلمان لصالح النساء في أي هيئة تشريعية بهدف تمكين المرأة سياسياً.
- زيادة عدد النساء في القيادات العليا: تقلدت النساء مناصب رفيعة في السلطة القضائية (تبوأت المرأة منصب قاض ، قاضي محكمة عليا) حيث بلغ عدد العاملات 77 قاضية (أكتوبر 2010).
- في مجال الدبلوماسية تمت ترقية عدد 45 دبلوماسية في 2008 وترفيع 9 دبلوماسيات إلى درجة سفير.
- تعيين عدد من الوزيرات ووزيرات الدولة ومن قبل تم تعيين مستشارات الولاة ووزيرات في الولايات و سفيرات .
- تم إلغاء قيد الترقي بالدرجات العليا في القوات النظامية حيث وصلت المرأة إلى رتبة لواء وحسب المرسوم الدستوري رقم (22) للعام 2010 وصل عدد الوزيرات (2) ووزيرات الدولة إلى (6) ومستشارات رئيس الجمهورية (3) على المستوى القومي لأول مرة في تاريخ السودان تصل المرأة لمنصب نائب رئيس البرلمان.
- على المستوى الولائي وصل عدد البرلمانيات إلى عدد (88).
- صدر قانون الجنسية وأعيدت صياغته في العام 2005 (إعطاء المرأة الحق في منح جنسيتها لأطفالها).
- تم تعديل القانون الجنائي للعام 1991 ليتضمن نصاً حول الحماية الخاصة للنساء أثناء النزاعات المسلحة في العام 2009 .
- تم صياغة قانون القوات المسلحة الذي صيغ في عام 2007 ليتضمن مادة حول الحماية الخاصة للنساء أثناء الصراعات المسلحة.
- إيماناً بدور المرأة الهام، فإن كل القوانين السودانية للمرأة تكفل حقوقها على أساس المساواة العادلة وعدم التمييز، كما أن جميع الدساتير من عهد الاستقلال (1965) وحتى الآن كفلت حقوق المرأة دون تمييز بينها وبين الرجل، مع منحها كل حقوقها على جميع الأصعدة (الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية) وإعطائها أولوية خاصة من خلال التمييز الإيجابي.

- فيما يتعلق بمشاركة المرأة في الخدمة العامة تتفق جميع القوانين على مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين وتم وضع أسس في التشريعات تطبق على جميع العاملين بالحكومة والمؤسسات الخاصة والعامة، لم تفرق بين حقوق وواجبات العاملين على أساس النوع. وأيضاً هنالك المساواة في الأجور والمرتبات والترقيات وفقاً لمعايير الكفاءة والإنجاز.

الباب الخامس

التوصيات للنهوض بالمرأة السودانية وخاصة الريفية

1.5 لحل التحديات بالقطاع الزراعي لابد من الإجراءات التالية:

- العمل على رفع الإنتاجية للمحاصيل الزراعية بتطبيق التقانات الحديثة في الإنتاج (اختيار التقنية الملائمة للمرأة).
- تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
- زيادة نمو إنتاج الغذاء واستدامته وسلامته.
- تنويع المناشط الإنتاجية بهدف زيادة الدخل ويشمل ذلك استغلال مخلفات المحاصيل لتربية الحيوان والاستزراع الغابي والسمكي، تربية النحل والتصنيع الزراعي.

2.5. أهم السياسات للمرأة وحقها في ملكية الأراضي :

- تفعيل نظم وقوانين حيازة الأراضي التي تعطي المساواة في الامتلاك دون تمييز، مراجعة القوانين العرفية، تسجيل الأراضي الصغيرة حول المنزل (الجباريك) واستصدار القوانين المشجعة للمرأة للمشاركة في الزراعة الآلية (المساحة 500-1000 فدان/الفرد).
- إعطاء الحيازات الصغيرة الصفة الاعتبارية ليتم من خلالها توفير التمويل والمدخلات، ووضع لوائح تساعد على تمليك المرأة للحيازات الكبيرة (المطري والمروي) 30 % من المساحة، تطوير القوانين العرفية وحل كل النزاعات المرتبطة بملكية الأرض.
- أما فيما يختص بالمرأة النازحة والعائدة للوطن بعد اتفاقية السلام لابد من إجراء دراسات اجتماعية واقتصادية ووضع قوانين تستوعب كل المشاكل والتوعية بأهمية تغيير القوانين العرفية.

3.5.فيما يختص بالتمويل:

- منح أسبقية في التمويل للمزارعين الذين يستخدمون التقانات الحديثة في الإنتاج ومنها التقاوي المعتمدة والذين يقومون بالتأمين الزراعي.
- تنظيم صغار المزارعات والمنتجات للمنتجين في جمعيات الإنتاج والتسويق لتسهيل انسياب المدخلات (بذور محسنة، الأسمدة، المبيدات تمويل وغيرها) بأقل تكلفة.
- قيام البنك الزراعي والبنوك الممولة الأخرى بتطبيق سياسة التمويل المرحل بحيث لا يتم تمويل مرحلة لاحقة إلا بعد التحقق من استخدام التمويل في أغراضه في المرحلة التي سبقتها.
- زيادة عدد البنوك المتخصصة لتعم كل الولايات حتى يصبح التمويل في متناول نساء الريف للعملية الإنتاجية.

1.3.5.أهم السياسات في مجال التمويل الأصغر:

- توفير الإسناد السياسي للتمويل الصغير كآلية لمكافحة الفقر والحد منه.
- تعزيز سياسات البنك المركزي ضمن إستراتيجية للتمويل الأصغر وذلك بالتمكين لإنفاذها عبر إدماجها في السياسات القطاعية.
- تطوير هياكل التمويل المصرفي بالقدر الذي يجعلها قادرة على تلبية خدمات الائتمان للتمويل الأصغر.
- إعادة هيكلة إدارات المصارف لتستوعب توجهات سياسات بنك السودان في تحقيق أهداف التمويل.
- تحقيق الانتشار المطلوب للوصول للريف من خلال استخدام البنوك المتحركة وإنشاء مكاتب الائتمان.
- تأسيس آليات الضمان المالي التي تشجع المصارف والشركات المساهمة في رأس مالها على تقديم التمويل وذلك بتقليل المخاطر الناتجة عن تمويل المشروعات الصغرى عن طريق التأمين مما يساعد على تقليل الضمانات

المطلوبة والتركيز على كفاءة وكفاية مؤهلات طالب التمويل ودراسة جدوى المشروع المقدم.

- معالجة مسألة صيغ التمويل بابتكار صيغ تمويل تراعي مصلحة الطرفين وطبيعة المشروعات المقدمة للتمويل وعدم قصر التمويل على صيغة المرابحة.
- تعزيز جهود الدولة في ترسيخ دعائم التمويل الأصغر ونظمه بتعبئة إمكانات منظمات المجتمع المدني لتتحد مع هذه الجهود من أجل توفير المناخ الأنسب.
- تقنين دور منظمات المجتمع المدني للقيام بدور الوسيط المالي.
- لابد من قيام الوسيط المالي بالمساعدة في إكمال الملفات وجعلها جاهزة للتمويل ابتداءً من طلب التمويل ثم الفواتير، والمستندات المالية، والدراسة الأولية للمشروع المراد تمويله وأوراق إثبات الشخصية والسكن وغيره من الأوراق التي تحتاجها عملية التمويل.
- نشر ثقافة الصيرفة الاجتماعية: ويعني بها التوعية وتوصيل المعلومات المتعلقة بالصيرفة ومفاهيم التمويل والتعامل مع البنوك، وهذا الدور تقوم به مؤسسات الوسيط المالي في مرحلة ما قبل التمويل ويتم ذلك عن طريق الملتقيات والندوات والمحاضرات في داخل القرى والأرياف وطرح نماذج وأمثلة ناجحة تشجع على التعامل مع التمويل.
- رفع وبناء القدرات في مجالات المعرفة المصرفية.
- دراسة السوق المحتمل لعملاء التمويل الأصغر بالريف بالتنسيق مع وحدة التمويل الأصغر لبنك السودان والمصارف الأخرى.
- تجويد خدمات التخزين والتسويق (مراكز تجميعية + مخازن، طرق وغيرها).

5-4. فيما يختص برفع القدرات للمرأة الريفية:

- بناء المهارات والقدرات للنساء الريفيات وخاصةً في تطبيق التقانات الحديثة لزيادة الإنتاج ودخل الأسرة وتحقيق الرفاهية.
- تنظيم المستفيدين في شكل مجموعات وتدريبهم وإكسابهم المعارف عن طريق دعم البحوث والإرشاد.
- الاستفادة من الخريجين الزراعيين في رفع القدرات التنفيذية وعلى وجه الخصوص المرأة الريفية.

5-5-1 المعالجات لمحاربة مشكلة البطالة وسط النساء والرجال:

- الإسراع بتنفيذ مشروع مركز القرية لتقديم المعرفة والخدمات الإرشادية على المستوى القومي.
- الاهتمام ببرامج تكامل الإنتاج النباتي والحيواني.
- تصويب التعليم الزراعي.
- تشجيع الكوادر الوسيطة.
- تفعيل السياسات.
- والحل يتطلب تنفيذ المشاريع التالية:
- تجربة الجمعيات التعاونية للخريجين الزراعيين (زراعيين وزراعيات).
- مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين (زراعيين وغير زراعيين).

5-6 السياسات الحكومية للحد من المبالغة في ارتفاع الأسعار للسلع الغذائية:

على المدى المتوسط والطويل يمكن اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة الدعم لمعالجة الكثير من محددات الإنتاج الزراعي :

- استخدام التقانات الحديثة لزيادة الإنتاجية وأيضاً تقليل تكلفة الإنتاج وذلك بتعظيم دور البحوث والإرشاد.
- معالجة مشاكل الغرق والهدام والزحف الصحراوي.
- فض النزاعات بين المزارعين والرعاة وخلق جو من الاستقرار.
- زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي (مشاريع تنموية).
- إعادة النظر في الرسوم الولائية لمجابهة تكلفة الترحيل.

- توفير التقاوي المعتمدة حيث إن النقص الكبير فيها قاد إلى خلط الأصناف المزروعة وكانت المحصلة التباين الشديد في الإنتاجية.
- إيجاد آلية واضحة لتوزيع التقاوي على صغار المزارعين والمزارعات .
- لا بد من دخول هيئة المخزون الإستراتيجي كمشترٍ في بداية كل موسم ومن صغار المنتجين بالقطاع التقليدي مباشرة قبل أن يضطر صغار المزارعين لبيع إنتاجهم بأسعار منخفضة للتجار.

المراجع:

- دراسة السياسات والآثار الاقتصادية للتمويل الصغير والأصغر على النوع الاجتماعي ـ وزارة الزراعة والري ـ فاطمة إسماعيل، سعاد عبد الله رمرم وآخرون).
- دراسة السياسات والآثار الاقتصادية والاجتماعية للتمويل الصغير والأصغر على النوع الاجتماعي الإعداد: فاطمة إسماعيل، سعاد عبد الله علي، سهام مختار المرضي، ميمونة أمين سعيد وآخرون ـ وزارة الزراعة والغابات الاتحادية – الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي 2008).
- دراسة إدماج سياسات النوع في حيازة وملكية المرأة للأراضي بالسودان (وزارة الزراعة والغابات/ فاطمة إسماعيل ـ سعاد عبد الله رمرم ـ سهير خلف الله 2007).
- دراسة حول قضايا ومشاكل البطالة في القطاع الزراعي، إعداد: د. نبيل أحمد سعد ـ سعاد رمرم بخيتة محجوب الشفيع ـ أزهري محجوب فرح ـ حسب الرسول حاج السعيد ـ السودان/ الخرطوم ـ ديسمبر 2007).
- برنامج النهضة الزراعية (2007ـ2010).
- برنامج النفرة الزراعية بالسودان (2007ـ2010).
- ورقة دور القيادات النسوية في تمكين المرأة الريفية في الدول الإفريقية الآسيوية ـ دراسة حالة السودان، الإعداد: سعاد عبد الله على رمرم وزارة الزراعة الاتحادية – الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي (تم تقديمها في الورشة العالمية للمنظمة الآفرو آسيوية للتنمية الريفية (AARDO) الخرطوم إبريل 2011.
- الاتحاد العام للمرأة السودانية ـ البحوث والمعلومات ـ جائزة الإبداع للمرأة الريفية (1999ـ2004) برعاية حرم الرئيس السيدة الأولى فاطمة خالد ديسمبر 2004.
- نماذج مشرقة للمرأة السودانية ـ وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي ـ الإعداد مواهب محمد أحمد الحاج – سامية سر الختم عبد الحفيظ.
- التقرير السنوي للعام 2010م ، الفريق الاتحادي: فاطمة إسماعيل على وسمية إبراهيم الأمين وحدات التنسيق الولائية: وحدة تنسيق شمال كردفان، وحدة تنسيق نهر النيل، وحدة تنسيق ولاية الخرطوم ووحدة تنسيق النيل الأبيض ـ فبراير 2011م.
- ورقة بعنوان المنظور الاقتصادي لدور المرأة /الأبعاد الاقتصادية لمشاركة المرأة السودانية (د. عفاف أحمد محمد – الجامعة الإسلامية).
- دور المرأة الريفية في الزراعة والأمن الغذائي (فاطمة إسماعيل ـ ميمونة أمين سعيد ـ سهام مختار 2008).

مشروعات تحقيق الأمن الغذائي
على مستوى الأسرة الريفية
(نماذج من دارفور غرب السودان)

إعداد
أحلام مهدي صالح
رئيسة منظمة أحلام الخيرية

يعاني أكثر من 800 مليون إنسان في العالم من الجوع وسوء التغذية، مما يؤثر تأثيراً مباشراً على نمو الأطفال وصحة المجتمع (FAO 2004). ويقدر أن الأغلبية العظمى من هؤلاء يعيشون في الدول النامية بخاصة الفقيرة منها، غير أن الجوع وسوء التغذية يشملان بعض الدول الصناعية أيضاً، بخاصة الفئات الفقيرة والنساء والأطفال الذين لا يملكون مقومات الحماية الاجتماعية الأساسية. وبالطبع لا تخفى العلاقة بين سوء التغذية والصحة الجسدية والنفسية وهنا يطرح مدى إمكانية تطوير الزراعة الحضرية كوسيلة لتأمين الأمن الغذائي للجميع ومحاربة الفقر والتخفيف من سوء التغذية. كما أن الزراعة الحضرية قد تساهم في تحسين الصحة للفرد والعائلة والمجتمع ولكن هذا يصطدم بالحذر من مخاطر الزراعة الحضرية بين المساكن وفي المدن ويتطلب الإجابة عن ما إذا كانت الزراعة الحضرية مصدر نعمة أم نقمة للصحة.

بين الأمن الغذائي والصحة:

إن الاهتمام بالأمن الغذائي مهم لأنه يتعلق بمسألة إنسانية أولاً وهي حق كل إنسان في الحصول على غذاء كافٍ وآمن وعدم اضطرار أي كان للمهانة أو اعتماد وسائل لا قانونية للحصول على قوت عيشه كما أنه يتعلّق بالمسألة الصحية أيضاً. فقد أشارت الدراسات أن فقدان الأمن الغذائي قد يؤدي إلى سوء أو قلة في التغذية لحدّ الجوع وهذا يؤثر في النمو والنشاط والصحة الجسدية والنفسية.

الإطار النظري للعلاقة بين الأمن الغذائي والصحة الغذائية (عن FAO 2003):

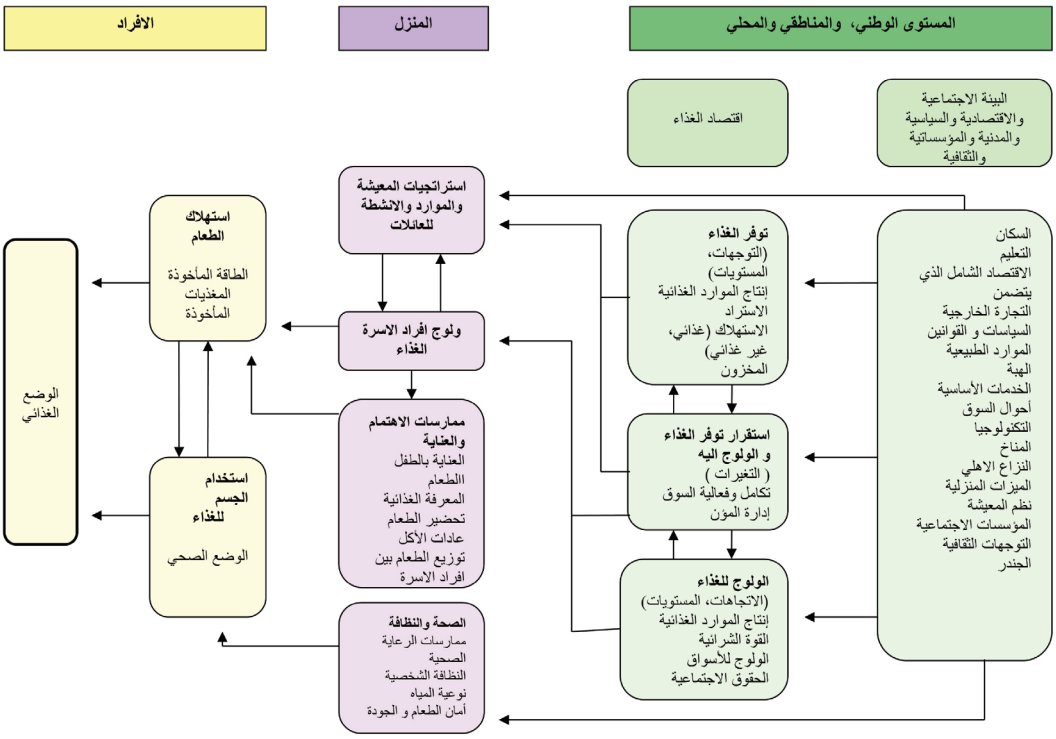

أزمة الغذاء من المنظور العربي:

تعتمد العديد من الدول العربية اعتماداً أساسياً على الواردات لتوفير احتياجاتها الغذائية، وبشكل عام تميل نسب الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الرئيسية (حبوب – زيوت نباتية – سكرية) إلى الانخفاض مما يتطلب بذل المزيد من الجهد والعمل الجاد لزيادة الإنتاج الغذائي محلياً.

تعريف الأمن الغذائي:

- تتعدد تعاريف الأمن الغذائي نتيجة تباين وجهات النظر :
  - قدرة الدول على توفير الاحتياجات الغذائية الضرورية لكافة السكان في الحالات الحرجة والطارئة الاستثنائية.
  - قدرة الدول على توفير أهم السلع الغذائية الإستراتيجية للسكان في وقت الحاجة بالكمية والسعر المناسبين.
  - توفير الغذاء الكافي لضمان حياة صحية ومنتجة لجميع المواطنين في جميع الأوقات.
- يتحقق الأمن الغذائي العالمي عندما يتمتع البشر كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة.

استناداً إلى التعريف الذي أعطاه مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في روما في عام 1996، يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة توفر النشاط والصحة. ولا يعني هذا فقط وجوب توافر الكمية الكافية من الأغذية في بلد ما، بل أيضاً أن يملك السكان القدرة على شراء تلك الأغذية. وكان الهدف الذي حدده مؤتمر القمة يقضي بخفض عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي من 800 مليون نسمة بحسب تقديرات عام 1995 إلى 400 مليون نسمة في عام 2015.

المحاور الرئيسية للأمن الغذائي وعلاقتها بسياسات الغذاء:

- يقوم الأمن الغذائي على (5) محاور / أعمدة رئيسية هي:
  1. كفاية الإمدادات الغذائية (Availability).
  2. استقرار الإمدادات الغذائية (Stability).
  3. القدرة على الحصول على الأغذية (Accessibility).
  4. نوعية وسلامة الأغذية (Safety Food).
  5. الأمن التغذوي security Nutrition.

كفاية الإمدادات الغذائية (Availability):

- يقصد بها إتاحة الغذاء وكفاية المعروض منه من حيث الكم والنوع.
- تعتمد مدى كفاية الغذاء على طاقة الدول فيما يتعلق بالإنتاج والقدرة على الاستيراد وكفاءة الأنظمة التسويقية.
- سياسات الغذاء يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كيفية توفير الاحتياجات الغذائية للسكان سواء من المصادر المحلية أو الخارجية.
- في ظل الزيادة العالية في معدلات النمو السكاني والطلب المتزايد على الغذاء للاستخدامات الأخرى أصبح العبء أكبر.

ثانياً: استقرار الإمدادات الغذائية (Stability):

- استقرار المعروض من الغذاء من موسم لآخر ومن عام لآخر وخاصة في أوقات الطوارئ والظروف المناخية غير المواتية.
- لضمان استقرار إمدادات الأغذية يجب توفير مخزون إستراتيجي مناسب يكفي لفترات لا تقل عن 3-6 شهور.

ثالثاً: القدرة على الحصول على الأغذية (Accessibility):

- توفر فرص الحصول على الأغذية من الناحيتين المادية والاقتصادية.
- تشتمل العوامل التي تؤثر في القدرة على الحصول على الأغذية على:
  - مستويات الدخل الفردي.
  - الأسعار.
  - الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي.

هذا وتؤثر كافة مكونات أنظمة الأغذية السائدة بالدول في القدرة على الوصول للغذاء بطرق غير مباشرة و مباشرة ومن أهمها:

- سياسات توزيع الغذاء.
- تشريعات وأنظمة نقل وتداول الأغذية بحيث يمكن إيصالها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك بكفاءة عالية وتكاليف منخفضة وبخاصة للفئات الأقل حظاً سواء في الريف أو المدن.

رابعاً: نوعية وسلامة الأغذية (Food Safety):

- تطبيق المعايير الضرورية لسلامة الغذاء الآمن وملاءمته للاستهلاك الآدمي على طول السلسلة الغذائية.
- يمكن تحسين نوعية وسلامة الغذاء من خلال:
  - تطبيق معايير الصحة.
  - سن القوانين والتشريعات.
  - التوعية والإرشاد لزيادة الوعي الصحي لدى المواطنين.
  - تعزيز دور منظمات المجتمع المدني.

خامساً: الأمن التغذوي Nutrition security:

- حصول كافة أفراد الأسرة على الكميات المناسبة من البروتين والطاقة والعناصر الصغرى والمعادن.
- الحالة الصحية للأطفال، المياه النظيفة، والصرف الصحي، والحالة التغذوية للأمهات.

الأمن الغذائي:

ويرتكز الأمن الغذائي على خمسة مبادئ أساسية (Koc M. et al 1999 5) (A's) هي:

توفر الغذاء (Availability): يجب أن يتوفر الغذاء بشكل مقبول ومضمون لمن يحتاجه اليوم آخذين بعين الاعتبار احتياجات المستقبل.

مؤشرات المعروض من السلع الغذائية (Availability):

- التغير النسبي في الإنتاج.
- التغير النسبي في الصادرات.
- التغير النسبي في الواردات.
- التغير النسبي في المتاح للاستهلاك.
- الفجوة الغذائية.
- الاكتفاء الذاتي Self Sufficiency.
- الاعتماد الذاتي Self Reliance .
- الفجوة الغذائية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية(كمية وقيم):
  - الفارق ما بين قيم و/أو كميات الصادرات والواردات الغذائية.
  - تكون الفجوة سالبة (عجز) إذا كانت الواردات أكثر من الصادرات والعكس صحيح.
- نسبة الاكتفاء الذاتي Self-Sufficiency.
  - مدى قدرة الإنتاج المحلي من الغذاء على تغطية الحاجات الاستهلاكية للقطر و/أو الإقليم .

- الإنتاج المحلي من السلعة المتاح للاستهلاك المحلي

- درجة الاعتماد الذاتي في الغذاء: Self-reliance.
  - يشير إلى قدرة الدول على الاعتماد على مصادرها الذاتية في مواجهة الاحتياجات الغذائية للسكان.
- يتم حسابها كما يلي:
  - درجة الاعتماد الذاتي = الاستهلاك/ الإنتاج المحلي 100 %

الولوج (الوصول) إلى الغذاء: (Accessibility)

إن التطور التقني والعلمي يساهمان في إنتاج كميات أكبر من الغذاء غير أن هذا لا يضمن النوعية ولا وصول الغذاء إلى جميع الناس. فالولوج إلى الغذاء يتجاوز الحاجز التقني أحياناً ليصطدم بالعوائق الاجتماعية والفئوية والمناطقية القائمة على التفرقة العنصرية أو الجندرية أو العمرية وغيرها. وهذه العوائق موجودة حتى في أكثر الدول الصناعية تطوراً. فمثلاً يجب التنبه إلى كبار السن والمعوّقين حيث يشكّل وجود الدكاكين وأسواق الخضار البعيدة مشكلة لوجستية لهم.

مؤشرات القدرة على الحصول على الأغذية (Accessibility):

- المؤشرات المتعلقة بالدخول.
  - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.
  - متوسط الدخل الحقيقي للأفراد.
- المؤشرات المتعلقة بالأسعار.
  - مستويات الأسعار.
  - مستويات الأسعار القياسية.

احترام التنوع والعادات الاجتماعية (التقبّل Acceptability):

- يرتكز هذا المبدأ على حق الفرد في أن يحصل على غذاء نوعي مقبول له ومحترم لعاداته وتقاليده وكرامته الإنسانية.

المؤشرات المتعلقة بثبات الإمدادات الغذائية (Stability):

- مؤشرات الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية.
  - التغير النسبي في حجم المخزون.

الكفاية والاستمرارية (Adequacy):

- هذان الشرطان أساسيان لتأمين حاجات الناس الأساسية في الحاضر والعمل دوماً على استدامة الأمن الغذائي وعدم المس بحقوق الأجيال اللاحقة فيه.

المؤشرات المتعلقة بالأمن التغذوي Nutrition security:

- متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية النباتية.
- متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية والسمكية.
- معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون.

السياسات والأنظمة:

تعتمد شروط توفر ووصول وتقبل وكفاية الغذاء في المجتمع على سياسات وأنظمة محفّزة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الإقليمية والعالمية وخاصة فيما يتعلق بحركة التجارة والمرور.

مؤشرات نقص التغذية:

- عدد من يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم.
- عدد من يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.
- عدد ناقصي التغذية.

كذلك يتأثر الأمن الغذائي بقطاع الاقتصاد وسياسته وعوامل كثيرة أخرى مثل الاكتفاء الذاتي للغذاء في الدول:

- الفقر .
- العمالة.
- المشاريع المدرة للدخل.
- التجارة.
- الصحة.
- الخدمات الاجتماعية في الدولة.
- تغير المناخ على مستوى العالم.
- الاضطرابات والحروب سواء الأهلية أو بين الدول.

دور الحكومات في سلامة الغذاء:

- حماية المستهلك من الأمراض والإصابات بسبب الغذاء .
- التأكد من أن الغذاء المعروض في الأسواق صالح للاستهلاك الآدمي .
- توفير العناية الصحية.
- وضع برامج تدريبية للصناع والزراع على سلامة الغذاء المنتج.
- اكتساب والمحافظة على ثقة التجارة العالمية في سلامة الغذاء.
- أن يكون الغذاء المستورد سليماً تماماً صحياً وغذائياً.

الأمن الغذائي... رؤيةٌ تأصيليةٌ:

- الأمن الغذائي، له أصولُ وجذورُ عقديةٌ راسخةٌ في ديننا الحنيف كغيره من القضايا الحياتية.
- قريش، سيدة قبائل العرب في زمانها وسادنة بيت الله الحرام،إمتن الله عليها بائتلاف واجتماع الناس حولها، وتمتعهم بنعمة الأمن فيها بعد الخوف، والإطعام بعد الجوع.
- عالجت سورة يوسف عليه السلام، خطةً غذائيةً امتدت لخمسة عشرة عاماً من خلال آلية التخزين Storage وإدارتها بأكفأ الطرق، في ظرفٍ فيه تواجه الدولة المصرية موجات عاصفة من القحط والجفاف.
- تناول القرآن الكريم مفهوم سلامة الغذاء Food Safety ، حيث جاء ذلك في سورة الكهف ((فلينظر أيها أزكى طعاماً فليأتكم برزق منه)) ، وهذا المفهوم من ركائز الأمن الغذائي، الذي اتجهت إليه الدول المتقدمة بعد تجاوزها مرحلة تحقيق الأمن الغذائي.
- دعت السنة النبوية المطهرة، إلى إذكاء روح التكافل الاجتماعي، حيث جاء (ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائعٌ إلى جنبه).

الأمن الغذائي...رؤيةٌ للمدرسة الغربية:

الأمن الغذائي هو: «تمتُع كافة السكان، في جميع الأوقات، بفرص الحصول على أغذيةٍ كافيةٍ وسليمةٍ ومغذية، لكي يمارسوا حياةً موفورةً بالنشاط والصحة».
لتحقيق الأمن الغذائي، هناك أربع ركائز أساسية يجب توافرها لبلوغ هذه الغاية:

- الركيزة الأولى: استقرار الإمدادات الغذائية الكافية Food Stability .
- الركيزة الثانية: إتاحة الأغذية دون أية عوائق Food Availability.
- الركيزة الثالثة: الوصول إلى الأغذية واستهلاكها Food Access and Consumption.
- الركيزة الرابعة: استخدام الأغذية Food Utilization .

تبدو معادلة تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي بسيطة وغير معقدة إذا وضعنا في الاعتبار أن بعض الدول العربية تتمتع بالإمكانات الزراعية والبشرية ووفرة المياه، فيما تحظى الأخرى بوجود النفط والغاز الذي يوفر الأموال اللازمة لإنتاج ما نحتاج إليه من الغذاء، لكن الأمر ليس بهذه السهولة، فقد لازم الفشل تنفيذ كل المشروعات التي أقرت عربياً في هذا المجال، والسبب يعود إلى أنه معلوم أن إنتاج الغذاء ليست في يد الخبراء وحدهم ولكن تحتاج لإرادة سياسية تقف في وجه نفوذ الدول الكبرى التي تسيطر على سوق الغذاء وتتحكم بالتالي في مصير الشعوب الأخرى حتى لا تملك قرارها.

ويقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل برنامج بناء وبناء القدرات المؤسسية وتعزيز القدرات البشرية والمادية والمؤسسية في مجالات تحليل وتصميم ورصد وتقييم سياسات وبرامج الأمن الغذائي في السودان.

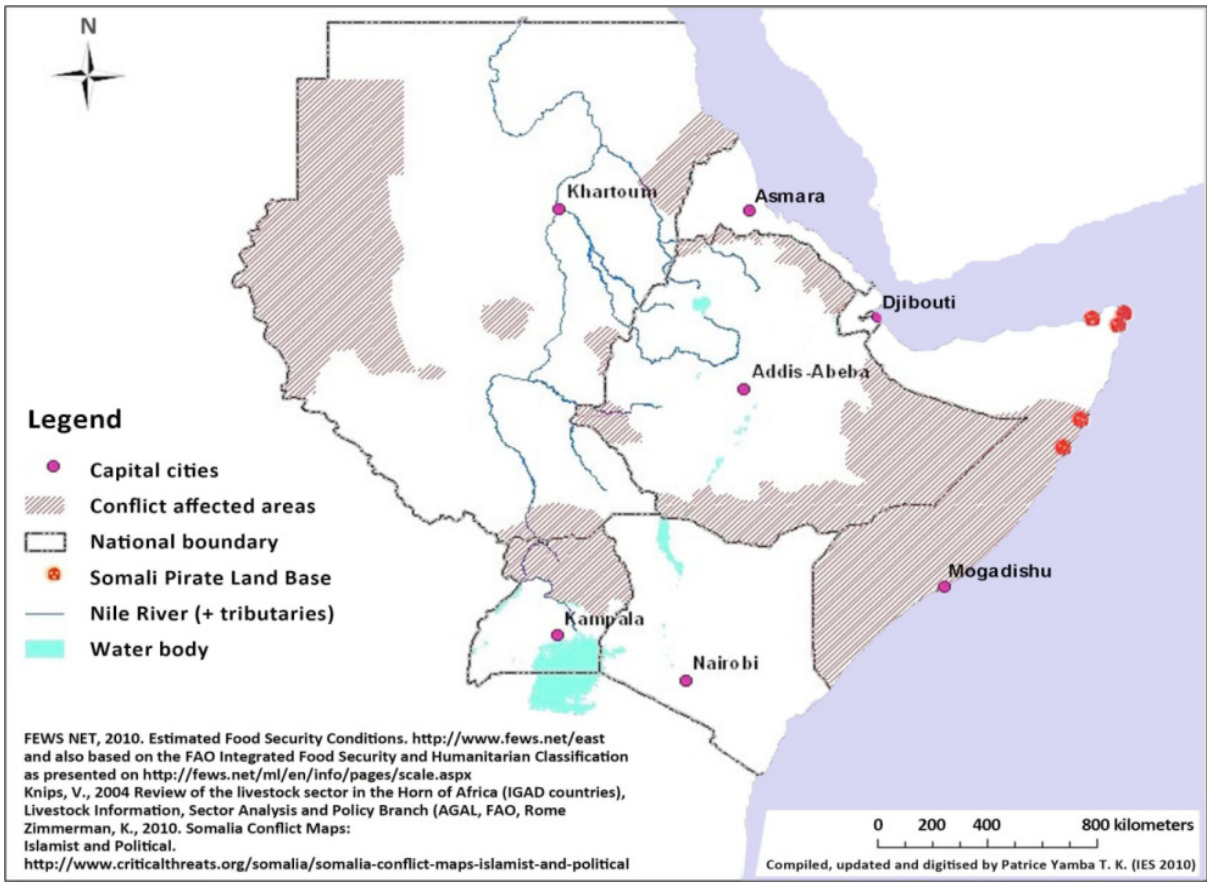

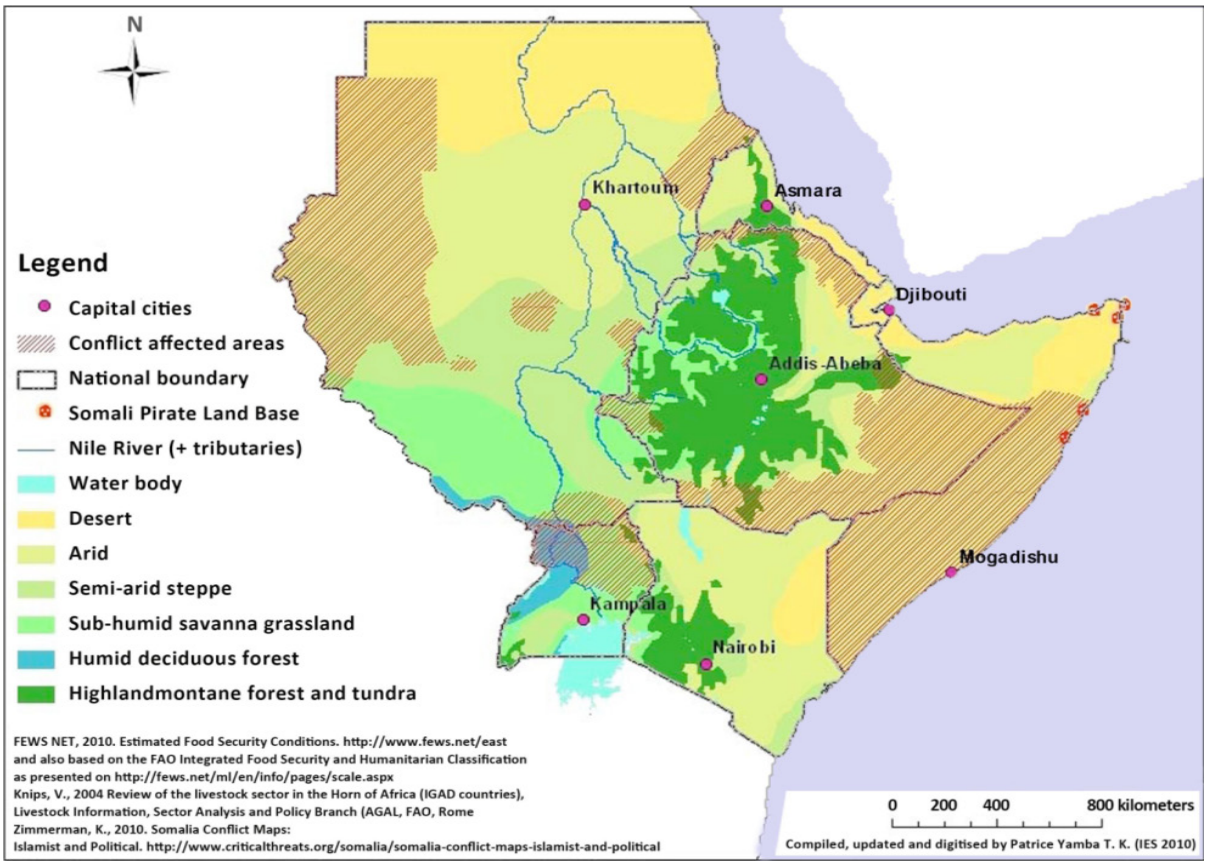

الأمن الغذائي في دارفور:

عدم الاستقرار في الريف يهدد الأمن الغذائي ...

الأمم المتحدة تؤكد تحسن الأمن الغذائي في دارفور:

اعتبر برنامج الغذاء العالمي أن الأمن الغذائي في إقليم دارفور قد تحسن بشكل عام لأن البرنامج يقدم مواد غذائية لحوالي 3.6 مليون نسمة في إقليم دارفور غير المستقر.بخاصة في القرى والمخيمات (التابعة للنازحين).

خطة خمسية في دارفور تشمل مشاريع نوعية في الصحة والمياه وإصحاح البيئة والأمن الغذائي والرعاية الاجتماعية وتنمية المرأة.

قام الهلال الأحمر القطري بإعداد خطة متكاملة للإسهام في تنمية وإعادة إعمار إقليم دارفور بولاياته الخمس (شمال دارفور – جنوب دارفور- غرب دارفور- وسط دارفور و شرق دارفور) خلال الخمس سنوات المقبلة تشتمل على مشاريع نوعية في مجال الصحة و المياه و إصحاح البيئة إلى جانب مشاريع في الأمن الغذائي و الرعاية الاجتماعية و تنمية المرأة.

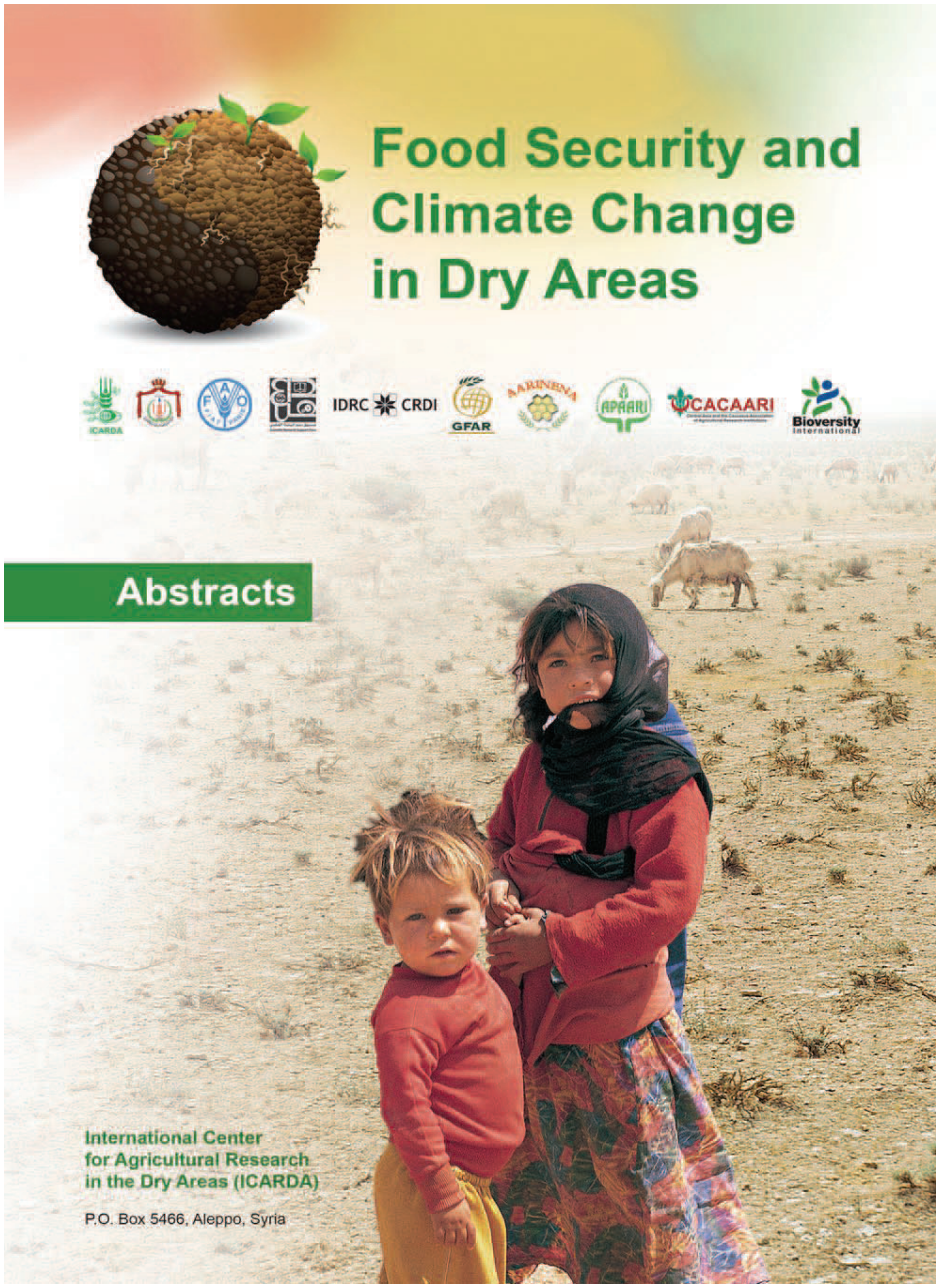

الأوراق القطرية

التجارب الناجحة لإدماج المرأة الريفية فـي قضايا الأمن الغذائي فـي المملكة الأردنية الهاشمية

إعداد المهندسة الزراعية
سهيله أبو درويش
توجيهات ورعاية ملكية:

اهتمام جلالته وحرصه، في التخفيف من معاناة أبناء شعبه، وإعانتهم على تحمل الأعباء المعيشية، والسعي الدؤوب والمتواصل للتخفيف من آثار الأوضاع الاقتصادية الصعبة على المواطنين تجسيداً للروح القيادية الفذة لجلالة الملك.

إن التوجيهات الملكية السامية للتخفيف عن المواطن وتوفير العيش الكريم، والحيلولة دون التأثيرات السلبية لارتفاع الأسعار، على حياة المواطن ومستوى معيشته، فجلالته هو المبادر الأول والمستجيب لمتطلبات شعبه، والمدرك لآلامهم ومعاناتهم الاقتصادية، جراء الارتفاع المتواصل في الأسعار، وجلالته المبادر دوماً والسباق، لكل ما يخدم المواطن ومصلحته، و يحول دون معاناته.

إن الهم الاقتصادي وتحسين الأحوال المعيشية لكل الأردنيين، هاجس الملك و يحتلان أولوية كبيرة لدى جلالته، وفق هذه القناعة تأتي الجولات الملكية شعوراً من جلالته بهموم المواطنين، وعمله الدؤوب، لحل مشاكلهم، تجسيدا لنهج جلالته المستمر، في الاطلاع على الظروف التي يمر بها المواطنون نتيجة ارتفاع الأسعار وأهمية العمل من أجل توفير الدعم والحماية للمواطنين وتحسين ظروف ومستوى معيشتهم، وتتويجاً للحرص الملكي السامي الدائم على التخفيف عن المواطن وتوفير العيش الكريم، والحيلولة دون التأثيرات السلبية لارتفاع الأسعار، على حياة المواطن ومستوى معيشته، وعكس الحرص من لدن القيادة، على تلمس حاجة كل مواطن للرقي الدائم.

تحسين مستوى معيشة المواطن والحفاظ على الطبقة الوسطى وذوي الدخل المحدود، هي في صدارة أولويات جلالته، وشكلت على الدوام، محور توجيهات جلالة الملك للحكومات المتعاقبة، في سعيه الدؤوب، لتحقيق نهضة الأردن وتقدمه ورفاه أبنائه وبناته، وهو الأمر الذي يوجب، تكريس كل الجهود من أجل تحقيقها، والتعامل معها بكل مثابرة واجتهاد.

مساهمة المرأة في تحقيق الأمن الغذائي:

يمثل القطاع الزراعي في الأردن أحد أهم ركائز التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويشكل مدخلاً من مداخل مكافحة الفقر والبطالة في الريف والبادية وتحسين الأمن الغذائي للمواطنين.

لم يكن موضوع الأمن الغذائي يشكل قضية ملحة في الأردن حتى نهاية الثمانينات حين أخذ الاقتصاد الأردني يعاني من بعض التراجع، الذي ترافق مع نمو سريع في عدد السكان مما أدى إلى تراجع في معدل دخل الفرد وحصته من الاستهلاك من السلع الغذائية وإلى انخفاض ملموس في مستوى المعيشة وتزايد عدد الأسر التي تعيش تحت مستوى خط الفقر المطلق، وقد كان البعد الاجتماعي للقطاع الزراعي من أهم الأهداف التي تسعى إليها الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية حيث ركزت الإستراتيجية على المشاريع المدرة للدخل، وتلك التي تهدف إلى تحسين دخول المزارعين وتحسين المستوى المعيشي لهم سواء أكانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والتي انبثق عنها البرنامج الخاص بالأمن الغذائي في الأردن الذي أعد بتمويل من منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة.

المعطيات الحالية للأمن الغذائي في الأردن:

انطلاقاً من تحليل أوضاع الأمن الغذائي في الأردن يتبين لنا ما يلي:

- بشكل عام هنالك تزايد مستمر ومنذ أواخر الثمانيات في عدد الأسر التي تعيش تحت خط الفقر المطلق في الأردن، وتميل غالبية السكان إلى التجمع حول خط الفقر، مما يعني أن أي هزات اقتصادية يمكن أن تدخل أو تخرج أعداداً كبيرة من الأسر في/ أو من دائرة الفقر.
- على الرغم من وجود برامج لتحسين الأمن الغذائي للأسر الفقيرة في الأردن وزيادة فرص التشغيل في المناطق الريفية من خلال تشجيع ودعم مشاريع مولدة للدخل، إلا أن معظم هذه المشاريع لم تكون موجهة بشكل دقيق للفئات المستحقة ولم تكن جيدة التوزيع إقليمياً، يضاف إلى ذلك تشتت الجهود المبذولة في هذا المجال بسبب الازدواجية وتعدد الجهات المشرفة على هذه النشاطات من مؤسسات حكومية وأهلية مما جعلها غير فعالة في تحقيق أهدافها إلا في حدود ضيقة.
- إن انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية أكثر شدة في المناطق الريفية منه في المدن، ويشكل صغار المزارعين في مناطق الزراعة البعلية والتي تتعرض لهزات كبيرة في الدخل بسبب تذبذب الأمطار والجفاف، والأسر التي تمتلك قطعان صغيرة من الضأن والماعز كمصدر رئيسي لدخلها هي الفئات الأشد فقراً في الأردن، وقد أشارت دراسة قامت بها وزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي إلى أنه توجد عشرون منطقة في المملكة تعتبر الأشد فقراً توجد كلها في مناطق الريف والبادية، إلا أن أكثرها في مناطق البادية أو المناطق الحدية.
- تواجه المرأة الريفية عقبتين أساسيتين في سعيها لتحسين دخل أسرتها، وهما عدم توفر التسهيلات اللازمة لإكساب مهارات في مجالات الإنتاج والتسويق لسلع زراعية معينة لأسباب اجتماعية ومالية أو تنظيمية وعدم توافر التسهيلات اللازمة لتمكينها من القيام بمشاريع أسرية مدر ة للدخل سواء كانت مالية أو تدريبية أو تعاونية.
- تقوم الوزارات والهيئات الحكومية والهيئات غير الحكومية العاملة في تقديم خدماتها في مجال التنمية الريفية ومكافحة الفقر والبطالة والجوع في مناطق مختلفة من المملكة، وتتصف هذه الجهود بصغر نطاقها وتبعثرها وتشابه أنشطتها في غالب الأحيان، وربما نجد العديد من الأمثلة والنماذج المكررة التي تنفذ في مناطق مختلفة من المملكة، إضافة إلى غياب التنسيق بينها مجتمعة على المستوى الجزئي.

دور المرأة في التنمية الريفية:

تعتبر المرأة عماد التنمية الريفية وتطوير المجتمع الريفي نظراً لمساهمتها الحيوية في النشاطات الاقتصادية في الريف، من خلال مشاركتها الرجل في النشاطات الإنتاجية الزراعية واقتصاديات المنزل، مما يعطي أهمية لمشاركتها بشكل كامل في تحسين الحياة في الريف وليس تمكينها من الحصول على الخدمات فقط. فقد تدير المرأة بشكل مباشر نشاطات اقتصادية مختلفة زراعية أو غير زراعية داخل المنزل وتشمل زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات والطيور، وصناعة وحفظ الأغذية ونشاطات حرفية مثل الخياطة والحياكة، وقد تقوم بأعمال زراعية أو غير زراعية خارج المنزل، وبذلك توفر المرأة أو تسهم في توفير دخل مباشر أو غير مباشر للأسرة يسمح بتحسين معيشتها.

وتشرف المرأة على تربية ورعاية الأطفال وتغذية أفراد الأسرة والمحافظة على نظافة المنزل وصحة أفراده، وتسهم رعاية المرأة في تحقيق التغيير الاجتماعي من خلال تأثيرها على أفراد أسرتها (كمربية) وتنشئة أفرادها، الأمر الذي يتطلب تركيز الاهتمام على تهيئة الظروف أمام المرأة الريفية لكي تتحمل دورها في تنمية مجتمعها، وبذلك تلعب المرأة دوراً مهماً في تعزيز الطاقة الإنتاجية لأفراد الأسرة أو المحافظة عليها.

دور المرأة في الأمن الغذائي:

تلعب المرأة دوراً مهماً وحاسماً في تحديد وضمان الأمن الغذائي والرفاهية للأسرة بأكملها ومع ذلك نادراً ما تكون المرأة مشمولة أو موجودة في إستراتيجيات التطوير في معظم الدول حيث تنتج المرأة ما بين60 ـ 80 % من الطعام المنتج في معظم الدول النامية.

1 - النساء الريفيات هن المنتجات الرئيسيات للمحاصيل الأساسية في العالم كالذرة والقمح والأرز حيث تشكل هذه المحاصيل نسبة كبيرة من غذاء معظم الفقراء القرويين في العالم وكذلك فإن مشاركتها في إنتاج المحاصيل الأخرى كالبقوليات والخضار مهمة أيضاً ولذلك تقوم المرأة باستغلال الحديقة المنزلية بزراعتها بالمحاصيل المختلفة، حيث تشكل هذه المحاصيل أحياناً الحضور الغذائي الوحيد، كما أن معرفة المرأة وتخصصها حول المصادر الوراثية في الغذاء والزراعة جعلها تلعب دوراً مهماً في حفظ التنوع الحيوي الزراعي.

2 - تلعب المرأة دوراً مهماً في استخدام وإدارة المصادر الطبيعية لتوفير احتياجات المنزل اليومية من الماء،الوقود، الأعلاف للماشية والمنتجات الطبية وكذلك فإن تصنيع وتخزين الغذاء من مسؤوليتها.

3 - ومن أدوارها المهمة أيضاً إدارتها للحديقة المنزلية التي بها تنوع حيوي حيث تعمل من خلال الحديقة المنزلية على استغلال واسع من النباتات البرية والمناطق الهامشية داخل المجتمع حيث يقمن بجمع الخضروات التقليدية والنباتات الطبية مثل الزعتر والبابونج حيث تستخدم هذه النباتات في التغذية والعلاج للعائلات الريفية في معظم أنحاء العالم وهكذا ومن خلال معرفتهن بأهمية هذه النباتات فهن حافظات لهذه الأصناف وذلك من خلال نشاطات المرأة الريفية في الحفظ في الأماكن الطبيعية أو في حدائقهن المنزلية وحقولهن.

تنمية واقع المرأة في الريف:

تقوم المرأة بعدة أدوار أساسية في حياة الأسرة الريفية مما يتطلب القيام بنشاطات تعليمية وإرشادية لرفع كفاءتها وتعزيز قدرتها على أداء كل دور منها. وتتوجه خدمات الإرشاد الزراعي بوجه عام إلى الرجل دون المرأة الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هذه الأوضاع وتشمل هذه الأدوار ومجالات التعليم ما يلي:

1 - النشاطات الاقتصادية التي تتصل بدور المرأة كقوة عمل منتجة، وتلعب مؤسسات التنمية المحلية العامة مثل الهيئات التابعة لوزارة الزراعة والتنمية الاجتماعية ومؤسسات التمويل مثل بنك الإنماء الصناعي ومؤسسة الإقراض الزراعي والمنظمات غير الحكومية مثل مؤسسة نور الحسين وصندوق الملكة علياء على تقديم الدعم في هذا المجال، وتشمل مجالات الدعم عدة نشاطات منها:

- النشاطات الإنتاجية مثل الزراعة، تربية الحيوانات والطيور المنزلية وتربية النحل على مستوى حديقة المنزل.
- تطوير الأعمال الحقلية للمرأة الريفية المنتجة في إطار البرامج الإنتاجية الزراعية التي تتصل بمزرعة الأسرة.
- تدريب المرأة في مجالات الصناعات الريفية والزراعية الصغيرة داخل وخارج المنزل والتي تعتمد على الموارد المحلية ويشمل ذلك تعليم الحرف مثل صناعة السجاد، البسط، التطريز والخياطة وأعمال الزجاج والسيراميك.

1 ـ الدور المنزلي للمرأة كربة بيت وزوجة ويلقى هذا الجانب اهتمام عدة مؤسسات مثل مراكز الصحة التابعة لوزارات الصحة والتربية والتعليم ومؤسسة نور الحسين ويتمثل فيما يلي:

- إعداد الوجبات الغذائية والاهتمام بتغذية الأسرة.
- تصنيع وحفظ الأغذية وتخزينها في المنزل أو الثلاجة.
- ترشيد وتنظيم الاستهلاك مما يزيد من كفاءة إنفاق دخل الأسرة المحدود.
- إدارة المنزل في مجالات حفظ وإعداد الملابس والعناية بها والعناية بنظافة وترتيب المنزل.
- تحسين الحياة في المنزل الريفي من حيث تسهيل أداء الواجبات المنزلية، تنظيم أوقات العمل وتوزيعها بين أفراد الأسرة وتخفيض ساعات العمل من خلال تنظيم نشاطات الإنتاج وطريقة أدائها من حيث وضع الجسم (عند قطف الثمار ، تدريجها ...)، تسلسل عمليات الإنتاج ومواقع حفظ الأدوات واستخدام أدوات مناسبة أو آلات كهربائية ويمكن أن يسهم إدخال مثل هذه النشاطات في الدول النامية في تسهيل قيام المرأة بأداء الأعمال المنزلية التي تعتبر أعمال خاصة بالمرأة .

2 ـ دور الأم:

حيث تتحمل المرأة إنجاب الأطفال ورعايتهم وتشمل نشاطات الإرشاد ورعاية الطفولة والأمومة وتنظيم الأسرة والرعاية الصحية للأسرة.

تطوير وتعزيز دور المرأة في التنمية الريفية:

هناك عدد من الوسائل التي يمكن من خلالها تطوير وتعزيز دور المرأة في التنمية الريفية:

- إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة لتوفير فرص عمل مدرة للدخل مع تعزيزها بخدمات التمويل والتدريب وتطوير شبكات الضمان ومظلات الأمن والحماية الاجتماعية للمرأة.
- تلعب التنظيمات الأهلية دوراً قيادياً في العمل الاجتماعي وتعتبر من الآليات الفاعلة لتعبئة جهود المرأة الريفية ومشاركتها في جهود التنمية وهذا يتطلب تشجيع إطلاق طاقات المرأة وخدمة أغراض التنمية وتنظيم نشاطات تدريبية في مجال القيادة الاجتماعية والسياسية وضمان تمثيل النساء في مواضع القرار. وقد يتمثل دعم المنظمات النسائية المحلية من خلال تأسيس تعاونيات وجمعيات نسائية ومراكز ونوادٍ للمرأة الريفية في الريف لتوفير آلية لنقل المعلومات لتثقيف النساء إنتاجياً وغذائياً وصحياً وإدارياً، وتوفر هذه النوادي آليات لنقل احتياجات المرأة ومشاكلها، أماكن لاجتماع النساء الريفيات وتبادل المعلومات وتوفير تدريب عملي على النشاطات الإنتاجية مثل إعداد الوجبات وحفظ الأغذية، الحياكة والتطريز.

- وقد تستعمل هذه النوادي لإقامة المعارض للمنتجات الأسرية وإجراء المسابقات ومنح الجوائز لإذكاء روح التنافس بين نساء الريف. ويتعين إتاحة الفرصة لاتحادات المرأة الوطنية وجمعيات المرأة المحلية لأن تلعب دوراً مركزياً في توفير الدعم المادي والمعنوي لهذه النشاطات البناءة بدلاً من تركيز نشاطاتها على الأعمال ذات الطابع الاجتماعي والطابع الاحتفالي الذي يغلب على نشاطات المرأة.

- استخدام الوسائل الجماهيرية في دعم تنفيذ البرامج الإرشادية التعليمية والتثقيفية. ويتعين إعداد برامج إرشادية إذاعية وتلفزيونية وملاءمة موضوعات هذه البرامج مع القضايا التي تمس حياة المرأة ودورها في المجتمع. وتساعد هذه النشاطات على تحويل الأسرة الريفية إلى وحدة إنتاجية واستهلاكية حيث تستطيع المرأة أداء دورها في مساعدة أسرتها ومجتمعها ووطنها. ويلعب الإعلام دوراً في تغيير اتجاهات الرأي العام وتعزيز روح الانتماء والتوعية بالمشاكل الاجتماعية والصحية وطرق الوقاية من الأمراض وتعريف المرأة بحقوقها القانونية وبالمؤسسات ذات العلاقة بالتنمية والرعاية الصحية وكيفية الاستفادة من خدماتها. ويسهم الإعلام في توعية المرأة الريفية بالعناية أثناء الحمل وبأسس تربية الأطفال ورعاية الطفولة والعناية بصحتهم وتغذيتهم وطرق التخلص من الفضلات بالطرق الصحية لحماية البيئة.

- وهناك حاجة لأن يقوم الإعلام بتغيير الصورة النمطية السلبية للمرأة في نظر المرأة نفسها وبقية المجتمع والتي تعزز تبعية المرأة للرجل وتستغلها في الإعلانات التجارية ولا تظهر بشكل كافٍ في القضايا المعاصرة التي تتصل بالتنمية والبيئة، وهذا يتطلب إنتاج مواد ثقافية تربوية إعلامية تهدف إلى تحسين صورة المرأة في مراكز اتخاذ القرار والسلطة.

- إعداد برامج الإرشاد للمرأة في إطار خطط متكاملة للتنمية تعالج الجوانب المختلفة (زراعة، اقتصاد منزلي، صحة ...) وعلى أساس معلومات ملائمة تعكس الاحتياجات الحقيقية للمرأة، وهذا يتطلب بناء قاعدة معلوماتية مناسبة لإدارة مثل هذه البرامج وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها، ويتعين استخدام طرق الإرشاد الملائمة وتوفير وسائل الإيضاح والمعينات الإرشادية اللازمة لرفع الكفاءة التعليمية، ويسهم استخدام وسائل الإيضاح البصرية في تدعيم طرق الإرشاد الشخصية والعامة ويسمح بالتعامل مع مواد تعليمية أكثر تعقيداً وبإيصال الرسالة الإرشادية بسهولة ووضوح. وتشمل برامج الإرشاد تطوير وتحسين الصحة الإنجابية، تنظيم الأسرة، معالجة ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم، إنتاج مواد تعليمية تهدف إلى تدعيم التكافل في أدوار الأسرة وتدعيم الأسر التي تعيلها المرأة.

- عقد الندوات والمؤتمرات النسائية والحلقات الدراسية وتشجيع التعاون محلياً وعربياً ودولياً.

- تنشيط البحوث العلمية من الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث للتعرف على كافة العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعيق مشاركة المرأة في التنمية والعوامل التي تؤثر في اختيار مجالات النشاطات التي تفضلها المرأة وديناميكية التغير الاجتماعي وكيف يؤثر مثل هذا التغير على النساء وكيف يتأثرن به.

- دعم المنظمات النسائية المحلية من خلال تأسيس مراكز ونوادٍ للمرأة الريفية في الريف حيث يبدأ من هناك تثقيف النساء إنتاجياً وغذائياً وصحياً وإدارياً وتنطلق أيضاً من منابر تلك النوادي احتياجات المرأة ومشاكلها وقد تكون في تلك النوادي معارض للمنتجات الأسرية وإجراء المسابقات لبث روح التنافس بين النساء للاستمرار في الإنتاج.

مجالات تطوير المرأة الريفية:

- بناء إطار مؤسسي لتنمية وتطوير المرأة من خلال إنشاء قسم خاص لإرشاد المرأة الريفية في إطار الهيكل التنظيمي لإدارة الإرشاد ويتعين تزويد هذا القسم بالكوادر البشرية اللازمة من مرشدات التنمية الريفية المؤهلات أكاديمياً.

- دعم النشاطات التعليمية والثقافية من خلال تدعيم برامج مكافحة الأمية وإنشاء المكتبات في الريف حيث يساهم وجود المكتبة في تطوير وعي المرأة ورفع ثقافتها العامة وتعريفها بطبيعة المشاكل التي تواجهها مما يخلق حوافز أكبر لدى المرأة لتحسين معيشتها ومجتمعها.

- استخدام الوسائل الجماهيرية في دعم تنفيذ البرامج الإرشادية التعليمية والتثقيفية ويتعين أن تكون البرامج من القضايا التي تمس حياة المرأة ودورها في المجتمع.

التجارب الناجحة لإدماج المرأة الريفية في قضايا الأمن الغذائي في المملكة الأردنية الهاشمية ودور وزارة الزراعة في دعم المشاريع التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي الأسري:

تقوم وزارة الزراعة بتنفيذ العديد من المشاريع التي تستهدف الأسر الريفية الفقيرة وخاصة التي تعيلها النساء وذلك **بتنفيذ المشاريع التالية**:

1ـ مشروع زيادة دخل المرأة الريفية في المناطق الشرقية:

- نفذ هذا المشروع في لواء الموقر ويهدف المشروع: إلى تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر الريفية الفقيرة في منطقة عمل المشروع، من خلال إقامة مشاريع زراعية تستهدف المرأة الريفية.

-

-

- أهم أنشطة المشروع هي: الصناعات الغذائية، تربية الدجاج البياض وتربية الماعز والأغنام.

2ـ مشاريع مكافحة الفقر Telefood :

مشاريع مكافحة الفقر (التيليفوود) هي أحد البرامج التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة الدولية، وتهدف إلى مكافحة الفقر ومساعدة الأسر الفقيرة، على تجاوز الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وبرامج الإصلاحات الاقتصادية، بحيث تدعم مشاريع التيليفوود الأسر بمشاريع تساعد على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأسر.

لا تتجاوز ميزانية المشروع الواحد العشرة آلاف دولار، ويكون الهدف الرئيسي من المشروع مساعدة الأسر من خلال مشاريع مولدة للدخل وذات استمرارية، ويمكن للدولة الواحدة أن تتقدم بعدد من المشاريع بحيث لا تتجاوز قيمتها في كل عام (30) ألف دولار.

وبدأت وزارة الزراعة الاستفادة من برامج التليفوود في عام (2000) وشملت هذه المشاريع تربية الدواجن البياض وتربية الماعز والأغنام وعلى النحو التالي:

- تم تزويد كل أسرة بـ (50) دجاجةً بياضةً وأعلاف لمدة شهر واحد، وبناء حظيرة إضافة إلى تدريب الأسر المستفيدة.

- تزويد كل أسرة بـ (3) رؤوس من إناث الماعز أو الأغنام الحوامل، وأعلاف لمدة شهر وبناء حظيرة إضافة إلى التدريب للفئات المستهدفة حول تربية الماعز والأغنام وطرق تصنيع منتجات الألبان المختلفة.

مشروع إقامة وحدات تصنيع الألبان في البادية الأردنية:

1ـ أهداف المشروع:
- تدريب ورفع مستويات تأهيل ومهارات المرأة الريفية، في مجال تصنيع منتجات الألبان.
- دعم وتطوير قنوات تسويق منتجات المرأة الريفية.
- إقامة مشاريع إنتاجية ريفية قائمة على تصنيع الألبان ومنتجاتها لفائدة التجمعات النسائية.
- زيادة مشاركة التنظيمات المحلية القائمة لضمان استمرار دورها في التنمية الريفية.

2ـ مدة المشروع: عام واحد 2004م.

3ـ المستفيدون من المشروع:
- الأسر الفقيرة في البادية الوسطى والشمالية التي ترأسها النساء.
- الجمعيات الخيرية والتعاونية النسوية.

4ـ موازنة المشروع: 50 ألف دولار.

5ـ الجهة الممولة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

مشروع تربية الدواجن البياض:

1ـ أهداف المشروع:

-الهدف العام للمشروع: المساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي للأسر الريفية الفقيرة، عن طريق تنفيذ المشاريع الصغيرة المولدة للدخل باستغلال الموارد المحلية، والتي تستهدف المرأة الريفية وتعزز مساهمتها في مجال التنمية.

2ـ مدة المشروع: عام واحد 2002م.

3ـ المستفيدون من المشروع:
- الأسر الريفية الفقيرة خاصة الأسر التي تعيلها النساء.

5ـ موازنة المشروع: (10) آلاف دولار.

6ـ الجهة الممولة: المنظمة الافروآسيوية للتنمية الريفية.

7 ـ إنجازات المشروع:
- استهداف (28) أسرة وتزويد كل أسرة بـ (40) دجاجةً، وأعلاف لمدة شهر ومعدات للتربية بالإضافة إلى عقد دورات تدريبية حول تربية الدواجن البياض.

مشروع تربية الماعز الهجين على المستوى الأسري:

- الجهة الممولة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- موازنة المشروع: 70 ألف دولار .

صورة لمعالي وزير الزراعة خلال توزيع الماعز على الأسر الفقيرة
في محافظة معان منطقة الراجف عام 2012

من خلال المشروع تم منح (85) أسرة في مناطق أم الرصاص ، سما السرحان، ببرين (3) رؤوس من الماعز، أعلاف و دعم لبناء حظيرة بالإضافة إلى تدريب هذه الأسر في مجال تربية الماعز وتصنيع منتجات الألبان.

. مشروع زيادة دخل الأسر الريفية الفقيرة/ الأمن الغذائي:

بدأ العمل بالمشروع خلال عام 2008 للمساهمة في تأمين الغذاء والأمن الغذائي على مستوى الأسرة الفقيرة والمحافظة على ديمومة وسلامة الموارد الطبيعية المستخدمة ضمن حديقة المنزل، نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية عالمياً.

1ـ الجهة الممولة : حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

2ـ وصف المشروع:

يقوم المشروع على تأسيس مشاريع أسرية إنتاجية صغيرة للأسر الفقيرة تقوم على تبني الأسرة لأنشطة الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي والحصاد المائي ومستلزماتها للمساهمة في توفير وتأمين احتياجات الأسرة من المواد الغذائية وكذلك مصادر إضافية لدخل الفقراء.

وتستطيع الأسرة الواحدة الاستفادة من ثلاثة أنشطة اعتماداً على احتياجاتها وخبرتها والظروف البيئية الملائمة والمناسبة لنجاح الأنشطة ويشتمل المشروع على الأنشطة التالية:

- تربية الدواجن.
- تربية الماعز .
- تربية الأبقار.
- زراعة نباتات طبية وعطرية وخضرية محمية .
- زراعة محاصيل خضرية مكشوفة.
- تربية النحل وإنتاج العسل.
- الحصاد المائي لمياه الأمطار من خلال آبار الجمع.

3ـ **مبررات المشروع :**

- تدني ومحدودية مصادر الدخل وتآكل الدخول نتيجة لارتفاع الأسعار وخاصة أسعار المواد الغذائية بما فيها المنتجات المحلية من خضار ولحوم ودواجن.

- ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج النباتية والحيوانية بما فيها الأعلاف.
- تدني معرفة الأسر الفقيرة بطرق الإنتاج والتربية المناسبين واستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج النباتي وتربية الدواجن والتصنيع والتسويق.
- قلة مساهمة المرأة الريفية بالمشاريع الإنتاجية الصغيرة لمحدودية المستوى المعرفي في إدارة مثل هذه المشاريع.

4ـ أهداف المشروع:

- إيجاد وتنويع مصادر الدخل للأسر الفقيرة من خلال مشاريع زراعية صغيرة تأخذ بالاعتبار التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني.
- زيادة الحصة الغذائية للإفراد خاصة الأطفال والنساء من المنتجات الزراعية والحليب ومشتقاته والبيض.
- إدخال مفهوم إدارة المشاريع الصغيرة وزيادة وعي المرأة في تحمل المسؤولية في إدارة مشاريعها وإشراكها في العملية التنموية الزراعية للأسر.
- تأكيد مبدأ المشاركة والاعتماد على الذات في تحسين ظروف المعيشة ومكافحة الفقر.
- الإنجازات:

عام 2008:

تم تنفيذ (3306) نشاط استفاد منه (2874) أسرة فقيرة موزعة على (153) قرية في مختلف محافظات المملكة وبلغت كلفتها الإجمالية (2.3) مليون دينار.

عام 2009 :

تم تنفيذ (2063) نشاط استفاد منه (965) أسرة فقيرة موزعة على (83) قرية في مختلف محافظات المملكة وبلغت كلفتها الإجمالية (2.4) مليون دينار.

عام 2010 :

تم تنفيذ (1900) نشاط استفاد منه (950) أسرة فقيرة في مختلف محافظات المملكة.

عام 2011 :

تم تنفيذ(175) نشاط استفاد منه (175) أسرة فقيرة في معظم محافظات المملكة.

إدماج المرأة الريفية في أنشطة تحقيق الأمن الغذائي في مملكة البحرين

م. سلمى سعيد باني
مخطط أول برامج تنفيذية للتخطيط الإستراتيجي
وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني
مملكة البحرين

1 ـ ملخص:

إن المرأة على مر العصور منتجة في عملها، سواء في البيت أو المجالات الاقتصادية بمختلف أنماطها (الرعي – الصيد – الزراعة – الصناعة...) فهي المسؤولة عن تربية الأطفال ورعايتهم وتحمل مسؤولية المنزل بنفس الوقت وإلى جانب دورها كأم وزوجة تقوم بعملها خارج المنزل جنباً إلى جنب مع الرجل بل وكانت مهامها الإنتاجية تفوق أحياناً مهام الرجل. من أجل ضمان الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، فمن المهم أن إدراك دور المرأة، ومدى مشاركتها في جميع عمليات التنمية، من أجل تحقيق الأمن الغذائي. في جميع أنحاء العالم، فالمرأة هي الضامنة الرئيسية لسلامة الغذاء والتغذية، والتوعية على مستوى الأسرة والمجتمع. فهي غالباً ما تنتج، وتشتري وتقوم بإعداد وتقديم الطعام للأسرة، كما أن لها دوراً فعالاً في مؤسسات المجتمع المدني.

وللمرأة الريفية في البحرين دور هام من خلال مساهمتها في الأمن الغذائي الأسري إما عن طريق زراعة المحاصيل الغذائية أو عن طريق كسب الدخل لشراء المواد الغذائية، وبالتالي على النساء الانخراط في أنشطة خارج المزرعة لكسب دخل إضافي لإطعام أسرهم. ولقد قدمت مملكة البحرين نموذجاً فريداً لتحقيق التنمية المستدامة من خلال برنامج للأمن الغذائي بصورة عامة، ويختص جزء من المنظومة بتفعيل دور المرأة، ولذا نستعرض النموذج البحريني لتحقيق الأمن الغذائي معتمداً على تحقيق تنمية مستدامة للعناصر البيئية، فدعمت البحرين أساليب تكنولوجية مناسبة للتغلب على ندرة المساحات الزراعية بالمملكة، وكذلك نموذجاً فريداً للتغلب على ندرة المياه، وقد تم كل هذا من خلال منظومة تمويلية مريحة للمواطنين، مما يحقق الأمن الغذائي والأمن الاجتماعي من خلال فتح فرص عمل جديدة وضمان حياة اجتماعية سليمة لأفراد الأسرة.

الكلمات الدالة: الأمن الغذائي، المرأة الريفية في البحرين، التنمية المستدامة.

1.1.1 أهداف الورقة:

1 - التعرف على دور المرأة الريفية في توفير وتحسين الأمن الغذائي للأسرة.
2 - العمل على تأمين الغذاء طول العام.
3 - زيادة مشاركة المرأة في الإنتاج لتحسين المستوى المعيشي.
4 - تحسين وضع المرأة المنتجة.
5 - إيجاد وسائل تواكب التغيرات المناخية للحد من الفجوة الغذائية.
6 - التعرف على وسائل التمويل للمشاريع المتناهية الصغر وأثرها في تدعيم دور المرأة.

2.1.1 أهمية الورقة:

تأتي أهمية هذه الورقة من أهمية الدور الكبير الذي تقوم به المرأة الريفية لتأمين الغذاء للأسرة.

تعريفات:

الأمن: هو ضرورة من ضروريات الحياة وهو معنى مضاد للخوف .

الغذاء: هو كل ما يدخل جسم الكائن الحي ليمده بالطاقة اللازمة للاستمرارية في الحياة .

الأمن الغذائي:

يقصد به توفير الغذاء كماً ونوعاً مع إتاحته للجميع باستمرارية، ووفرته على مدى الزمن، وأصبح ضرورة للأمن القومي للبلاد.

ويتحقق الأمن الغذائي عندما يستطيع جميع الناس في جميع الأوقات من الناحية المادية والاقتصادية الحصول على غذاء كافٍ وسليم ومغذي يلبي حاجاتهم الغذائية ويناسب أذواقهم الغذائية. وذلك من خلال الأسس الآتية:

1 - توفير وسائل ضمان الإمداد الغذائي المناسب.

2 - ثبات المؤن الغذائية (المخزون من الغذاء لفترات تختلف باختلاف نوع المادة الغذائية).

3 - الحصول على الغذاء على مستوى الأسرة والأفراد وعلى جميع المستويات بدون أدنى خطر للتعرض للمجاعات .

3.1.1 يقوم الأمن الغذائي على (5) محاور / أعمدة رئيسية هي:

1 - توافر الإمدادات الغذائية (Availability).
2 - استقرار الإمدادات الغذائية (Stability).
3 - القدرة على الحصول على الأغذية (Accessibility).
4 - نوعية وسلامة الأغذية (Food Safety).
5 - الأمان الغذائي (security Nutrition)

4.1.1 توافر الإمدادات الغذائية (Availability):

يقصد بها إتاحة الغذاء وكفاية المعروض منه من حيث الكم والنوع. تعتمد مدى كفاية الغذاء على طاقة الدول فيما يتعلق بالإنتاج والقدرة على الاستيراد وكفاءة الأنظمة التسويقية. سياسات الغذاء يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كيفية توفير الاحتياجات الغذائية للسكان، سواء من المصادر المحلية أو الخارجية. في ظل الزيادة العالية في معدلات النمو السكاني والطلب المتزايد على الغذاء، فإن التحكم في تلك العناصر السابق ذكرها يعتبر ضرورياً.

أولاً: الإنتاج المحلي من السلع الغذائية يعتمد على:
مدى توفر الموارد الطبيعية وخاصة الموارد الزراعية الأرضية والمائية ، والبشرية والمالية ومدى التكيف مع تغيرات المناخ وكذلك اختيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة.
- توجهات السياسات الزراعية والغذائية.
- مدى توفر البنية التحتية الزراعية.

توجهات السياسات الاستثمارية ومدى قدرتها على خلق البيئة المناسبة للاستثمار في إنتاج السلع الغذائية. وإذا كان الإنتاج المحلي غير كافٍ فلابد من الاعتماد على الواردات.

ثانياً : الواردات الغذائية يعتمد توفيرها على ما يلي:
- الأسعار العالمية (العرض والطلب).
- السياسات التجارية السائدة ومدى انفتاحها .
- القيود الجمركية وغير الجمركية.

السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة ما يتعلق منها بأسعار الصرف ومعدلات التضخم- ومستوى المضاربات الغذائية – الميزان التجاري- ومدى توافر العملة الصعبة. ولتكتمل الحلقة لابد من دراسة القدرة على التسويق.

ثالثاً : الكفاءة السوقية وتؤثر في مدى إتاحة الغذاء، وذلك بالاعتماد على ما يلي:

- التركيب السوقي من حيث كونه احتكارياً أو تنافسياً.
- المخزون الإستراتيجي وكفاءة إدارته والسياسات الخاصة به.
- مدى توفر ومدى كفاءة البنية التحتية التسويقية.
- التشريعات والأنظمة التسويقية.

1.1.1 استقرار الإمدادات الغذائية (Stability).

استقرار المعروض من الغذاء من موسم لآخر ومن عام لآخر وخاصة في أوقات الطوارئ والظروف المناخية غير المواتية. لضمان استقرار إمدادات الأغذية يجب توفير مخزون إستراتيجي مناسب يكفي لفترات لا تقل عن 3 ـ 6 شهور.

2.1.1 القدرة على الحصول على الأغذية (Accessibility):

توفر فرص الحصول على الأغذية من الناحيتين المادية والاقتصادية.

تشمل العوامل التي تؤثر في القدرة على الحصول على الأغذية مستويات الدخل الفردي، الأسعار والأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي.

يمكن زيادة القدرة على الحصول على الأغذية من خلال تحسين قدرات الكسب لدى جميع الناس وتحسين الخدمات الحكومية (قوانين ملكية الأراضي – السياسات المائية ـ الطرق وشبكات النقل) وتحسين الأنظمة التسويقية والتجارية وتحسين شروط الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية.

3.1.1 نوعية وسلامة الأغذية (Food Safety).

تطبيق المعايير الضرورية لسلامة الغذاء الآمن وملاءمته للاستهلاك الآدمي على طول السلسلة الغذائية.يمكن تحسين نوعية وسلامة الغذاء من خلال تطبيق معايير الصحة، سن القوانين والتشريعات، التوعية والإرشاد لزيادة الوعي الصحي لدى المواطنين، تعزيز دور منظمات المجتمع المدني، والاهتمام بإتباع نظم ومعايير السلام مثل الأيزو والمعايير الغذائية الصحية ونشر ثقافتها مثل مراعاة التحريم الخاص بالمبيدات.

4.1.1 الأمن التغذوي (Nutrition security):

حصول كافة أفراد الأسرة على الكميات المناسبة من البروتين والطاقة والعناصر الصغرى والمعادن.

مراعاة الحالة الصحية للأطفال، المياه النظيفة، والصرف الصحي، والحالة الغذائية للأمهات. وهذه معايير نسبية طبقاً لطبقة عمل كل فرد من أفراد الأسرة.

استمرار حصول المواطنين على غذاء يتوافر فيه عوامل التغذية الأساسية ويكون آمناً يضمن الصحة وتأكيد حصول جميع أفراد المجتمع على الموارد الطبيعية والقوة الشرائية للحصول على ما يحتاجونه من الغذاء.

ولكي يتحقق ذلك لابد أن يتناسب حجم الإنتاج مع حجم السكان فكلما كان نصيب الفرد كافياً له في العام تحقق الأمن الغذائي في ذلك العام فقط لذا لابد من الاستمرارية ووفرت الغذاء لذلك الفرد ويكون ذلك بتناسب معدل نمو الإنتاج مع معدل نمو السكان .فإذا كان معدل الإنتاج يعادل معدل السكان تحقق الأمن الغذائي وإذا كان معدل الإنتاج فاق معدل السكان بذلك تتحقق الرفاهية وأما إذا كان معدل الإنتاج دون معدل السكان فهذا مؤشر لعدم الوفرة في الغذاء وهنا لابد من التدخل السياسي في زيادة الإنتاج في ظل معدلات زيادة السكان بالوطن العربي. والمحك الأساسي في تحقيق الأمن الغذائي هو إتاحة الغذاء لجميع السكان على مدى الزمن.

1 ـ العمل على تأمين الغذاء طول العام:

تؤثر كافة مكونات أنظمة الأغذية السائدة بالدول في القدرة على الوصول للغذاء بطرق غير مباشرة ومباشرة

ومن أهمها سياسات توزيع الغذاء وتشريعات وأنظمة نقل وتداول الأغذية، بحيث يمكن إيصالها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك بكفاءة عالية وتكاليف منخفضة وبخاصة للفئات الأقل حظاً سواءً في الريف أو المدن ولذا كان دور المرأة فعالاً خلال مراحل الإنتاج من المزرعة حتى وصول المنتج للمستهلك. وقد أوضحت التجربة أن المرأة تفقد مالا يقل عن 25 % من المنتج في بعض المحاصيل، ولذلك ينبغي أن يكون للمرأة دور فعال في الاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد، حفاظاً على وصول المنتج بكمياته الفعلية.

ومن هنا يأتي دور وأهمية المرأة الريفية على وجه التحديد في مجمل هذه المعطيات والمشاركة الفعالة في العملية التنموية. وتأتي هذه الورقة تأكيداً لموقع المرأة الريفية وأهميتها في ضمان الأمن الغذائي وتنمية واستقرار المناطق الريفية وصولاً إلى التنمية الشاملة.

2 ـ المرأة الريفية والأمن الغذائي:

لا يمكن أن ينحصر دور المرأة في عملية الأمن الغذائي في ذلك الدور الذي تؤديه داخل المنزل فقط وبالتحديد في معملها اليومي أي المطبخ و لكن يتعدى هذا الدور إلى أكبر من ذلك فمنذ الأزل نجد أن الأسرة تعتمد على المرأة اعتماداً كلياً في الزراعة وتعتبر المرأة الريفية مرتكزاً أساسياً في العملية الزراعية سوا ء من خلال العمل في أرض الأسرة أو لدي الغير. و نجد أن أهم الأعمال التي تقوم بها هي أعمال العزق والحرث وتتم بالوسائل البدائية وفي بعض الأحيان تستطيع المرأة استعمال الآلات الزراعية الحديثة التي تتوفر لها. كما تعمل المرأة على تربية الدواجن والطيور واستخدامها في توفير الغذاء من اللحوم والبيض وأيضاً توفير دخل للأسرة. بالإضافة إلى مسؤوليتها في الأمن الغذائي الأسري مثل:تخزين الحبوب في وقت الحصاد وتنقيتها من الشوائب وأيضاً تخزينها في الأماكن المناسبة للحفاظ عليها من التلف وضمان التخزين السليم بحيث لا تفقد الحبوب والمأكولات قيمتها الغذائية واختيار نوع الغذاء، وانتقاء الحبوب والبذور المناسبة للطهي بما يتناسب واحتياجات كل فرد في الأسرة وإعدادها إعداداً جيداً بحيث يكون الطعام محتفظاً بعناصره الغذائية، والعمل على تغليف وتعبئة وتجهيز الخضروات في موسمها وتخزينها بعد تجميدها والعمل على تعبئة وحفظ الفواكه مثل جمع وحفظ وتعبئة التمور. وكل هذا يساعد على توافر المحاصيل في أوقات غير أوقاتها لاستخدامها منزلياً.

3. جهود البحرين في مجال تحقيق الأمن الغذائي:

البحرين بذلت جهوداً رائدة في مجال تحقيق الأمن الغذائي خاصة أسعار المواد الغذائية، حيث قامت الحكومة الرشيدة وبتوجيهات من صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بالعمل على تخصيص دعم مالي لمعالجة الآثار المترتبة على ظاهرة ارتفاع الأسعار ولتخفيف الأعباء المعيشية على المواطن كما قامت بزيادة الدعم لدقيق القمح إلى أكثر من 50 %.وعلى مستوى الإنتاج المحلي، فقد تبنت المملكة إستراتيجية تنمية زراعية لتحقيق الرؤية الاقتصادية للمملكة لعام 2030 والتي تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتنمية الصناعات الغذائية باستخدام الأساليب العلمية والتقنية الحديثة في الأنماط الزراعية وحماية الموارد الوراثية للأغذية والزراعة من خلال البرامج التنموية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.

4 . المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي:

دعت صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة رئيسة المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، إلى دفع القطاع الخاص للاستثمار بالزراعة وزيادة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي تحقيقاً للأمن الغذائي، مشيرة إلى أهمية دعم الصناعات التحويلية وبناء قدرات وطنية متخصصة بالمجال الزراعي. وأشادت سموها بجهود البحرين في التنمية الزراعية من خلال مشاريع وطنية تسهم في زيارة الرقعة الخضراء وتنشر ثقافة الحفاظ على البيئة بشكل ملحوظ. ونوهت بما تبذله المؤسسات الرسمية والخاصة من خلال تسابقها لإنشاء الحدائق المنتجة وزراعة الأصناف المختلفة من النباتات والأشجار والزهور تحقيقاً للأمن البيئي، والمشاريع التجارية الخاصة بهذا القطاع الحيوي. واعتبرت الأميرة سبيكة أن هذا الحراك الرسمي والخاص لا بد أن يصحبه حملة على النطاق الشعبي لتوعية المواطنين بجهود المبادرة الهادفة إلى تعزيز جهود تحقيق الأمن الغذائي، وإشراك القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار الزراعي، وزيادة مساهمة الزراعة

في الناتج المحلي الإجمالي، وتحفيز ودعم الصناعات التحويلية، وتبني خطط شاملة لدعم العاملين في الزراعة، وزيادة ونشر الوعي بالثقافة الزراعية من خلال التعليم والتدريب لبناء قدرات وطنية متخصصة في هذا المجال.

5 . إنجازات المبادرة الوطنية:

تطورات على جائزة الملك حمد للتنمية الزراعية المدشنة في افتتاح معرض البحرين الدولي للحدائق يناير الماضي، والهادفة للإسهام في زيادة الناتج المحلي الزراعي وإيجاد المعادلة السليمة بين الأراضي الزراعية والعمرانية باستخدام التقنيات الحديثة لمواجهة تحدي المياه والأراضي في المملكة. المعرض الذي أقيم يناير 2012 كان فرصة للترويج عالمياً والتعريف محلياً بأهداف ومخرجات المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، وأشارت إلى أن المعرض عرض تجارب فريدة وناجحة تعكس قيمة المشاركات المحلية والخارجية في مجالات الزراعة وتجميل الحدائق والاهتمام بالمساحات الخضراء، مستعرضة استعدادات المبادرة لمعرض الحدائق المقبل. أشهرت المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي عام 2010 بمباركة سامية من جلالة الملك المفدى وبقرار من صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة، بغية إيجاد التوازن المطلوب بين الأراضي الزراعية والعمرانية، إيماناً منها بأهمية ذلك لصحة السكان وضمان الأمن الغذائي المحلي، وعدم الاعتماد الكلي على المصادر الخارجية لإطعام السكان، والحفاظ على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. وتسعى المبادرة إلى توحيد ودعم جهود الجهات المهتمة والمعنية بالقطاع الزراعي من أجل الارتقاء به وتمكينه من تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

من بين تطورات الإستراتيجية الزراعية القيام بمشروع هورة عالي. وهي إحدى مناطق المملكة التي تضم الحزام الأخضر والقائم على التصميم التفصيلي لمشروع الحاضنات الزراعية بالهورة، باعتباره نموذجاً مثالياً للشراكة بين القطاعين العام والخاص والمنظمات العالمية، للمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي، وفتح مجالات جديدة لرواد الأعمال، وتوفير المنتجات الزراعية بالتقنيات الحديثة للسوق المحلية، التي لا تحتاج إلى أراض شاسعة وبأقل كلفة من المياه. وقدم الرئيس التنفيذي لمكتب اليونيدو في البحرين. مشروع الحاضنة الزراعية ونقل تجربته إلى دول عربية أخرى من خلال إنشاء حاضنة متخصصة للمشاريع الزراعية تكون مجهزة بمعدات وآلات أساسية ومختبرات من شأنها مساعدة رواد الأعمال الصغيرة والمتوسطة على تحقيق طموحاتهم. وتم الاشتراط على الحاضنات من خلال برامج التدريب ووحدات الدعم الفني أن تكون بالطرق التكنولوجية الحديثة في الإنتاج، بغية الحفاظ على المياه بإتباع أساليب الزراعة بدون تربة أو الزراعة المائية لتحسين مستوى الإنتاج، من أجل التغلب على ندرة المياه والأراضي بالمملكة.

يضاف إلى ذلك مشروع بيوت الديار وهو أحد المشاريع الإسكانية المنفذة شمال المحرق، في سبيل زيادة الرقعة الخضراء في واحد من أكبر المشاريع في البحرين، حيث سيتم بناء هذه البيوت وتجهيزها لزراعة الأسطح والحدائق الحديثة، من خلال منظومة إنتاجية ودعم فني وتسويق للمنتج دون إرهاق لربة الأسرة المنتجة، على أن تحصل آخر كل شهر على حصيلة إنتاجها بتحويل نقدي يدر الفائدة للأسرة. ومن المؤمل أن يعمل بيت التمويل الكويتي على إخراج مشروع بيوت الديار وسط حلة خضراء حسب إستراتيجية المبادرة الوطنية، لتأكيد مسؤولية القطاع الخاص تجاه تشجير وزيادة الرقعة الزراعية ودوره في تحقيق الأمن الغذائي للأسرة والمجتمع.

6 . آلية التمويل التي اعتمدت على الحكومة البحرينية في تمويل مشاريع الأمن الغذائي وتدعيم دور المرأة:

قامت حكومة البحرين بفتح آليات أمام البنوك ومنها تسهيلات كالأراضي وناشئات مخطط تمويلي مثل (تمكين) في شهر أغسطس من العام 2006 كإحدى مبادرات المشروع الخاص في مملكة البحرين وجعله المحرك الاقتصادي 2030. وأوكلت إليها مهمة لتطوير القطاع الزراعي الذي يعتبر الأساس للنمو الاقتصادي وتهدف (تمكين) إلى تحقيق هدفين رئيسين، أولاً تعزيز عملية تأسيس وتطوير المؤسسات، وثانياً تطوير الأفراد من خلال دعم برنامج التنمية البشرية وحصلت على نجاحات خلال تلك الفترة. ومن جهة أخرى قامت "تمكين" حتى ديسمبر 2011 بضخ أكثر من 166مليون دينار بحريني في القطاع الخاص البحريني من خلال برامجها المختلفة، ووصل عدد المستفيدين المستهدفين من أفراد ومؤسسات لبرامج (التمكين) إلى أكثر من 100.000مستفيد.كما وصلت

قيمة محفظة التمويل التي توفرها (مؤسسة تمكين) إلى أكثر من 16مليون دينار بحريني، ومكنت أكثر من 3 آلاف مواطن من إيجاد وظيفة مناسبة، ودعمت أكثر من 1.000 مؤسسة للمشاركة في معارض تجارية مرموقة داخل البحرين.

أكثر من 1500 صياد ومزارع بحريني استفاد من دعم «تمكين»منذ تأسيسها في العام 2006 بهدف دعم القطاع الخاص وتنمية الثروة البشرية البحرينية وتعزيز طاقاتها بما يدفع العجلة الاقتصادية إلى الأمام، أولت «تمكين» اهتماماً خاصاً بالصيادين والمزارعين البحرينيين.وتعتبر مهنة الصيد والزراعة ركيزة أساسية من ركائز الضمان الغذائي في المملكة كما أنها من أوائل الحرف التي أمتهنها البحرينيون منذ القدم. ومن هذا المنطلق، صممت «تمكين» برنامجاً لدعم الصياد والمزارع البحريني، حيث خصصت ميزانية قدرها 4.4مليون دينار بحريني لدعم 1100 صياد بحريني و 5.93 مليون دينار بحريني لدعم 600 مزارع طوال السنوات الست الماضية لتوفر التقنيات والأساليب الحديثة ومستلزمات قطاع الصيد والقطاع الزراعي والحيواني.

ومن خلال التعاون بين مؤسسات المملكة قام المجلس الأعلى للمرأة بتهيئة وتدريب بعض أفراد المرأة الريفية من خلال برامج للتدريب على كيفية الاستفادة من الدعم المخصص، مما نتج عنه أن ما يقرب من 30 % أفراد مستفيدين من الدعم المخصص من تمكين وكان نساء الريف . وقد صممت هذه البرامج تنفيذاً لتوجيهات صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبـــراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى، رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، وتجاوباً مع المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي والحيواني. وبفضل الدعم المقدم من قبل «تمكين»، التي أتاحت المزيد من الفرص للصياد والمزارع البحريني في تحسين إنتاجه، وبالتالي تنمية القطاعين وتفعيل دورهما، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، بالإضافة إلى خلق مهن مجزية للبحرينيين.

7 . نماذج من المشاريع الناجحة المعتمدة على الامتيازات التي خصصتها المملكة:

قامت بعض النساء بإنشاء مشاريع فردية وتلك التي لا تحتاج إلى دعم كبير مثل إنشاء محميات زراعية صغيرة تدر عليها دخل لا يقل عن 1000 دولار شهرياً، وذلك بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة.حيث تم تقديم مشاريع تحتاج إلى دعم مالي مثل الخضراوات وتغليفها وحفظها تعبئتها أو حفظ الخضروات فقط. مشروعات أخرى للاستفادة من الأسماك وإعدادها للسوق المحلي.

التوصيات:

1. تدريب المرأة الريفية على التقانات الحديثة لزيادة الإنتاج لرفع المستوى المعيشي.
2. توفير فرص التمويل وتسهيل حصول المرأة عليه.
3. الاهتمام بتمكين الأسرة ورفع كفاءتها وفعاليتها كشريك أصيل في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.
4. تدريب المرأة على الخدمات التسويقية وتطويرها لتنافس في الأسواق المحلية والعالمية.
5. تأسيس عوامل استمرارية البرامج من خلال إشراك المرأة في التخطيط.
6. العمل على تعميم مدارس النساء الريفيات لضمان تطبيق هذه التوصيات على أرض الواقع.

تجربة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في إدماج المرأة الريفية فـي الأنشطة الزراعية فـي ولاية منوبة في تونس

تقديم السيدة ليلي الحيدوسي

المقدمة:

ـ أصبح الحديث عن تنمية الأسرة الريفية أمراً ملازماً لكل أنواع التخطيط للمشاريع أو المخططات فالتنمية هي حصيلة التغييرات العقلية و الاجتماعية عند مجموعة من الناس والتي تجعلهم قادرين على الزيادة في إنتاجهم الحقيقي والإجمالي بصفة مستديمة تتخذ من العمل التنموي المشترك عنصرا فعالا في التوازن بين المقتضيات الاقتصادية والقضايا الاجتماعية والاهتمامات البيئية والديمغرافية. واعتبار أن الإنسان هو الوسيلة والهدف في آنٍ واحد في العملية التنموية، فقد عملت ولاية منوبة إنطلاقاً من فلسفتها المؤمنة بشمولية التنمية واحتوائها على جميع الشرائح صغيرة كانت أو كبيرة على إعطاء المرأة الريفية أهمية بقدر دورها الريادي في النهوض بالتنمية الأسرية والاقتصاد العائلي وتحسين ظروف العيش من خلال التشجيع على الموارد المدرة للدخل حيث تم إعداد خطة جهوية للنهوض بالمرأة الريفية بولاية منوبة.

منهجية التدخل :

ـ أعدت خلية الإرشاد الفلاحي الموجه للمرأة الريفية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة بالتنسيق مع مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية ووكالة الإرشاد و التكوين الفلاحي مخططا تنموياً محلياً و قد تم الاعتمادفي منهجية التدخل على :

- ـ المقاربة التشاركية حسب النوع الاجتماعي (استعمال بعض أدوات التحليل: التشخيص بالبحث السريع – شجرة المشاكل – شجرة الحلول ....).
- تشريك ساكني المنطقة نساءً ورجالاً بالتوازي في تحديد الاحتياجات حسب الأولويات وتقديم تصورات وحلول تنطلق من رغباتهم ورؤيتهم لأوضاعهم المعيشية.
- تحديد طرق تنفيذ مختلف عناصر المشروع على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية وعلى مستوى الفلاحة والبنية التحتية .
- وضع طرق تقييم لتطور سير تنفيذ المشروع وذلك بتشريك المنتفعين في عملية المتابعة والإنجاز باعتبارهم هدفا ووسيلة في نفس الوقت.
- اعتماد المقاربة التشاركية المندمجة في الإرشاد الموجه للمنتفعين لتعويدهم على الحفاظ على المكتسبات شخصية كانت أم عمومية والعمل على تطويرها ذاتياً .
- إنجاز استمارة بيانات حالة بحالة لتوفير بنك من المعلومات حول المنطقة من حيث الجوانب الحياتية الأساسية وتشخيص الأولويات حسب القطاعات ، ويشمل ذلك الصحة العمومية بما فيها الصحة الإنجابية والتعليم والشؤون الاجتماعية وقطاعي الفلاحة والصناعات التقليدية فضلاً عن الثقافة والبنية التحتية والتشغيل .
- هيكلة الساكن .

منطقة التدخل قبل المشروع:

ـ معطيات عامة :

تبين ما يلي : استناداً إلى نتائج استمارة البيانات المنجزة بالمنطقة لسنة 2002 م.

- المعتمدية : طبربة
- العمادة : الأنصارين والملاحة.
- عدد العائلات : 231
- عدد الساكنين : 1237

توزيع الساكنين حسب الجنس :

الذكور : وعددهم : 670 من أصل 1237 : أي بنسبة 54 في المائة.

الإناث : وعددهن : 567 من أصل 1237 : أي بنسبة 46 في المائة.

استنتاج إحصائي :

تمثل اليد العاملة النسائية في المنطقة نسبة متقاربة جداً مقارنة باليد العاملة الرجالية .

منطقة التدخل قبل المشروع :

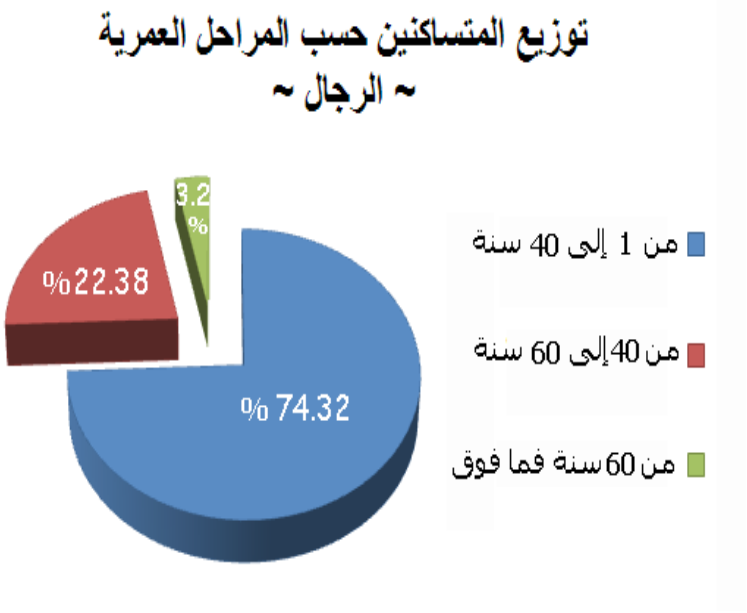

استنتاج إحصائي:

تمثل أعلى نسبة لليد العاملة النشيطة الرجالية (498) المرحلة العمرية التي تقل عن 40 سنة

المرحلـــة العمريـــة	العـــــــدد
من 01 إلـــى 40 سنة	498
من 40 إلـــى 60 سنة	150
من 60 سنة فما فوق	22
المجمـــــــوع	670

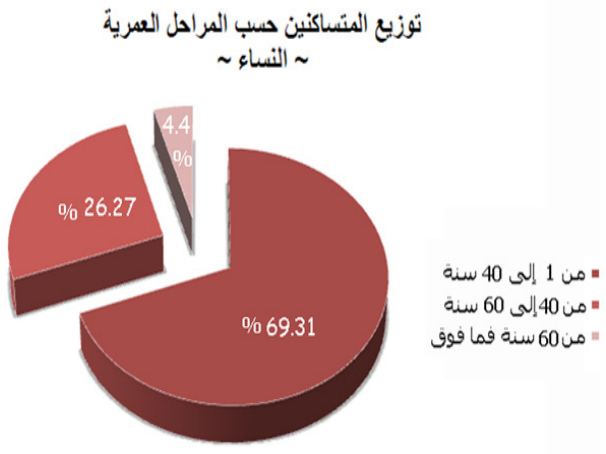

استنتاج إحصائي:

تمثل المرأة نسبة الأمية الأعلى في صفوف المتساكنين بمعدل 71 في المئة .

الجنس	العدد الجملي	عدد الأميين	النسبة المئوية
الذكـور	670	243	36
الإنـــاث	567	402	71

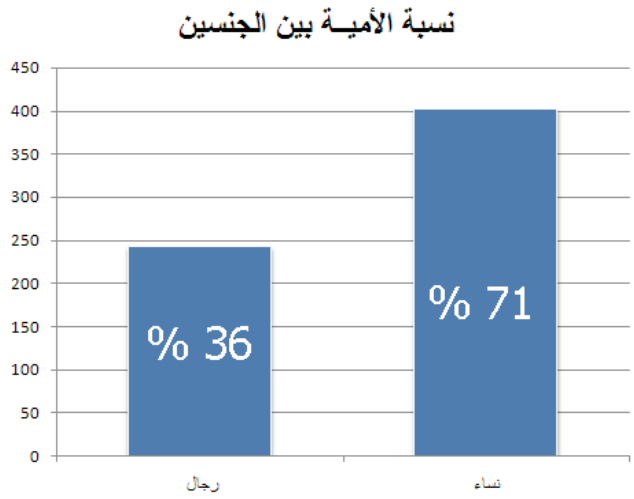

استنتاج إحصائي:

تمثل أعلى نسبة لليد العاملة النشيطة النسائية (393) المرحلة العمرية التي تقل عن 40 سنة

منطقة التدخل قبل المشروع:

- قطاع الصحة :

– عدم وجود مستوصف بعمادة الملاحة ، وتقدم الخدمات الصحية في شكل عيادات متنقلة ودورية .

- قطاع الصناعات التقليدية :

– توجد بالمنطقة بعض أنشطة النسيج والتمليس غير مؤطرة وبمجهودات فردية .

- القطاع الفلاحي :

الإنتاج النباتي:

نوع النشـــاط	المســـاحة
الحبوب	488.5 هك
الأعلاف	266 هك
البقول	133 هك
الأشجار المثمرة	46.5 هك
أراضي غابية	293 هك
المســـاحة الجمليـــة	1227 هك

الإنتاج الحيواني :

النـــــــوع	العـــــــدد
الأبقـــار	228 رأس
الأغنـــام	1411 رأس
الدواجن المحلية	1094 دج

مصادر الدخل :

نوعية المصدر	العـــــــدد
دخل فلاحي	60
دخل مزدوج	113
دخل غير فلاحي	52
لا دخل لهم	06

الصعوبات:

تبني الولاية للمشروع :

تم تقديم المخطط التنموي المحلي إلى اللجنة الجهوية للنهوض بالمرأة الريفية تحت إشراف السيد والي منوبة حيث وقع تبني المشروع من طرف اللجنة الجهوية للنهوض بالمرأة الريفية، ودعوة الإدارات الجهوية والهيئات والمنظمات والجمعيات للمشاركة كل فيما يخصه في الإعداد والتنفيذ لعناصر المشروع حتى يكون تمشي الإنجاز متوازياً في جميع القطاعات وحصول الفائدة المرجوة وذلك منذ2002م.

وقد قامت اللجنة الجهوية للنهوض بالمرأة الريفية بالولاية باجتماعات دورية نصف شهرية لتدارس سير الخطة ومتابعة مراحل تنفيذ الأنشطة المبرمجة .

كما تفضل السيد والي منوبة بالإشراف المباشر للخطة وذلك بترؤس أعمال اللجنة مرة كل شهر للإطلاع على مجريات العمل بها وتقدم الإنجازات فضلاً عن الزيارات الميدانية لمنطقة التدخل .

المشروع:

تمويل المشروع:

عناصر المشروع:

المرحلة العمرية	العدد
من 01 إلى 40 سنة	393
من 40 إلى 60 سنة	149
من 60 سنة فما فوق	25
المجموع	567

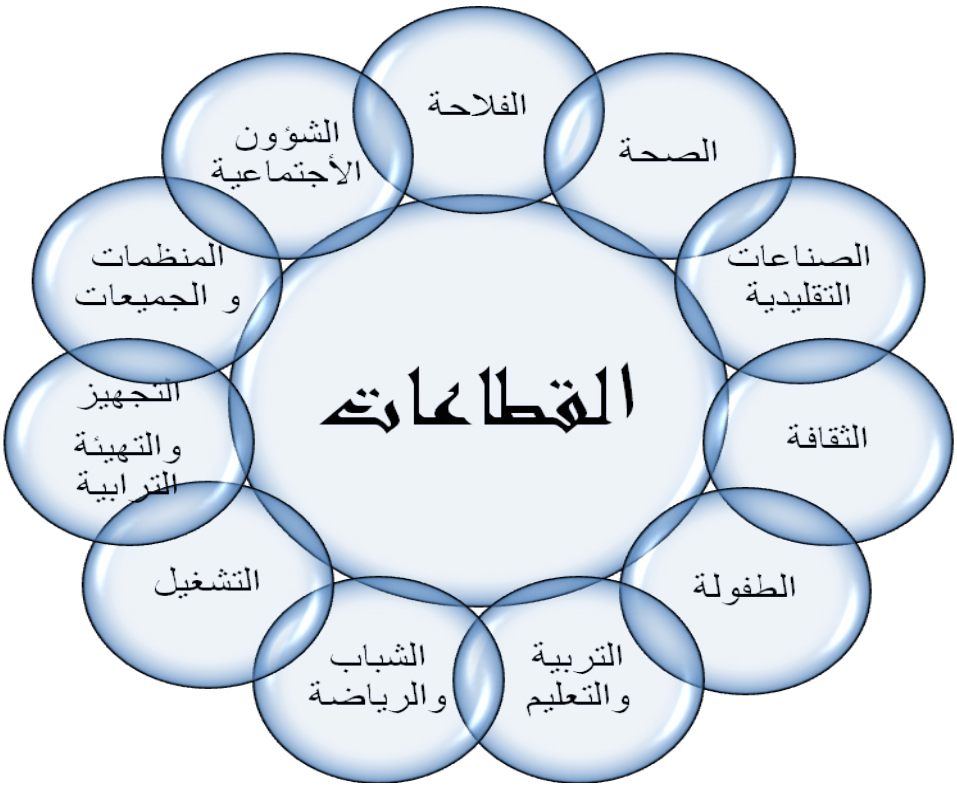

التدخل حسب القطاعات:

القطاع الفلاحي:

عناصر المشروع	الأهمية	الكلفة بالدينار
المحافظة على المياه و التربة		
إنجاز بحيرة جبلية بالقفاية	1	154.000.000
تهيئة مصبات الادوية	682هك	224.000.000
صيانة وتعهد	117هك	16.000.000
غراسات مثمرة (تين،زيتون،لوز)	272هك	217.000.000
زراعة الكبار	10هك	8.000.000
المجموع		619.000.000
الهندسة الريفية		
صيانة عين الكرمة	1	25.000.000
صيانة عين البيضة	1	20.000.000
صيانة عين البكباكة	1	20.000.000
تزويد القفاية بالماء الصالح للشراب		120.000.000
تزويد الجنايدية بالماء الصالح للشراب		360.000.000
المجموع		545.000.000
المجموع العام		1164.000.000

الإرشاد و التكوين الفلاحي:

نوع التكوين	العدد	الإناث	الذكور
تربية النحل	48	42	6
تربية الدواجن	40	40	0
تربية الغنام	48	36	12
صناعة الصابون	18	18	0
تقطير النباتات الطبية والعطرية	20	20	0
صناعة معجون الزيتون	15	15	0
زبيرة الزيتون	60	45	15
المجموع	249	216	33

الأيام الإعلامية والزيارات المنظمة

نوع النشاط	الموضوع	عدد الأيام	عدد الحاضرين	المكان
أيام إعلامية	الاقتصاد العائلي	5	38	مجمع أميرة الأنصارين
	- أهمية الهياكل المهنية والانخراط بها	4	32	مجمع أميرة الأنصارين
	- التصرف الاداري والمالي في المجامع	4	40	مجمع أميرة الأنصارين
حصص تطبيقية	زراعة الحمص زراعة الجلبانة	3	10	الأنصارين
زيارات منظمة	الإطلاع على التجارب الناجحة في المشاريع الصغرى و المجامع المهنية و أقطاب الإشعاع	8	90 (30 في كل زيارة)	قابس – مدنين – القيروان – المهدية – جندوبة – باجة

مساهمة المجلس الجهوي للتنمية بالولاية:

* تهيئة مركز تدريب الفتاة الريفية بالأنصارين .

* بناء مركز لتدريب الفتاة الريفية بالقفاية.

*مساهمة صندوق 21-21في تعليم الكبار و تكوين 191 فتاة في (التطريز اليدوي والنسيج الحائطي والزربية)

تمكين مجمع أميرة الأنصارين من:

-4 حاضنات بيض.

- توزيع 25 بيت نحل.

- توزيع 2250 شجرة زيتون لمنخرطات المجمع

- تمكين 8 فتيات من مناسج للنسيج الحائطي.

- تشريك المجمع في مختلف المعارض والتظاهرات بالولاية.

قطاع التشغيل و الصناعات التقليدية :

تعزيز الدورة الاقتصادية للمرأة الريفية

1- المساعدة على خلق مشاريع حرفية في الصناعات التقليدية إثر تكوين 191 فتاة في التطريز اليدوي و النسيج الحائطي .

* تمّ بعث مركز تدريب في الصناعات التقليدية بتمويل من مجلس التنمية الجهوية بالولاية لاستقطاب 50 فتاة : اختصاص الزربية

* إسناد بطاقات مهنية للحرفيات لفائدة 13 حرفية .

- إسناد شهادة إثبات الكفاءة المهنية.

2- خلق مواطن شغل من خلال تكثيف الزيارات الميدانية للمؤسسات لانتداب أكثر عدد من العاطلين عن العمل بمنطقة تدخل المشروع وربط الصلة مع مؤسسات اقتصادية منتصبة بالمنطقة الصناعية بماطر قصد انتداب أكثر عدد ممكن من أهالي هذه المناطق مع شرط توفير النقل 17 فتاة .

3 – تكثيف الأيام الإعلامية حول آليات التشغيل في المجال المؤجر و بعث المؤسسات الصغرى بالجهة بمعدل يوم إعلامي كل شهر

4 – تشغيل 78 فتاة في مختلف الأنشطة الفلاحية و النسيج والخدمات .

5 – متابعة و إحاطة بباعثات مشاريع في تربية النحل 29 فتاة و17 فتاة في تربية الدواجن .

قطاع الشؤون الاجتماعية :

* التخفيض من نسبة الأمية و تدعيم أنشطة التواصل الإجتماعي

* أنطلق العمل بإرساء خيمة لتوظيفها لـ (تعليم الكبار ، نقطة التقاء بالمواطنين ، ورشة للأيام التكوينية و الإرشادية ، في جميع القطاعات)

* تحيين بطاقات العلاج المجانية و بالتعريفية المنخفضة بعد دراسة الحالات الاجتماعية حالة بحالة حيث تم تشخيص المنتفعات حسب أولويات الاستحقاق لهذه البطاقات

* تم التدخل لفائدة المعوقين وتوفير المستلزمات حسب نوعية الإعاقة

* تمت دراسة حالات العائلات المعوزة وتمكينها من المنح الخاصة بهم

* أدرج مركز نموذجي لتعليم الكبار بالوسط الريفي بمجمع أميرة الأنصارين وتم توفير العديد من المستلزمات لتحسين و تطوير معارف المرأة الريفية (آلة خياطة ، تلفاز ، حاسوب ...)

قطاع الشؤون الاجتماعية :

تحسنت نسبة الدارسين والدارسات من سنة إلى أخرى منذ بداية المشروع وكانت النتائج التالية:

* عدد الدارسين والدارسات في تعليم الكبار منذ سنة 2002إلى 2008بمنطقة الانصارين و القفاية والملاحة :709

تم تدريس321 امراة في برنامج تعليم الكبار من مجموع 402 في بداية المشروع أي بنسبة80

وتم تدريس106رجال من مجموع 243في بداية المشروع أي بنسبة 44 من المجموع الاصلي

* تم اسناد بطاقات العلاج المجاني:

- الانصارين:49

- القفاية :7

- الملاحة: 8

* اسناد بطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة:

- الانصارين:332

- القفاية:65

- الملاحة:53

* المنح القارة :

- النصارين:47

- القفاية: 8

- الملاحة : 8

*المشاريع لفائدة المعوقين :7

- تم اسناد سماعات لفائدة: 3

- تم اعطاء كراسي متحركة: 6

قطاع الصحة :

* تغطية منطقة القفاية و الجنايدية و الملاحة بالخدمات العلاجية و الوقائية.

1- خدمات وقائية:

+ حفظ الصحة: زيارة مختلف نقاط مياه الشرب وتحليلها ومراقبة مياهها.

+ تنظيم عائلي :تغطية 61إمرأة.

+ تلاقيح:18طفلا .

+ طب مدرسي: تغطية الاقسام ذات الفحص الإجباري 219 تلميذا.

2 خدمات علاجية:

+ تغطية على عين المكان 600 عيادة في السنة.

3 خدمات الصحة الإنجابية:

+ تقديم خدمات صحية(قبل وبعد الولادة، مباعدة الولادة، تشخيص لبعض الإمراض مثل سرطان الثدي والرحم...).

قطاع الصحة :

+ خدمات التوعية للأزواج و الشباب،تحضير للحياة الزوجية،أهمية شهادة ماقبل الزواج الامراض الوراثية.

+ قوافل صحية متعددة الاختصاصات بكل من القفاية و الانصارين.

قطاع الثقافة:

- دعم وإبراز مساهمة المرأة في الحياة التنموية من خلال تظاهرة يوم الإبداع الريفي .
- البحث عن المواهب و الطاقات المبدعة في مختلف الفنون من خلال تنظيم يوم مفتوح في المطالعة وتركيز نواة مكتبة منزلية وأنشطة ثقافية موازية و كذلك دار شباب متنقلة.
- المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية من خلال بعض الأنشطة والعروض الثقافية بالمنطقة.

قطاع التجهيز و التهيئة الترابية :

- تهيئة مسالك بالجنايدية تمّ استغلالها من قبل المواطنين.
- تهيئة مسالك بالقفايا .
- تهيئة مسالك بمنطقة الجال وأولاد قاسم .
- تهيئة بعض الطرقات داخل عمادة الأنصارين والملاحة.

مشاريع البنية الأساسية بعمادة الأنصارين

بيان المشروع	الطول	الكلفة	سنة الإنجاز
تعبيد مسلك المجال	2 كلم	235 أد	2007
تعبيد مسلك الجدارية الفزازين مرورا بالأنصارين	4.5 كلم	348 أد	2006

مشاريع البنية الأساسية بعمادة الملاحة

بيان المشروع	الطول	الكلفة	سنة الإنجاز
وضع منشات مائية بمفترق الطريق الجهوية رقم56 والطريق المحلية رقم516	16متر خطي	20أد	2006

قطاع النهوض بالموارد البشرية النسائية:

التخفيض من نسبة الأمية و تدعيم أنشطة التواصل الاجتماعي :

- مساعدة الأمن الوطني لاستخراج بطاقات التعريف الوطنية على عين المكان بالأنصارين والقفاية.
- تقريب العديد من الخدمات على عين المكان للساكنين مثل الخدمات الثقافية والعلاجية والتكوينية الاجتماعية.

تدخل المنظمات و الجمعيات:

* إحداث فضاءات عرض منتوج المرأة الريفية في مختلف المعارض المحلية والجهوية للاتحاد الوطني للمرأة.

* تحسيس النساء الريفيات للانخراط في مختلف الأنشطة الصحية و الإرشادية وذلك للقيام بأيام إعلامية في الغرض

* زيارات ميدانية متتالية للاتحاد الوطني للمرأة لتشجيع الفتيات على التكوين

*مشاركة اتحاد الفلاحة والصيد البحري في مختلف الأنشطة الفلاحية والتكوينية بالانصارين والملاحة.

*القيام بأيام إعلامية للتعريف بمختلف الإجراءات والحوافز الرئاسية في مختلف القطاعات الفلاحية

*تدريب 191فتاة في الصناعات التقليدية بين جمعية المرأة الريفية منأجل التنمية المستديمة والادارة الجهوية للصناعات التقليدية.

وفي إطار القرار الرئاسي الداعي لإحداث مجمعات لتزويد الحرفيين والفلاحين بالمواد الأولية وترويج منتوجاتهم، وعملاً بأحكام القانون عدد 43 لسنة 1999م المؤرخ في 10 مايو والمنقح والمتمم بالقانون عدد 24 لسنة 2004، تم إحداث مجمع تنمية فلاحية بمنطقة الأنصارين أطلق عليه أسم « أميرة الأنصارين» ويضم هذا المجمع حرفيات في الصناعات التقليدية وفلاحات.

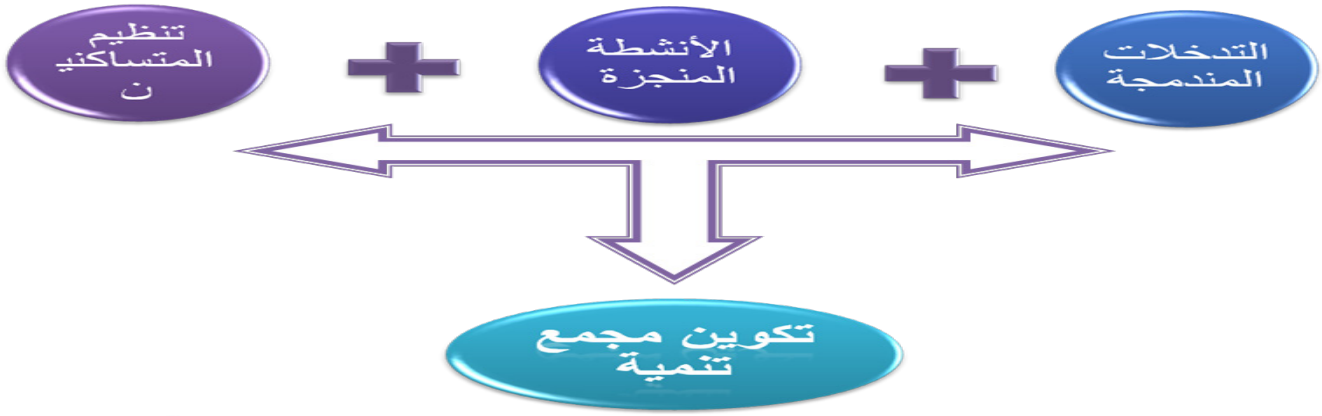

اسم المجمع : اميرة الأنصارين

المقر الإجتماعي : مركز تكوين الفتاة الريفية بالأنصارين

عدد أعضاء مجلس الإدارة : 9

تاريخ تكون المجمع: 10 جانفي 2008

عدد المنخرطين : 75

الموضوع : مجمع تنمية المرأة الريفية بالمناطق الغابية

منطقة التدخل : الأنصارين

عدد العائلات :170

عدد السكان :850

المهام

حماية الموارد الطبيعية والغابية وترشيد استغلالها

تأطير المنخرطين

تجهيز مناطق تدخل المجمع بتجهيزات فلاحيه ريفية

تطوير المعارف التقليدية

تحسين مستوى عيش الأسرة الريفية

بطاقة تعريف المجمع:

يحتوي نشاط المجمع على الاختصاصات التالية :

1/ في القطاع الفلاحي :

+ تربية النحل
+ تربية الأغنام
+ تربية الدواجن
+ تربية الأرانب
+ تثمين وتطوير المنتوجات الفلاحية
+ البستنة
+ المحافظة على المياه والتربة
+ توفير الأعلاف والأدوية
+ تقطير النباتات الطبية والعطرية
+ تسويق المنتوج

2 / في الصناعات التقليدية :

+ الزربية
+ التطريز اليدوي
+ النسيج الحائطي
+ التقطير التقليدي
+ تمليس الطين

3 / في المجال البيئي :

+ حماية المحيط
+ حماية الموارد الطبيعية والغابية وترشيد استهلاكها

4 / المنهجية المعتمدة :

اعتمد المجمع منهجية التداول في الحصول على المشاريع الصغرى والمتوالدة عن بعضها البعض حيث يسترجع المجمع بعد مدة تفريخ النحل عدد البيوت التي تحصلت عليها المنخرطة ليعطيها لأخرى بشكل يتضاعف فيه عدد المنتفعات من تلقاء أنفسهن .

أما فيما يخص تربية الدواجن المحلية ، فإن المجمع يضع جدولا شهريا لاستغلال حاضنة البيض ، بشكل تتمكن كل منتفعة من الحصول على الحاضنة لاستعمالها وتركيز مشروعها في تربية الدواجن.

وعليه تكون المنتفعة قد تحصلت على مشروعين واحد لتربية النحل والآخر لتربية الدواجن ، وتجدر الإشارة إلى أن المنخرطات قد تلقين تكوينا في الاقتصاد العائلي.

تقطير النباتات العطرية

تجفيف النعناع

شريحة الطماطم

تقطير النباتات الطبية

بعض إنتاج المجمع

Tarte d'olive

صناعة معجون الزيتون

تفقد المناحل

تصبير الجلبان

تعلم صنع الحلويات

تعلم الإعلامية بالمجمع

تجفيف الفلفل

تصبير الغلال

المشاركة بالمعارض الجهوية

تجفيف النعناع

أنشطة المجمع في صور :

يعتبر مجمع "أميرة الأنصارين " تتويجا لعمل متكامل ومندمج منذ سنة 2002 تم خلاله اعتماد المقاربة التشاركية المندمجة حسب النوع الاجتماعي ، وبمشاركة كل الأطراف كل فيما يخصه لتحقيق الأهداف التالية :

+ تخفيف العبء على المواطن من حيث الكلفة وذلك بتقريب الخدمات إليه .

+ تشريك المواطن في عملية التنمية الشاملة وذلك بنبذ فكرة التواكل وإثبات الذات.

+ تسويق منتوجات المرأة الريفية وتطوير معارفها ومهاراتها وتحسين محيطها الاجتماعي والصحي والثقافي .

+ خلق مشاريع صغيرة مدرة لدخل العائلة الريفية بإمكانيات بسيطة .

+ تنفيذ استراتيجية الدولة للنهوض بالهياكل المهنية القاعدية .

تجربة المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال إدماج المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية بولاية باجة في تونس

السيدة فاطمة جبران
مهندس أشغال دولة ومشرفة على المشروع

معطيات عامة حول المشروع الممول من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

1ـ أهداف المشروع الممول من طرف المنظمة العربية للتنمية العربية :

- تنمية قدرات الأسرة الريفية الناشطة بالمناطق السقوية بمنطقتي العيادة والغواورة بنفزة .
- تحسين المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الوسط الريفي ورفع الإنتاج والمردود الفلاحي لدى المرأة الريفية .
- حث وتوجيه المرأة الريفية على بعث المشاريع المدرة للدخل بالمناطق السقوية وابتكار مشاريع جديدة .
- تحسين ظروف العيش .
- مزيد تشريك المرأة الريفية في ديناميكية التنمية الجماعية والعمل الجمعياتي.

2ـ معطيات حول منطقتي المشروع :

1.2 معطيات اجتماعية – اقتصادية :

- عدد العائلات: 157 عائلة.
- عدد السكان: 910 فرد.
- المساحة الجملية: 257 هك.
- المساحة السقوية: 180 هك.
- المساحة المحترثة : 257 هك.

2.2 مناطق تدخل المشروع بمعتمدية نفزة :

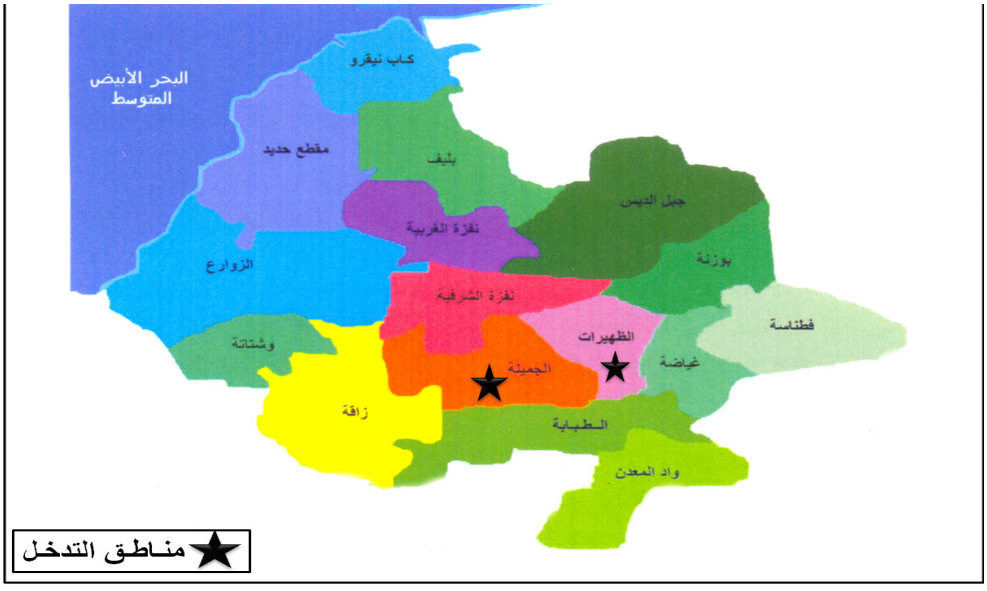

3 ـ عناصر المشروع:

- بعث مجمع تنموي جديد بالمنطقة لفائدة المرأة الريفية.
- البحث على استغلال المناطق السقوية بالمنطقة وتنويع المنتوجات.
- استغلال المحيط الطبيعي وتحويل المنتوجات الفلاحية.
- تكوين أبناء وبنات الفلاحين في تربية الماشية والنباتات الطبية والعطرية.
- دعم الحدائق العائلية بالبذور والمشاتل الممتازة لتمكين الفلاحات من الاكتفاء الذاتي.
- غراسة الزياتين بالمناطق السقوية.
- حماية الأراضي من الانجراف داخل المنطقة السقوية بغراسة الأشجار الغابية: الأكاسيا.
- تأهيل المرأة الريفية من خلال تدعيم القدرات المنهجية والفنية للمتدخلين في الوسط الريفي.

الانجـازات:

1 – جدول الإنجازات منذ بداية المشروع إلى تاريخ :2012/9/20

عدد	القطاع	عدد المنتفعين	المبلغ بالدينار التونسي
1	اقتناء : أغنام 43 نعجة	11	8600
2	اقتناء: 02 أكباش	11	760
3	اقتناء: 60 خلية نخل	12	8498
4	اقتناء: 40 قطاراً	40	590
5	اقتناء: معدات فلاحية : مقص – تسترة	27	4130
6	اقتناء 30 ألف أصل زيتون	855	47400
7	اقتناء أعلاف مركزة:	14	1504.8
8	تكوين في طرق الري الحديثة	08	2480
9	اقتناء آلة نسخ ومستلزمات إدارية	خلية المشروع	2101
10	اقتناء ثلاجة	خلية المشروع	590
11	اقتناء: 20 كرسياً	خلية المشروع	360
12	اقتناء معدات إعلامية	خلية المشروع	3974.880
13	اقتناء آلة تصوير رقمية	خلية المشروع	495
14	معدات للري بالرش (90)	88	8820
15	اقتناء 12 آلة حلب فردية	12	10200
16	اقتناء حاضنات دواجن ومعدات دواجن	07	17408
17	اقتناء 40 آلة رش بالمحرك	20	9500
18	اقتناء 20 عصارة نحل	20	9000
19	المجموع		136411.88

الملاحظات : رغم القيمة المالية المحدودة المرصودة من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية أنجزت عدة أنشطة

فلاحية تنموية هامة لفائدة الفلاحين بمنطقة المشروع وذلك بهدف تنمية عدة قطاعات مختلفة وهي تربية الماشية (أبقار حلوب – تربية النحل – أغنام ـ دواجن) خضروات (المدواة – معدات التقليم) الزياتين (تشجير 300 هك) قطاع تحويل المنتوجات الفلاحية (معدات التقطير) تجهيز الإدارة بمستلزمات إدارية وإعلامية.
كما لاحظنا أن هناك نقلة نوعية في تحسين قطاع تربية الدواجن المحلية في استعمال الحاضنات وتطوير القطاع وغراسة الزياتين كل هذه التدخلات أدت إلى تحسين الدخل العائلي الفلاحي بالمنطقة.

توزيـع الأغنـام على المنتفعيـن :

مساهمة المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بباجة : تهيئة المسالك الفلاحية:

الحمايـة من الانـجراف :

تهيئة مجاري المياه بالقابيون لحماية المنطقة السقوية من الإنجراف

حماية مجاري الشعاب داخل المنطقة السقوية بغراسة الأكاسيا

إحدى المنتفعات برؤوس أغنـام

مساهمة المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بباجة
تهيئة المسالك الفلاحية

مساهمة المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بباجة
تهيئة المسالك الفلاحية

مساهمة المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بباجة
تهيئة المسالك الفلاحية

تشجيع الفلاحين على غراسة القوارص داخل
المنطقة السقوية

تشجيع الفلاحين على غراسة القوارص داخل المنطقة السقوية

الإرشاد والتأطير: حصص تطبيقية في تحويل المنتوجات الفلاحية

الحث على تكثيف إستغلال المناطق السقوية وتنويع الإنتاج

الحث على تكثيف إستغلال المناطق السقوية وتنويع الإنتاج

الحث على تكثيف إستغلال المناطق السقوية وتنويع الإنتاج

جانب من حصص التكوين في تربية النحل بمقر الجمعية

مساهمة ديو

التشجيـر :

عدد	عـــدد الفلاحين	عدد أصول الزيتون	المساحـــة	المنطقـــة	الممـــول
1	15	600	06	الغـــواورة	ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي
2	14	1100	11	العيايدة والزوايـنية	-
المجموع	27	1700	17	-	-

تحسين السلالة :

عدد	برنامج الشبق المتزامن	العدد	التلقيح الاصطناعي	العدد
1	العيايدة	14	العيايدة	72
2	الغواورة	12	الغواورة	33

تحسين العليقة العلفية :

عدد	المنطقة	نوع الزراعة	المساحة هك	عدد المنتفعين	الملاحظات
1	الغواورة	السلة	03	05	بذور مدعمة
2	العيادة	برسم تريتيكال سلة	0.5 0.5 05	01 01 14	قطع مثالية بذور مدعمة
المجموع			09	21	

مساهمة ديوان تربيـــة الماشيـــة ومساحات الأعلاف المنجزة:

عدد	المنطقة	نوع الزراعة	المساحة	عدد الفلاحين	عدد القطيع المرقم	كمية التبن المداواة باليوريا
1	الغواورة	البشنة السلة	01 05	01 05	45	16 طناً باليوريا
2	العيايدة	البشنة السلة	01 07	01 12		
المجموع			**14**	**19**	**45**	**16 طناً**

كما تم توزيع 10 قناطير من الأعلاف المركزة على 3 فلاحات بمنطقة الغواورة.

المشاكل والعراقيل :

- غياب العنصر النسائي عند التخطيط وبرمجة المشاريع التنموية.
- غياب بنك معلوماتي خاص بالأنشطة والمشاريع في القطاع الفلاحي والصيد البحري وبعث المشاريع.
- عدم قدرة المرأة الرّيفية على بعث المشاريع الصغرى وذلك لعدم توفير فرص الاقتراض لاشتراط الضمانات اللازمة أو ضمان لعدم توفر الملكية لديها وعدم قدرتها على أخذ القرار.
- غياب العنصر النسائي ضمن مجامع التنمية وتعاضديات الخدمات.
- عدم قدرة المرأة على التحول لمراكز التكوين والتأهيل.
- ومن المشاغل الهامة التي تثقل كاهلها تعدد مسؤولياتها (الاعتناء بالأسرة وكل ما يعنيها).
- القيام بالأعمال الفلاحية والتزود بالماء الصالح للشراب.
- عدم توفر فرص التعليم للمرأة الريفية الشيء الذي حال دونها ودون مواكبة التطورات.

التوصيات والحلول:

- دعوة أعضاء الحكومة والمسؤولين عن مختلف المؤسسات الوطنية إلى المزيد من تمكين الطاقات النسائية من مواقع القرار ومراكز المسؤوليات المتاحة، كلما توفرت الكفاءات والقدرات المطلوبة.
- التنسيق مع الجمعيات التنموية والمنظمات غير الحكومية لتسهيل إجراءات الحصول على القروض لفائدة المرأة الرّيفية.
- تحسيس المرأة الرّيفية على الا نخراط في الهياكل والتنظيمات المهنية لتسهيل الحصول على وسائل الإنتاج وتسويق المنتوج.
- تطوير إبداعات المرأة الرّيفية وأفكارها والتعرف بها والاستفادة منها.
- تحسين المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والوسط الريفي.
- تحسيس الفتاة و المرأة الرّيفية على التكوين في مراكز الفتاة الرّيفية والتكوين المهني الفلاحي. ومساعدة المرأة الرّيفية ذات المسؤوليات الأسرية على عين المكان.
- دعوة الجمعيات النسائية إلى الرفع من مستوى تأطير المرأة الرّيفية وإلى مزيد من الجهود في مختلف مجالات النوعية والتوجيه الكفء للهياكل الحكومية في إنجاز البرامج المعتمدة لفائدة المرأة الرّيفية بصفة عامة.

المرأة والأمن الغذائي في الجزائر

إعـــداد : السيدة بن مصباح حدة
رئيسة خلية المرأة الريفية بالمعهد
الوطني للإرشاد الفلاحـــي

تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال السياسات الاجتماعية، التي تتميز على الخصوص بإجراءات حمائية متقدمة في مجالات عديدة منها: الاستثمار في التربية والتعليم، التكوين، المنظومة الصحية، العمل والضمان الاجتماعي والتضامن الوطني وحماية الفئات المحرومة. حيث تقدر الاعتمادات بـ 22.12 % من ميزانية الدولة و13،55 % من الناتج الداخلي الخام، خصصت للنفقات الاجتماعية العمومية بما فيها التدابير المتخذة لتحسين دخل الأسر والرفع من مستواهم المعيشي لتحقيق الأمن الغذائي.

المحور الأول : المرأة الجزائرية وتحديات التنمية :

بفضل الإنفاق الحكومي المعتبر والسياسات المتخذة وتنويع الأنشطة والمشاريع الاقتصادية، سجل تحسن كبير لظروف معيشة الأسرة الجزائرية إذ يتمتع على سبيل المثال، قرابة نصف الجزائريين بسكنات فردية في إطار توفير السكن الاجتماعي الريفي.

واستفادت الأسر من خدمات الكهرباء بنسبة 98.6 % ومن شبكات الصرف المتطورة بنسبة تفوق 92.5 % سنة 2006 . كما تقدر نسبة تزويد السكان سواء في المناطق الحضرية أو الريفية / بالمياه النقية والمأمونة بـ 95 %سنة 2008. هذا إضافة إلى تأمين حماية اجتماعية متكاملة لأفراد الأسرة من خلال استفادة 80 %من الجزائريين من الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية، فقد تحسن معدل الأمل في الحياة إذ بلغ 76 سنة ، مع تراجع سن احتمال الوفاة قبل سن 40 إلى 6 % سنة 2008. كما تدنت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بثلاثة أرباع أي من 13 % إلى 4 %.

وعليه، فقد شهد مؤشر الفقر البشري تراجعاً، إذ تقلص من 24.67 %سنة 1998 إلى 18.95 %سنة 2006 و نسبة الفقر إلى 5 % خاصة مع انخفاض معدل البطالة إلى 11.3 % سنة 2007. مقابل 17.7 % سنة 2004. وتحسن الدخل الخام للمواطن حيث انتقل من 3100 دولار/ سنة 2005 ليبلغ 3478 دولار/ سنة 2006 ثم 3971 دولار/ سنة 2007 و 5034دولار/ سنة 2008، مع دعم الفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة(منحة المسنين دون دخل وكذا المعوقين، حيث تقدر بـ 3000 د.ج و4000 د.ج لكل فئة على التوالي).

وقد اعتمدت الجزائر على إستراتيجية محكمة لمحاربة الفقر والقضاء عليه خاصة في أوساط النساء، وهي قائمة على:

- تعزيز تعليم الإناث خاصة في المناطق الريفية وتوسيع برامج محو الأمية التي انخفضت إلى 24 %بعد أن كانت 26.5 %سنة 2003.
- الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة مما نتج عنه تقلص نسبة وفيات الأمهات والأطفال.
- تطوير تكوين العنصر النسوي وإعداد برامج خاصة بالتربصات المهنية والتكوين المهني الموجهة للنساء الحرفيات والنساء الماكثات في البيت وتلك اللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة، حيث وصلت نسبة التحاق الفتيات بمراكز التكوين المهني إلى 37.64 % سنة2007.
- تعزيز استفادة النساء من برامج و مشاريع التنمية الريفية من خلال إدماجهن في البرامج الخاصة باستصلاح الأراضي عن طريق التنازل وبرنامج تنمية السهوب وبرنامج تحويل الأنظمة الفلاحية والبرامج الفلاحية وكذا الاستفادة من آليات دعم تشغيل الشباب كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة والفقر. و قد استفادت 70 % من النساء من قروض مصغرة ، و 65 % من الجامعيات من برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات.

- تعزيز التشغيل النسوي ، حيث يسجل ارتفاع نسبة عمالة المرأة خاصة في القطاع العام حيث تقدر نسبتها في التوظيف العمومي بأكثر من 32 % من مجموع الموظفين.
- استفادة النساء بنسبة 52.6 % من المنحة الجزافية للتضامن مقابل 47.4 % لدى الرجال ومن منحة نشاط الصالح العام بنسبة 41.7 % في الفترة من 2004 إلى 2008.
- إنشاء 170 خلية جوارية (سنة 2008) موزعة عبر الوطن بتأطير نسوي بلغ 51 % من مجموع العاملين.

وكمساهمة منها في التصدي لمشكلة الفقر، بادرت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بإنشاء صندوق الزكاة وتعميمه على كل ولايات (محافظات) الوطن.

العقبات والتحديات:

- عدم الانتهاء من إعداد خريطة الفقر وبالتالي غياب البيانات الدقيقة عن الوضع الاقتصادي للنساء .
- عدم استغلال النساء للفرص المتاحة سواء في مجال التكوين والتأهيل أو في الاستفادة من آليات دعم التشغيل وإنشاء مؤسسات مصغرة أو مقاولات.
- و لمواجهة هذه العقبات تم اقتراح الإجراءات التالية:
  - رصد ومتابعة وتقييم البرامج المتعلقة بالتصدي لمشكلة الفقر خاصة في أوساط النساء.
  - مواصلة تطبيق السياسات الاجتماعية ودعم الفئات المحرومة خاصة من خلال الصندوق الوطني للتضامن.
  - العمل على التحسين المستمر للمستوى المعيشي للسكان.

وحتى يتسنى مرافقة الفتيات المتخرجات وكذا النساء اللواتي تم تأهيلهن بقطاع التكوين والتعليم المهنيين وإطلاعهن على مختلف البرامج التي تنتهجها الدولة في هذا المجال واستغلال الأجهزة المسخرة لفائدتهن؛ يقوم القطاع بالتنسيق مع القطاعات المعنية بتنظيم نشاطات مشتركة في هذا المجال :

- محو الأمية : بفضل البرامج التي سطرت لهذا الغرض تراجعت نسبة الأمية لتصل سنة 2003 إلى 26.5 % و 24 % سنة 2007 (الديوان الوطني للإحصاء) وتمس الأمية بصفة خاصة الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة وتوجد أعلى النسب بالمناطق الريفية حيث نجد أكثر من ثلث النساء أميات: 31،6 %لدى النساء مقابل 16.5 % لدى الرجال.

وينتظر أن تتقلص نسبة الأمية بصورة أكبر خلال السنوات القادمة وذلك بفضل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية (2007 ـ 2015) والتي تهدف إلى تقليص الأمية إلى 50 % في حدود 2012 والقضاء عليها تماماً في آفاق 2015 خاصة وسط الفئة العمرية المتراوحة مابين 15 و49 سنة مع التركيز أيضاً، على النساء وسكان المناطق الريفية، وقد رصد لأعمالها 50 مليار د.ج. وتساهم في تنفيذ هذه الإستراتيجية القطاعات الوزارية والديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار التابع لوزارة التربية الوطنية والجمعيات النشطة في هذا المجال.

العقبات والتحديات :

رغم الجهود المبذولة في مجال التربية والتعليم والتكوين ومحو الأمية وتعليم الكبار و تراجع نسبة الأمية، إلا أن بعض الإكراهات مازالت قائمة وذلك لعدة أسباب:

- تسرب نسبة من الفتيات من الدراسة خاصة في المناطق الريفية ابتداءً من التعليم المتوسط.
- استمرار ارتفاع نسبة الأمية في أوساط النساء خاصة في أوساط الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة.

ولمواجهة هذه التحديات تم اقتراح تدخلات ذات أولوية من أهمها:

- المراجعة المستمرة للمناهج بغية تطويرها لمواكبة مستجدات العصر ومقتضيات التطور المعرفي والتكنولوجي .
- تعزيز الفروع المتنقلة للتعليم وكذا التكوين و/أو الهياكل القاعدية خاصة في المناطق الريفية ومناطق الجنوب، ودعمها بالنقل، وتعميم المطاعم المدرسية.
- دعم المدارس خاصة في المناطق النائية بوسائل مادية وبشرية مؤهلة، ونشر ثقافة استعمال التكنولوجيا الحديثة.

- سد منابع الأمية من خلال الاستيعاب الكامل للفتيات المنقطعات عن الدراسة خاصة في الوسط الريفي.
- تشجيع مختلف العاملين في مجال محو الأمية، خاصة المجتمع المدني.
- متابعة وتقييم جهود محو الأمية بشكل مستمر.

المشاركة الاقتصادية :

تحظى المساهمة الاقتصادية للنساء باهتمام خاص في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ذلك أنها تساهم في تقليص مستوى الفقر وسوء التغذية وتسهيل الحصول على الخدمات الصحية والتربوية وزيادة المشاركة في اتخاذ القرار والمساهمة بصورة مباشرة في النمو الاقتصادي لتحقيق الأمن الغذائي. وتواصل الجزائر تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، خاصة وأن تشريع العمل يمنع أي نوع من أنواع التمييز يرتبط بالجنس.

قدر العدد الإجمالي للسكان في يناير 2007 بـ 33.1 مليون نسمة (50.5 % رجال و49.5 % نساء)، وبلغت نسبة السكان النشطين 41.7% سنة 2008 من المجموع العام للسكان ونسبة العمالة 37% من مجموع السكان النشطين. أما نسبة العمالة النسوية فقد قدرت بنسبة 16،9 % دون احتساب اليد العاملة النسوية في القطاع الفلاحي والقطاع غير الرسمي الذي يمتص أكثر من 51 % من بين النساء النشطات مقابل 54% لدى الرجال.

وقد ارتفعت نسبة النساء النشطات بشكل كبير خاصة خلال العشرية الأخيرة مقارنة بنسبة الرجال وقد كان للنمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث أثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل. فحسب الدراسات المعدة في هذا المجال، أكثر من نصف الإناث العاملات لديهن مستوى التعليم الثانوي وأكثر، بينما لا تتجاوز هذه النسبة الربع لدى الذكور.

ومن أهم خصائص عمل المرأة الجزائرية، ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التعليم والتربية: أكثر من 60% (سنة 2007)، الصحة 60% (سنة 2007) والقضاء أكثر من 36.82% (يوليو 2008).

وفي إطار تشجيع التشغيل وخلق مختلف الأنشطة المدرة للربح لاسيما بالنسبة للنساء، تم وضع برامج لدعم التشغيل خاصة انطلاقاً من سنة 2004 تتمثل في:

- المؤسسات المصغرة: وتتمثل هذه الآلية في مساعدة الشباب في إنشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال قروض دون فائدة أو قروض بنكية مع تخفيض في نسبة الفائدة ومساعدات مالية أخرى. ونشير هنا إلى أن نسبة المؤسسات المصغرة التي بادرت بإنشائها نساء وصلت إلى17.5 %سنة 2005.
- القروض المصغرة: يتوجه هذا البرنامج الذي تم وضعه سنة، 1999 كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة والفقر لفئة البطالين لإنشاء نشاطات مدرة للدخل. وتقدر نسبة النساء المستفيدات من هذه الآلية بنحو 70 % في سنة 2008.
- برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات: وقد تم وضعه لفائدة خريجي التعليم العالي في حالة بطالة والذي يسمح لهم باكتساب التجربة المهنية المطلوبة في سوق العمل. وقد وصل عدد طلبات العنصر النسوي إلى 147.968 طلباً خلال الأربع سنوات الأخيرة. وتحتل المرأة مرتبة متقدمة في هذا البرنامج وذلك بنسبة 65% من النسبة الإجمالية.

تم إنشاء عدة آليات وميكانيزمات تسهر على تنفيذ ومتابعة هذه البرامج من أهمها: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما استحدث مخطط العمل الخاص بترقية التشغيل ومحاربة البطالة جهازاً للإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية والإدماج المهني لحاملي شهادات التكوين المهني والإدماج المهني للأشخاص دون أي تأهيل بالتعاقد مع المؤسسات العمومية والخاصة، يمنح خلالها المستفيدون مرتباً تساهم في تغطيته ميزانية الدولة. وستكون استفادة النساء من هذه الأجهزة كبيرة على اعتبار أن نسبة المتخرجات من الجامعة أكبر.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مجال الفلاحة: حيث بلغ عدد المشاريع الممولة لفئة النساء،692 مشروعاً، ما نسبته 6 % من مجموع المشاريع.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: حيث مولت ما قدره 26799 مشروعاً، من بينها 15576مخصصاً للنساء، أي ما نسبته 56.18 % من مجموع المشاريع.

- تطوير أعمال التوعية والإعلام في مجال التعريف بحقوق المرأة في العمل لاسيما حول ما يتعلق بالترقية المهنية.
- إنشاء بنك معلومات حول سوق العمل النسوي سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

الدور الاقتصادي للمرأة في الوسط الريفي:

إن للمرأة في الوسط الريفي دوراً بارزاً و محورياً في عملية التنمية المحلية المستدامة و في تحقيق الأمن الغذائي لأسرتها و في تلبية احتياجات السوق المحلية فهي تمثل قوة لا يستهان بها كونها عامل استقرار مادياً و اجتماعياً بالنسبة لعائلتها و للوسط الريفي.

وقد انتهجت الدولة الجزائرية سياسة لتطوير المجتمع الريفي وخاصة المرأة و هذا بتسطير 9000 مشروع جواري للتنمية الريفية (خماسي 2004 /2009) تهدف إلى تطوير وتحسين المستوى المعيشي والثقافي لـ 800.000 عائلة ريفية و لتطوير المرأة بصفة خاصة وقد ساعدت هذه المشاريع على تنمية أعمال المرأة في مجال الزراعة والنشاطات الحرفية.

كما ارتفعت نسبة استفادة النساء من برامج ومشاريع تنمية القطاع من خلال إدماجهن في البرامج الخاصة بـ :

- استصلاح الأراضي عن طريق التنازل.
- برنامج تنمية السهول.
- برنامج تحويل الأنظمة والبرامج الفلاحية.
- برامج دعم تشغيل الشباب.

لقد بلغ عدد النساء المنخرطات في العمل الفلاحي بصفة دائمة سنة 2006 ـ 2007 97.686 أي بنسبة 5.41% وعدد 31.702 متحصلات على بطاقة فلاح يستفدن بموجبها من عدة امتيازات من بينها الحصول على مصادر التمويل خاصة القروض والمساعدات التي تمنحها الدولة للفلاحين نساءً ورجالاً دون تمييز، كما بلغ عدد المستثمرات في مجال الفلاحة 46043 (4.7%).

وتم سنة 2008 استحداث نوع جديد من القروض موجه للمرأة الريفية، وهو قرض ذو طابع موسمي من دون فوائد لا تتجاوز مدته العام ونصف العام. ويمكن للريفيات الاستفادة منه من خلال: إما تقديم المعنيات لضمانات مقابل الحصول عليه، أو تتم الاستفادة منه في إطار ضمانات جماعية تحصل عليها المرأة من خلال الانتظام في تعاونيات يتم إنشاؤها من قبل نساء الريف.

زيادة على ذلك وضعت إجراءات تصب في خانة مكاسب المرأة الريفية، من بينها قرار تمكينها من كافة التسهيلات من أجل ترقيتها وتطويرها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، كما تم تحويل جزء هام من العشرة آلاف وحدة إنتاجية وحيوانية التي تم إنشاؤها في إطار خلايا التنشيط الريفي البلدي بالجزائر لصالح نساء الريف.

وفي مجال التوعية، يتم إرشاد المرأة في المناطق الريفية حول سياسة التجديد الريفي(2007 ـ 2014) والبرنامج الجواري للتنمية الريفية المندمجة وإطلاعها على آليات التجديد التي وضعتها وزارة الفلاحة لترقية عالم الريف، علماً أن مختلف صناديق الدعم التي سخرتها الدولة في هذا الإطار كالوكالة الوطنية للقرض المصغر ستسمح مستقبلاً بتشجيع المرأة الريفية وتحفيزها على استحداث مشاريع استثمارية خاصة في الأنشطة الفلاحية والخدماتية والصناعات التقليدية وحتى السياحية، ويكون عمل المرأة الريفية في هذا الإطار في شكل منظم في إطار تعاونيات.

وقصد التكفل بالمرأة في الوسط الريفي والمساهمة في إنجاز برنامج التجديد الريفي ، يقوم قطاع التكوين المهني بالتنسيق مع وزارة الفلاحة من خلال مصالحها اللامركزية ومحافظة الغابات والغرف الفلاحية، بالتكوين حسب الاحتياجات المحددة في هذا البرنامج ومرافقة المستفيدات لاسيما الفتيات من أجل إدماجهن.

إن النتائج المعتبرة التي تم تحقيقها بفضل مختلف البرامج والآليات تترجم الإرادة الواضحة للدولة، للسماح للمرأة بالوصول إلى الاستقلالية الاقتصادية التي تعد عنصراً حيوياً في مجال ترقية الحقوق الأساسية للمرأة. وستعزز هذه المكانة من خلال برامج المخطط الخماسي الممثل في برنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي والبرنامجين الخاصين «الهضاب العليا» و«الجنوب» المقدر غلافهما المالي بـ 207 مليار دولار.

العقبات والتحديات :

- ضعف معدّل النساء العاملات بالنسبة إلى مجموع العاملين.
- عدم توفر ـ بالشكل المطلوب ـ بيئة مساندة تمكن المرأة من القيام بأدوارها.
- نقص المعلومات المتعلّقة بآليات التشغيل إضافة إلى ثقل الإجراءات الإدارية والبنكية المرتبطة بتلك الآليات مما ترتب عنه عدم سيولة المعلومات المتعلقة بفرص التشغيل المتاحة للنساء وغياب مرافقة المستفيدات من هذه الآليات.
- صعوبة التوفيق بين الالتزام المهني والحياة العائلية.
- غياب المعلومات حول النساء العاملات في القطاع غير الرّسمي.

لمواجهة التحديات تم اقتراح تدخلات ذات أولوية من أهمها :

- اتّخاذ التدابير المناسبة لتشجيع تكافؤ الفرص في التشغيل والترقية في القطاعين العام والخاص.
- خلق محيط مناسب يسمح للمرأة بالتوفيق بين حياتها المهنية والأسرية(تطوير إنشاء دور الحضانة خاصة في الوسط المهني).
- توعية المرأة بحقوقها وإعلامها بالنصوص المنظمة للتشغيل وأجهزته ومرافقة الفتيات المستفيدات من القرض المصغر.
- تنمية ثقافة المقاولة خاصة من خلال دعم وتشجيع دخول المرأة في هذا المجال.
- خلق فضاءات وطرق تشجع على تسويق منتوجات المرأة الريفية، وتوسيع نصوص التأمين لضمان تغطية اجتماعية للنساء العاملات في البيت.
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث بهذا الشأن.

حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة :

تتمتع المرأة طبقاً لمرجعية الدين الإسلامي الحنيف الذي يكرم الإنسان ويقر العدالة والمساواة والإنصاف بين الرجال والنساء، وطبقاً للنصوص التشريعية والتزامات الجزائر الدولية بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الرجل. حيث أنها تولد وتعيش متساوية معه وتتمتع بشكل تام بصفة المواطنة. وقد تعزز هذا الوضع من خلال التزامات الجزائر على الصعيد الإقليمي والدولي لاسيما المصادقة على عديد الاتفاقيات الدولية والإقليمية والمناهج وبرامج عمل المؤتمرات الدولية وتنفيذها. فقد صادقت الجزائر على كل الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة لاسيما في الفترة الأخيرة، وعلى المعاهدة المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة (سنة 2004). أما من الناحية القانونية فيمنع تشريع العمل طبقاً لأحكام الدستور، أي شكل من أشكال التمييز و يحظر الأمر رقم 06ـ03 المؤرخ في 15 يوليو سنة 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية التمييز بين الموظفين بسبب آرائهم أو جنسهم أو أصلهم أو بسبب أي ظرف من ظروفهم الشخصية أو الاجتماعية.

أما القانون 11ـ90 المؤرخ في 21 أبريل 1990 المعدل والمتمم المتعلق بعلاقات العمل فيضمن الحق في العمل للجميع والمساواة بين الجنسين في التشغيل وعلى استفادتهم من نفس الحقوق الأساسية وتعتبر كل الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات أو الاتفاقات الجماعية أو عقود العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى تمييز بين العمال، كيفما كانت أنواعها، باطلة.

كما بادرت الجزائر في رفد مشاريع التنمية المتلاحقة بعدة برامج، سمحت بإنجاز مهام ذات أولوية قصوى استفادت منها المرأة بشكل مباشر ومحسوس في مجالات التربية والصحة والحماية الاجتماعية، مع وجود قاعدة دستورية واضحة وترسانة قانونية متكاملة تقوم على مبدأ المساواة بين المواطنين، ودور المؤسسات الإيجابي في ترقية الحقوق وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص كما ورد في المادة 31 من الدستور التي تنص على أن «تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية»، إلى جانب وجود إرادة سياسة قوية في الدفع بالإصلاحات لتبلغ مداها كاملاً في كل المجلات.

العقبات والتحديات:

استمرار الممارسات التمييزية و المواقف النمطية بشأن أدوار ومسؤوليات كل من المرأة والرجل في الأسرة والمجتمع، مما يؤثر سلباً في تحقق مبدأ المساواة .

التدخلات ذات الأولوية المقترحة:

- العمل على توفير الشروط الضرورية لإيجاد بيئة ثقافية واجتماعية ملائمة لتطوير العقليات ولنمو قيم المساواة والشراكة بين الجنسين، بما يمكن المرأة من ممارسة حقوقها، كإنسان كامل الحقوق والواجبات وكمواطن حر ومسؤول.
- دعم مكانة المرأة وتأكيد دورها الأساسي في التنمية المجتمعية من خلال وضع سياسة وطنية لإدراج بعد النوع الاجتماعي في الخطط والبرامج المختلفة ،إعداد خطة متكاملة لتجميع البيانات وإدراج الإحصائيات ذات الصلة قصد تقييم أثر برامج التنمية على النساء.
- مضاعفة الجهود لتنفيذ برامج التوعية الشاملة لتغيير الصورة النمطية المتعلقة بدور المرأة والرجل، ومسؤوليتهما في نطاق الأسرة، والمجتمع بشكل عام لاسيما بالتعاون مع مؤسسات، المجتمع المدني والإعلام.

المرأة والبيئة:

تسعى الجزائر خاصة في إطار خطط العمل و الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة، إلى ضمان بيئة سليمة ومنتجة، والتقليص من الفقر و تطوير العمل من أجل تنمية مستدامة، وهذا من خلال تعزيز المنظومة القانونية والشراكة الدولية بشأن إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسة الجزائر وبرامجها وكذا إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المسطر إلى غاية 2025 والذي يتضمن ميكانيزمات جديدة مقترحة لتهيئة الإقليم خاصة في مجال إعادة الاعتبار للمدن وتنظيم نشاط المناطق الصناعية.

وحدد المخطط الوطني للنشاط من أجل البيئة و التنمية المستدامة أربعة أهداف إستراتيجية ذات نوعية لحماية البيئة والتنمية المستدامة هي :

- تحسين الصحة ونوعية الحياة.
- حماية و تحسين إنتاجية رأس المال الطبيعي.
- تقليص الخسائر الاقتصادية و تحسن المنافسة.
- حماية البيئة الشاملة.

وفي مجال البرامج التعليمية الخاصة بالبيئة، يتواصل تنفيذ برنامج التربية البيئية من أجل التنمية المستدامة من خلال أعمال مستمرة ودائمة .

أما في إطار إنجاز البرنامج الوطني للإعلام و التوعية حول مسائل البيئة ، فتم تسجيل إنجازات هامة ويتعلق الأمر على الخصوص بالميثاق المدرسي، قطار البيئة، نادي الصحافة، التوعية بالقوانين والتنظيم البيئي و الشراكة مع المجتمع المدني.

وبغية ترقية التكوين البيئي وتطوير التربية البيئية بداية من ترقية الوعي في الأنظمة التربوية وفي قطاعات أخرى وترقية وتطوير أعمال التحسيس البيئية تم إنشاء المحافظة الوطنية للتكوين حول التربية البيئية وكذا المجلس الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم.

العقبات والتحديات:

- عدم إشراك المرأة بشكل واضح في صياغة السياسات وصنع القرار في مجال إدارة البيئة وحفظها وحمايتها وإصلاحها.
- غياب الاعتراف الكافي والدعم لمساهمة النساء في إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة.
- قلة التوعية بالتوقعات التي تشير إلى احتمال زوال الموارد وتدهور النظم الطبيعية وأخطار المواد الملوثة وما ينجر عنها من أضرار بصحة المواطنين وبالبيئة.

التدخلات ذات الأولوية :

- دمج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.
- أهمية إشراك المرأة إلى جانب الرجل بشكل فعال في الحفاظ على البيئة وحماية الثروات والإدارة السليمة لترشيد الموارد الطبيعية.
- التثقيف البيئي ورفع الوعي بخطورة زوال الموارد الطبيعية وكيفية إدارتها وترشيد استعمالها وأخطار المواد الملوثة وتدهور النظم الطبيعية.
- حماية المرأة من التعرض للمخاطر البيئية الشائعة.
- إشراك المجتمع المدني في الحملات التحسيسية والتوعوية المتعلقة بالبيئة من حيث كيفيات حفظها وحمايتها.
- تحسين عمالة النساء خاصة اللاتي يوجدن في وضع صعب ويعشن في المناطق الريفية ودعم اندماجهن في سوق العمل.
- كما يتم حالياً التعاون مع المكتب التقني البلجيكي في تنفيذ مشروع يتعلق بالدعم المؤسساتي الذي يهدف إلى تعزيز وترقية ودعم السياسات الخاصة بالأسرة وقضايا المرأة من خلال:
- دعم القدرات التقنية للإطارات بمختلف الوزارات المعنية بقضايا المرأة، في مجال التسيير .
- مؤسسة الطرح القائم على النوع الاجتماعي، المبني على أساس تقييم مدى إشراك كل من النساء والرجال في كل عمل تخطيطي يشمل التشريع والقوانين والبرامج في جميع الميادين وعلى كافة المستويات حتى تكون الاستفادة متساوية بالنسبة للرجال والنساء وإشراكهم في مختلف البرامج التنموية بدءاً بالإعداد مروراً بالتنفيذ وانتهاءً بالتقييم.
- القيام بحملات للتوعية والإعلام والاتصال لجعل المرأة أكثر حضوراً في البرامج على المستوى المركزي والمحلي.

إنشاء مجلس وطني للأسرة والمرأة:

وهو هيئة استشارية لدى الوزارة تتولى إبداء الرأي وضمان التشاور والحوار والتنسيق والتقييم في كل الأنشطة والأعمال المتعلقة بالأسرة والمرأة ويضم كفاءات وطنية تمثل الوزارات والهيئات والتنظيمات الجمعوية والمهنية المعنية ومراكز البحث والخبراء.

- وتجدر الإشارة إلى أن قضايا المرأة قد تعززت على المستوى المؤسساتي إضافة إلى الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة والمجلس الوطني للأسرة والمرأة بميلاد لجنتي المرأة والطفولة على مستوى الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة تتولى مهمة رصد ومتابعة وتقييم كل المسائل المرتبطة بمجال عملها.
- المراصد القطاعية الجديدة لترقية عمالة المرأة والذي شرع في إنشائها ابتداءً من فبراير 2002.
- لجنة وطنية لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة 16 مارس 2009. أسندت لها مهمة إعداد قانون عضوي يتعلق بتوسيع المشاركة السياسية للمرأة على مستوى المجالس المنتخبة.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في 22 نوفمبر 2004 تهدف إلى تشجيع العاطلين على العمل أو عديمي الدخل على خلق أنشطة خاصة بما فيها أنشطة البيوت.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في 2004. بغرض توسيع فرص العمل لفائدة حاملي الشهادات الجامعية والمساهمة في خلق مناصب الشغل والحد من البطالة.
- تعزيز الخلايا الخاصة بالتنشيط الريفي التي أوكلت لها مهمة الإرشاد الفلاحي الموجه للنساء الريفيات.
- هيئة على مستوى المديرية العامة للأمن الوطني لترقية حقوق المرأة الشرطية ضمن الأمن الوطني في 2009 لترقية ومتابعة تطور المسار المهني للمرأة الشرطية وفق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.
- الخط الأخضر: للتكفل بالنساء والأطفال والأسر في وضع صعب من خلال الاستماع والمساعدة النفسية والقانونية والاجتماعية والتوجيه.

العقبات والتحديات :

- نقص الموارد البشرية المتخصصة والمقتنعة بقضايا المرأة.

- عدم تخصيص ميزانيات قطاعية للنوع الاجتماعي.
- نقص التنسيق بين الشركاء الفاعلين.
- نقص المعطيات والإحصائيات المفرزة حسب النوع.
- قلة وجود المؤشرات المناسبة لرصد وتقييم مدى إدماج النوع الاجتماعي في كل القطاعات.

رغم هذه الفجوات تعتزم الجزائر مواصلة عملها واتخاذ تدابير مستقبلية في هذا المجال خاصة:

- تعزيز إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في كل السياسات والبرامج من حيث التخطيط والإعداد والتنفيذ والمتابعة والتقييم.
- اعتماد الميزنة القائمة على النوع الاجتماعي.
- تعزيز التنسيق والتعاون بين المتدخلين.
- تأطير نقاط الارتكاز وتكوين المتدخلين على المستوى المركزي والمحلي وتدعيم قدرات آليات ومؤسسات المتابعة.
- تطوير مجال البحث في المسائل المتعلقة بقضايا المرأة والمساواة بين الجنسين.
- اعتماد المعطيات والإحصائيات المتحصل عليها حسب النوع في كل عمليات التخطيط والمتابعة والتقييم.

المحور الثاني: موقع المرأة في سياسة التجديد الفلاحي و الريفي :

شرعت الجزائر في تجسيد سياسة التجديد الريفي، بهدف ترقية التنمية الاقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد ،يشترك فيها بصفة تضامنية كل العالم الريفي. تستند هذه السياسة إلى إشكالية الحكم المحلي،التنمية المستديمة،الإنصاف في الاستفادة من الخدمات القاعدية، اللامركزية وتقوية الترابط الاجتماعي.

تتجسد هذه السياسة من خلال أربعة مواضيع جامعة هي :

1- تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف (تطوير القرى والقصور).
2 - تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي (تحسين المداخيل).
3 - الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها.
4 - حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

ترتكز سياسة التجديد الريفي على إستراتيجية عملية،و هي إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستديمة (SNDRD) التي تستند إلى :

حيز التنفيذ للامركزية البرامج حسب الأهداف، التي تستدعي تقوية قدرات، الاندماج وعقلنة التدخلات، الاستثمارات والدعم العمومي.

- إن المحاور والأدوات مكرسة لذلك .
- وجود نظام وطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل التنمية المستديمة (الريفية و المحلية) (SNDRD) الذي يرتكز على تصنيف الأقاليم ،والمنجز بواسطة المؤشر المركب المسمى بمؤشر التنمية المستديمة (IDD) الذي يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية ، الاحتياجات، الأولويات وكذا معرفة اتجاهات مستويات التنمية للبلديات. تقوم هذه الأداة المشتركة بوظائف متابعة الميزانيات و تقييم الأثر.
- مقاربة منهجية تهدف إلى جمع كل الفاعلين ، المعارف و التمويلات داخل الإقليم: بداية التنفيذ بصفة تجريبية كانت منذ سنة 2003(المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة) (PPDRI)، وهو إجراء موروث عن المشروع الجواري للتنمية الريفية (PPDR)، إذ يعتبر مشروعاً إقليمياً معداً في إطار مسعى تساهمي ، مهيأ من قبل الفاعلين المحليين للإقليم المعني، و يخضع إلى عملية مصادقة و قرار لا مركزي .
- تعد مشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة، كأدوات لمباشرة العمل ضمن برامج التنمية الريفية

المندمجة على مستوى الولاية. وتجمع بصفة مندمجة الاستثمارات ذات الاستعمال الجماعي والاستثمارات ذات الاستعمال الفردي، تسمح بتضافر المجهودات العمومية و الخاصة.

- النظام المعلوماتي لبرنامج دعم التجديد الريفي (SI.PSRR)، الذي يسمح بالمتابعة وتقييم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة منذ صياغتها وحتى إنجازها.

يقتضي تعريف برنامج التنمية الريفية الحيازة على معرفة تذهب إلى أبعد من المسائل الإدارية ، التقنية ، و المالية. تستدعي كل من المقاربة التساهمية وتحديد إستراتيجية الإقليم، تجنيد معارف مفاهيمية و بيداغوجية.

تبنت الدولة هذه الإستراتيجية التي تتكفل بالتنمية البشرية ، القصد منها القضاء على الإقصاء والتهميش، القضاء على الأمية بإعطاء الفرصة لمختلف شرائح المجتمع للاستفادة من مختلف البرامج التعليمية و التكوينية و جعل التنمية الاقتصادية الوسيلة الأنجع لفك العزلة على المناطق الريفية و المناطق المعزولة قصد التكفل بمختلف الفئات وبالخصوص المرأة باعتبارها ركيزة العائلة الريفية والمجتمع.

واعتباراً للانشغالات المعبر عنها حول مرافقة و تكوين المرأة الريفية بالبيت، أخذت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بعين الاعتبار التوصيات المقترحة وأخذت التدابير التالية حسب محاور ثلاثة:

في مجال التكوين:

نظراً للأهمية البالغة التي يكتسبها العنصر البشري في نجاح كل برنامج تنمية، خصصت سياسة التجديد الفلاحي والريفي برنامجاً طموحاً لتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية لكل الفاعلين والمتدخلين في التنمية المحلية على المستويين المركزي والمحلي.

يمس هذا البرنامج حسب نوعية التدخل كل فئات الفاعلين من إطارات، منشطين، مرشدين، مسهلين، الحركة الجمعوية أساتذة التعليم والتكوين المهنيين، رؤساء البلديات، الجامعيين، حاملي المشاريع.

ويهدف هذا البرنامج بالخصوص إلى :

- تعزيز إمكانات تدخل كل الفاعلين .
- تحسيس وبلورة مختلف المفاهيم والآليات لكل الفاعلين.
- تأطير كل الفاعلين حول مفاهيم البرمجة وآليات متابعتها .

في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من هذا البرنامج تم تنظيم دورات تدريبية و تكوينية عبر كل التراب الوطني خلال الفترة الممتدة ما بين مارس و سبتمبر 2008 تم من خلالها :

تجنيد وتكوين « فريق وطني للمكونين في التجديد الريفي» Panel National des Formateurs pour le Renouveau Rural بعدد 100 مكون.

يعد هذا الفريق بمثابة نواة من المكونين أعطيت لهم مهام تكوين كل فئات الفاعلين حول أهداف وآليات التجديد الريفي.

- تم تكوين رؤساء البلديات بعدد 1541 رئيس بلدية، بصفتهم محركاً للتنمية الريفية على مستوى البلدية.
- تم تكوين المسهلين، المنشطين وأعضاء اللّجان التقنية كل مستوى 546دائرة عبر48 ولاية وكذا المندمجين في خلايا التنشيط الريفي على مستوى كل البلديات.

تكوين الحركة الجماعية المرافقة لتنفيذ سياسة التجديد الريفي :

نظراً لدور الحركة الجماعية في التحسيس، الإرشاد والتوعية بالنسبة للعمل الجواري الذي تقوم به، تم تكوين أعضاء الحركة الجماعية الوطنية على أن يلعب هؤلاء الأعضاء دور مكونين يتكفلون بتكوين أعضاء الحركة الجمعوية المحلية بالتنسيق مع الممثلين المحليين للوزارة وقد تم تكون أعضاء 12 جمعية وطنية

منها: جمعية اقرأ لمحو الأمية.

- الجمعية الوطنية: المرأة والتنمية الريفية.
- الحركة الوطنية للتضامن مع الأسرة الريفية.
- الجمعية الوطنية لتنمية وترقية الريف.
- جمعية الأوتاد للسياحة .
- جمعية اليد الخضراء.
- جمعية نساء واتصال.
- جمعية لالا نفيسة للتنمية الريفية .

في مجال أجهزة المرافقة :

من أهم الأهداف التي سطرت في إطار التجديد الريفي ؛ مرافقة سكان الريف في تحسين مستواهم المعيشي بخلق و/أو تنويع الأنشطة الاقتصادية .

لذا، أعدت مجموعة من أجهزة مرافقة سكان الريف في مسعاهم. نذكر منها الجهاز المفضل للمرافقة وتنفيذ و تجسيد سياسة التجديد الريفي: المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) .

ويبلغ عدد هذه المشاريع حالياً 6874 مشروع، يخص 3129404 عائلة ريفية في 1181 بلدية و 471 دائرة و 4574 قرية ريفية.

وكذا في نفس السياق وفي إطار مرافقة سكان الريف في صياغة هذه المشاريع تم وضع خلايا تنشيط ريفي على مستوى كل البلديات بعدد 1541 بلدية، وهي بمثابة فضاءات للتشاورو تبادل الآراء والتوجيه .

ويكون ذلك بناءً على قرار يصدر عن الولاة بناءً على اقتراح من رئيس الدائـرة، مهمة الاقتراحات الأساسية هي المبادرة في صياغة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة على أساس فكرة المشروع المقترحة من طرف المنتخبين، الإدارة ،المنظمات الريفية، المواطنين.

تـضـم هذه الخلايا : منتخبين محليين و مسهلي المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI، يمثلون الإدارة. ومنشطي المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة PPDRI ،(مقترحين من قبل حاملي المشاريع)، ورواد التنمية، وممثلي المجتمع المدني (الجمعيات والمنظمات الريفية،...).

في مجال الاتصال، التحسيس، الإرشاد والعمل الجواري:

في إطار تجسيد برامج تجديد الاقتصاد الفلاحي و التجديد الريفي، وقصد تحسيس كل الفاعلين على المستوى المحلي من إطارات، حاملي المشاريع ، المهنيين ، غرف الفلاحة، معاهد التكوين، المجتمع المدني، الحركة الجماعية، و تقريب الآليات و الأجهزة التي وضعت لمرافقهم، تم تنظيم ملتقيات وندوات جهوية، ورشات محلية حول الأجهزة التي وضعت لمرافقة تجسيد البرامج وكذلك تم تفسير محتوى كل الآليات خلال اللقاءات .

وبهدف تعزيز العمل الجواري مع سكان الريف و المرأة بصفة خاصة نظمت عدة حملات توعية وتحسيس حول مختلف البرامج وحظي محور محو الأمية بأهمية بالغة.

وفي هذا الصدد تم إبرام اتفاقية مع الديوان الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار يهدف إلى العمل في هذا الميدان و فتح المجال للمرأة لتمكينها مع معرفة حقوقها . ولهذا تم تكوين 48 ممثلاً لديوان محو الأمية وتعليم الكبار وحثهم على الاندماج في خلايا التنشيط الريفي على مستوى البلديات.

إضافة إلى أنشطة التحسيس والإرشاد التي تقوم بها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على المستوى المحلي عبر الإذاعات المحلية والجهوية بالتنسيق مع الفاعلين المحليين، حيث يرافق المجتمع المدني والحركة الجماعية تجسيد التجديد الريفي بتنظيم ورشات تحسيس وتوعية، اتجاه النساء سيما حول أهمية معرفة الآليات التي وضعت من طرف الدولة لتحسين ظروفهن الاقتصادية، نذكر على سبيل المثال الأنشطة التي تقوم بها الجمعية الوطنية.

وكذلك تم الاتفاق مع جمعية «اقرأ» لإعداد كتيب يتطرق إلى منهجية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

تم تنظيم من طرف الجمعيات التي سلف ذكرها مع سكان الريف عامة، والمرأة الريفية بصفة خاصة ورشات، لقاءات ومناقشات على المستوى المحلي بغرض التحسيس .

فيما يخص توفير فضاءات مخصصة للنساء لتسويق منتوجاتهن وإشراكهن في التظاهرات الاقتصادية، تم تنظيم معارض و لقاءات وكذا ورشات سنوية تسمح للنساء ببيع و تسويق منتوجاتهن.

في مجال الدعم و الإجراءات المالية والإدارية:

- في هذا المجال صدرت إجراءات جديدة لدعم الفلاحة والتنمية الريفية، نذكر على وجه الخصوص إنشاء قروض بلا فوائد، الاستفادة من آليات الدعم العمومية الخاصة بالإدماج المهني والمعدّة للقطاع الاقتصادي.
- اُتخذت إجراءات عملية بين كل من الوكالات المعنية بأجهزة الدعم والبنوك الممولة للمشاريع لتسهيل عملية الإيداع ودراسة ملفات المستفيدين في وقت وجيز.
- وبالنسبة لأجهزة الدعم، تم وضع جهاز (الرفيق) (Rfig) وهو قرض موسمي بدون فوائد يرافق سكان الريف في الأنشطة الفلاحية الريفية.
- وكذا اُتخذ إجراء يخص كل الصناديق المتعلقة بالقطاع وهو حذف القرض المرتبط (Crédit lié) و جعل المرافقة بصفة دعم.
- وبغرض تشجيع عالم الفلاحة والتنمية الريفية على بذل المجهود المكثف المأمول منه لتحديث النشاط وزيادة منتوجاته على اختلافها، تم إعلان من طرف فخامة رئيس الجمهورية (مسح كافة ديون الفلاحين والموالين).

نماذج لمشاريع و تجارب لإدماج المرأة الريفية في الجزائر:

إن الحكومة مجندة من أجل سياسة التجديد الريفي التي تضمن توازناً بين المدن و الأرياف، كما أن الحركة الجمعوية النسوية الريفية مدعوة إلى المشاركة بقوة لتكريس المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المتمحورة حول عصرنة وإعادة تحديث المدن و القصور وتنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي و حماية و تثمين الموارد الطبيعية، إذ أن مشاركة المرأة في هذا النوع من المشاريع يبقى محتشماً رغم دوره في تحسين دخل العائلات و الأمن الغذائي، وفي هذا الإطار نقدم بعض نماذج لمشاريع و تجارب لإدماج المرأة الريفية في الجزائر:

النموذج الأول: المشروع النموذجي للتنمية الفلاحة الجبلية لحوض منحدر واد الصفصاف:

تمركز هذا المشروع بولاية سكيكدة وقسنطينة ويخص 4 بلديات (34.110 هكتار تخص 12314 سكن تنجز خلال 7 سنوات).

النشاطات الرئيسية:

- تقوية القدرات المحلية.
- دعم البرامج التنموية المحلية.
- التنمية المحلية.
- تجنيد الثروات المائية.
- فك العزلة.
- المحافظة على الماء و التربة.
- دعم الجهاز المالي، اللامركزي وترقية المؤسسات المصغرة.
- تنسيق و تسيير المشروع .

النتائج المستخلصة من المشروع خلال سنة 2009:

آثار المشروع :

إن تنفيذ المشروع تم بالتعاون مع المعاهد التقنية المعنية، وقد سمح هذا باستخلاص الآثار التالية:

- إنشاء 42 لجنة مشتة.
- 42 مشتة تم التقرب منها.
- عدد المستفيدين بلغ 3040 شخصاً، منهم 741 في سنة 2009.
- عدد العائلات التي تم فك عزلتها 4.835 عائلة منها 450 في سنة 2009 .
- عدد العائلات التي تم تزويدها بماء الشرب 1907 عائلة منها 46 في سنة 2009.
- عدد النساء اللائي تم إدماجهن في دروس محو الأمية 250 امرأة سنة 2009.

النموذج الثاني:مشروع التنمية الريفية في المناطق الجبلية في شمال ولاية مسيلة:

تم تنفيذ هذا المشروع على مستوى ولاية مسيلة و يخص 15 بلدية على مساحة تقدر بـ 302.500 هكتار على مدى 07 سنوات .

يمس المجتمع الريفي الذي يقدر بـ 264.535 ساكن (36.262 عائلة) ،كما يبلغ عدد دواوير المنطقة 435 دواراً .

النتائج المنبثقة من المشروع:

آثار المشروع :

- التحسيس والإرشاد حول طرق المشاركة حيث شمل هذا حوالي 22862 عائلة من بينها 3324 عائلة سنة 2009 من خلال صياغة 83 مشروعاً جوارياً .
- إنشاء 192 لجنة لتنمية الدواوير من بينها 09 سنة 2009 .
- التخطيط بالمشاركة حيث استفاد 81 دواراً من نشاطات المشروع من بين 224 دواراً.
- تكوين 123 إطاراً و جمعيات أخرى في طرق المشاركة و تقنيات الاتصال .
- تجنيد 21 ممثلاً لخلايا التنشيط الريفي في البلديات والمكلفين بملف التنمية على مستوى الدوائر والولايات.
- محو الأمية : حيث تم تسجيل 447 مستفيداً (المستوى الأول) من بينهم 379 امرأة استفدن من برنامج محو الأمية على مستوى 25 دواراً من بينهم 12 بلدية.
- تحسين المستوى المعيشي لـ 696 عائلة بفضل عملية التزويد بالمياه الصالحة للشرب من بينها 143 عائلة خلال سنة 2009 .
- إنشاء 352 منصب عمل مؤقت خلال سنة 2009 (ما يعادل 21866 يوم عمل) .

النموذج الثالث:مشروع التنمية الريفية في جبال طرارس وسبع الشيوخ بولاية تلمسان:

يتمركز المشروع على مستوى ولاية تلمسان من خلال 23 بلدية ذات تضاريس جبلية في شمال ولاية تلمسان من بينها 18 بلدية في جبال طرارس و5 بلديات بجبال سبع الشيوخ والمقدرة مساحتها بـ 150000 هكتار.

مشروع العمل الريفي:

يتمركز المشروع في منطقة وسط الغرب الجزائري يمس 92 بلدية على مساحة تقدر بـ 14272 كلم2 و هو تجمع ريفي يضم أكثر من 1200000 شخص على مستوى 6 ولايات (شلف ، البويرة ، تيارت، المدية، تيسمسيلت، عين الدفلى).

أهداف المشروع:

- ترقية العمل و تقليص البطالة في الوسط الريفي بصفة دائمة.
- الزيادة في المدخول عن طريق النشاطات الاقتصادية.
- تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات الريفية .

برنامج 10000 وحدة لتربية الحيوانات:

طبقاً لتعليمات وزير الفلاحة والتنمية الريفية بوضع 10.000 وحدة لتربية الحيوانات في إطار سياسة التجديد الريفي، قامت المديرية العامة للغابات في شهر أغسطس 2008 في انطلاق عملية تحضير هذا البرنامج على المستوى الوطني و هو يعتمد على المشاريع المنجزة.

هذا البرنامج يخص 5 أنواع من تربية الحيوانات (الأبقار ، أغنام ، معز) و تربية الحيوانات الصغيرة (النحل و الأرانب) و هو موجه إلى المجتمعات المستقرة و المتمركزة في البلديات الريفية والمحددة والمعرفة في المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة .

حصيلة البرنامج :

تم توزيع وحدات لتربية الحيوانات في 30 ولاية.

محتوى البرنامج:

يقضي الهدف من المشروع بتوزيع 9380 وحدة تربية تتوزع كالتالي :

- 80 وحدة لتربية الأرانب أي ما يعادل 0.80 % من الكمية الإجمالية و 3000 وحدة خاصة بتربية النحل أي30.50 % من الكمية الإجمالية.
- 4500 وحدة خاصة بتربية الأغنام تمثل 45.50 % من الكمية الإجمالية.
- 4560 وحدة خاصة بتربية المعز تمثل 2.50 % من الكمية الإجمالية.
- 2000 وحدة خاصة بتربية الأبقار تمثل 20.70 % من الكمية الإجمالية.

تعريف حاملي المشاريع :

من بين 9830 حامل للمشروع المدرج في نطاق البرنامج المسطر، تم التعريف بـ 9348 منهم سنة 2009 أي ما يعادل 96 % من التوقعات من بينهم 243 امرأة.

التكوين :

انطلاقاً من مبدأ إلزامية التكوين والإرشاد المسبق لحاملي المشاريع، لضمان استعمال عقلاني للاستثمارات، فإن جميع المستفيدين تابعوا دورات تكوينية .

خاتمة:

تعتبر الجزائر من الدول التي تبذل جهوداً كبيرةً من أجل تفعيل مشاركة المرأة في مختلف المجالات والمستويات وتعمل على تحسين أوضاع المرأة .وتظهر معالم هذه السياسة في الدعم القوي الذي يقدمه رئيس للجمهورية، لفائدة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين من خلال مواقفه المعلنة وفي الإستراتيجيات والخطط الوطنية والإجراءات العملية المشجعة لمسايرة التطورات الحاصلة وكذا من خلال التزامات الجزائر الدولية،بالإضافة إلى ديناميكية المجتمع المدني وتحديداً الجمعيات النسائية الجزائرية التي تعتبر مكوناً فعالاً وقوة اجتماعية كبيرة على الساحة الاجتماعية والسياسية. لكن رغم كل ذلك، فإن الممارسات الميدانية تكشف عن بعض الإكراهات والمشاكل المادية والسلوكيات السلبية التي لازالت تحول دون المساهمة الفعلية للمرأة في المجالات السياسية و الاقتصادية .

وعليه، لابد من تضافر جهود كافة الأطراف من أجل التغلب على هذه التحديات.

قائمة المراجع:

- الندوة الثالثة حول التكوين ومرافقة المرأة من أجل التطور الاقتصادي والاجتماعي ومرافقة النساء لترقية المؤسسات العائلية سنة 2010.
- تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الندوة الوطنية الأولى حول التكوين و مرافقة المرأة الريفية والمرأة الماكثة في البيت سنة 2008.
- سياسة التجديد الريفي (وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2006).
- التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيجين + 15 (إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة).

إدماج المرأة الريفية فـي قضايا الأمن الغذائي في السودان

إعداد الأستاذة/ منى أحمد عبد الماجد

المقدمـــة :

يتمتع السودان بموقع إستراتيجي في منتصف القارة الإفريقية ويشارك حسب موقعه الجغرافي سبعة أقطار حيث يبلغ عدد سكان السودان حوالي 31.419 مليون نسمة منهم 14.796 حوالي مليون أنثى بمعدل نمو سكاني يقدر بحوالي 2،1 % ويمثل عدد سكان الريف حوالي 63 % والحضر 37 %. يمثل سكان الريف حوالي 36 % من قوة العمل بينما تقدر القوة العاملة في القطاع الزراعي بأكثر من 70 % من العدد الكلي من سكان الريف.

ويعتبر القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات في الاقتصاد السوداني وتنبع أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي من عدة محاور، من أهمها تأمين الغذاء ، زيادة الدخل وتحسين المعيشة والعمل لأكثر من 65 % من السكان في البلاد، محاربة الفقر، إيجاد قيمة إضافية للمنتجات الزراعية بالاتجاه للتصنيع الزراعي وتوفير فرص العمل، وزيادة الصادرات الزراعية والإيرادات غير البترولية لتوفير عملة صعبة للدولة، إضافة إلى الارتقاء بمستوى المعيشة للمواطنين وزيادة دخولهم.

كانت مساهمة القطاع الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) في الناتج المحلي الإجمالي في الماضي تشكل نحو 45 % في المتوسط (قبل اكتشاف البترول)، وانخفضت لتصل حوالي 32.5 % للعام 2010 م وبلغ معدل النمو للناتج المحلي حوالي 5.5 % للعام 2010 (المصدر: التقرير السنوي للأمن الغذائي/ وزارة الزراعة والري-2010).

يعتمد السودان في إنتاج معظم المحاصيل الغذائية على القطاع المطري التقليدي والآلي. أما المحاصيل النقدية فيزرع معظمها في القطاع المروي. لذا فإن دورات الجفاف والحروب الأهلية في بعض المناطق تدفع المزارعين إلى النزوح إلى المدن وأطرافها وتحول أعداد كبيرة منهم من منتجين إلى مستهلكين ونتيجة لتلك الأسباب تدنى الإنتاج الزراعي مما أدى إلى نقص في الغذاء. مما زاد من مساهمة المرأة في الإنتاج الزراعي بفعالية في مختلف مناطق السودان وتمثل المرأة بنسبة50 – 90 % من العمالة الزراعية في المناطق الريفية، وتمارس النساء في السودان الزراعة داخل الأسرة كعمالة أسرية غير مدفوعة الأجر.

دور المرأة السودانية الريفية في الأمن الغذائي:

تعتبر مشكلة توفير الغذاء من أكثر المشاكل المعقدة التي يواجها العالم الآن والإنتاج الزراعي هو المورد الأساسي للمواد الغذائية ولكي يتحقق الأمن الغذائي لابد أن يكون مفهوم الإنتاج الزراعي مبنيا على أربعة أسس أساسية هي: الكمية ويقصد بها كمية الغذاء، النوعية ويقصد بها نوع الغذاء والاستمرارية في الإنتاج و السعر ويقصد به سعر المواد الغذائية.

ويتحقق الأمن الغذائي عندما يستطيع جميع الناس في جميع الأوقات من الناحية المادية والاقتصادية الحصول على غذاء كافٍ وسليم ومغذي ويلبي حاجتهم التغذوية ويناسب أذواقهم الغذائية.

وعليه فإن أشمل تعريف للأمن الغذائي هو تعريف الفاو:

((يعرف بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الأساسية كلياً أو جزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام)).

تشير إحصاءات منظمة العمل العربية أن نسبة مساهمة المرأة السودانية في الزراعة 82 % ، كما تلعب المرأة الريفية دوراً في مجال الإنتاج الحيواني، بجانب مساهمتها في حفظ الأغذية ، حيث تحتكرها بنسبة 35 % في الحضر إلى 90 % في الريف، وتمثل المرأة الرعوية 20 % من مجتمع النساء، وتمارس أنشطة مختلفة حسب بيئتها كتصنيع منتجات الألبان ، والسجاد ودباغة الجلود ورعاية الحيوانات.

كما أوضح الإحصاء السكاني لعام 1993 أن نسبة النساء الناشطات اقتصادياً تبلغ حوالي 24.7 % وتختلف هذه النسبة من إقليم لآخر حيث تبلغ 6.1 % في الإقليم الشمالي وترتفع إلى 60 – 75 % في إقليمي كردفان و دارفور، ويعزى انخفاض نسبة النساء الناشطات في بعض الأقاليم (الشمالي والشرقي) للعوامل الاجتماعية و الثقافية السائدة وعلى الدور الموكل للمرأة وفقاً للنوع أو الجنس، بجانب عدم كفاءة المعايير الاقتصادية لقياس النشاط الاجتماعي الحقيقي غير المعلن حيث يعتبر نشاط المرأة في تلك الأقاليم ضمن النشاط الأسري بالرغم من أنها هي المسئولة عن تربية الحيوانات الصغيرة (الضأن والماعز) والدواجن، وتشارك أيضاً في الزراعة والحصاد وتخزين المنتجات الزراعية ولكن ضمن منظومة العمالة الأسرية.

مساهمة المرأة الريفية في القطاع المطري التقليدي:

يعتبر هذا القطاع المسئول الأول عن تحقيق الأمن الغذائي الأسري وتتراوح نسبة مساهمة المرأة فيه من 50 – 75 % وقد ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى أكثر من 80% في غرب السودان كنتاج طبيعي لهجرة الرجال إلى المدن والصراعات القبلية والحروب، وتقوم المرأة في هذا القطاع بمعظم العمليات الزراعية من فلاحة الأرض حتى الحصاد لمختلف المحاصيل الغذائية و النقدية بغرض توفير احتياجات الأسرة من الغذاء وزيادة الدخل من عائد المحاصيل النقدية ولهذا تعتبر المنتج الحقيقي في المجال الزراعي في هذا القطاع .

مساهمة المرأة في القطاع المروي:

تقوم المرأة بدور هام في القطاع المروي منذ بداية إنشاء المشاريع المروية كالجزيرة مثلاً كانت العمالة النسوية غير مرغوب فيها ولم تضع في الحسبان وتدريجياً بدأ انخراط المرأة كعمالة أسرية في مزرعة الزوج أو الأب لزيادة الوعي و تغيير كثير من المفاهيم حول عمل المرأة في الزراعة.

مساهمة المرأة في قطاع الإنتاج الحيواني:

والمرأة الرعوية في السودان تهتم بالحيوانات الصغيرة بالإضافة إلى تصنيع منتجات الألبان وحصاد المحاصيل المطرية كالدخن والذرة بالإضافة إلى الصناعات اليدوية من الصوف. هذا وتقدر مشاركة المرأة في المجتمع الرعوي بنسبة 61.4 %.

مساهمة المرأة في التصنيع الغذائي:

بطريقة أو أخرى نجد أن 80 % من المنتجات الزراعية في السودان سواء كانت من مصادر حيوانية أو نباتية تخضع للتصنيع وتشمل النظافة، التذرية، الطحن، التخمير، التجفيف، تمليح الخضروات واللحوم والأسماك هذا بجانب منتجات الألبان من زبد وسمن وزبادي وجبن.

وكل هذه من الأنواع المختلفة من التصنيع الغذائي في السودان تقوم به وتعتبر من أهم مناشط المرأة التي تؤديها بقليل من المعينات التكنولوجية.

وبالرغم من هذا الدور المتعاظم الذي تلعبه المرأة في توفير الغذاء، نجد أن الاهتمام بترقية هذا الدور وتعزيزه من قبل المخططين وواضعي السياسات قد بدأ متأخراً في بداية الثمانينات، عندما انتظمت البلاد في مشاريع التنمية المختلفة، فعلى سبيل المثال، مشروع جبل مرة، مشروع التنمية الريفية المتكاملة بجبال النوبة.

وبعد تقييم المرحلة الأولى لهذه المشاريع ظهرت المرأة الريفية كقوة اقتصادية فاعلة تقع على عاتقها معظم العمليات الزراعية الخاصة بإنتاج الغذاء، وبالرغم من ذلك فهي تمثل عمالة غير مدفوعة الأجر، عطاؤها غير مقيم

في إحصاءات بعض المشاريع، وبالتالي لم تستفد من الجهود المبذولة لإرساء دعائم التنمية الريفية. وذلك كنتيجة حتمية للسلبيات التي صاحبت مداخل مشاريع التنمية (Top Down Approach).

ونتج عن هذا الإغفال سيادة فرضية في التخطيط ترتكز على أن ما يفيد الرجل يصل تلقائياً للمرأة، وعليه لم تؤخذ النساء كفئة منفصلة ، ولكن بعد تقييم تجارب مشاريع التنمية ، تم إدراك أن إغفال المرأة في برامج التنمية ، هو أحد الإشكاليات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية وذلك لأن أدوار واحتياجات المرأة تختلف عن الرجل كما أن هنالك تفاوتاً بين الرجل و المرأة، وأن أي إغفال لهذه الاعتبارات يعني أن هنالك موارد بشرية تشكل نصف المجتمع أو ما يزيد على ذلك لن تصلها عملية البرامج التنموية، وبما أن المرأة في كل المجتمعات مشارك فاعل في عملية الإنتاج الزراعي والغذائي على وجه الخصوص فإغفالها في مشاريع التنمية يحول دون التوسع في الإنتاجية وهو من أهم أهداف التنمية، لذا نجد أن المشاريع التي عملت بنظام إدماج المرأة الريفية قد حققت أهدافها بصورة أفضل وأشمل في كثير من الحالات مقارنة مع مشروعات أخرى مماثلة نفذت في نفس الفترة.

ومن ثم فقد نتجت بعض المعالجات بإدخال مكون المرأة في بعض المشاريع وذلك بعد إجازة المرحلة الثانية للتنفيذ حيث حظيت المرأة بالمشاركة من خلال توفير بعض الخدمات الاجتماعية بقدر يسير مما يسهم في تعزيز دورها الإنتاجي. هذه المحاولة لإدماج المرأة في التنمية (WID) لم يثبت نجاحها بالصورة المرضية التي تلبي طموحات المرأة المنتجة ـ ترتب عليها مزيد من التهميش ـ لعدم إدماج أنشطة المرأة في التيار الرئيس لهذه المشروعات Gender mainstreaming).

ومن أمثلة تلك المشروعات:

1 - مشروع النهود للإئتمان الزراعي.
2 - مشروع إعادة تعمير مشاريع الشمالية.
3 - مشروع تنمية جنوب الروصيرص.
4 - مشروع النيل الأبيض للخدمات الزراعي.

دور وزارة الزراعة في تطوير دور المرأة الريفية في قضايا الأمن الغذائي :

نظراً لدور المرأة في القطاع الزراعي بصفة عامة وإنتاج المحاصيل الغذائية بصفة خاصة أنشأت وزارة الزراعة في 1989م وفقاً للقرار الوزاري رقم (34) إدارة المرأة في التنمية الزراعية حتى تساعد في تطوير دور المرأة في الزراعة .

وحسب التطور الذي صاحب إدماج المرأة في التنمية الريفية تحولت هذه الإدارة إلى وحدة إدماج النوع الاجتماعي في التنمية الزراعية كإحدى الأذرع الفاعلة بالإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي لإدراج دور المرأة في الخطط القومية والإستراتيجية و السياسات التي تدعم مشاركة المرأة في التنمية الزراعية.

ولقد انعكس اهتمام وزارة الزراعة فيما يختص بمشاركة المرأة في الزراعة في كل الخطط العشرية و الربع قرنية، حيث أفردت حيزاً مقدراً لبرامج النهوض بالمرأة في مجال الزراعة و الأمن الغذائي.

ومن هنا ظهرت أهمية منظور النوع الاجتماعي وأهمية إدماج المرأة الريفية في التنمية الزراعية لتساهم في قضايا الأمن الغذائي بتخصيص 10 – 20 من ميزانية الأنشطة الإنتاجية الزراعية للمرأة. كما خصص جزء كبير من الميزانيات الموضوعة من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لدعم مشروعات تنمية المرأة الريفية خاصة في مجال الإنتاج الغذائي.

إدماج النوع الاجتماعي والمرأة الريفية في التنمية:

إدماج النوع الاجتماعي: هو مصطلح اجتماعي يعني أن خصائص وحقوق ومسئوليات المرأة والرجل تحددها العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الخاصة بمجتمع ما في زمن معين وهذا يعني أن النوع شيء مكتسب ولا يولد به الإنسان. رغم أن مفهوم النوع هو إشارة للمرأة والرجل إلا أنه استخدم لدراسة وضع المرأة بشكل خاص أو كمدخل لموضوع المرأة في التنمية وذلك بالتركيز على المرأة لسد الفجوة بينهما لعدم تكافؤ المرأة الريفية مع الرجل من حيث الحصول على الموارد.

ومن ثم إعادة تنظيم وتحسين، تنمية وتقييم السياسات لدمج مساواة النوع الاجتماعي في سياسات القطاعات التي تعمل في مجال النوع في مختلف المستويات والمراحل.

حيث وجد أن توجيه الموارد والتدابير نحو النساء يشكل استثماراً فعالاً ومستداماً. وأثبتت التجارب في أفقر المجتمعات وأقلها أمناً غذائياً أن النساء إذا نظمن وأعطين المعرفة والثقة يمكن أن يكن قوة دافعة في تغيير حياة الناس في أسرهن ومجتمعاتهن ، ولذلك النساء ليست بالضرورة مستضعفات مستفيدات من المساعدة وإنما حليفات قويات في عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي. ولكل هذه الأسباب كان الاهتمام بقضايا المرأة الريفية في التنمية على المستوى القومي والدولي.

أما على المستوى القومي فيما يختص بزيادة فعالية المرأة وإدماجها في التنمية الزراعية وإيماناً بالدور الذي تلعبه في إنتاج المحاصيل الغذائية، جاءت الأهداف العامة للإستراتيجية القومية الشاملة للقطاع الزراعي متفقة مع الإستراتيجية الخاصة بالمرأة ومن تلك الأهداف ذات الصلة الوثيقة بالمرأة:

أ. زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي.

ب. الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ت. تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

ث. زيادة مساهمة القطاع الزراعي وزيادة العائدات من الزراعة.

ومن واقع هذا الاهتمام بإدماج المرأة الريفية في تيار التنمية الزراعية ، فلقد تم إلزام مشاريع التنمية التي أنشئت حديثاً إبتداءً من تسعينات القرن الماضي بإدماج أنشطة المرأة في جميع مكونات المشروع بدءا من مرحلة التخطيط وحتى التقييم ، وهنالك عدة تجارب ناجحة في عدد من المشاريع مثل تجارب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) والمشروع الخاص بالأمن الغذائي على سبيل المثال لا الحصر:

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية :

بدأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) التعاون مع حكومة السودان منذ عام 1979م ، وقد صوب جهوده نحو تصميم المشروعات التي تتوفر لها مقومات البقاء من الناحية الاقتصادية والتي تعود فوائدها على فقراء الريف وترفع من مستواهم المعيشي ومعالجة المشاكل الخاصة بنساء الريف.

انتظمت مشاريع الصندوق الدولي بالبلاد حيث شملت مشروع النهود للإئتمان الزراعي، مشروع تنمية جنوب الروصيرص، مشروع النيل الأبيض ومشروع إعادة تعمير مشاريع الشمالية.

وعبرها قد حققت بعض الأهداف للمرأة الريفية.

وبعد تقييم الصندوق الدولي لتجاربه السابقة في إشراك المرأة في التنمية من خلال توفير بعض الخدمات الاجتماعية مما أسهم بقدر يسير في تعزيز دورها الإنتاجي. وقد نتج عن هذه التجارب كثير من السلبيات ولم تلب طموحات المرأة المنتجة وذلك لعدم إدماج قضايا المرأة الريفية في التيار الرئيسي لهذه المشروعات. ومن ثم أصبح هنالك اهتمام واضح بموضوع إدماج أنشطة المرأة الريفية في جميع مكونات البرنامج بدءاً من مرحلة الإعداد والتخطيط والتنفيذ وإدماج قضايا المرأة الريفية في الأمن الغذائي ضمن التيار الرئيس للمشروعات مع اختلاف نوعية البرامج المنفذة بالمشاريع المختلفة وتتمثل في:

1 - برنامج التنمية الريفية بجنوب كردفان.

2 - مشروع تجديد سبل المعيشة المستدامة بمنطقة القاش.

3 - مشروع البطانة للتنمية الريفية المتكاملة.

4 - مشروع شمال كردفان للتنمية الريفية.

وفيما يلي استعرض برنامج التنمية الريفية بجنوب كردفان كمثال للمشروعات الناجحة في إدماج المرأة الريفية في قضايا الأمن الغذائي:

1 ـ برنامج التنمية الريفية بجنوب كردفان :

إن برنامج التنمية الريفية بجنوب كردفان يعتبر من برامج التنمية الريفية لحكومة السودان ويتم تمويله من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ويقع في ولاية جنوب كردفان غرب السودان.

التمويل: تم التصديق لبرنامج التنمية الريفية بجنوب كردفان بواسطة المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في سبتمبر 2000م بقرض وقدره 18 مليون دولار أمريكي ومنحة قدرها 15 مليون دولار أمريكي.

التنفيذ:

يتم تنفيذ البرنامج بواسطة وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والري باتفاقية فرعية مع ولاية جنوب كردفان واتفاقية فرعية مع البنك الزراعي السوداني لإدارة مكون التسليف في القرض ويتم تنفيذ البرنامج بكل ولاية جنوب كردفان ويغطي حوالي 84 كيلو متراً مربعاً تتكون الولاية من محافظات كادقلى والدلنج و تلودي والرشاد و أبو جبيهه و 16 محلية مجالس وثلاث محليات مدن ويتم تنفيذ البرنامج خلال عشر سنوات اعتباراً من يونيو 2000م خلال مرحلتين لكل مرحلة 5 سنوات.

الهدف التنموي للبرنامج:

الهدف العام التنموي لبرنامج التنمية الريفية بجنوب كردفان هو تحسين المستوى المعيشي واستدامته لصغار المزارعين والرعاة – ويشمل ذلك الأسر التي تعولها النساء في منطقة تنفيذ البرنامج وذلك بتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الخدمات الاجتماعية في مناخ آمن حيث يمكنهم من إدارة برامجهم التنموية والاجتماعية بأنفسهم.

الأهداف الخاصة للبرنامج:

أهداف المرحلة الأولى:

- تأسيس أكثر من محليتين والمؤسسات الولائية بالمدخلات ونظم فاعلة وبأقل التكاليف وذلك لمساعدة المجتمعات المحلية في تحسين ظروفهم المعيشية.
- زيادة الإنتاجية والدخل للأفراد والمجموعات في إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني وذلك من خلال توفير خدمات الإرشاد الزراعي والحزم التقنية وتوفير مدخلات الإنتاج.
- تقليل الإصابة بالأمراض والوفاة وذلك بتأسيس 22 محطة مياه لشرب الإنسان مملوكة وتدار بواسطة المجتمع المحلي بالإضافة إلى مؤسستين للخدمات الصحية الأولية.
- تحسين وصيانة 48 كلم من الطرق الريفية وكذلك 435 كلم تم التخطيط لها وذلك لمساعدة المستفيدين من البرنامج للاتصال بالأسواق و الخدمات العامة.

أهداف المرحلة الثانية:

1- إدخال نظام للرعي الجماعي واستخدام الأرض 88،000كلم مربع ليقلل من الاحتكاك والنزاع بين الزراعة والرعي – وذلك من خلال تغيير سياسات استخدامات الأرض والاتفاق بين المجتمعات ومجالس المحلية حولها.

2- تنمية مستدامة للتسليف الريفي لأكثر من 62 قرية ومجتمع محلي بالمشاركة مع مؤسسات التمويل الرسمية.

3- تحقيق المقدرة على التخطيط والتنفيذ وإدارة التنمية لإنسان الريف (رجال ونساء) وحل المشاكل والنزاعات بين المجموعات السكانية.

المستهدفون بالبرنامج:

يستهدف البرنامج كل المناطق الريفية بولاية جنوب كردفان وهي حوالي 1500 قرية فرعية. وهنالك أساس لاختيار المستفيدين الأكثر فقراً مع ضمان فرص نجاح البرنامج والمحافظة على الممتلكات بواسطة المجتمعات المختارة ومجالس المحليات، والمستفيدون هم صغار مزارعي الزراعة المطرية والرعاة من الرجال والنساء والنازحين الذين

يمثلون 95 % من مجموع السكان بالريف ويبلغ عددهم 84،900 أسرة أو 840،000 شخص ويبلغ متوسط الدخل السنوي لهم ما يعادل 145 دولار أمريكي ومقارنة بمتوسط الدخل السنوي القومي ويبلغ 290 دولار أمريكي.

اختيار المحليات (الوحدات الإدارية) لتقديم أنشطة البرنامج التنموي بصورة كاملة يتم بواسطة الوحدة الإدارية للبرنامج وسلطات الولاية من خلال المجلس التنفيذي للبرنامج وبطريقة تضمن فرصة كافية للنجاح في تحقيق الأهداف وسلامة الممتلكات – والتفضيل بين المحليات يكون على أساس للاحتياج كتوفير المحصول الغذائي الرئيسي بالقرى وانعدام الخدمات الاجتماعية ورغبة المحلية في تأسيس خدمة اجتماعية ذات جدوى قليلة التكلفة ومستدامة.

منهج المشاركة بالبرنامج:

تبنى البرنامج منهج المشاركة كأساس للنجاح خاصة في ظل الظروف المساعدة بولاية جنوب كردفان حيث الفرص والأولويات تختلف بين المجموعات.

وتم تنفيذ هذا المنهج على ثلاث خطوات مترابطة ومتكاملة حيث تم اختيار المحلية للدخول في البرنامج.

الخطوة الأولى : تعريف المجموعات المستهدفة بما في ذلك الرجال والنساء بأهداف البرنامج وخلق وعي وتحريك المجلس المحلي المشارك والمجتمعات المحلية.

الخطوة الثانية: تم إعادة تعمير البنية الأساسية للزراعة الموجودة مثل مصادر المياه والصحة.

تم اختيار المرشدين والمرشدات وتم توظيفهم بواسطة المجتمعات المحلية حيث يكون لديهم المقدرة المالية وتم تدريبهم بواسطة البرنامج.

الخطوة الثالثة: تم الاستفادة من التجارب في الخطوات السابقة وتم تطوير إطار حول استدامة الأمن الغذائي قابل للتطبيق، كما تم خلال فترة تنفيذ البرنامج زيادة إنتاج المحاصيل النقدية والثروة الحيوانية.

مكونات البرنامج:

ويشمل البرنامج المكونات الأساسية والفرعية التالية:

1 - **المكون الأول: الإرشاد الزراعي وخدمات صغار المزارعين** :

تم تأسيس نظام لخدمات الإرشاد مؤسس على المجتمع الريفي ومبني على المشاركة على مستوى القرية وعلى ضباط الإرشاد الزراعي من الرجال والنساء على مستوى المحلية والولاية وتمويل الأنشطة الآتية:

- تدريب العاملين بالإرشاد بالمحلية على طرق الإرشاد والحزم التقنية.
- توفير المعدات والأدوات و المدخلات المطلوبة للتجارب والإيضاح الحقلي وأيام الحقل .
- التدريب الأساسي والمتوسط والمتقدم في إنتاج الحيوان لمرشدي القرى رجالاً ونساءً .
- توفير البذور والآلات الزراعية اليدوية لفقراء الريف.
- تم تحسين البنية الأساسية من خلال صيانة وتأهيل مباني الإرشاد وبناء مركز للمعلومات وتوفير الأثاثات الضرورية والمعدات.

2 ـ **المكون الثاني: الإنتاج الحيواني وإدارة المراعي:**

دعم الإنتاج: تنفيذ مجموعة من الأنشطة لتحسين خدمات صحة الحيوان على أساس استعادة التكلفة، وتمويل العيادات البيطرية وإعادة الفاقد من القطيع للرجال والنساء من صغار المزارعين والرعاة مع تحسين سلالات الحيوان.

إدارة المراعي: تأهيل وتأسيس حفائر للمياه للإنسان والحيوان وذلك من خلال مشاركة المجتمعات في التكلفة.

3 ـ **المكون الثالث : دعم الخدمات الاجتماعية :**

تنفيذ مبادرات تنمية المجتمع ذات الطابع الاجتماعي والتي لا تحظى بالدعم من الجهات التمويلية ويتم تحديدها عن طريق المجتمعات مع الأخذ في الاعتبار المدخلات الأخرى التي يقدمها البرنامج، ويمكن أن تغطي المنحة واحداً أو عدة أنشطة من التعليم والخدمات الصحية الأولية وصحة الأمومة والطفولة ومياه الشرب.

4 ـ **المكون الرابع: الخدمات المالية الريفية:**

لقد تم تمويل لجان تنمية المجتمع من البنوك الزراعية بالولاية لتنفيذ العمليات الزراعية وإعادة الفاقد من القطيع للرجال والنساء.

إنـجازات البرنامج حسب المكونات:

المكون الأول: الإرشاد الزراعي وخدمات صغار المزارعين.

منحة البذور المحسنة والمعدات اليدوية:

تم إدخال الأسر المعدمة والنازحة والعائدين إلى أنشطة التنمية كجزء من إستراتيجية البرنامج للإرشاد لتحقيق الأمن الغذائي للأسر وتوفير منافع البرنامج للمزارعين والمزارعات. وتأسيس بنوك التقاوي القروية من العينات المحسنة للمحاصيل الرئيسية.

المكون الثاني: الإنتاج الحيواني وإدارة المراعي:

- لقد تم دعم إدارة الثروة الحيوانية بأربع عيادات بيطرية متحركة ومعدات مستشفيات بيطرية ودعم كامل بالمعدات للمعمل البيطري.
- تم توفير التمويل اللازم لتنفيذ نشاط الدواء الدوار بواسطة المعاونين البيطريين الذين تم اختيارهم وتدريبهم.
- ودعماً لأنشطة المراعي تم تنمية مراعي حوض أبو حبل وتم صيانة الحفائر وحفر حفائر جديدة وإعادة تأهيل الحفائر القديمة والخزانات.

المكون الثالث: الخدمات الاجتماعية :

مبادرات تنمية المجتمع :

تم التنفيذ الكامل لهذه المبادرات بواسطة المجتمعات وفرق الإرشاد بالمحليات حيث يقوم الفريق بتحديد زمن المبادرة بعد التأكد من الإيفاء بمساهمة المجتمع(25 %) غير قابلة للنقاش ويتم التمويل بواسطة البرنامج.

المكون الرابع: الخدمات المالية :

لقد تم تمويل لجان تنمية المجتمع من فروع البنك الزراعي بالولاية لتمويل النشاط الزراعي وتنمية الثروة الحيوانية.

إدماج المرأة الريفية في قضايا الأمن الغذائي بالبرنامج:

قد تم تضمين النوع وتنمية المرأة الريفية في كل أنشطة البرنامج – وخلال فترة تنفيذ البرنامج تم مشاركة النساء الريفيات في مؤسسات المجتمع المحلي وتضمين النوع بصورة جيدة في الأنشطة المختلفة.

1 ـ **مشاركة المرأة في الإدارة والتخطيط والتنفيذ:**

- مجلس الإدارة: تمثيل امرأة كعضو في اتحاد الرعاة.
- الإدارة: تم تعيين نساء بالكادر العامل بالإدارة.
- رئاسة المشروع: تمثل المرأة بنسبة (2:1).

- الوحدة الإدارية الريفية : تمثيل 22 امرأة و 20 رجلاً.
- الإرشاد : تمت مشاركة المهندسات الزراعيات العاملات في الإرشاد الزراعي بالولاية.

2 ـ **العضوية في لجان تنمية المجتمع**:

لجنة تنمية المجتمع هي موقع تدخلات وخدمات البرنامج ، بما في ذلك التمويل بغرض تسهيل عملية التنفيذ وأن تكون قناة لمشاركة المجتمعات في البرنامج والتدريب الذي يتلقاه المستفيدون.

وتتكون لجنة تنمية المجتمع من مجلس منتخب من 10 – 15 عضواً ثلثهم على الأقل من النساء اعتماداً على تعداد المجتمع. وتشكل النساء حالياً ثلث أعضاء لجان تنمية المجتمع القائمة من (13) وحدة إدارية ريفية (130) لجنة.

وقد وضع اعتبار خاص بمشاركة الأسر التي ترأسها النساء كي تتمكن من المشاركة في إطار القرية أو مجموعة القرى.

1 - **العضوية في مجموعات المزارعين**:

تم تكوين 104 مجموعة من المزارعين بلغت عضوية النساء فيها 30 %.

2 ـ **فصول محو الأمية**:

بلغ عدد الفصول 24 فصلاً – حيث بلغ عدد الملتحقين بهذه الفصول (271 رجل و 590 امرأة).

3 ـ **التدريب في الإسعافات الأولية وإصحاح البيئة**:

لقد تم اختيار 190 من النساء، حيث تم تدريبهم على الإسعافات الأولية وإصحاح البيئة بالتعاون مع إدارة التغذية والفلاحة المدرسية والهلال الأحمر السوداني كما تم تنفيذ برنامج رياض الأطفال والقابلات.

4 ـ **أنشطة وحدة تنمية المرأة** :

تم تنفيذ مزارع الخضر النموذجية والتي تهدف لتعريف المزارعين على زراعة الخضر وأهميتها الغذائية والاقتصادية لهذا الغرض تم توفير تقاوي وتدريب المستفيدين عليها في كل الوحدات الإدارية حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه المزارع 605 (31 رجلاً و 574 امرأة).

5 ـ **مجموعات النساء**:

تم تكوين 104 مجموعة نسوية ممثلة بحوالي أكثر من 14000 امرأة على امتداد 104 قرية وقرية فرعية.

6 ـ **المرشدات القرويات**:

تم اختيار وتدريب 296 امرأة ريفية (36 مزارعة اتصال ، 8 مرشدات قرويات، وتم أيضاً اختيار وتدريب 296 امرأة ريفية (36 مزارعة اتصال، 8 إكثار بذور ، 17 حماية وتحسين المراعي، 190 تغذية وإسعافات أولية، تدريب 15 رائدة رياض أطفال، وتدريب 30 على تطوير صناعة الفخار).

7 ـ **توعية المرأة والتعرف على القيادات**:

أقيمت حملات مكثفة للتوعية للتعرف على القيادات النسوية بأرياف الولاية، وأقيمت الحملة بواسطة متطوعات من خريجات الجامعات بالولاية وبعض العاملات في إدارة التغذية.

لقد أعطى برنامج التنمية الريفية بجنوب كردفان للتنمية الريفية أهمية خاصة للنوع وتنمية المرأة الريفية وفي كل فقرة من فقرات مكونات البرنامج نجد ذكر كلمة المستفيدين من النشاط مقرونة دائماً بالرجال والنساء لتأكيد مشاركة المرأة الريفية في التنمية عموماً والأمن الغذائي بصفة خاصة والذي يعتبر من أهم أهداف البرنامج.

فمنذ بداية البرنامج أقيمت حملات مكثفة لتنشيط وتحريك المجتمعات باستخدام بعض المنظمات الطوعية بمشاركة فرق الإرشاد، مما ساعد على التعرف على القيادات النسوية بأرياف الولاية .

باعتبار المرأة الريفية هي نصف الطاقة البشرية العاملة في الزراعة.

وقد ساعدت هذه الحملات في تحريك المجتمعات وفهم البرنامج ومكوناته الفهم الصحيح بواسطة المجتمعات، من خلال حملات التنشيط والبحث السريع بمشاركة هذه المجتمعات في تنفيذ البرامج المختارة، وبذلك ظهرت الاحتياجات الحقيقية وتم تبنيها وشعورهن بملكيتها.

وللتأكيد على قضايا تنمية المرأة الريفية فقد تم تمثيل المرأة على أساس منهجي بأن يتم الاستفادة من كل أنشطة البرنامج دون التمييز بين الرجال والنساء والاستفادة من الكوادر النسائية الموجودة أصلاً ، فمن خلال وجود ضابطة تنمية المرأة بإدارة الإرشاد، روعي أن تكون أحد ضباط الإرشاد بفريق إرشاد المحلية مسئولة عن قضايا النوع وتنمية المرأة الريفية، كما تم وضع قانون بسيط بأن يتم تمثيل المرأة بنسبة 30 % في كل المجموعات ولجان تنمية المجتمع وكما تم تكوين مجموعات خاصة بالمرأة وفيها تم الاستفادة من كل الأنشطة المقدمة من البرنامج دون التمييز بالنوع. ولكن تفشي الأمية وسط النساء يقلل أحياناً من فرص مشاركتهن حسب النسبة المقررة.

عموماً نجد أن برنامج التنمية الريفية بجنوب كردفان أعطى المرأة الريفية اهتماماً خاصاً للمشاركة في قضايا الأمن الغذائي وأفرز لها حيزاً كبيراً في كل أنشطة البرنامج المختلفة والمتنوعة داخل مكونات البرنامج، كما خصها بقسم داخل إدارة البرنامج يعني باهتماماتها على مستوى رئاسة المشروع ومكاتب العمليات لوضع الخطط والبرامج التي تمكن المرأة الريفية من الاستفادة من الأنشطة المختلفة للبرامج التي يتم تصميمها وتخطيطها سنوياً بواسطة المستفيدات بالقرى وتدرج عبر مراحل على مستوى القرية ثم المحلية ومكتب العمليات لتدرج في مكونات وأنشطة البرنامج وفقاً لكل قطاع.

آثار البرامج التنموية:

- توفير الأمن الغذائي على المستوى المجتمعي وتحسين المستوى المعيشي للأسرة من حيث النوعية والكمية عن طريق تنوع المحاصيل والتصنيع الغذائي.
- زيادة وتعزيز مشاركة المرأة وتنمية مهاراتها وإشراكها في اتخاذ القرار.
- دعم المؤسسات المحلية ساعد في تحسين الظروف المعيشية.
- العمل الميداني المتصل من قبل المرشدات الزراعيات مع المزارعين رجالاً ونساءً.
- تفعيل دور المرأة في العمل الجماعي عن طريق تشجيع تشكيل مجموعات المزارعين والرعاة والمرأة.
- زيادة مساهمة المرأة في العمل الزراعي وتدعيم مجهوداتها عن طريق توفير التدريب المناسب لها.
- زيادة الدخل المادي وتوفير الخدمات الأساسية من تعليم وصحة الأمومة والطفولة.

المشاكل والمعوقات التي واجهت البرنامج:

- ارتفاع نسبة الأمية وسط النساء يقلل من مستوى المشاركة المطلوبة.

عوامل نجاح برامج التنمية الريفية لجنوب كردفان:

- إشراك السكان من المستفيدين والمستفيدات في كل مراحل البرنامج.
- مشاركة النساء ورغبتهن في تحسين أوضاعهن المعيشية.
- الخدمات الإرشادية المقدمة خلال فترة البرنامج.
- توفر الرغبة لدى المتدربات لاكتساب الخبرات والمهارات متمثلاً في تفوق عدد النساء على الرجال في بعض البرامج التدريبية.

البرنامج الخاص بالأمن الغذائي:

شهد السودان خلال العقدين الأخيرين حالة انعدام في الأمن الغذائي (الفترة ما بين 1985-2008) نتيجة لتدني إنتاجية المحاصيل الزراعية خاصة في القطاع التقليدي حيث يتواجد فيه معظم صغار المزارعين و الرعاة وذلك كنتيجة لعدم تطبيق الحزم التقنية الموصى بها من قبل البحوث الزراعية ،عدم كفاية التمويل، التغيرات المناخية وما صاحبها من موجات الجفاف المتكررة والفيضانات، ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية والأغذية، ضعف البنية

التحتية وتعرض بعض أجزاء البلاد إلى الحروب والصراعات القبلية وغيرها. انعكست تلك العوامل في تدني الدخل للفرد وخاصةً في المناطق الريفية وتفشي الفقر وسط الأسر الريفية حيث تراوحت نسبة الفقر في البلاد ما بين 40-90 % وعدد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حوالي 28.5 % في السودان وعليه جاءت فكرة البرنامج الخاص بالأمن الغذائي.

استهدف البرنامج تنمية وتطوير المناطق الفقيرة ذات الدخل المنخفض والعجز الغذائي المتكرر عبر السنوات وذلك بغرض تحسين أوضاع الأمن الغذائي بها عن طريق رفع الإنتاجية وزيادة إنتاج الغذاء واستقراره وسلامته وزيادة فرص الحصول عليه بزيادة الدخل، من خلال إتباع منهج المشاركة وتبني الحزم التقنية وسياسات متكاملة بدءاً من المجتمع مروراً بكل المستويات الوطنية حتى طلب المشاركة العالمية، أما بالمال أو الخبرات متعددة التخصص لخلق قاعدة لبيئة تنموية مستدامة، وقد تم اختيار مواقع تبرز التنوع المناخي ولها إمكانيات يمكن استغلالها كمداخل للتنمية لمعالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي على مستوى الأسرة والتوسع فيه ليصبح برنامجاً وطنياً.

وقد تم اختيار كل من ولايات شمال كردفان، الخرطوم، النيل الأبيض، نهر النيل حيث كانت الفترة المحددة لتنفيذ المشروع بالمرحلة التجريبية (2004- 2011) ثم تبدأ بعدها المرحلة التوسعية المستدامة، والبرنامج مستمر حيث تعتمد المرحلة التوسعية على الدعم المقدم من حكومة السودان.

التكلفة الكلية للمشروع:

1.9 مليون دولار مكون أجنبي من الحكومة الليبية و 1.6 مليون دولار من الحكومة الأسبانية بالإضافة لمساهمة حكومة السودان.

مصادر تمويل المشروع: الحكومة الليبية والحكومة الأسبانية وحكومة السودان.

المجموعات المستفيدة: صغار المنتجين من المزارعين والأسر الفقيرة والنساء.

الهدف العام للمشروع :(هو تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مصادر أخرى للدخل للأسر الفقيرة محدودة الدخل و تنمية المرأة).

الأهداف الكمية والنوعية للمشروع:

- رفع الإنتاجية.
- تمليك ضأن وماعز وودواجن.
- تبني تقانات جديدة مثل حصاد المياه.
- تشجيع الاستثمار.
- توفير مصادر التمويل الصغير وحسن استغلال المياه وتحسين التغذية.

منهجية التنفيذ:

- التخطيط بالمشاركة، والعمل التعاوني.
- المتابعة المستمرة.
- تطبيق فلسفة المال الدوار بإنشاء صناديق المال الدوار.
- الوقوف على المشاكل ومعالجتها.
- التنفيذ وفق سياسات الدولة في مجال الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

وسوف يتم استعراض مشروع أدنى نهر عطبرة بولاية نهر النيل كنموذج من مشاريع البرنامج الخاص للأمن الغذائي:

مكونات المشروع:

ويتكون البرنامج الخاص بالأمن الغذائي من مرحلتين: أولى رائدة وأخرى توسعية. وتشمل المرحلة الأولى أربعة مكونات مترابطة في شكل حزمة تقنية مترابطة تتكامل فيها جهود الجهات ذات الصلة وهي:

- حسن استغلال وإدارة الموارد المائية من المصدر وحتى مستوى الحقل وذلك بهدف تحسين طرق الري وإتباع

طرق حصاد ونثر مياه الأمطار ورفع كفاءة استخدام مياه الري.

- تكثيف نظم الإنتاج الزراعي باستخدام التقانات المتاحة من بذور محسنة وعمليات فلاحية موصى بها مع مكافحة متكاملة للآفات والأمراض والحشائش والاهتمام بالحصاد وما بعده من عمليات وكل ما من شأنه تكثيف الإنتاج الزراعي وتحقيق عائد مجزٍ.
- تنويع المناشط الإنتاجية بهدف زيادة الدخل وذلك بتربية الحيوان خاصة المجترات الصغيرة (غنم، ماعز) والاستزراع السمكي وتربية الدواجن وتربية النحل وكل ما من شأنه زيادة دخل الأسرة الريفية كالتصنيع الغذائي والحرف اليدوية.
- تحليل المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والعمل على إزالتها والمساعدة في بناء تمويل ريفي وربطه بمؤسسات التمويل وتنظيم المستفيدين في تجمعات وجمعيات وتدريبهم ورفع قدراتهم وإكسابهم المهارات اللازمة ليكون لهم دور فاعل في توفير التمويل والعملية الإنتاجية والتسويق إلى جانب المشاركة في عملية التقييم والمتابعة.

إدماج المرأة الريفية في قضايا الأمن الغذائي بالبرنامج:

بما أن الأهداف الأساسية للبرنامج الخاص للأمن الغذائي إدماج النوع ومشاركته في تنفيذ الأنشطة، وإشراك النساء خاصة وإدماجهن في العملية التنموية بغرض رفع قدراتهن الإنتاجية وتوفير الدخل وتحسين سبل العيش، فقد تم تدريب النساء بجانب الرجال ومنحهن وسائل إنتاجية تدر لهن دخلاً معقولاً ولتحسين التغذية. تم اختيار نشاط تربية الضأن للرجال والماعز للنساء بجانب مشاركتهن في العمليات الفلاحية.

أهداف وأنشطة مكون التنوع الإنتاجي:

الهدف الأساسي: تطوير الأنشطة المدرة للدخل لدعم الأسر في مجال الأمن الغذائي خاصة النساء في المجالات المختلفة لاستفادة 1500 أسرة بمنطقة المشروع (9000 فرد).

الأنشطة لمكون التنوع الإنتاجي تضم الآتي :

- تربية الضأن (رجال).
- تربية الماعز (نساء).
- تصنيع الأجبان.
- إنتاج دواجن.
- إنتاج غابي.
- استزراع سمكي.

وتتلخص الأنشطة حسب الاستثمارات في الآتي:

- أنشطة الاستثمار في الأغنام:
- تم اختيار 6 قرى بمنطقة المشروع.
- 10 وحدات بالنسبة للأغنام فهي مخصصة للنساء فقط. كل امرأة تمنح 10 من الغنم (2 من الذكور و 8 من الإناث).
- يتم التدريب في تربية الأغنام والماعز للمستفيدين .
- تجهيز كل المدخلات للإنتاج.
- تكوين لجان القرى.
- توفير العلاج (أدوية).
- متابعة الأنشطة .

بالنسبة للمستفيدين ـ حسب المهن ـ (كما هو موضح بالجدول 1) في نشاط تربية الحيوان كمهنة أساسية، بلغت أعلى نسبة للمستفيدين بالمشروع لربات المنازل (44.4 %)، ويتضح من ذلك أن المشروع قد راعى النوع خاصة النساء في تربية الحيوان كمهنة أولية أساسية.

جدول (1) : التمثيل النسبي للمستفيدين من المشروع حسب المهن في تربية الحيوان كمهنة أساسية

المهنة في تربية الحيوان (كمهنة أساسية)	التمثيل النسبي للمستفيدين (%) في المهنة
ربة منزل	44.4
تاجر	19.4
مزارع	16.7
مربي حيوان	11.1
عامل	5.6
موظف	2.8
الجملة	100

المصدر: بيانات الدراسة

تربية الماعز بالمشروع كما هو موضحً ببيانات الجدول (2) الذي يبين موقف القطيع من الماعز للعام 2010 مقارنةً بالعام 2009 في الأماكن المختلفة بالولاية، أظهرت نتائج التحليل الآتي:

العدد الكلي يفوق العدد المذكور (حيث هنالك عدد من الحيوانات التي تم الاستفادة منها عن طريق البيع أو الذبح خاصة المستفيدين الأوائل الذين قاموا بالاسترداد).

جدول(2): موقف القطيع من الماعز للعام 2010 مقارنةً بالعام2009 في الأماكن المختلفة بالولاية

الموقع	العدد 2009	2010
أبو سنون	70	86
جرسي	106	182
العمراب شمال	151	130
العمراب جنوب	138	118
الآبار	318	202
سيدون	75	88
النخيلة	20	54
الشونة	21	42
البخيتاب	35	30
أم ضبيع	33	54
الجملة	967	986

المصدر: التقرير السنوي للمشروع الخاص بالأمن الغذائي للعام 2010

١- **الاستثمار في الإنتاج الغابي:**

وهذا النشاط يساعد في المحافظة على الموارد عن طريق الاستزراع.

- تم اختيار 6 قرى.
- تجهيز كل المدخلات للإنتاج.
- متابعة الأنشطة.

آثار المشروع: وللمشروع آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

- **الأثر الاقتصادي للمشروع :**

انعكس في زيادة الإنتاج والإنتاجية، زيادة العائدات الزراعية، تعزيز دور النوع في القطاع الزراعي، تحسين مستويات الدخول والمساهمة في تخفيف حدة الأسعار.

- الأثر الاجتماعي للمشروع: تعزيز دور النوع، بناء روابط وتنظيمات المجتمع وتدريبهم، توفير فرص عمل المرأة. استقرار الرحل.
- الأثر البيئي: المحافظة على الموارد بالاستزراع الغابي، الاعتماد على الأسمدة الطبيعية والاستغلال الأمثل للمياه.

المشاكل والمعوقات التي واجهت البرنامج:

- العادات والتقاليد تعيق إدماج المرأة في تيار التنمية في منطقة البرنامج بولاية نهر النيل.
- عدم توفر المكون المحلي كاملاً وفي الوقت المحدد.
- الجفاف الذي يحدث أحياناً بمناطق الزراعة المطرية.
- عدم وجود إحصائيات وبيانات حسب النوع والتي تحدد نوع الأنشطة ومساهمة المرأة الحقيقية في مراحل الإنتاج المختلفة.

عوامل نجاح البرنامج الخاص بالأمن الغذائي:

- زيادة الدخل الأسري بتطبيق مكون الإنتاج الحيواني كما أدى ذلك لتحسين التغذية لدى الأسر.
- ساهم البرنامج في تحقيق الأمن الغذائي وزاد من نصيب استهلاك الفرد من السلع الغذائية الرئيسية.
- إشراك المرأة في دائرة الإنتاج بتمليكها مكون الإنتاج الحيواني بالإضافة لمساهمتها في الإنتاج النباتي.
- المحافظة على البيئة بالاستزراع الغابي.
- زاد معدل استهلاك الفرد من الحبوب الغذائية بمناطق البرنامج.
- زيادة عدد المستفيدات وتعظيم الفائدة بتطبيق منهج استرداد التكلفة والمال الدوار.
- زيادة الوعي لدى المستفيدات والمطالبة المستمرة بالتوسع وتوفير الخدمات.
- ربط المستفيدات بقنوات التمويل والتسويق حيث أن الجمعيات التعاونية كان لها الأثر الكبير في ذلك.

وبناءً على ما تقدم من استعراض لحقائق تبرز أهمية دور المرأة الريفية في إنتاج الغذاء والأمن الغذائي، نجد أن هنالك ضرورة لتقديم العون اللازم لهذه الشريحة حتى تتمكن من زيادة عطائها في تحقيق الأمن الغذائي.

لذلك لم تغفل سياسات وزارة الزراعة أهمية دور المرأة في تأمين الغذاء. كما ضمنت سياسات تمكين المرأة الريفية للمشاركة في الزراعة والتنمية الريفية في وثيقة النهضة الزراعية والتي تنادي بتيسير حصول المرأة على الأصول والخدمات الزراعية وبناء قدرتها في مجال تكوين التنظيمات الإنتاجية والخدمية خاصة في مجال الأمن الغذائي. وأخذت المرأة الريفية نصيبها العادل من التمويل الأصغر بإنشاء صندوق تنمية المرأة الريفية كأداة حاسمة في دور المرأة الريفية لتحقيق الأمن الغذائي حيث تم تخصيص (30 %) من حجم التمويل للمرأة على أن تخصص نسبة (70 %) من حجم التمويل للمرأة الريفية. كما رصد مبلغ 7 ملايين دولار لتنمية المرأة الريفية بمشاركة عدة جهات، من بينها بنك السودان ومحفظة المرأة. كما تبنت وزارة الرعاية و الضمان الاجتماعي المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية ضمن محاور الخطة الخمسية للفترة (2012 – 2016).

المراجـــع:

1 - تقارير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2009م.
2 - تقارير البرنامج الخاص بالأمن الغذائي2010م.
3 - مؤشرات إدماج النوع الاجتماعي في التنمية لمشاريع (إيفاد) منى أحمد – سهام المرضي 2009م.
4 - دور المرأة في تأمين الغذاء فاطمة إسماعيل – 2008م.
5 - وثيقة النهضة الزراعية – 2007م.
6 - دراسة آثار البرنامج الخاص بالأمن الغذائي 2011م.

دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي العراقي

أفراح دينار هادي

أهداف الورقة:

1 - المقدمة.
2 - علاقة المرأة الريفية بالأمن الغذائي (في العراق) وقد اختيرت محافظة النجف كنموذج.
3 - أهم النشاطات المنفذة في مجال تطوير الأمن الغذائي في العراق.
4 - المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي تم توزيعها في العراق على المرأة والفتاة الريفية.
5 - أنشطة تزيد من دخل الأسرة العراقية والتي ساهمت المرأة الريفية فيها.

أولاً: المقدمة:

كان هناك اعتقاد سائد بأن دور المرأة مقتصرٌ على الإنجاب والاهتمام بتربية الأطفال وهذا الدور بما فيه الناحية الوظيفية دعمه وعززه اعتقاد المرأة وفهمها له والذي تولد لديها من عدم المساواة بين الجنسين وعدم المساواة في الحقوق والواجبات جعل المرأة في المركز الثاني أو التابع الذي لا أهمية له في اتخاذ القرار وبمرور الزمن قيم دور المرأة في مجتمعها وتم إعطاؤها بعض الفرص لكي تعمل في المجالات الإنتاجية المختلفة. ومما لا شك فيه أن المرأة قد لعبت دوراً مهماً ومحورياً في المشاريع التنموية وقد أثبتت إنها رقماً مهماً في أي عملية تطور وتجديد.

وبالتالي تسعى المرأة لمواكبة تطورات العصر والتفاعل مع كل متطلباتها وإمكانية النهوض بواقعها وظروفها ومن هنا يأتي دور وأهمية المرأة الريفية على وجه التحديد في مجمل هذه المعطيات والمشاركة الفعالة في العملية التنموية وتأتي هذه الورقة تأكيداً لموقع المرأة الريفية وأهميتها في ضمان الأمن الغذائي وتنمية واستقرار المناطق الريفية وصولاً إلى التنمية الشاملة.

ثانياً: علاقة المرأة الريفية بالأمن الغذائي:

لا يمكن أن ينحصر دور المرأة في مجال الأمن الغذائي على عملها في داخل المنزل فقط وبالتحديد داخل معملها الخاص ألا وهو المطبخ ولكن يتعدى هذا الدور إلى أكبر من ذلك فمنذ الأزل نجد أن الأسر الريفية وخصوصاً العراقية تعتمد اعتماداً كلياً على المرأة في العمليات الزراعية وتعتبر المرأة الريفية مرتكزاً أساسياً في الزراعة سواء من خلال العمل داخل أرض الأسرة أو أرض الغير و نجد أن أهم الأعمال التي تقوم بها هي أعمال العزق والحرث وتتم بالوسائل البدائية وفي بعض الأحيان تستطيع المرأة استعمال الآلات الزراعية الحديثة التي تتوفر لها كما تعمل المرأة الريفية على تربية الدواجن والطيور وتربية الأبقار والأغنام والجاموس واستخدامها في توفير الغذاء من اللحوم والبيض والحليب لزيادة الدخل للأسرة بالإضافة إلى مسؤوليتها في الأمن الغذائي الأسري مثل تنقية الحبوب بعد الحصاد وخزنها في الأماكن المناسبة للحفاظ عليها من التلف كذلك اختيار نوع الغذاء وانتقاء الحبوب والبذور المناسبة للطهي بما يتناسب مع احتياجات كل فرد في الأسرة وإعدادها إعداداً جيداً حيث يكون الطعام متكاملاً.

ثالثاً: أهم النشاطات المنفذة في العراق من عام 2007 – 2012م في مجال الأمن الغذائي وعلاقة المرأة فيه:

من أهم النشاطات التي قامت بها وزارة الزراعة العراقية المتمثلة بالهيأة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي والتي توزعت على عموم العراق في مجال تطوير المرأة والفتاة الريفية بتنفيذ عدد من الندوات والدورات الإرشادية وقد تم اختيار محافظة النجف والواقعة جنوب بغداد كنموذج مبسط عن أبرز هذه النشاطات والهدف الرئيسي من هذه الندوات يتخلص بما يلي:

أولاً: تدريب النساء على أنشطة زراعية، بيئية، صحية مع بعض الصناعات الغذائية للحد من الفقر.
ثانياً: تشجيع النساء الريفيات على العمل الزراعي وتزويدهن بتقانات زراعية حديثة.

ثالثاً: تنمية قدرات النساء الريفيات ومهاراتهن بكيفية استغلال الفائض من المنتجات الزراعية في الصناعات الغذائية.
رابعاً: توعية النساء الريفيات بجميع مخاطر المبيدات والاحتياطات الواجبة قبل وأثناء الرش وبعد الرش.
خامساً: توعية المرأة بالحفاظ على الغطاء النباتي بالتشجير وتربية شتول الزينة وإقامة حدائق منزلية.
سادساً: تدريب النساء على الصناعات اليدوية للاستفادة منها في الدخل الأسري.
سابعاً: تدريب النساء الريفيات على تربية الحيوانات الداجنة وطرق تكاثرها.
ومن أهم الندوات والدورات المقامة في مجال الزراعة:

تم تنفيذ عدد من الندوات والدورات الإرشادية التدريبية في عموم العراق لتطوير عمل المرأة الريفية في الريف بإدخال المرأة بدورات وندوات تدريبية إرشادية للاستفادة منها وتشمل:

أ- زراعة الخضر الموسمية.
ب- الاهتمام ببساتين الفاكهة.
ج- أهمية الزراعة في البيوت البلاستيكية.
د- طرق تطعيم أشجار الفاكهة.

مشروع توزيع الحاسبات الإلكترونية:

لرفع المستوى العلمي والتقني لدى الفتاة الريفية ومتابعة التطور الحاصل في المدينة ساهمت وزارة الزراعة / الهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي في توزيع عدد من الحاسبات الإلكترونية بكامل أجهزتها كذلك فتح دورات لغرض تعليمهن على هذه المنظومة.

مشروع توزيع مكائن خياطة:

من أجل رفع مستوى المرأة والفتاة الريفية ساهمت وزارة الزراعة بتوزيع مكائن الخياطة على المرأة الريفية في عموم العراق، وقد لاحظنا أيضاً أن المرأة قد استفادت من هذه المبادرة من خلال إسهامها بشكل مباشر في خياطة ملابس أفراد الأسرة وبيع بعض الملابس البسيطة التي قامت المرأة بخياطتها، وهذا يزيد من دخل الأسرة ولو بشكل متواضع.

مشروع البيوت البلاستيكية:

لدعم الزراعة المحمية في العراق ساهمت الدولة العراقية من خلال وزارة الزراعة والهيأة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي/ المراكز الإرشادية بتوزيع عدد من البيوت البلاستيكية على المرأة الريفية، وهذه المبادرة ساهمت وبشكل فعال في توسيع الزراعة المحمية ورفع المستوى الإنتاجي للخضر وتشغيل الأيدي العاملة حيث أسهمت أيضاً في رفع المستوى المعاشي للأسر الريفية.

مشروع أقفاص الدجاج البياض:

تم توزيع أقفاص الدجاج بكامل محتوياتها وعدد من الدجاج البياض على المرأة الريفية، وتعتبر هذه الخطوة خطوة مهمة من حيث تربية أعداد كثيرة من الدجاج ولها دور في رفع المستوى المعاشي للأسرة الريفية.

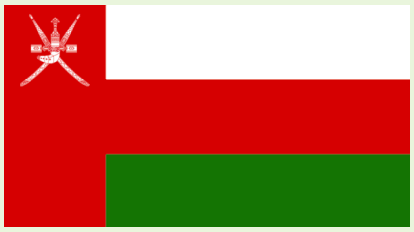

التجارب الناجحة لإدماج المرأة الريفية في قضايا الأمن الغذائي في سلطنة عمان

إعداد
المهندسة/ سها بنت حمود الحجرية
رئيسة قسم توعية المرأة الريفية

المقدمة :

يشكل موضوع الأمن الغذائي لأية دولة أهمية قصوى وازدادت وترسخت هذه الأهمية من خلال أزمة الغذاء في الوقت الراهن والتي طالت معظم دول العالم، إذ أن الأزمة الحالية لم تقتصر فقط على الارتفاع الكبير في أسعار واردات الغذاء، وإنما امتدت إلى عدم كفاية المتاح عالمياً ومن ثم ندرة وصعوبة الحصول على الاحتياجات المطلوبة من هذه السلع.

وبصرف النظر عن زيادة حدة مشكلة توفير الغذاء فإن الحكومة الرشيدة ممثلة في وزارة الزراعة أولت منذ البداية قطاع الزراعة أهمية خاصة من حيث وضع السياسات والبرامج المناسبة لزيادة قدراته الإنتاجية بما يساهم في توفير أكبر قدر ممكن من الغذاء للمواطن، ومن أهم الجهود التي بذلتها الوزارة في السنوات الماضية تجاه تنمية قطاع الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي الوطني الذي يعتبر مكملاً للأمن الغذائي العربي مايلي :

أولاً: زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين معدلاته.
ثانياً: تطوير السياسات الزراعية والغذائية في السلطنة.
ثالثاً: تشجيع الاستثمار في مشروعات إنتاج السلع الغذائية، لاسيما الحبوب (خاصة في الدول العربية ذات المزايا النسبية والتنافسية في الإنتاج الزراعي).
رابعاً: تعزيز البحوث الزراعية والهندسة الحيوية لتحسين نوعية المحاصيل.
خامساً: توثيق الصلة بين مؤسسات البحوث العربية وربطها بالمؤسسات البحثية العالمية.
سادساً: البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

في الحقيقة أن للمرأة دوراً كبيراً في الأمن الغذائي من حيث إنتاج الغذاء وتصنيعه والحفاظ عليه واستهلاكه بحيث أصبحت أهمية اشتراك المرأة في التنمية الريفية والاعتراف بدورها المتنامي اجتماعياً واقتصادياً ضرورة ملحة.

فقد بدأ الاهتمام بالمرأة الريفية في سلطنة عمان منذ السبعينات إذ حرصت حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم على تطوير أوضاع المرأة العمانية والارتقاء بمستويات حياتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد تضمنت الخطط التنموية الخمسية للبلاد العديد من البرامج والسياسات التي تسعى إلى إدماج المرأة العمانية بما فيها الريفية والاستفادة من طاقاتها في كل المجالات التنموية على قدم المساواة مع الرجل في جميع النواحي الحياتية.

دور المرأة في الريف العماني:

تمثل المرأة العمانية حسب التعداد العام للسكان الأخير 2003 نسبة (49.1 %) من مجموع السكان العمانيين وتمثل المرأة الريفية منها نسبة (16.7 %) من مجموع السكان و (49.7 %) من سكان الريف فوفقاً لبيانات وإحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعتبر هذه النسبة متقاربة جداً مع معظم دول العالم العربي والتي تشكل نسبة تمثيل المرأة الريفية فيها بـ (50 %) من مجموع سكان هذه الدول.

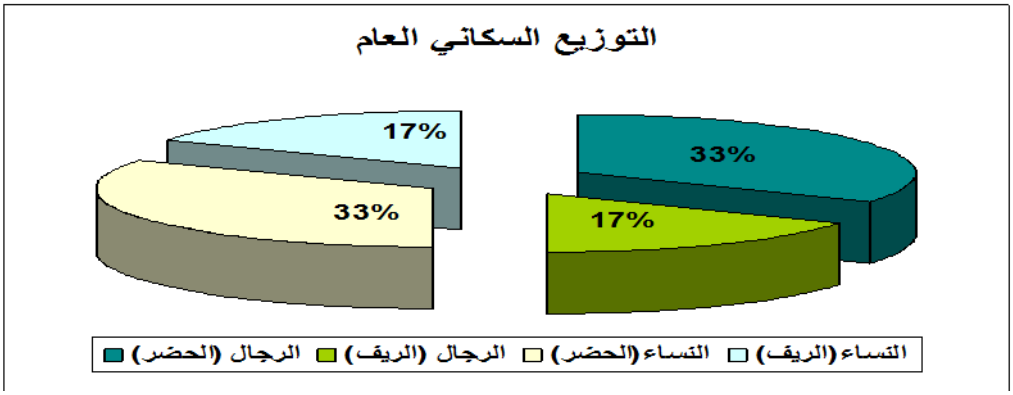

المرأة الريفية كانت ومازالت عنصراً منتجاً وفعالاً في المجتمع العماني ، بحيث تتراكب مساهمتها الاجتماعية والاقتصادية في آن واحد فهي منذ القدم تشارك في العمل الزراعي التقليدي والذي يشكل جزءاً من عمل الأسرة بحيث تتعدى مهمات المرأة للأعمال المنزلية وتنشئة ورعاية الأطفال إلى الاهتمام بالمواشي والمزروعات وجني المحاصيل والصناعات المنزلية اليدوية والغذائية وغيرها من الأعمال التي لا تتقاضى لقائها أي أجر . ولكن نتيجة لتطور ظاهرة هجرة الرجال من الريف إلى الحضر أو خارج البلد ، أصبحت المرأة الريفية مسئولة أكثر عن مختلف الأنشطة الزراعية وبالتالي سجلت تواجداً أعلى من الرجل في العديد من المجالات الزراعية وأصبحت من القوى العاملة الزراعية .

حيث أن ما نسبته (65.6 %)[1] من إجمالي النساء الريفيات يعملن في الزراعة والتربية الحيوانية كما أن أغلبيتهن ينتمين إلى الفئة ذات الإمكانات المتواضعة من حيث مساحة المزرعة والمعدات والموارد ويعتمدن على إنتاج المزرعة كمصدر أساسي ووحيد لدخل الأسرة. بالإضافة إلى قيامهن ببعض المشاريع الإنتاجية وتنفيذ بعض المشغولات اليدوية من المخلفات الزراعية كالسعف والليف أو من منتجات الحيوانات الثانوية كالشعر والصوف والتي تجد قبولاً في السوق المحلي وتدر ربحاً مجزياً على الأسرة وتقوم بتعليم أبنائها خاصة الإناث وهذه الحرف تتوارث عبر الأجيال وبالتالي فهي تساهم مساهمة فعالة اجتماعياً واقتصادياً سواء على مستوى أسرتها أو على مستوى المجتمع المحيط بها .

المرأة والنشاط الزراعي النباتي والحيواني:

خلفية تاريخية و الإرث المعرفي:

تعتبر المرأة الريفية رفيقة الرجل منذ مر العصور في العمل في المجالات الزراعية المختلفة، فهي مساهمة بشكل مباشر وغير مباشر في توفير الغذاء وزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني. والمرأة في الريف العماني تتحمل أعباء كثيرة بدءاً بدورها الأساسي في الأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال والاهتمام برعايتهم وحتى المساهمة في الأعمال الزراعية التي يتفاوت دورها فيها بين اتخاذ القرار أو العمل الميداني أو التسويق وتتنوع العمليات الزراعية بداية من تجهيز الأرض وتهيئتها للزراعة بإزالة الحشائش والمخلفات الزراعية والأحجار وحرثها وتسميدها وريها بالإضافة إلى عمليات الحصاد وما بعد الحصاد من فرز وتعبئة وتخزين وتسويق والتصنيع الغذائي للحاصلات الزراعية .

وبما أن النخيل من أهم الزراعات في السلطنة، حيث تمثل المساحة المزروعة بالنخيل ما يقارب (60 %) من إجمالي المساحة المزروعة وحسب المعاينات الميدانية فإن المرأة بمشاركة الأطفال في الأسرة تقوم بجميع عمليات جمع التمور وغسلها وتعبئتها بالطرق التقليدية التي ورثتها عن أجدادها والتي تتطلب منها جهداً ووقتاً كبيرين.

أما بالنسبة لتربية الحيوانات خاصة فهي تعتبر من الممارسات الاعتيادية اليومية لدى المرأة في الريف العماني بالإضافة إلى أنها مهنة منزلية ومزرعية زاولها الآباء والأجداد بالطرق التقليدية في جميع مناطق السلطنة. حيث تقوم المرأة بتربية حيوانات المزرعة المنتجة كالأبقار والماعز والضأن والدواجن كالدجاج والبط والأرانب وفي

1 وزارة الزراعة – دائرة المرأة الريفية (2000): دراسة آفاق دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية - منشورة – مسقط.

بعض الولايات تقوم برعاية الجمال خاصة في المجتمع البدوي، حيث تقوم بتوفير الغذاء لها عن طريق الرعي بالنسبة للماعز والضأن وهي من مهام المرأة والأطفال في معظم ولايات السلطنة أو زراعة الأعلاف كالبرسيم أو شرائها من الأسواق المحلية أو تصنيعها منزلياً من مخلفات المزرعة كجذوع أشجارالموز أو مخلفات القمح أو الذرة وخلطها مع التمور(الأقل جودة) وأسماك العومة (السردين). بالإضافة إلى تنظيف الحظائر والقيام بجز الشعر والصوف للأغنام وتقليم الأظلاف وذلك إذا لم تتوفر لديها أيدي عاملة لمساعدتها وتقوم أيضاً بمعالجتها عندما تمرض سواء باستخدام أدوية تقليدية توارثتها من أبائها وأجدادها أو الاستعانة بطبيب بيطري إن كان متواجداً بالقرب من سكنها.

وتشير نتائج دراسة دور المرأة العمانية في تربية الحيوان والاستفادة من منتجاته أن أكثر من 95 % من النساء اللاتي شملتهن الدراسة لديهن المعرفة في المجالات الزراعية خاصة تربية ورعاية الحيوانات وذلك اعتماداً على الزاد المعرفي الذي ورثنه من آبائهن وأجدادهن .

بجانب ما تقوم به المرأة الريفية من دور كبير وفعال في المزرعة من عمليات زراعية مختلفة وتربية ورعاية الحيوانات والتي تعتبر من مسئوليات المرأة الأساسية فهي بالإضافة إلى ذلك تقوم بعدة صناعات من فائض المنتجات الزراعية التي لم تلق حظاً للتسويق أو فائضاً عن الاستهلاك المنزلي أو استغلال المنتجات الثانوية من المزروعات أو من الحيوانات وإدخالها في صناعات يمكن أن يزيد من دخلها وبالتالي زيادة دخل أسرتها وقد تمارس المرأة الريفية هذه الحرفة في جلسة اجتماعية مع أخواتها وجاراتها يتبادلن خلالها الحديث والأخبار وتناول القهوة العمانية. وفي السنوات الأخيرة ومع زيادة المدخلات الحضارية وتأثيرها على حياة المرأة الريفية أصبح لهذه المشروعات قيمة مادية مما دفعها إلى مضاعفة جهدها وتأكيد دورها في مجالاتها المختلفة وفيما يلي نبذة عن هذه الصناعات:

1 ـ الصناعات النباتية:

ـ الصناعات الغذائية:

هناك عدة صناعات تقوم بها المرأة من فائض المنتجات الزراعية كصناعة المخللات من فائض الخضار كالخيار والجزر والليمون والمانجو الأخضر والمربات من بعض أنواع الفاكهة التي تجود زراعتها في السلطنة كالسفرجل ومعجون الطماطم وعدة صناعات من التمور كالخل والدبس (عسل التمر) أو تصنيع التمور على عدة أشكال كالمدلوك والمفسخ أو إضافة المكسرات وماء الورد وتعبئتها في أوانٍ بأحجام مختلفة، أما بالنسبة للتمور ذات الجودة المنخفضة (النوع الردئ) فتقوم بتعبئتها مباشرة بعد التجفيف في أكياس كبيرة كأعلاف للحيوانات.
كما تقوم أيضاً بتجفيف الفائض من الليمون ليستخدم فيما بعد كنكهة في بعض الأطباق العمانية.
كما أن الوزارة ممثلة بدائرة المرأة الريفية وأقسامها بالمناطق اهتمت بتطوير هذا الجانب من خلال البرامج التوعوية والتدريبية في مجال استغلال فائض المنتجات الزراعية وتحويلها من شكلها الخام إلى منتجات صالحة للاستهلاك البشري لفترة أطول وفي نفس الوقت مرغوبة في الأسواق وإخراجها بشكل لائق تجذب المستهلك لشرائها . كما تم إدخال بعض التقنيات الحديثة في التصنيع والتغليف منها توزيع وحدات تصنيع التمور على المزارعين والذي يقتضي احتواء هذه الوحدات على الآلات التالية :

- آلة نزع النوى .
- فرامة التمر منزوعة النوى .
- جهاز التعبئة بالتفريغ الهوائي .
- جهاز التغليف بالانكماش الحراري .

ـ صناعة الزيوت الطبية والنباتات العطرية والتجميلية:

أ- تستخرج المرأة الريفية من بعض أجزاء النباتات أو الأعشاب الموجودة في الجبال أو الأودية بعض الزيوت والمواد العطرية ذات الطلب العالي في الأسواق.

ب- السعفيات :

تلعب النخلة دوراً أساسياً في صناعة السعفيات حيث أنها تعتبر الطابع الأساسي للبيئة الزراعية العمانية لذلك فإن المرأة خاصة الريفية تقوم بعدة صناعات من سعف النخيل وهي :

- المكانس.
- صناعة المراوح.
- صناعة السعفة وتستخدم لصناعة الخصفة أو القفير.
- صناعة حبل السرد وتصنع من السعف الجاف.

وما زالت المرأة تبتكر وتبدع بإدخال لمسات جمالية على هذه الصناعات التقليدية لتواكب التطورات الحديثة وتحاول منافسة المنتجات المستوردة وذلك بتسويق منتجاتها لجاراتها أو للسوق المحلي أو من خلال المعارض التي تقيمها جمعيات المرأة العمانية والمدارس ومراكز التنمية الزراعية. كما تم إنشاء هيئة مختصة بالصناعات الحرفية تقوم بإعداد البرامج التدريبية اللازمة لتطوير المرأة الريفية في مجال تصنيع السعفيات والنسيج والصناعات الحرفية الأخرى واستقطاب الشباب ذكوراً وإناثاً وتشجيعهم نحو الاستمرار في هذه الصناعات للمحافظة على هذا التراث وجعله متجدداً لمواكبة تطورات العصر.

2 - الصناعات الحيوانية:

الصناعات الغذائية:

تقوم المرأة الريفية بتصنيع اللبن والسمن من حليب الأبقار والجمال في جميع المناطق ومن حليب الماعز في المنطقة الجنوبية من السلطنة وذلك عن طريق الخض اليدوي باستخدام ما يسمى بالهرقة أو السعن المصنع من الجلد ومازلن يستخدمن هذه الطريقة في المناطق النائية ولكن أغلب النساء الآن يستخدمن المضخة اليدوية المصنوعة من الألمنيوم أو الغسالات الكهربائية الصغيرة ، كما تقوم أيضاً بصناعة الجبن المحلي (الكامي).

المنتجات الثانوية الأخرى:

تستفيد المرأة الريفية من كل جزء من الحيوان حيث أنها تقوم بالآتي :

- بصناعة النسيج بحيث تتولى المرأة جز الشعر والصوف من الحيوان في المواسم المخصصة ثم تقوم بتجميعه وتنظيفه من الشوائب ويعد للغزل باستخدام المعزل اليدوي عادة ثم تبدأ عمليات صباغة الغزل والتي كانت تستخدم فيها في الماضي الصبغات الطبيعية من نباتات القطف والنيلة والقرض والحنة، أما الآن فيستخدم الصبغ الصناعي وتأتي مرحلة تسدية الصوف استعداداً لنسجه على هيئة وحدات وتصنيع ما يسمى بالمحلية بالسجة التي تشبه السجاد للجلوس والكليم بالإضافة إلى الشالات والشنط والمعلقات للزينة والكوفيات والعباءات والحبال والدوبار.

- أما من جلود الحيوانات فهي تصنع منه السعن الذي يحفظ فيه الماء ويستعمل أيضاً لخض الحليب، ولقد اهتمت وزارة الزراعة والثروة السمكية بتطوير مهارات ومعارف النساء الريفيات في الاستفادة المثلى من الألبان والحصول على مشتقاتها بطريقة سهلة ونظيفة وذلك من خلال البرامج التوعوية والتدريب في طرق حفظ الألبان ابتداءً من نظافة الحيوان والحظيرة والحفاظ على صحة وتغذية الحيوان وانتهاءً بتصنيع منتجات الألبان كالقشطة والزبدة والجبنة والروب باستخدام الطرق الحديثة في إنتاج الألبان كالفراز والحالب الآلي وأدوات تصنيع الجبنة وجهاز بسترة الحليب.

دور المرأة في الإنتاج الحيواني وتصنيع منتجات الألبان:

تعتبر الثروة الحيوانية من الأنشطة الهامة لدى المرأة الريفية ،حيث تعتبر (48 %)[2] من النساء، وتعتبر الثروة الحيوانية هي ذخر للعائلة وأنها رأس مال استثماري بالنسبة لـ (34 %)[3] من النساء . وبالرغم من صغر مساحة الحيازات الحيوانية المملوكة من قبل النساء بالمقارنة مع الحيازات النباتية والمختلطة إلا أن معظم النساء في الريف العماني يربين الحيوانات في حدود المساحة المتوفرة حول أو خلف المنزل مما يدل على

2- وزارة الزراعة – دائرة المرأة الريفية (2000): دراسة « آفاق دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية «- منشورة – مسقط.
3 - نفس المرجع.

أهمية الثروة الحيوانية بالنسبة لهن وذلك لسد حاجة أفراد الأسرة من اللحوم الحمراء والحليب ومنتجات الدواجن من اللحم والبيض بالإضافة إلى إمكانية تسويقها عند الحاجة إلى دخل (سيولة) إضافي للأسرة (51.2 %)[4].

كما يتضح أيضاً أن المرأة تقوم بتربية الحيوانات الكبيرة كالجمال والأبقار والحيوانات الصغيرة كالماعز والضأن والأرانب (في بعض الولايات) والدواجن لكن تتفاوت في أعدادها حيث تزيد بالنسبة لأعداد الماعز وتقل بالنسبة لأعداد الإبل ويعزو ذلك إلى اختلاف التضاريس والطقس من منطقة إلى أخرى بالإضافة إلى سهولة تربية الحيوانات الصغيرة والتعامل معها بالنسبة للمرأة.

البرامج والمشاريع الموجهة للمرأة الريفية:

أما فيما يخص باهتمامات وزارة الزراعة والثروة السمكية بالبرامج والمشاريع الموجهة للمرأة الريفية فكان لها النصيب الأكبر حيث أن المرأة الريفية منذ نعومة أظافرها تعمل في مجال الزراعة .

من هذا المنطلق نفذت دائرة المرأة الريفية بوزارة الزراعة والثروة السمكية برامج ومشاريع تنموية عديدة موجهة للمرأة الريفية تستهدف رفع إنتاجيتها سواء مزارعة أو مربية وبالتالي المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال دعمها بالمستلزمات وكذلك تدريبها على التقنيات الحديثة أو تقديم الإرشادات والمعلومات اللازمة التي تساعدها على تفهم دورها بعمق.

و جاء تنفيذ هذه المشاريع من قبل الوزارة لتحقيق العديد من الأهداف والتطلعات التي تخدم المرأة الريفية خاصة والمجتمع عامة ومن بينها:

1 -تعزيز وتنشيط دور المرأة الريفية أو المزارعات في المجالات الزراعية والمحافظة على الإرث الحضري لرفع إنتاجية جودة الحاصلات الزراعية.
2 -تدريب وتعليم المزارعات على الطرق الحديثة في الزراعة لضمان مردود اقتصادي مالي ومستوى غذائي أفضل لديهن من حيث مواعيد الزراعة وطرق التسميد والري ومقاومة الآفات الزراعية المختلفة والتصنيع والتسويق.
3 -تقليل العمل الشاق على المزارعات من خلال إدخال التقنيات الحكومية والتي بدورها ستقوم بتوفير الوقت والجهد للمرأة المزارعة والحصول على منتج عالي الجودة ينافس السوق المحلي والعالمي.
4 -خفض تكلفة الإنتاج التي تتطلب الاعتماد على الاستعانة بالعمالة المأجورة ورفع المستوى المعيشي للأسرة وذلك من خلال توجيه المرأة إلى الأساليب الحديثة في تسويق المنتجات الزراعية .
5 -توفير وتدريب وتوزيع كادر متخصص من المهندسات والمشرفات والمرشدات الزراعيات المؤهلات والتنسيق مع جمعيات المرأة العمانية لإقامة أنشطة تعليمية وتثقيفية في الريف.
6 -التدريب بشكل جماعي على الاستعانة بالموارد والمواد والمدخلات المحلية مما أدى إلى التعرف على التعامل مع البيئة المحيطة بالنساء وأسرهن والمحافظة على مواردها وصيانتها.
7 -العمل على إشراك النساء الريفيات في تخطيط وتنفيذ الدورات والأنشطة التي تتطلبها عملية إكساب المرأة المهارات المناسبة لعملها في الحقل وفي الصناعات.

الجداول التالية توضح المشاريع الإنتاجية والمشاريع الإرشادية التنموية التي تم تنفيذها لدى المرأة الريفية المعيلة والأسر ذات الدخل المحدود وأسر الضمان الاجتماعي منذ عام 2000 ـ 2012 م

مشروع تربية وإنتاج الدواجن المحلية لدى المرأة الريفية:

4 - دراسة دور المرأة العمانية في تربية الحيوان والاستفادة من منتجاته.

أهداف المشروع	الفئات المستهدفة	مجموع المستفيدات من الأسر الريفية
– نشر التقنيات الحديثة والسليمة في تربية الدواجن البياضة عند المرأة الريفية. – تحسين الوضع الغذائي للأسرة الريفية. – زيادة دخل الأسرة الريفية. – المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية على مستوى الأسر الريفية	– الأسر ذات الدخل المحدود وخاصة تلك التي تكون المرأة هي المسئولة وصاحبة القرار في إدارتها . – المرأة لديها الرغبة في تربية الدجاج البياض. – المستفيدة لديها أبناء من خريجي الثانوية العامة و الباحثين عن العمل لمساعدتها في متابعة المشروع ولإكساب مهارات تربية وإنتاج الدواجن.	349

مشروع الاستغلال الأمثل لمنتجات الألبان لعام 2006ـ2007م

أهداف المشروع	الفئات المستهدفة	المستفيدات من الأسر الريفية
– إكساب مربيات الأبقار مهارات جديدة وأساليب حديثة في مجال رعاية و تربية الأبقار و إدخال التقنيات الجديدة في إدارة البرنامج. – نشر التكنولوجيا الحديثة لفرز اللبن وإنتاج الزبد والسمن والمنتجات الثانوية الأخرى . – زيادة دخل الأسرة من خلال تنويع مصادر دخل الأسرة الريفية من الموارد المتاحة من منتجات البرنامج	– المستفيدة من أسر الضمان الاجتماعي و تفتقر إلى وجود الدخل المالي الثابت – المستفيدات هن المعيلات لأسرهن ويشتغلن في المجالات الزراعية والحيوانية. – المعيلات لديهن خبرة (وإن قلت) في تربية ورعاية الحيوانات والرغبة في التدريب والاستعداد الكامل في تبني المشروع لديهن. – المستفيدة لديها أبناء من خريجي الثانوية العامة و الباحثين عن العمل لمساعدتها في متابعة المشروع ولإكساب مهارات جديدة.	162

مشروع تربية وإكثار نحل العسل لدى المرأة الريفية:

أهداف المشروع	شروط تنفيذ المشروع	المستفيدات من الأسر الريفية
– تنويع مصادر الدخل وزيادة دخل الأسرة الريفية بما يرفع من مستواهم الاقتصادي وبالتالي الدخل القومي – تحسين الوضع الغذائي للأسرة الريفية من خلال تحقيق إنتاجية زراعية عالية. – المحافظة على بقاء النحل في البيئة الزراعية المحلية كعنصر أساسي في زيادة الغطاء النباتي – رفع كفاءة إدارة وإنتاج المشروع من خلال توعية وتدريب المزارعات ولإكسابها مهارات تربية وإنتاج نحل العسل – خلق كوادر قيادية نسائية على مستوى القرى يستطاع الاستعانة بها في العمليات الإرشادية والاستشارية الخاصة بالمشروع. – تعزيز ورفع مهارات الاستغلال الأمثل للمنتجات الثانوية للمشروع لدى المزارعات من خلال تدريبهن بكيفية الاستفادة منها في زيادة العائد الاقتصادي للمشروع . – المساهمة نوعاً ما في تقليل الهجرة الداخلية واستيعاب خريجات الثانوية العامة والباحثات عن العمل واستقطابهن للعمل الزراعي .	– المستفيدة من أسر ذات الدخل المحدود وأسر الضمان الاجتماعي وهي صاحبة القرار في إدارة المشروع – المستفيدة تمارس وتزاول النشاط الزراعي ولديها أراض زراعية قريبة من المنزل لسهول متابعة المشروع – المستفيدة لديها الرغبة والاستعداد في تبني وتنفيذ المشروع . – المستفيدة لديها أبناء من خريجي الثانوية العامة و الباحثين عن العمل لمساعدتها في متابعة المشروع.	299

مشروع تصنيع المنتجات الزراعية في منطقتي الباطنة و الداخلية للعام 2007م :

أهداف المشروع	الفئات المستهدفة	المستفيدات من الأسر الريفية
– زيادة الوعي في استغلال الفائض من إنتاج المزرعة من الخضراوات والفاكهة والمنتجات الحيوانية في التصنيع والتخزين والتعبئة وذلك من خلال تشغيل هذه الوحدات . – زيادة دخل الأسرة من خلال بيع المنتجات المصنعة والمخزنة بقيمة عالية في غير مواسم الزراعة والإنتاج – توفير فرص عمل لبعض خريجات الثانوية العامة . – التنوع الغذائي لدى الأسرة المستفيدة من المشروع.	– النساء هن المعيلات لأسرهن ويشتغلن في المجالات الزراعية والحيوانية. – خريجات الثانوية العامة الباحثات عن العمل من الإناث اللاتي لديهن الرغبة في تلقي التدريب والالتزام . – عضوات جمعيات المرأة العمانية .	2460

مشروع تطوير مشاريع الإنتاج الحيواني للمرأة الريفية بتقنيات حديثة من عام 2010 حتى 2012م

أهداف المشروع	الفئات المستهدفة	مجموع المستفيدات من الأسر الريفية
– توفير متطلبات استدامة «113» مشروع من مشاريع الدواجن التي تديرها المرأة الريفية – زيادة أعداد إنتاج البيض (مائدة – مخصب) والصيصان وإدخال الفقاسات يعمل على زيادة الإنتاج أيضاً. – تشجيع مربيات الثروة الحيوانية على إنشاء وحدات مصغرة لتصنيع منتجات الألبان	– أن تكون من أسر الضمان الاجتماعي والتي تفتقر إلى وجود الدخل المالي الثابت. – أن يكون لديها مشروع قائم في تربية الدواجن المحلية ولا يقل عدد الدواجن المنتجة عن 100 دجاجة بياضة. – أن لا يقل عدد الأبقار لدى المربية الواحدة عن عدد (3) أبقار حلوب / أو عدد (20) رأساً من الأغنام وذلك لضمان مردودية تكاليف الإنتاج.	365

المراجـع والمصـادر :

- وزارة الزراعة- التعداد الزراعي لعام 2003 - 2004م.
- وزارة الزراعة – دائرة المرأة الريفية (2000– مسقط) دراسة آفاق دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية.
- وزارة الاقتصاد الوطني - الكتاب الإحصائي السنوي لعام 1989م .
- التعداد العام للسكان 2003م .
- تقرير " نبذة مختصرة عن منجزات وزارة الزراعة في تنمية المرأة الريفية بسلطنة عمان مابين 2000-2010م – دائرة المرأة الريفية.
- التقرير السنوي لأنشطة دائرة المرأة الريفية لعام 2000 - 2009م.
- التقرير النهائي لمشروع الاستغلال الأمثل لمنتجات الألبان لدى المرأة الريفية /2008م.
- م .مريم المحذورية / رئيس قسم البرامج والدراسات بدائرة المرأة الريفية و م . سها الحجرية / رئيس قسم توعية المرأة الريفية بدائرة المرأة الريفية دراسة حول دور المرأة العمانية في تربية الحيوان والاستفادة من منتجاته يوليو 2010م مقدمة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- د.عباس فرح محمد / خبير الإرشاد الزراعي و م. مريم بنت سعيد المحذورية / مهندسة إنتاج حيواني بدائرة الإرشاد والإعلام التنموي- تقرير (الدراسة القومية الشاملة حول زيادة مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة والمشاريع الإنتاجية) والتنموية في الوطن العربي/ المنظمة العربية للتنمية الزراعية 1999م.
- م.حميدة بنت سلوم الشكيرية – مديرة دائرة المرأة الريفية بوزارة الزراعة /2003م – (دراسة حالة أدوار النوع الاجتماعي في إنتاج نخيل التمور في سلطنة عمان) - مقدمة إلى المكتب الإقليمي للشرق الأدنى بالقاهرة - التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

دور المرأة الريفية في الأمن الغذائي في فلسطين

إعداد
م. صفاء فاروق كايد بسيس

أولاً- القطاع الزراعي الفلسطيني:

مقدمة:

تعتبر الزراعة في فلسطين جزءاً ومكوناً أساسياً من مكونات النسيج الوطني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، وكان الفلسطينيون رواداً في نقل ونشر التقانات الزراعية إلى دول عدة في الإقليم وخارجه. بالإضافة للأهمية التقليدية للزراعة بالنسبة للشعوب والدول فإنها تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للفلسطينيين حيث أنها تمثل عنوان صمود وتصدٍ وتشبث بالأرض المستهدفة بالمصادرة والاستيطان، كما وأنها تشكل ملاذاً ومصدراً للدخل والغذاء في أوقات الأزمات حيث أن نسبة لا بأس بها ممن منعوا من العمل في إسرائيل خلال الانتفاضة الأولى والثانية قد لجأوا إلى العمل الزراعي.

تشكل رؤية الوزارة الإطار والموجه والهدف العام الذي يسعى القطاع الزراعي للوصول إليه خلال المرحلة القادمة. وتنبثق عنها الأولويات والسياسات والخطط والمشاريع الزراعية والتي تبنى على معطيات وواقع القطاع الزراعي بالإضافة إلى الموجهات، الافتراضات والسياسات العامة والكلية وبشكل خاص الأهداف الواردة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008ـ 2010 بالإضافة إلى وثيقة إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة التي اعتمدتها الحكومة في آب 2009 والتي شكلت برنامج الحكومة الثالثة عشرة.

وفي هذا الإطار فإن الرؤية المستقبلية للزراعة الفلسطينية هي:

«زراعة مستدامة ذات جدوى وقادرة على تحقيق الأمن الغذائي والمنافسة محلياً وخارجياً عبر الاستخدام الأمثل للموارد كجزء من التنمية الشاملة، وتعزز ارتباط وسيادة الإنسان الفلسطيني على أرضه ومواردة وصولاً إلى بناء الدولة».

1-1 دور الزراعة في الاقتصاد الوطني:

الزراعة ليست نشاطاً اقتصادياً ومصدر دخل فقط بل تعتبر مساهماً رئيساً في حماية الأراضي من المصادرة والاستيطان و العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني وأحد روافده الهامة من خلال مساهمته بتوفير الغذاء للمواطنين حيث يقوم بتوفير ما نسبته 91 %، 90 %، 61 %، 35 % من الخضراوات واللحوم البيضاء والحليب واللحوم الحمراء على التوالي ، تحقيق الأمن الغذائي، توفير فرص العمل ل 11.2 % من القوى العاملة، المساهمة في 5.6 % في الناتج المحلي الإجمالي وفي 15.2 % من مجموع الصادرات بالإضافة إلى إسهامها المباشر في تحسين البيئة والمحافظة عليها وعلاقتها بالقطاعات الأخرى كمزود لمتطلبات الصناعة ومستهلك ومستخدم للمدخلات والخدمات من القطاعات الأخرى. كما أن للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في رفد الاقتصاد الفلسطيني بالعملات الصعبة من خلال الصادرات الزراعية، حيث تصل نسبة مساهمة الصادرات من المنتجات الزراعية حوالي 12.3 % من إجمالي الصادرات الفلسطينية.

تبلغ المساحة الزراعية الكلية نحو 1.854 مليون دونم أو ما نسبته 31 % من المساحة الكلية للضفة الغربية وقطاع غزة، 91 % منها في الضفة الغربية و9 % في قطاع غزة. وتشكل مساحة الأراضي البعلية 86 % بينما تشكل المساحة المروية 14% من مجموع المساحة الزراعية، أما مساحة المراعي فتبلغ 2.02 مليون دونم ولا تتجاوز مساحة المتاح منها للرعي 621 ألف دونم، كما وتبلغ مساحة الأراضي المصنفة كغابات وأحراش 94 ألف دونم. من

مجموع المحميات الطبيعية والبالغة (48) محمية تسلمت السلطة (17) محمية فقط، تتركز في أراضي المنحدرات الشرقية والأغوار. يقع 62.9 % من الأراضي الزراعية في منطقة (ج) و 18.8 في منطقة (ب) و 18.3 في منطقة (أ).

أما كميات المياه المتاحة للزراعة فتبلغ (150) مليون متر مكعب سنوياً وتشكل 45 % من إجمالي المياه المستخدمة، (70) مليون متر مكعب منها يستعمل في الضفة الغربية و(80) مليون متر مكعب يستعمل في قطاع غزة وتشكل الآبار الجوفية المصدر الرئيسي للمياه في قطاع غزة، وفي الضفة الغربية تأتي مياه الري من المياه الجوفية والينابيع وتصادر إسرائيل 82 % من المياه الجوفية الفلسطينية في الضفة الغربية. ويشير تقرير البنك الدولي (2009) حول المصادر المائية الفلسطينية إلى أن رفع قيود الاحتلال وتوفير المياه الإضافية للزراعة سيؤدي إلى زيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10 % وسوف يوفر حوالي (110) ألف فرصة عمل إضافية.

الأراضي الفلسطينية غنية بالتنوع الحيوي الزراعي وذات بيئات زراعية ومناخية متعددة تمكنها من إنتاج محاصيل عدة في أوقات مختلفة من السنة، وكغيرها من دول العالم والمنطقة فقد بدأت الأراضي الفلسطينية بالتأثير بظاهرة التغير المناخي واتضح ذلك من خلال زيادة وتيرة وتكرار سنوات الجفاف والصقيع والفيضانات.

يبلغ مجموع الحيازات الزراعية عام 2004 حوالي 101 ألف حيازة، 69.5 % منها نباتية، 7.3 % حيوانية و 23.2 % حيازات مختلطة.

حيث تلعب الثروة الحيوانية في فلسطين دوراً هاماً، حيث تشكل ما نسبته39% من قيمة الإنتاج الزراعي، حيث يبلغ عدد الأغنام والماعز حوالي (688،899) رأساً من الأغنام، (322،082) رأساً من الماعز و (32،986) رأساً من الأبقار بالإضافة إلى الإبل والخيول معظمها موجودة في الضفة الغربية. ويوجد في فلسطين حوالي 27 مليون طائر لاحم بالإضافة إلى حوالي 2.9% مليون طائر بياض، في حين تبلغ عدد خلايا النحل في فلسطين حوالي 47 ألف خلية.

يساهم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر عن طريق توفير الغذاء والدخل والعمل للمزارعين وأصحاب العلاقة الآخرين، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين مستويات المعيشة للمواطنين، حيث يحقق الإنتاج الزراعي المحلي نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي من معظم الخضار، الزيتون، زيت الزيتون، لحوم الدواجن والبيض، والعسل، والعنب والتين هذا مع العلم بأن معظم مدخلات ومستلزمات الإنتاج مستوردة.

أما بالنسبة للمساحات المزروعة فأنها تشهد تذبذباً من سنة إلى أخرى بسبب تذبذب كميات الأمطار، وهذا يؤثر في كميات الإنتاج النباتي وبشكل خاص الزيتون والمحاصيل التي قد يصل إنتاجها في السنوات الجيدة خمسة أضعاف السنوات الرديئة وكذا الحال بالنسبة لأعداد وإنتاج الثروة الحيوانية والتي تعتمد بشكل أساسي على أسعار الأعلاف والأمطار وبشكل خاص الأغنام والماعز وتبعاً لذلك هناك تذبذب في إنتاج اللحوم والحليب والبيض حيث إن إنتاج اللحوم في تناقص بينما إنتاج الحليب والبيض في تزايد خلال السنوات الخمس الأخيرة.

كما ويعاني القطاع الزراعي من ضعف في وفرة التمويل الداخلي والخارجي حيث كان يشكل 1 % من موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2010ـ2011، وبناءً على خطة التنمية الوطنية لعام 2011ـ2013 قد خصصت الحكومة للقطاع الزراعي ما نسبته 7 % من إجمالي موازنة الخطة المخصصة للنفقات التطويرية. إلا أن جزءاً يسيراً من تلك النسبة تم توفيره من المانحين مما حال دون تنفيذ جزء كبير من التدخلات وبالتالي لم يحدث تقدم ملموس في القطاع الزراعي من حيث زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مما يرتبط أيضاً في علاقته بالأمن الغذائي للأسر الريفية الفلسطينية.

2.1 سياسات القطاع الزراعي:

فيما يتعلق بالأمن الغذائي لابد من بلورة سياسات واضحة تتناسق وتتكامل فيما بينها من أجل تحقيق وإنجاز الأولويات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحديدها.

1. **السياسات التي تعزز صمود وتمسك المزارعين بالأرض والبقاء في الزراعة.**

- إعادة تأهيل ما دمره الاحتلال ودعم المزارعين المتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية.
- دعم وحماية الفئات المهمشة وخاصة صغار المزارعين وفقراء الريف والنساء والبدو.

2. **السياسات الهادفة إلى إدارة الموارد في المناطق الفلسطينية بكفاءة وبشكل مستدام وتشمل:**

- زيادة وفرة المياه وتحسين إدارة العرض.
- تحسين إدارة الطلب على المياه الزراعية.
- الإدارة المستدامة للأراضي وزيادة مساحتها واستصلاحها والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي الزراعي.

3. **السياسات التي تحسن من قدرة الإنتاج الزراعي الفلسطيني على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.**
4. **إنتاجية الزراعة بشقيها النباتي والحيواني ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي قد تحسنت.**

- يشكل هذا الهدف تحدياً وفرصة للزراعة والمزارعين الفلسطينيين وخاصة صغار المزارعين ومربي الأغنام والماعز والمحاصيل الحقلية والزراعات البعلية والزيتون، حيث إن الإنتاجية متدنية والقيمة المضافة المتأتية من هذه الأنشطة محدودة جداً. لذا فإن زيادة إنتاجية هذه الأنشطة وغيرها تعتبر أولوية متقدمة من خلال المرحلة القادمة لما لها من آثار مباشرة على تحسين دخول ومستويات معيشة المزارعين وتحسين أوضاع الأمن الغذائي وانعكاساتها على الدخل المحلي الإجمالي والصادرات.

5. **تمكين القطاع الخاص من القيام بدوره بسهولة ويسر في عملية التنمية الزراعية والريفية.**

أما إستراتيجية وزارة الزراعة الفلسطينية في مجال تنمية المرأة والأمن الغذائي تتلخص في الأهداف التالية:

- إستراتيجية تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في المجتمعات الريفية.
- رفع المستوى المعيشي للأسرة الفلسطينية في الريف والبادية.
- تحسين وتطوير طاقات وإمكانيات أفراد المجتمع الريفي مع التركيز على المرأة الريفية.
- تطوير ورفع الوعي لدى فئات الريف بأهمية العمل الجماعي، وتشجيع إنشاء الجمعيات النسوية المتخصصة في الريف الفلسطيني إستراتيجية تمكين المرأة من الوصول إلى الأسواق.
- خلق فرص عمل للنساء الريفيات في الريف الفلسطيني.
- تمكين المرأة في المجال الزراعي، وتمكينها من الوصول إلى الخدمات الإرشادية والتدريبية.

ثانياً: الوضع الراهن للمرأة الريفية في فلسطين ودورها في الأمن الغذائي:

تساهم المرأة بدور فعال وأساسي في التنمية الزراعية حيث يقع على عاتقها عبء كبير من العمل الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، كما أن حوالي 35 % من النساء العاملات بأجر يعملن في القطاع الزراعي بالإضافة للعمل العائلي غير مدفوع الأجر.

شكلت الأسر التي ترأسها إناث 9.3 % من الأسر الفلسطينية في العام 2010. كما تُظهر مؤشرات الفقر بصرف النظر عن المقياس المستخدم في قياس مؤشرات الفقر أن الأفراد في الأسر التي ترأسها إناث أكثر عرضة للفقر مقارنة بالأفراد في الأسر التي يرأسها ذكور للعام 2010 فقد أظهرت المؤشرات أن نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري بين الأسر التي ترأسها إناث قد بلغت 29.8% مقابل 25.5 % للأسر التي يرأسها ذكور.

مقارنة مع2009 ، نجد أن نسبة الفقر في عام 2010 ترتفع بين أفراد الأسر التي ترأسها أنثى بينما نجد انخفاض في نسبة الفقر بين أفراد الأسر التي يترأسها ذكر في عام 2010 مقارنة بعام 2009م.

الحديث عن الأمن الغذائي ليس بالأمر الغريب على ثقافة الشعب الفلسطيني، فقد كانت أحد أهم أدواته في تلبية احتياجاته الغذائية الأساسية في مواجهة ظروف الاحتلال، من خلال إدراك الأسرة الريفية ومنذ اللحظة الأولى لأهمية هذه الإستراتيجية «العفوية» من خلال الاهتمام بالأرض ومصادر المياه وحمايتها من أجل البقاء. لقد كانت توجهاته التنموية والمعتمدة على الذات والإمكانات المحلية المتاحة، فكانت ثقافة وممارسات الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية في المناطق الريفية وداخل المدن واستغلال الحدائق «والحواكير» المنزلية وحتى أسطح المنازل في

أنشطة ومشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني الصغيرة والصغيرة جداً وصولاً إلى تطوير ما يعرف بالاقتصاد المنزلي الفلسطيني الذي لعبت فيه المرأة الفلسطينية إلى جانب المزارع الفلسطيني دوراً مميزاً في إنتاج وتخزين البذور الزراعية المحلية وعمليات التصنيع الغذائي المنزلي المتنوعة لسد احتياجات الأسر الفقيرة والمنكشفة من المواد الغذائية المصنعة والمجففة والمجمدة. هذه التجارب قادت في وقت لاحق ـ خصوصاً خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى ـ إلى ممارسات تنموية انعتاقية هامة أكثر تنظيماً أخذت شكل المشاريع المدرة للدخل والتعاونيات الزراعية المنتجة والمولدة لفرص العمل لآلاف العاطلين عن العمل، كما لعبت تلك الإستراتيجية دوراً حيوياً في مواجهة آثار الإغلاق والحصار وسياسة منع تجوال المواطنين وبالتالي ساعدت بالتقليل من مشكلة انعدام الأمن الغذائي.

2 ـ مفهوم الأمن الغذائي:

يعني مفهوم الأمن الغذائي إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً أو جزئياً.

والتمتع بالأمن الغذائي يعني الحصول في جميع الأوقات على الأغذية التي نحتاجها لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة.

وعلى مستوى أبسط يعرف الأمن الغذائي بأنه حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفيهم من غذاء ملائم من الناحية التغذوية، وملائم من ناحية (الجودة والكمية والتنوع) لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة.

ووفقاً لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) يتحقق الأمن الغذائي «عندما يتوفر لجميع الناس وفي جميع الأوقات القدرة الفيزيائية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من الغذاء لتلبية احتياجاتهم الحياتية لممارسة حياة صحية ومنتجة». هذا التعريف ينطوي على أربعة عناصر:

- توفر الغذاء ـ سواء المنتج محلياً أو المستورد.
- توفر إمكانية الوصول إلى الغذاء.
- توفر الاستقرار لضمان الحصول على ما يكفي من الغذاء في كل الأوقات دون خوف من هزات طارئة.
- توفر إمكانية استهلاك الغذاء بشكل صحي وتوفر منافع صحية ومياه نقية ورعاية طبية.

كما وقام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة والأونروا بتقسيم الأسر الفلسطينية إلى أربع مجموعات فيما يتعلق بالأمن الغذائي: (2008)

- أسر آمنة غذائياً: الأسر ذات الدخل والاستهلاك اللذين يزيدان على 2.6 دولار لكل فرد فيها في اليوم الواحد.
- أسر آمنة غذائياً بشكل هامشي: الأسر ذات الدخل أو الاستهلاك (وليس كليهما) الذي يزيد على 2.6 دولار لكل فرد في اليوم الواحد.
- أسر مُعرَّضة لعدم الأمان الغذائي: الأسر ذات الدخل والاستهلاك دون 2.6 دولار لكل فرد فيها في اليوم الواحد.
- أسر غير آمنة غذائياً: الأسر ذات الدخل والاستهلاك دون 1.9 دولار لكل فرد فيها في اليوم الواحد.

ملاحظة: يقاس الفقر أو الأمن الغذائي إما بالعلاقة مع استهلاك الأسرة أو مع دخلها. وغالباً ما يكون فقر الدخل أعلى من فقر الاستهلاك، نظراً لاستفادة الأسر الفقيرة من المساعدات الغذائية المجانية، ولوجود استهلاك من إنتاج زراعي ذاتي.

2 ـ 2 أسباب انعدام الأمن الغذائي في فلسطين:

2 ـ 2 ـ 1 سياسات الاحتلال:

من الصعب الآن الحديث عن إستراتيجية فلسطينية للأمن الغذائي في ظل استمرار سياسة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية وإقامة مئات الكيلومترات من جدران ومناطق العزل لدواعي أمنية غير مبررة على حساب أخصب الأراضي الزراعية الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي أدت إلى فقدان آلاف المزارعين وعمال

الزراعة لفرص عمل دائمة. نشير هنا إلى مثال واضح يتمثل في مصادرة حوالي 25 % من أخصب الأراضي الزراعية في قطاع غزة لصالح المنطقة الأمنية الإسرائيلية العازلة بطول 55 كيلومتراً وعلى طول الحدود الشمالية والشرقية للقطاع، وبالتالي حرمان أكثر من 15 % من مزارعي قطاع غزة من حق الوصول إلى أراضيهم الزراعية لإنتاج وتوفير الغذاء لسكان القطاع اعتماداً على تلك الأراضي التي كان من الممكن أن تشكل سلة غذاء لسكان القطاع. هذا الوضع وللأسف الشديد يقود هؤلاء المزارعين ومئات الآلاف من المواطنين في غزة إلى الانتظار يومياً في طوابير توزيع المواد الغذائية المؤدية إلى شبابيك المؤسسات الإغاثية المحلية والدولية وبرامج ومشاريع البطالة المؤقتة «الخداعة» التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

إن خطورة هذه الحالة التي نعيشها اليوم تضرب في الصميم نهج الأمن الغذائي المستدام وتوفير سبل العيش الكريم من جهة، ومن جهة أخرى تكرس إستراتيجية الاعتماد على الغير في توفير لقمة العيش «المغمسة» بمشاعر الإحباط واليأس والغضب وفقدان الأمل بوطن فلسطيني متصل وقابل للحياة.

إن تدهور الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية له طبيعة خاصة تميزه عن معظم مناطق العالم، حيث أنه لم يتولد عن نقص في وفرة الغذاء، ولكنه ناتج عن القيود التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الحراك الاقتصادي، بما في ذلك القيود على حركة البضائع والمنتجات الزراعية الفلسطينية، وعلى حرية الأشخاص للعمل بين القرى والبلدات والمدن وإحراز دخل يمكن مبادلته بالغذاء.

كما أن الأراضي الزراعية المنتجة تأثرت إلى حد كبير بإجراءات الإغلاق والعزل عن الأسواق في المراكز الرئيسة، وخاصة بسبب مصادرة الأراضي وإقامة جدار الفصل العنصري الذي عزل العديد من الأراضي الزراعية الفلسطينية خارج الجدار، وكذلك قيام قطعان المستوطنين وتحت حماية جيش الاحتلال الإسرائيلي بحرق المحاصيل الزراعية، والأشجار المثمرة، وخاصة أشجار الزيتون مما أثر في الواقع الاقتصادي للعديد من الأسر المعتمدة في دخلها وغذائها على الإنتاج الزراعي لقد تدهور واقع الأمن الغذائي في أوساط الأسر الفلسطينية إلى درجة مقلقة، جميع هذه الأسباب أدت إلى زيادة معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية حيث وصلت النسبة إلى 57 %، وكذلك زيادة نسبة انعدام الأمن الغذائي ليؤثر في 38 % من الشعب الفلسطيني (FAO/WFP، 2008). كما يتأثر قطاع غزة بشكل كبير من انعدام الأمن الغذائي، حيث وصلت إلى 56 %، في حين أنها 25 % في الضفة الغربية. وأدى الاجتياح الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة وما خلفته من دمار للبنية التحتية وللمرافق الاقتصادية واستمرار الحصار إلى مزيد من التدهور في حال الأمن الغذائي في غزة، إذ أظهرت الدلائل الأولية أن نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً في قطاع غزة ارتفعت إلى 76 % بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة واستمرار الحصار. ومن المثير للقلق سرعة تدهور الأمن الغذائي في المناطق الحضرية، إذ زادت نسبة غير الآمنين نحو 23 % في عام 2008 بالمقارنة مع عام 2007 (UNRWA/WFP/FAO، May 2008).

2 ـ 2 ـ 2 الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية تتفاقم بسبب انخفاض التمويل المباشر للسلطة)وتعليق إسرائيل للمدفوعات الضريبية).

2 ـ 2 ـ 3 السيطرة على المياه:

إن كميات المياه التي يستهلكها المواطن الفلسطيني محكومة بأيدي الاحتلال الإسرائيلي والذي يحدد الكميات السنوية المسموحة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة ولا يسمح للفلسطينيين بالتصرف بالمياه أو حفر الآبار أو الاستفادة من مياه الأمطار مما يزيد من معاناة المواطن الفلسطيني و يحرم المزروعات من توفر المياه للزراعة، كما تحرم الأسر من توفر المياه الصحية السليمة للشرب في البيوت مما يؤثر في صحة الفرد، وأغلب المياه المضخوخة في الضفة الغربية وقطاع غزة تزود بها المستوطنات المحيطة بها.

مثلاً: في قرية بردلا، في الزاوية الشمالية الشرقية من محافظة طوباس، تم تشييد ثمانية آبار فلسطينية قبل عام 1967 للأغراض المنزلية والزراعية، بأعماق تتراوح ما بين 30 إلى65 متراً. وبعد حرب1967 ، شيدت إسرائيل اثنين من الآبار العميقة (بردلا 1 في عام 1968 وبردلا 2 في عام 1979) على بعد مئات الأمتار من الآبار الفلسطينية. نتيجة لذلك، انخفض منسوب المياه في الآبار الفلسطينية بمعدل مترين سنوياً، وزادت نسبة الملوحة. أما الآن فهذه الآبار أصبحت جافة، إذ أن أغلب الينابيع المحلية تستخدم من قبل المستهلكين الفلسطينيين للأغراض المنزلية والزراعية.

وفي فصائل في محافظة أريحا، حفرت إسرائيل ستة آبار إنتاجية. والناتج من البئر الفلسطينية الوحيدة في المنطقة قد انخفض إلى الصفر، كما جفت الينابيع المحلية التي كانت غزيرة في السابق.

وفي العوجا، فإن نبع العوجا الوفير الإنتاج، والذي كان يوفر نحو 9 ملايين متر مكعب في السنة، قد جف لعدة أشهر، نتيجة إنشاء خمسة آبار إنتاجية إسرائيلية قريبة منه. وهذه القرية التي كانت تكثر فيها المياه سابقاً بوفرة تضطر الآن إلى شراء المياه.

2 ـ 2 ـ 4 التغير المناخي في فلسطين:

تعتبر في طبيعتها الجغرافية هامة ومعتدلة في مناخها، حيث تعتبر نسبة كبيرة من أراضيها غنية بالتربة الصالحة للزراعة، كما أنها تتمتع بتنوع الفصول والمناخ ما بين شتاء وخريف وربيع وصيف، لكن هناك عده عوامل أثرت على تغير المناخ وبالتالي ساهمت في ارتفاع درجة الحرارة في الجو مما أثر على طبيعة المناخ الجوي في فلسطين، وبدأنا نشاهد تغيراً في الفصول فقلت نسبة هطول الأمطار، وارتفعت درجة الحرارة في أيام الشتاء القارص، وقلت نسبة حركة الرياح وأصبحت رياح تأتي بالجفاف للأرض، وازدادت نسبة الصقيع الذي يقضي على المزروعات وغير ذلك، مما أثر هذا في إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وارتفاع نسبة الفقر وعدم توفر الغذاء والماء الكافي والصحي والتلوث البيئي لكافة المواطنين.

2 ـ 2 ـ 5 الوضع التغذوي في فلسطين عند مقارنة وضع الفرد الفلسطيني بنظيره العربي:

فالفرد الفلسطيني يستهلك كميات أقل، ويعود السبب في ذلك إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ينعكس سلباً على المستوى التغذوي في فلسطين، وهذا يتطلب إبراز الوضع التغذوي السيئ في فلسطين والعمل على تحسينه من خلال المنظمات الدولية التي تهتم بالمجال التغذوي.
فارتفاع الفجوة الغذائية، التي هي حصيلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج الغذائي المحلي. ويعود ذلك إلى عدة عوامل تؤدي إلى زيادة الطلب أو تباطؤ الإنتاج، ويمكن إيجازها في ارتفاع معدلات النمو السكاني. والتحسن في مستويات الدخول، وتدني نسبة الأراضي المزروعة فعلاً. وأهمية الزراعات المطرية مقارنة بالمروية التي تعتمد بشكل أساسي على الظروف المناخية مما يؤدي إلى تذبذب إنتاجها. والنمط الاستهلاكي وتنوعه.

ثالثاً: دور المرأة الفلسطينية :

تشكل النساء 49.3 % من مجموع السكان في فلسطين، كما تشكل النساء حوالي 14.1 % من القوة العاملة الرسمية، ويتركز عمل معظم النساء العاملات في عدد محدود من القطاعات، حيث يتركز عملهن في قطاع الخدمات و قطاع الزراعة وتصل نسبة النساء العاملات فيهما إلى 67 % من القوة العاملة الرسمية، حيث وصلت نسبة عمل النساء في الزراعة إلى 35.6 % عام 2006 من مجموع العاملين في مجال الزراعة في مختلف محافظات الوطن.

لقد اهتمت السلطة الفلسطينية بالمرأة بشكل عام، وبالمرأة الريفية بشكل خاص. وتزخر أدبيات التنمية بمبررات كافية للاهتمام بالمرأة الريفية، حيث تمثل المرأة عنصراً بشرياً فعالاً يترك بصماته على معظم جوانب الحياة، ويساهم في الارتقاء بدخل الأسرة ورفاهيتها. والدعوة إلى أهمية الإسراع بتنمية المرأة الريفية بات أمراً حيوياً وأساسياً لتحقيق الأهداف القومية للدولة، والوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

ومن المنظور التنموي يمثل تأثير المرأة على التنمية أكثر من 50 % بسبب تأثيراتها المتشعبة على باقي عناصر الموارد البشرية (الأطفال – الشباب – الرجال)، وكصانعة للأجيال فالمرأة هي المعين الذي يتغذى منه الجنين ويتأثر بها كل من الأطفال والمراهقين والشباب والرجال، فهي تعتبر قوة اجتماعية وقوة اقتصادية وقوة تربوية (لأنها تربى الأجيال وتغرس القيم).
لهذا فإن تطبيق سياسات لتنمية المرأة الريفية، سيكون له آثار متنوعة في دفع عجلة التنمية بالمجتمع الريفي. وسوف يضيف الكثير إلى الطاقة الإنتاجية، وينمى القدرة الفكرية والثقافة للمرأة الريفية، مما ينعكس أثره إيجابياً على زيادة قدراتها على الإدارة الرشيدة لاقتصاديات المنزل، ويزيد من كفاءتها في تعظيم القيمة المضافة،

وتقليل الفاقد من المنتجات الزراعية، كما يساهم في خلق قيم بيئية وتنمية الشعور بالمسئولية المجتمعية. لهذا يمكن القول أن قيمة تنمية المرأة الريفية لها عوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية، مما ينعكس إيجابياً على زيادة قدرتها على توجيه كل العناصر المتاحة لتوفير الأمن الغذائي للأسرة.

3 ـ 1 المرأة في الزراعة ودورها في الأمن الغذائي:

تشارك المرأة الفلسطينية في قطاع الزراعة بشكل واسع، إلا أن هذا المشاركة لا تشكل نقطة انطلاق سليمة لكي يصبح إنتاج المرأة الزراعي ذا فائدة بشكل أوسع وأدوَم عليها وعلى اقتصادها. فكما ذكرنا أن كثيراً من أعمال المرأة الزراعية تصب ضمن القطاع غير الرسمي. فبدلاً من أن يصبح العمل الزراعي هو عمل لامتصاص ما تعاني منه المرأة من فقر، لا بد أن يصبح استثماراً له أهدافه الربحية والتوسعية على المستوى الزراعي والحيواني.

أشارت إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2006 أن نسبة مشاركة المرأة في العمل الزراعي تصل إلى 33.6 % بينما تصل نسبة العمل في الزراعة للرجال 11.9 %، وتختلف أدوار المرأة في الزراعة حيث يعتبر دورها مركباً، منها الإنتاجي حيث تقوم المرأة بالأعمال التقليدية في الزراعة مثل تحضير البذور للزراعة، التسميد، التعشيب، الحصاد، التخزين والتسويق إضافة إلى التصنيع الغذائي، أما في مجال الثروة الحيوانية فإن النساء تتحمل مسؤولية الحلب وتصنيع منتجات الحليب وتسويق تلك المنتجات إضافة إلى تحمل أعباء كل الأمور المتعلقة بالأعمال المنزلية خاصة فيما يتعلق بجمع ونقل المياه والحطب، وتتسم هذه الأعمال بأنها تحتاج إلى ساعات طويلة. كما تلعب المرأة دوراً كبيراً ورائدا في إنتاج الغذاء، وذلك بزراعة الحدائق المنزلية و تزويد الأسرة بمجموعة من النباتات والخضروات المتنوعة، حيث تعتبر الحدائق المنزلية كمحطات تجارب تحاول النساء زراعة معظم النباتات التي يحتاجها البيت. إن المعرفة الخاصة للنساء حول قيمة واستخدامات الأنواع والأصناف المحلية المختلفة امتدت إلى النباتات البرية والتي تستعمل في وقت الحاجة للعلاج أو كمصدر للدخل أو الغذاء مثل: (الأوراق، الثمار، البذور، الجذور والدرنات) وبالتالي برز دور المرأة في التنوع الحيوي وذلك من خلال إدارتها للحديقة المنزلية وفي هذا مضامين هامة للمحافظة على الموارد الوراثية النباتية. مما قلل من اعتماد الأسرة على شراء كافة احتياجاتها، وبالتالي قلل مبالغ الصرف إلى أدنى حد ممكن، وهذا يترجم محاولة النساء توفير حد معين من الأمن الغذائي لأسرهن.

فسياسات الاحتلال فرضت على المرأة الفلسطينية ظروفاً قاسية تتسم بالعقاب الجماعي، جراء ذلك أصبحت المرأة تمتهن الحرف اليدوية والمشغولات وممارسة الأعمال لتوفير متطلبات أسرتها، فالمرأة الفلسطينية أبدت صلابة منقطعة النظير تجاه الاحتلال فتوجهت على كل ما يمكنها استخدامه والعمل به ضمن هذه الظروف، فعمدت إلى تربية الأغنام و الدواجن والتصنيع الغذائي وتغذية النحل والحدائق المنزلية وزراعة النباتات الطبية لتحقيق الأمن الغذائي لها ولأسرها.

إن تعزيز دور المرأة يهدف إلى تحسين كفاءة الإنتاج والقيمة المضافة عن طريق مساعدة النساء ودعمهن في تبني وتنفيذ مجموعة من الأنشطة والمشاريع ويشمل هذا التدخل العديد من الأنشطة مثل: تصنيع المنتجات الزراعية، المشاريع الزراعية الإنتاجية والتسويقية. بحيث تعطى الأولوية في هذه المشاريع للنساء المسؤولات عن رعاية العائلة والنساء الفقيرات ويشمل ذلك دعم المشاريع التي تقوم عليها النساء، دعم التعاونيات الإنتاجية النسوية، تطوير قاعدة بيانات خاصة بدور المرأة في القطاع الزراعي، تعزيز قدرة النساء بالوصول إلى المصادر المالية والمعرفة، ودعم المبادرات النسوية الخلاقة في القطاع الزراعي.

وقد يكون ما ينقص المرأة هنا هو معرفتها بكيفية ممارسة التسويق المحلي والخارجي؛ فالمرأة هي التي تزرع وتحصد وتنتج، ولكنها تكون في أغلب الأحيان عاجزة عن التسويق المنهج الذي يدخل في الحسابات الاقتصادية الرسمية. على سبيل المثال، أن يكون للمرأة المزارعة إطار مؤسسي يخدم تسويق منتجاتها، وأن يكون لديها أفكار متعددة حول التعبئة والتغليف وبناء الخدمات الاقتصادية المبسطة وغيرها من الأمور التي تمكن المرأة المزارعة من أن تشكل خطاً تسويقياً ممنهجاً. ولتحقيق هذه الغاية؛ فإن المسؤولية هنا ملقاة على عاتق الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والأهالي والجمعيات النسوية التي سيكون لها دور بارز لدعم وجود مثل هذا النوع من النساء المزارعات.

رابعاً: المعوقات التي تواجه دور المرأة الريفية في فلسطين:

المعوقات الاقتصادية: أهم المعوقات الاقتصادية التي تحول دون تنمية المرأة:

- الاحتلال و الإغلاقات التي تحول دون وصول المرأة إلى سوق العمل.
- المساهمة المحدودة للمرأة في القوى العاملة تشكل تحدياً كبيراً أمام التنمية الاقتصادية في فلسطين.
- بالإضافة إلى عمل المرأة غير المأجور في بعض الأعمال مثل الزراعة وهذا يعيق من تنمية المرأة اقتصادياً.
- لا يزال تمثيل النساء في الأحزاب السياسية وبشكل خاص في الهيئات العليا للأحزاب السياسية لم يصل إلى المستوى المطلوب، حيث تتواجد المرأة بنسبة أكبر في مستوى القاعدة الجماهيرية للأحزاب.
- بالإضافة إلى تشتت أقطاب الحركة النسوية، وعدم توفر إطار عمل ينظم الجهود والإمكانيات في سبيل تعزيز وتمكين المرأة في المجتمع.
- التوجيهات غير الإيجابية لدى المجتمع بشكل عام وفئة مهمة كالشباب تجاه حق مشاركة المرأة في الحياة السياسية واتخاذ القرار.

لا شك أن هذه المعيقات تحد من لعب المرأة للدور الحقيقي الذي تستطيعه، والذي من شأنه أن يساعد في عملية التنمية والبناء للاقتصاد الفلسطيني، بما يعظم من نسب النمو، وزيادة معدل دخل الفرد والأسرة، والحد من الأمراض الخطيرة التي تهدد أي مجتمع والمتمثلة بالفقر والبطالة. ولا أحد يشك أيضاً، أنه إذا توفرت الظروف الملائمة للمرأة، فإنها قادرة على النجاح والتميز في لعب هذا الدور، مما ينعكس إيجابياً على توفير الأمن الغذائي للمجتمع الفلسطيني بكافة أطيافه.

خامساً : نشاطات وزارة الزراعة في مجال دعم وتنمية المرأة الريفية و دورها في الأمن الغذائي:

لعب الإرشاد الزراعي دوراً في المساعدة في تحقيق الأمن الغذائي حيث تندرج جهود الإرشاد المتعلقة بالأمن الغذائي أساساً في فئتين؛ تتمثل في:

- تعزيز زيادة إنتاج الغذاء وتقليل الفاقد من الأغذية لضمان توفير المواد الغذائية بأسعار معقولة.
- تشجيع خلق المزيد من فرص العيش الكريم و الحصول على الغذاء .

ويرجع الاهتمام بالأمن الغذائي والمواد الغذائية، والذي ظهر في عام 2008 أساساً، إلى المخاوف على توفر الغذاء بشكل شامل في ظل ارتفاع أسعاره. ومن الجدير بالذكر، أن التحدي المتمثل في إنتاج الغذاء يعزز الحاجة للإرشاد للمساهمة بتهيئة بيئة مواتية للمعيشة من شأنها توفير الغذاء للفقراء في المناطق الريفية.

يعتبر دور الإرشاد في التعامل مع الأمن الغذائي مزيجاً من الإجراءات التالية:

- التصدي لانعدام الأمن المزمن وطويل الأجل من خلال تحسين الإنتاجية.
- معالجة الخسائر الغذائية الناجمة عن ضعف خدمات ما بعد الحصاد، ونقاط التفتيش الإسرائيلية والقيود المفروضة على الحركة، والافتقار إلى مرافق وتقنيات التخزين.
- زيادة القدرة على مواجهة الأحداث المناخية الحادة والمخاطر الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية، من خلال تقديم الدعم لإعادة التأهيل الزراعي وجهود الحد من المخاطر.
- الاستجابة للأسر الضعيفة والمهمشة في المجالات التالية: مناطق التماس، منطقة الأغوار ، ومناطق الجفاف، والقرى النائية، والعاملون السابقون في المستوطنات الإسرائيلية.
- زيادة فرص العمل والدخل في الريف لجعل المواد الغذائية أيسر منالاً.

سادساً- هناك عدة مشاريع نفذتها وزارة الزراعة للمساعدة في تحقيق الأمن الغذائي:

6 ـ 1 مشاريع محاربة الفقر (المشاريع الصغيرة المدرة للدخل):

قامت وزارة الزراعة بتنفيذ عدد من المشاريع لمحاربة الفقر التي تستهدف المرأة الريفية، حيث تضمنت 621 مشروع زراعي إنتاجي صغير مدر للدخل في مختلف محافظات الوطن، في مجالات تربية الأغنام، وتربية النحل، وتربية الأبقار، وحفر آبار جمع مياه الأمطار، شبكات ري، حدائق منزلية، وحدات تصنيع غذائي، بالإضافة إلى وحدات تصنيع منتجات الألبان والأجبان، حيث بلغ عدد المستفيدات من تلك المشاريع 800 سيدة، بلغت التكلفة الإجمالية

لهذة المشاريع US650.000$ وتهدف هذه المشاريع إلى تحسين الظروف المعيشية للعائلات الريفية الفلسطينية المستهدفة وتوفير المتطلبات الأساسية من الغذاء، إضافة إلى تمكين المرأة اقتصادياً و تحسين أوضاعها المعيشية وتحسين دخلها.
علماً بأن هذه المشاريع تم تمويلها من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأغذية والزراعة.

كما تضمنت المشاريع المنفذة، عقد العديد من الدورات الزراعية في مجال إدارة وتقييم المشاريع، بالإضافة إلى تطوير المهارات الفنية للمستفيدات من المشروع في مختلف المجالات الزراعية مثل تربية النحل، تربية الأغنام، التصنيع الغذائي، حدائق منزلية .... الخ.

6 ـ 2 مشاريع الحديقة المنزلية وزراعة النباتات الطبية:

قامت وزارة الزراعة وبالتعاون مع مشروع التنوع الحيوي الزراعي ومؤسسة إيفاد ـ أنيرا بهدف تأمين حاجة الأسرة الريفية، وتحسين مصادر دخلها، بتوزيع 487050 شتلة لنباتات طبية وعطرية لزراعتها في الحديقة المنزلية. وتضمنت 331000 شتلة زعتر، 41700 شتلة بابونج و114350 شتلة ميرمية، كما تم توزيع 120 كغم بذور كمون ويانسون، 1000 كغ بذور خضار. وقد بلغ مجموع الأسر الريفية المستفيدة 980 أسرة ريفية، هذا وقد حصلت المستفيدة على 500 شتلة زعتر، 100 شتلة بابونج، 50 شتلة ميرمية، 150 غم كمون و يانسون.

كما قامت الوزارة بالتعاون مع جمعية النباتات الطبية والعطرية في محافظة أريحا والأغوار بتوزيع 250،000 شتلة نباتات طبية وعطرية، بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية حيث بلغ عدد المستفيدات 500 مستفيدة.

كما قامت وزارة الزراعة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بالإشراف على تنفيذ عدد من الحدائق المنزلية حيث يبلغ عددها 112 حديقة بتكلفة 2600 دولار للحديقة الواحدة وتبلغ ميزانية المشروع 234000 دولار والهدف العام للمشروع هو تحسين الظروف المعيشية للعائلات الريفية الفلسطينية المستهدفة وتوفير المتطلبات الأساسية من الغذاء.

6 ـ 3 مشروع الأمن الغذائي:

يهدف المشروع إلى المساهمة في التخفيف من حدة الفقر والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في المناطق الريفية الفقيرة المهمشة، من خلال تنفيذ مشاريع صغيرة مدرة للدخل مثل (تربية الأبقار، الأغنام، النحل، الدجاج، حفر الآبار، والحصاد المائي). بالإضافة إلى الأهداف الجزئية مثل خلق فرص عمل للفئات الفقيرة، والمساهمة في التقليل من عدد الفقراء، رفع مستوى المعيشة للأسر الريفية، تغطية حاجة السوق المحلي من الإنتاج الزراعي.

حيث بلغت ميزانية المشروع: 98.978 $ لتمويل مشاريع إنتاجية صغيرة (حيث تم توزيع 40 مشروع أغنام بواقع 4 أغنام لكل أسرة، 180 دجاجة وديك حيث بلغ عدد الأسر 30 أسرة، حفر 14 بئراً، توزيع 26 بقرة حيث بلغ عدد الأسر 26 أسرة، توزيع 30 خلية نحل، حيث بلغ عدد الأسر 10 أسر، بالإضافة إلى توزيع 10 أزواج من الحمام على أسرة ريفية واحدة، ومشاهدة حصاد مائي استفادت منها 4 أسر، في عشر من القرى الأكثر فقراً في محافظة طوباس التالية (تياسير، سلحب، بردلة، كردلة، عين البيضا، بزيق، عاطوف، العقبة، برزة). كما تم شراء وتوزيع بذار محاصيل حقلية بقيمة 20234 دولار. هذا وقد بلغ عدد العائلات المستفيدات من المشروع 105 عائلة بواقع 735 فرداً، على اعتبار أن متوسط عدد أفراد العائلة الفلسطينية يبلغ 7 أفراد.

6 ـ 4 مشروع الغذاء مقابل العمل والتدريب:

ينفذ مشروع الغذاء مقابل العمل و التدريب بتمويل من برنامج الغذاء العالمي، حيث يهدف المشروع إلى تقديم المعونات الغذائية للعائلات كثيرة الأولاد من غير المسجلين في كشوف وكالة الغوث الدولية و وزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة إلى تقديم المعونات الغذائية للنساء الريفيات اللواتي يتلقين تدريب على بعض القضايا الزراعية وإدارة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل.

يشمل المشروع بندين رئيسين: وهما الغذاء مقابل العمل حيث يستهدف هذا القسم من المشروع العمال العاطلين عن العمل وعدد أفراد أسرهم تزيد على 6 أفراد، وضمن المشروع يتم تزويد العمال بمواد أولية لتنفيذ نشاطات المشروع بعد إعداد خطة عمل توضح جميع النشاطات التي ستنفذ بالقرية من قبل اللجنة المحلية للمشروع، حيث تضمن نشاطات المشروع أعمال مجتمعية مثل (بناء جدران استنادية، بناء مساجد، زراعة أشجار).

بينما الغذاء مقابل التدريب فهو موجه للنساء الريفيات حيث يتلقين تدريب مقابل الحصة الغذائية وضمن المشروع تم عقد 350 دورة منها دورات زراعية مختلفة، والإسعاف الأولي والتثقيف الصحي، حيث بلغ عدد المستفيدات 16289 مستفيدة في 270 موقع في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) والجنوبية (قطاع غزة)، وقد تم توزيع 19874 طن من المواد التالية (طحين، سكر، ملح، زيت، حمص، سردين).

6 ـ 5 في مجال التسويق:

في إطار تفعيل دور المرأة الريفية ومشاركتها في البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني وتمكينها من الوصول إلى الموارد، وتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى فتح منافذ تسويقية لمنتجاتها، فقد نظمت وزارة الزراعة عدة معارض مركزية في مدينة رام الله بمشاركة لا تقل عن 200 تجمع نسوي من مختلف المحافظات الشمالية للضفة الغربية، تم خلالها عرض منتجات النساء الغذائية المختلفة، بهدف تمكين النساء من الوصول إلى سوق العمل وفتح منافذ تسويقية لهذه المنتجات، كما قامت الوزارة بتنظيم العديد من المعارض المحلية للمنتجات الزراعية حيث أقيمت مؤخراً معارض للعنب في بيت لحم، ومعرض الجوافة في قلقيلية، ...الخ، في معظم محافظات الوطن وذلك لمساعدة المزارع الفلسطيني والنساء الريفيات على تسويق منتجاتهم، وبالتالي تقوية وتمكين المزارع و المرأة اقتصادياً.

وضمن نشاطات الوزارة تم دعم النساء الريفيات لتحقيق الأمن الغذائي، كما قامت الوزارة بتنظيم أيام عمل لتذوق منتجات المرأة الريفية في محافظات الوطن، حيث تخلل هذا النشاط دعم وتطوير 21 جمعية، وذلك من أجل تحسين جودة المنتجات المصنعة من ناحية فنية بالإضافة إلى تطوير قدرات المستفيدات في التصنيع الغذائي والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، كما تم عقد عدة دورات في مجال التعبئة والتغليف والسلامة الصحية في التداول مع المنتجات المختلفة، وتم تزويد هذه الجمعيات بمعدات لتطوير منتجهن من ناحية فنية، حيث ركز هذا النشاط على تطوير منتج لكل جمعية بالإضافة إلى توزيع طباعة 11 بروشوراً يبرز نشاطات الجمعيات المختارة وطباعة 13 ليبلاً للمنتج المراد تطويره.

سابعاً : مقترحات لتطوير دور المرأة الريفية وطنياً وإقليمياً:

- احترام الدور الذي تلعبه المرأة الريفية في التنمية وتقديره.
- العمل على توسيع مفاهيم المرأة الريفية في العملية الإنتاجية وتطويرها.
- وضع السياسات و الإستراتيجيات في البرامج و المشاريع لصالح المرأة الريفية و حسب احتياجاتها.
- إعداد برامج إرشادية ملائمة من الناحية التقنية ومتناسبة مع دور المرأة بالزراعة .
- المحاولة في التغيير النمطي في عمل المرأة الريفية من خلال حثها على تغيير أدوارها في العمل الزراعي
- مشاركة المرأة الريفية في عملية اتخاذ القرار.
- محاربة الفقر و توفير فرص العمل للمرأة الريفية من خلال مشاريع ريادية تستغل الأيدي العاملة .
- إدخال مفاهيم التغذية السليمة وسلامة الغذاء والوقاية من أمراض سوء التغذية في البرامج الإرشادية.
- تحسين الرقابة الغذائية و حماية المستهلك.
- دعم و تدريب المرأة الريفية على تسويق المنتج الزراعي.
- تشجيع و تدريب النساء على إقامة المشاريع الإنتاجية الصغيرة و المتوسطة المدرة للدخل و طريقة إدارتها و كيفية الحصول على التمويل.

تسعى وزارة الزراعة منذ نشأتها لتحقيق الأمن الغذائي، والحد من الفقر، وتحسين الغذاء والتغذية للأسر الريفية، ودعم وتمكين دور المرأة في الزراعة وفيما يلي عدد من المقترحات لنشاطات وطنية وإقليمية لتطوير دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية.

7 ـ 1 المشاريع الوطنية المقترحة:

بهدف دعم وتطوير المرأة الريفية في التنمية الزراعية وضعت وزارة الزراعة العديد من مقترحات المشاريع لتحقيق هذا الهدف:

- مشروع ريادي وطني لإقامة وحدات تصنيع الألبان في فلسطين.
- مشروع ريادي وطني لدعم نشاط المرأة الريفية في مجال تربية نحل العسل في فلسطين.
- مشروع ريادي وطني لتنمية قدرات المرأة الريفية في مجال إنتاج واستخدام النباتات الطبية والعطرية في فلسطين.
- مشروع ريادي وطني لتنمية قدرات المرأة الريفية في مجال استخدام الطاقة في تجفيف المواد الغذائية في فلسطين.
- مشروع ريادي وطني لدعم صغار المزارعين بمدخلات الإنتاج.
- مشروع ريادي وطني لدعم قدرات المزارع الصغير.

7 ـ 2 المشاريع الإقليمية المقترحة:

بهدف تعزيز العمل العربي المشترك في مجال دعم وتنمية دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية في الوطن العربي، فيما يلي عرض لمقترحات نشاطات إقليمية لتحقيق هذا الهدف، على أن يقوم الاتحاد وبالتنسيق مع الدول العربية بإعداد وثائق مشاريع إقليمية لتقديمها للمانحين وخاصة مؤسسات التمويل العربية مثل البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي وغيرها من مؤسسات التمويل العربية والدولية.

- المشروع الإقليمي لدعم المرأة الريفية وتفعيل دورها في التنمية الريفية.
- المشروع الإقليمي لتحسين وتنويع مصادر دخل الأسر الريفية.
- المشروع الإقليمي لتطوير تربية الحيوانات المزرعية على مستوى الأسر الريفية.
- دورات مختلفة في مجال تسويق منتجات المرأة الريفية (تجفيف النباتات الطبية واستخلاص الزيوت العطرية، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصغير المدرة للدخل).
- إقامة المعارض العربية المشتركة بهدف تسويق منتجات المرأة الريفية العربية.

ثامناً: بعض القصص الناجحة لجمعيات أو لنساء عملت معها وزارة الزراعة:

8.1: جمعية دورا التعاونية للتصنيع الزراعي.

مسجلة في دائرة التعاون /مديرية العمل جنوب الخليل ـ تأسست في آب/2005
بدأت كحلم صعب التحقيق في منطقة تعاني فيها المرأة من التهميش والفقر.

من خلال عملي كمرشدة للتنمية الريفية في مديرية زراعة دورا تعرفت على مجموعة من السيدات لديهن رغبة شديدة في التعلم والإصرار والإرادة لتحقيق الذات والإنجاز.

دربت هذه المجموعة على التصنيع الغذائي نظرياً وعملياً حيث كانت هذه الدورة غير ممولة من أي جهة لذلك كانت السيدات يحضرن المواد اللازمة للتدريب من بيوتهن وفعلاً انهينا فترة التدريب مع تأكد من طرفي أنهن قادرات على تأسيس جمعية تعاونية يعملن من خلالها وفعلاً عرضت الفكرة عليهن ورتبت للقاء يجمعهن مع مدير التعاون في المنطقة حيث شرح لهن أهمية الجمعيات التعاونية للفرد والمجتمع والأمور اللازمة لتسجيل الجمعية التعاونية.

وبدأ المشوار حيث بدأت السيدات وبمساعدة من قسم التنمية الريفية في مديرية الزراعة بإجراءات التسجيل وإحضار الأوراق المطلوبة طبعاً كل هذا بعد إقناع أزواجهن بالموضوع وذلك في شهر أب 2005 .

لم تكن السيدات عضوات الجمعية على دراية بطرق الاتصال والتشبيك وتسويق المنتجات وعدد من الأمور ومن هنا بدأنا في وزارة الزراعة بالتشبيك مع المؤسسات الخاصة العاملة في مجال التصنيع الزراعي ودعم النساء الريفيات

حيث تمت مراسلة هذه المؤسسات وتعريفها بالجمعية وأهدافها وعدد أعضائها، وتم تحديد لقاءات لمتخصصين من هذه المؤسسات مع عضوات الجمعية لتوعيتهن بالأمور المختلفة.
بدأ العمل الفعلي عندما تمت زيارة للمدارس في المنطقة من قبل عضوات من الجمعية وتم الاتفاق على تصنيع معجنات ومواد غذائية وبيعها في مقصف المدرسة ومخاطبة المؤسسات لتصنيع المواد الغذائية للدورات والاجتماعات.

بعد ذلك ومن خلال مديرية الزراعة تم التشبيك مع مؤسسة تقدم الدعم للجمعيات النسوية، حيث تم تقديم معدات تصنيع غذائي وعبوات وبعض المستلزمات واستمر العمل.

وتم استغلال المواسم مثل موسم العنب والألبان وتصنيع المنتجات التقليدية مثل الدبس والملبن والسمنة واللبن.

كذلك شاركت الجمعية بالمعارض المختلفة ومازالت لبيع منتجاتها وتجهيز الضيافة.
ومن ناحية عضوات الجمعية عدد عضوات الجمعية 40 عضوة تعمل 15 منهن باستمرار بأجر .

- الفائدة المادية حيث تحصل العضوات على أجر عن كل عمل تقوم به تقريباً عدا أيام العمل التطوعي بالإضافة للأرباح السنوية.
- ارتفاع المستوى الثقافي للسيدات حيث حضرت السيدات عدداً كبيراً من الدورات في المحافظات المختلفة.
- تحسن العلاقات الاجتماعية بين السيدات ، حيث يتم تبادل الزيارات بين السيدات في المناسبات المختلفة.
- ومن الناحية الوطنية تشارك السيدات من خلال الجمعية وتحضر المناسبات والفعاليات الوطنية.
- وتنظم الجمعية رحلات داخلية يتم من خلالها زيارة الأماكن الترفيهية والسياحية في المنطقة برفقة أسرهن.
- تم عمل محل تجاري من خلال رأسمال تم دفعه من السيدات كتوفير شهري تشتري منه السيدات احتياجاتهن وتعود أرباحه على العضوات.
- كما وتقترض كل عضوة محتاجة لمبلغ معين من الصندوق لحل أي أزمة مالية قد تواجه أسرتها (عمل مشروع صغير ، تعليم ، زواج أبناء ، أو بناء بيت .....) ويتم التسديد للمبلغ بعد فترة سماح 3 شهور وبأقساط مريحة.

ومازالت الجمعية تعمل على الإنتاج بصورة أوسع من قبل وبنظام مالي وإداري.
وتقوم عضوات الجمعية بزيارات للجمعيات التي تعمل في المحافظات المختلفة للاطلاع على تجاربهن والاستفادة منها.

8 ـ 2: قصة نجاح ثريا طبيب / محافظة قلقيلية:

بدأت السيدة ثريا حديثها بأنها تحب النشاطات الاجتماعية وتطوير نفسها، من خلال مشاركاتها وزياراتها لمديرية الزراعة، وبعد سعى حثيث حصلت على مشروع ريادي صغير ممول (5 خلايا نحل) في عام 2010 وقد اهتمت بالخلايا وبإشراف المهندس الزراعي ومساعدته.
وقد قامت بتقسيم الخلايا وزيادة عددها حتى بلغ 15 خلية خلال عامي (2011 / 2012)، وهي الآن من ضمن القيادات النسوية في القرية وقامت مع أخريات بتأسيس (جمعية ربوع الخير الخيرية) وجمعية تعاونية نسوية: (جمعية عزبة الطبيب التعاونية للتصنيع الزراعي). حيث يوجد للجمعية التعاونية مشروع تصنيع دبس الخروب ، حيث قمنا بفتح أسواق جديدة وخاصة أسواق خارجية.
وتلقت السيدة ثريا كمسؤولة عن الجمعية التعاونية عدة تدريبات في مجال الإدارة والتسويق والتصنيع وتدريبات في مجال المواصفات والجودة العالمية للمنتجات الغذائية، وشاركت في عدة معارض لإيجاد أسواق لتسويق منتجنا، وأصبح لدى أسرتي دخل من بيع منتج العسل ودبس الخروب وقد قمت بتوقيع عدة اتفاقيات بيع مع بعض الشركات مثل شركة نيوفارم وشركة عدل وشركة رتش، وبفضل جهود العاملات بالجمعية تم الحصول على منحة لشراء عدة أجهزة لتحسين جودة المنتجات منها:

- جهاز فحص التركيز (فراكتو ميتر) لثبات تركيز المنتج.
- مكبس لعصر الخروب يعمل بالكهرباء.

- جهاز تكثيف لتسريع عملية الطبخ و زيادة الجودة.
- هذا بالإضافة إلى عبوات متنوعة الأشكال والأحجام لتعبئة المنتج ،مع ملصقات تعريف ونشرات توضيحية بالجمعية والمنتج.

من هذا النجاح أتمنى الاستمرار لأني بفضل المشاريع والجمعية أدخلت على أسرتي تحسينات كثيرة وما زال لدي الكثير لنجاحي في السنوات القادمة إن شاء الله .

تزوجت هذه السيدة عام 1996 وعمرها 14 عاماً وقد حرمت من استكمال تعليمها وأنجبت 8 أطفال أكبرهم عمره 14 سنةً وأصغرهم 3 سنوات وزوجي يعمل براتب 1300 ش لا يكفي أسرتي مما دفعني إلى البحث عن وسائل لتحسن وضع أسرتي والحمد لله منذ أن بدأت المشاركة في المشاريع أدخلت تحسناً على دخل أسرتي وأسعى إلى تطوير نفسي بشكل دائم.

8 ـ 3 : قصة نجاح فردية وجماعية:

أنا السيدة ندى سليمان (أم وائل)قصتي بدأت عندما بدأنا العمل مع مؤسسات وكنا ثلاث سيدات وذلك في عام 1998 م ومن ثم بدأنا بنشاطات مع وزارة الزراعة في نفس العام نتناقش بعدة أمور زراعية وتصنيع غذائي.

وبدأ عدد السيدات في الازدياد وفي عام 2000 م حيث أصبح عدد السيدات الملتزمات في المحاضرات والاجتماعات 8 سيدات واعتمدتهن الوزارة كتجمع نسائي وبدأت تدريبنا النظري على تربية النحل وبعد التدريب تم إحضار 8 خلايا نحل لكل سيدة خلية واحدة بشكل تجمع وتم التدريب العملي بعد الاستلام مباشرة وكان مرشد النحل يتابعنا أسبوعياً في التجمع.

تم التسليم في شهر يناير عام 2001 م وفي شهر أكتوبر من نفس العام 2001 أصبح عدد الخلايا لكل التجمع هو 15 خلية نحل وفي عام 2002 أصبح عدد الخلايا 32 خلية وفي هذا العام تم تقسيم المشروع بشكل فردي وأصبح هناك تنافس بين السيدات للحصول على أفضل النتائج وبالنسبة لي أصبح لدي دافع قوي للنجاح وخلال الأعوام 2002_2006 أصبحت امتلك 56 خلية نحل حيث إنني قمت بتكثير الخلايا والزائد عن حاجتي كنت أبيعه بشكل فردي (طرود عسل خلايا)حيث وصل إنتاج الخلايا إلى أكثر من 1000كيلو عسل.

وفي 2008 أصبح لدى السيدات وعي تام للتعاون فيما بينهم وإنشاء جمعية تعاونية للثروة الحيوانية قائمة على مشروع النحل للسيدات وذلك بإشراف مديرية الزراعة في محافظة قلقيلية وفي نهاية عام 2008 تم إعطاؤنا دورة تدريبية عن تصنيع الكريمات من منتجات النحل والعسل من خلال المديرية وأصبحنا ننتج في الجمعية ونبيع هده المنتجات وحصلنا على دخل للجمعية والآن نقوم بتسمين خراف ونأمل في نجاح مستمر للأعوام القادمة .

الملاحـق:

ملحق رقم 1 الجداول والأشكال البيانية

جدول رقم (1)

بعض المؤشرات الديمغرافية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة

المؤشر	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
عدد السكان منتصف العام (مليون)2012	4.293	2.679	1.644
الكثافة السكانية منتصف العام (فرد /كم2) 2012	713	468	4505
معدل الزيادة الطبيعية 2012	3	2.6	3.5
توقع البقاء على قيد الحياة (ذكور)2012	71.3	71.7	70.7
توقع البقاء على قيد الحياة (إناث)2012	74.1	74.5	73.5
متوسط حجم الأسرة 2011	5.8	5.6	6.3
معدل الخصوبة 2012	4.1	3.8	4.9
معدل الوفيات الرضع 2012	20	18.2	22.4

جدول رقم (2)

نسب فجوة وشدة الفقر وفقاً للدخل وأنماط الاستهلاك الشهري للأفراد حسب المنطقة في الأراضي الفلسطينية لعام 2011

المنطقة	2011			
	فجوة الفقر		شدة الفقر	
	الاستهلاك	الدخل	الاستهلاك	الدخل
الضفة الغربية	3.9	12.4	1.4	6.2
قطاع غزة	9.3	30.8	3.2	17.6
الأراضي الفلسطينية	6	19.5	2.1	10.6

جدول رقم (3)

بعض المؤشرات العامة للسكان موزعة حسب الجنس

المؤشر	السنة2011
السكان	
نسبة الجنس (ذكر لكل 100 أنثى)	103.2
القوى العاملة	
نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة	16.6
نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة	68.7
معدل الأجر اليومي	
ذكور	94.1
إناث	79.1
سنلجا قوجف	15.9
الوظيفة والتخصص	
قضاة	
ذكور	88.7
إناث	11.3
التعليم	
معدل معرفة القراءة والكتابة بين السكان (15 سنة فأكثر)	
ذكور	97.9
إناث	92.9

البيانات تشمل الضفة الغربية فقط.

شكل 1: الأمن الغذائي في الأراضي الفلسطينية

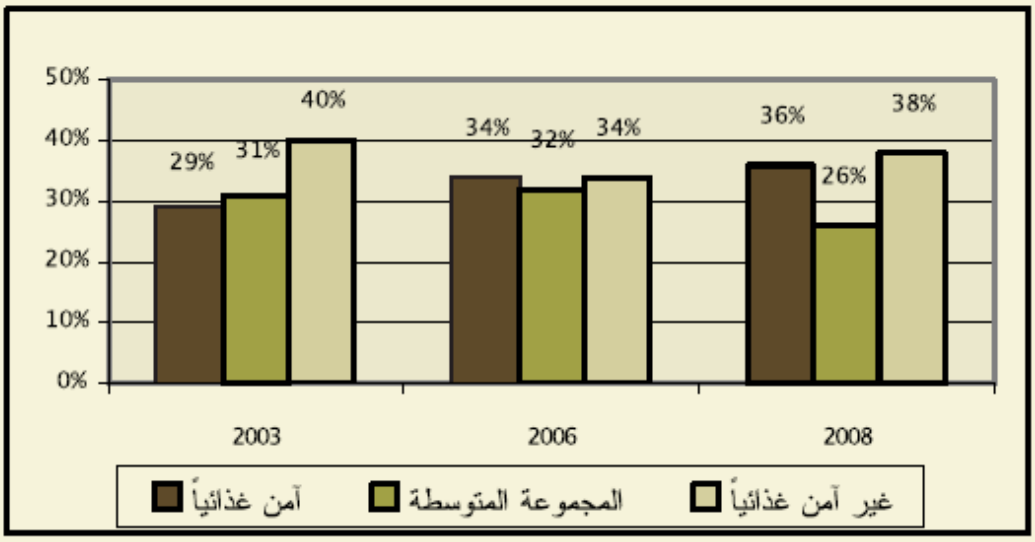

المصدر: CFSVA 2003, 2007 and FAO/WFP/UNRWA, May 2008.

شكل 2: مستويات انعدام الأمن الغذائي موزعة حسب المنطقة

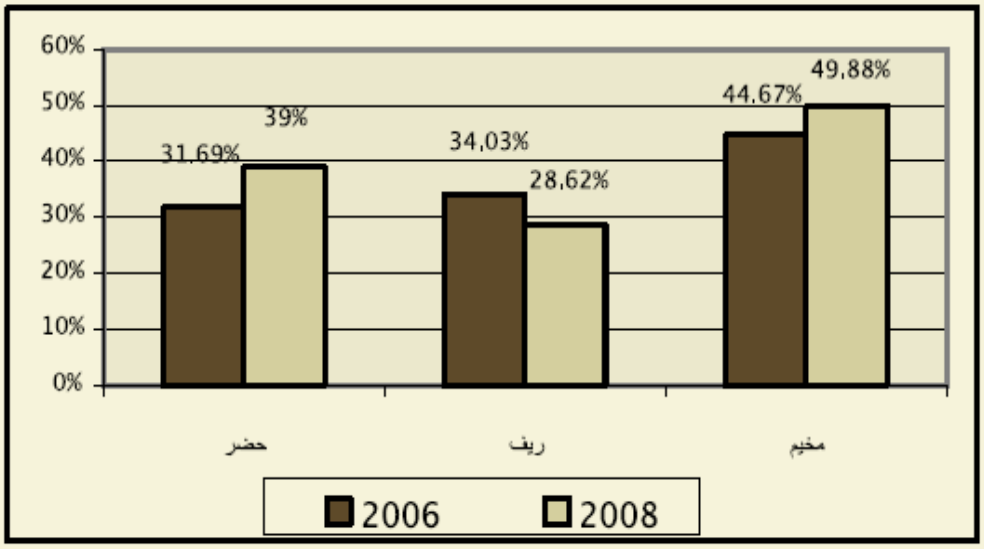

المصدر: CFSVA, 2007 and FAO/WFP/UNRWA, May 2008.

جدول رقم 4

متوسط أسعار المستهلك لبعض السلع الغذائية الأساسية في الأراضي الفلسطينية 2012/8 (الأسعار بالشيكل)

متوسطات أسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية لشهر آب 2012

(الأسعار بالشيقل الإسرائيلي الجديد)

الوصف	المنتج	المصدر	الوحدة	السعر
أرز حبة طويلة	انكل بنز	اميركا	باكيت/ 1 كغم	14.37
أرز حبة قصيرة	صن وايت	استراليا	كيس/25 كغم	117.28
طحين ابيض حيفا	زيرو	اسرائيل	كيس /60 كغم	163.20
خبز ابيض كماج		محلي	1 كغم	4.00
قرشلة بسمسم اصابع		محلي	1 كغم	11.45
كنافه ناعمة نابلسيه		محلي	1 كغم	33.31
حلويات مشكلة		محلي	1 كغم	52.03
معكرونة رفيعة نمره 3	اوسم	اسرائيل	باكيت/500غم	4.05
شعيرية رفيعة-اوسم-اسرائيل	اوسم	اسرائيل	باكيت/250غم	5.17
"سميد خشن نوع "أ	سميد حيفا	اسرائيل	باكيت / 1كغم	5.63
برغل مجروش حلل		محلي	1 كغم	6.91

المرأة الريفية والأمن الغذائي في الجمهورية اللبنانية

إعداد المهندسة/ منى عساف
وزارة الزراعة
مديرية التنمية الريفية والثروات الطبيعية

الموقع والجغرافية:

يقع لبنان على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط. يبلغ أطول نقطة فيه، من الشمال إلى الجنوب، 212 كلم وأعرض نقطة من الشرق إلى الغرب 85 كلم. تبلغ مساحته 10452كلم2، مما يجعله من أصغر دول العالم، ومع ذلك، فإن ما يفتقر له لبنان في مساحته، يعوضه في التنوع البيولوجي الذي يتمتع به. يشمل لبنان ضمن مساحته أربع مناطق طبوغرافية:

1 - السهل الساحلي الضيق.
2- سلسلة لبنان الغربية حيث تتواجد كل منتجعات التزلج في لبنان.
3 - سهل البقاع.
4 ـ سلسلة لبنان الشرقية.

مع هذا التنوع الطبوغرافي، ليس من المستغرب أن يكون التغيير في الحرارة وحالات الطقس كبيرا بين منطقة وأخرى في نفس الوقت. لذلك مسافات قصيرة في لبنان كافية لجمع مناطق فريدة من نوعها. فاللبناني لا يتوانى عن التباهي أمام الزوار بإخبارهم أنه يمكنهم أن يتزلجوا في الصباح ويسبحوا بعد الظهر.

السهل الساحلي الضيق: والذي تبلغ أعرض نقطة فيه 6،5 كلم، يرتفع ارتفاع حاد لسلسلة لبنان الغربية. المناطق الساحلية مناطق حضرية بشدة وتشمل المدن الرئيسية: بيروت، طرابلس وصيدا. الطقس في هذه المناطق حار ورطب في الصيف، حين يمكن أن تصل الرطوبة حتى 90 % مع حرارة تصل حتى 30 درجة مئوية خلال الأشهر تموز وآب. الأشهر الماطرة، حيث يكون المطر غزيراً، هي كانون الثاني، شباط وآذار، حين يشتد البرد القارص. أما خلال فصلي الربيع والخريف، يكون الطقس لطيفاً في المناطق الساحلية والحرارة تتراوح بين 20 و25 درجة مئوية.

سلسلة لبنان الغربية: والتي تمتد بمحاذاة السهل الساحلي، تصل أعلى قمة فيها حتى 3000 متر. المناخ فيها شبيه مناخ جبال الألب: مع كثير من الثلوج وحرارة تحت الصفر على القمم خلال فصل الشتاء، في الربيع تذوب الثلوج وتجري في الأنهار لتغني لبنان في ثروته المائية.
سهل البقاع: هو سهل داخلي، على علو 1000 متر عن سطح البحر، محاط بسلسلتي لبنان الغربية والشرقية. منطقة البقاع هي أكثر منطقة جافة في لبنان وفيها المعالم المناخية الأكثر تطرفاً أي صيف حار وجاف وشتاء قارص ومثلج).
سلسلة لبنان الشرقية:هي أكثر المناطق اللبنانية برودةً، وتشكل حداً فاصلاً طبيعياً بين لبنان وسوريا. أعلى قمة فيها جبل حرمون الذي يصل علوه 2814 متراً.
الوضع الاجتماعي الاقتصادي: يقع لبنان في منطقة الشرق الأوسط وهو بلد صغير متوسط الدخل، يتمتع بنسبة مرتفعة من التعليم والثقافة التجارية التقليدية. وهو مركز تجاري مهم في المنطقة بالرغم من الحرب الأهلية التي أعاقت تقدمه الاقتصادي الاجتماعي.
السكان: الشعب اللبناني شعب فتي، يتمتع بمتوسط عمر متوقع مرتفع عند الولادة (72 سنة)، مما يعكس سهولة الوصول إلى الرعاية الصحية والوصول الكامل إلى المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

الأمن الغذائي:

إن الحق في الغذاء هو واحد أهم الحقوق الأساسية للبشرية. ومع ذلك، لا يزال الجوع موجوداً بشكل غير مقبول، في حين أن العديد من الأنظمة المتبعة في إنتاج الأغذية هي غير مستدامة.
تعريف الأمن الغذائي: هو قدرة جميع أفراد الأسرة على تأمين ما يكفي من الغذاء لضمان الغذاء الملائم لكل فرد من أفراد الأسرة في جميع الأوقات من أجل ممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة. في الوقت الذي يعتبر تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الوطن هو العامل الحاسم في تحقيق الأمن الغذائي الشامل، يأتي الأمن الغذائي الأسري والفردي ليكون المقياس الوحيد على نجاح أي إستراتيجية للأمن الغذائي[5].
انعدام الأمن الغذائي مسألة معقدة نسبياً، والتي يمكن أن تقسم إلى عدة مكونات، منها: الجوع والمجاعة، نقص الطاقة، نقص العناصر الغذائية الدقيقة والأمراض الناجمة عن نقص العناصر الغذائية. نتيجة لذلك، تشمل العناصر الأساسية للأمن الغذائي: توافر الإمدادات الغذائية الكافية، قدرة الوصول للغذاء وقدرة الحصول عليه. من هذا المنظار، يمكن تقسيم مساهمة المرأة في الأمن الغذائي إلى المكونات التالية: 1ـ دور المرأة في حماية الأمن الغذائي الأسري 2ـ إنتاج المرأة الغذاء للاستهلاك الأسري و3ـ دخل المرأة لشراء الغذاء[1].

نسبة الفقر:نسبة الفقر في لبنان غير مدونة وذلك بسبب غياب المسح الوطني الحديث حول موضوع «الدخل والإنفاق الأسري في لبنان». لكن معطيات سابقة ومعلومات نوعية تشير إلى نسبة مرتفعة من الفقر ما زالت متفشية في بعض المناطق[6].

إن اعتماد لبنان بشكل كبير على المواد الغذائية المستوردة إلى جانب الارتفاع الهائل في الأسعار العالمية للمواد الغذائية خلال العام 2008/2007، أديا إلى زيادة نسبة الفقر وتحفيز الحكومة على تحويل إستراتيجيتها الاقتصادية.

تضمنت إستراتيجية وزارة الزراعة 2014/2010 ثمانية محاور تصب، مباشرة أو غير مباشرة، في تحسين الأمن الغذائي. أهم هذه المحاور والتي تساهم مباشرة في هذا المضمار:

- المحور السادس: تطوير سلاسل الإنتاج وتحسين النوعية وتفعيل التصنيع والتسويق والتصدير.
- المحور السابع: وضع برامج وآليات تسليف للمشاريع المتوسطة والصغيرة.
- المحور الثامن: الحفاظ على الموارد الطبيعية: التربة، الغابات، التنوع البيولوجي، تنظيم استخدام الأراضي الهامشية والمراعي والثروة السمكية.

مشاركة المرأة :

5 Rural women and food security: current situation and perspective .., FAO: Economic and Social Development Department
6 Lebanon.Food security and safety/ FAO Country Profiles

إن مدى مشاركة المرأة في لبنان في إنتاج الغذاء والأمن الغذائي مستهان به كثيراً، وذلك بسبب: ندرة المعطيات والإحصاءات الدقيقة والمستحدثة، خصوصاً على المستوى الأسري. جهود حديثة لتصنيف المعطيات بحسب الجندر على المستوى الوطني،والمعلومات المجموعة في مسوحات خاصة والدراسات الصغيرة تشير إلى أن مساهمة النساء كبيرة، خصوصاً حين الأخذ بعين الأعتبار العمل غير المدفوع والأعمال الموسمية. تستحوذ النساء على حوالي 41 % من العمل الزراعي المدفوع وغير المدفوع في لبنان[7].

تشمل معظم مشاركة النساء الريفيات في لبنان في أعمال متعلقة بالممارسات الزراعية: زراعة البذور والشتول، الفلاحة والحصاد، التصنيع والتخزين، الاهتمام بدورة زراعة محاصيل التبغ، محاصيل بيوت النيلون، الزيتون والأشجار المثمرة. كما تقوم المرأة بمعظم نشاطات الإنتاج الحيواني. لكن، على المستوى الأعلى من المشاركة الاقتصادية والمهنية، المزارع والتعاونيات الزراعية التي تديرها النساء، تميل إلى أن تكون أقل فعالية وإنتاجية من تلك التي يديرها الرجال. يعود ذلك للأسباب التالية:

- ضعف قدرات تنظيم المشاريع.
- قلة وتعقيد الوصول إلى المنشآت المالية (بسبب الحواجز الثقافية وقلة التعليم).
- المفارقة الاجتماعية، والتي هي شائعة في الدول النامية في منطقة محيط البحر الأبيض المتوسط، والتي تقوم على مبدأين:
  1 - الأرض، في معظم الأحيان، تكون للرجل.
  2 - أكثر الأعمال غير المهنية تقوم بها النساء.

قصة ناجحة: لرابطة نسائية من لبنان تمكنت من الوصول وتكوين شركة غذائية قيادية مستهدفة ما يلي :

- تحسين مستويات الدخل والمعيشة.
- تخفيض الفقر في المناطق الريفية.

تأتي رابطة سيدات دير الأحمر. فهي جمعية أهلية غير حكومية لا تبغي الربح .يقع مركز الجمعية في بلدة دير الأحمر، البقاع، لبنان ـ وهو في خدمة التنمية المستدامة. تعمل السيدة دنيا الخوري مع النساء الأعضاء في الجمعية بهدف تطوير المنطقة من خلال عمل تطوعي متواصل.

حصلت الجمعية على: جائزة دبي العالمية لأفضل الممارسات في مجال تحسين ظروف المعيشة– عام 2002 عن مبادرتها النموذجية تحت عنوان: (مساهمة المرأة في التنمية الريفية المستدامة) وهي جائزة تمنحها الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبلدية دبي لمبادرات نموذجية تعتمد عالمياً.

مهمات رابطة سيدات دير الأحمر عديدة منها:

1 - تحسين مستوى المعيشة في منطقتها.
2 - تفعيل مساهمة النساء في التنمية المستدامة.
3 - تنظيم حلقات تدريب وإرشاد مستمر لمختلف فئات المجتمع المحلي وخاصة النساء والشباب والمزارعين.
4 - تنظيم حملات توعية للمحافظة على البيئة والصحة العامة والتراث.
5 - تعزيز السياحة البيئية والسياحة الزراعية، والريفية والدينية من خلال مشاريع عديدة محددة
6 - تعزيز الخدمات والمنتجات الريفية في المنطقة من خلال المعارض والحملات الإعلانية والمنشورات وصفحة على شبكة الإنترنت www.wadalebanon.org.
7 - إنشاء صلة تعاون بين المجتمعات من مختلف القرى والبلدان في المنطقة.
8 - تحسين مستوى المعيشة للنساء والعائلات في المنطقة من خلال توفير الدخل الناتج عن تسويق منتجاتهم.
9 - إطلاق مبادرة: بيوت ضيافة ريفية في منازل العائلات في البلدة.
10 -إنشاء صلة وصل بين المجتمع الريفي والمجتمع المدني.

يستقبل مركز رابطة سيدات دير الأحمر في أقسامه :

7 Ebeid, Nadia M. (1995) Women in Agriculture in the Near East: Towards a Regional Plan of Action (19962000-). Paper Presented at the Sixth Near East Regional Economic and Social Policy Commission, Nicosia, Cyprus, 2024- November ESPC/NE/954/. Rome: FAO.

1 ـ مختلف الندوات والحلقات التدريبية.
2 ـ يعتبر مركز لإنتاج المونة في المنطقة.
3 ـ يضم المركز مشغلاً حرفياً.
4 ـ المطبخ هو مركز الطهي تحضر نساء البلدة فيه الإطباق النموذجية الخاصة بالمنطقة، بالإضافة إلى تأمين خدمة المأكولات للمناسبات إلى المنازل .

يتطور المركز ليضم منطقة للمخيمات في خدمة السياحة البيئية والسياحة الزراعية والريفية والدينية.

بلدة دير الأحمر:

تقع بلدة دير الأحمر شمال شرق سهل البقاع، على ارتفاع 1000 م عن سطح البحر وعلى مسافة نحو 100 كيلومتر من العاصمة بيروت و 15 كلم من مدينة بعلبك.

كما تقع على الطريق الروماني الذي يصل مدينة بعلبك بمدينة جبيل القديمة) 70 كلم من جبيل مروراً بأفق أو العاقورة).

وعلى الطريق الذي يصل بعلبك بمنطقة الأرز في بلدة بشري على مسافة 40 كيلومتراً شمالاً حيث ترتفع في هذه المنطقة أعلى قمم جبال لبنان والشرق الأوسط : القرنة السوداء (3083كلم (ومنطقة عيون أرغش .
شكلت المنطقة موطناً للعديد من الحضارات منها الفينيقية واليونانية والرومانية التي تركت ثروات وآثاراً لم يتم اكتشافها بعد .
تقع بلدة دير الأحمر في منطقة غنية جداً من الناحية الثقافية، كما البيئة الطبيعية فالتنوع البيولوجي فريد من نوعه والأراضي خصبة وينابيع المياه غزيرة .
ولكن المنطقة تعاني من عدم وجود فرص عمل مما يدفع الشباب إلى الهجرة.
كما أن التصحر يهدد قطاع الزراعة وهو أهم دعائم الاقتصاد في هذه المنطقة .
مجتمع دير الأحمر :
إن مجتمع دير الأحمر ناشط ويساهم فيه الرجال والنساء في إحياء منطقتهم من خلال خبراتهم وقدراتهم و يحرصون على المحافظة على عاداتهم وتقاليدهم (الشعر والرقص الشعبي والحرف والمنتجات والأطباق المحلية).

المنتجات المحلية :

1 - المربى: المشمش،التين، العنب، اليقطين، التفاح، والفراولة.
2 - الشراب: التوت، الورد، المشمش.
3 - الخل:العنب والتفاح.
4 - المكدوس: الباذ نجان واللوبياء محفوظة في زيت الزيتون والجوز والثوم وكبيس الخضار على أنواعها.
5 - المقطرات: العرق، ماء الزهر، وزهر الليمون .
6 - الحبوب: فريكة، حمص، عدس، وقمح.
7 - الخبز والبسكويت: خبز تنور أو صاج، كعك العيد.
8 - الألبان والأجبان: كشك، شنكليش، لبنة.

المنتوجات العضوية منها مصدقة بشهادة من شركة ليبونسيرت.

حولت رابطة سيدات دير الأحمر تجارة التصنيع الغذائي لأعضائها من نشاط موسمي إلى مصدر دخل على طول أيام السنة. هذا بمساعدة مجموعة مبادرة الروابط التجارية في لبنان التي عملت على الربط بين رابطة نساء دير الأحمر وشركة غاردانيا غراندور، إحدى الشركات اللبنانية لتسويق الأغذية ولديها مدخل على السوق المحلي.

كما قدمت المجموعة اللبنانية التدريب لرئيسة الرابطة وفريق الإدارة لتحسين أدائهم ودعمتهم لإجراء دراسة جدوى لمنتجات ذات أسعار مرتفعة وتحسين التسويق ووضع اللاصقات والتي ساهمت في تعزيز الأرباح.

حتى الآن، حصلت رابطة سيدات دير الأحمر على أكثر من 16.000 دولار أمريكي من خلال مبيعات جديدة.

المرأة الريفية في لبنان والمشاكل والمعوقات التي تواجه عملها في المجال الزراعي

م. ماي مزهر
وزارة الزراعة – لبنان

مقدمة:

يتوزع سكان لبنان على ثماني محافظات، إلا أن العدد الأكبر من السكان ينحصر في بيروت وضواحيها 35.4 %، مما يشكل ضغطاً هائلاً على العاصمة و يخلق أحزمة بؤس، محيطة بالعاصمة، أكثر سكانها من الرجال 27.1 %، فيما الريف يشهد حركة هجرة دائمة داخلية وخارجية خاصة للشباب الذكور.

جدول رقم 1:
توزع المقيمين بحسب الجنس في المناطق (بالنسبة المئوية)، لبنان، 2009. [1]

المناطق		نساء ورجال معاً	رجال	نساء
محافظة بيروت		8.9	8.5	9.3
محافظة جبل لبنان				
	ضواحي بيروت	26.5	27.1	25.8
	باقي جبل لبنان	14.6	14.6	14.6
محافظة لبنان الشمالي				
	قضاء (محافظة)عكار والمنية-الضنية	11.0	11.2	10.7
	باقي أقضية لبنان الشمالي	9.2	9.1	9.4
محافظة البقاع				
	قضاء (محافظة)بعلبك والهرمل	6.9	7.2	6.6
	باقي أقضية البقاع	5.6	5.5	5.6
محافظة لبنان الجنوبي		10.8	10.5	11.1
محافظة النبطية		6.5	6.1	6.9
لبنان		100	100	100

المرأة والعمل في القانون اللبناني:

ينص الدستور اللبناني في المادة 7 منه على « أن كل اللبنانيين سواء لدى القانون، يتمتعون على السواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم». إلا أن الدستور اللبناني لا ينص صراحة على المساواة بين الرجل والمرأة، إنما هو يعترف بالمساواة التامة لجميع المواطنين أمام القانون.

أما في قانون العمل اللبناني وفيما خص المرأة العاملة فتنص المادة 26 (معدلة وفقاً للقانون رقم 207 الصادر في 2000/05/26) أنه يحظر على صاحب العمل التفرقة بسبب الجنس بين العامل والعاملة فيما يخص نوع العمل، مقدار الأجر، التوظيف، الترقية، الترفيع، التأهيل المهني والملبس، إلا أنه في نفس هذا القانون و في أنظمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هناك وجوه عديدة للتمييز ضد المرأة أهمها:

- أحكام متعلقة بإجازة الأمومة.
- أحكام متعلقة بحرية المرأة في اختيار نوع العمل ومكانه وتوقيته.
- أحكام متعلقة بحماية المرأة من التحرش الجنسي.
- أحكام متعلقة بالتعويض العائلي وبنظام التقاعد والصرف.
- أحكام متعلقة بنظام الطبابة والاستشفاء.
- أحكام متعلقة بفئتين مستثنيتين من هذين القانونين، وهما الخدم في المنازل والمرأة العاملة في القطاع الزراعي.

النشاط الاقتصادي للمرأة في لبنان:

تشكل المرأة في لبنان عنصراً هاماً في الحياة الاجتماعية والثقافية إلا أن مشاركتها في الحياة الاقتصادية لا تتعدى ال23 % بالرغم من وصولها إلى مراتب تعليمية عالية جامعية وما فوق الجامعية.

يتركز عمل النساء خاصة في قطاع الخدمات والتجارة 60.2% (جدول رقم 3) كموظفة شهرية أكثر من كونها ربة عمل ، وينخفض معدل البطالة عند النساء مع التقدم في العمر ليس لأنها تجد عملاً بل لأنها تتوقف عن البحث عن عمل، بعد الزواج خاصة، فتخرج من النشاط الاقتصادي بالرغم من حصولها على شهادات عالية كالرجل أو أكثر.

: جدول 2
((توزع العاملين بحسب الجنس(من عمر 15 سنة وما فوق)

معدل النشاط الاقتصادي		
لبنان	رجال	نساء
100	77.0	23.0

من الصعوبة بمكان معرفة عدد العاملين في القطاع الزراعي في لبنان، لكلا الجنسين، حيث أنه لا اعتراف بالعمل الزراعي في قانون العمل اللبناني ،(فيكون الظلم قد ساوى بين المرأة والرجل في قطاع الزراعة)، بالتالي فإن العاملين في القطاع الزراعي ذكوراً وإناثاً غير مشمولين بالضمان الصحي وغير مسجلين رسمياً لدى أي من دوائر القطاع العام.

جدول 4:
توزع العاملين بحسب القطاع الاقتصادي والجنس (بالنسبة المئوية)، لبنان، 2009(1

قطاع النشاط الاقتصادي		نساء ورجال معاً	رجال	نساء
الزراعة		6.3	6.5	5.7
الصناعة		12.1	13.4	7.5
الإنشاءات		8.9	11.5	-
التجارة		27.0	28.7	21.5
النقل وأنشطة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية		6.8	8.4	1.4
الخدمات		36.9	29.9	60.2
الوساطة المالية والتأمين		2.0	1.6	3.2
المجموع		100	100	100

واقع المرأة الريفية في لبنان:

في التعريف اللغوي الريف هي أرض فيها زرع وخصب، ما قارب الماء من الأرض، السعة في المآكل والمشارب، لذا فلا يعتبر الريف اللبناني ريفاً بالمعنى المتعارف عليه، بل هو مناطق فيها زراعة، يسهل الوصول إليها، تشهد حالياً حركة عمران كثيفة ترجع إلى ارتفاع أسعار الشقق في المدن الرئيسية في كافة المحافظات، وإلى عدم صدور قانون تصنيف الأراضي خاصة الأراضي الزراعية.

أما صورة أو شخصية (profile) المرأة الريفية في لبنان فتتميز بأنها إما:

- معيلة لعائلتها (أرملة، مطلقة، عزباء) أو ربة أسرة تعيش من نشاطها الزراعي بنسبة 100 % (تشكل نسبة الأسر التي ترأسها سيدة 15 % من مجموع الأسر في لبنان، غالبية السيدات ربات الأسر يتجاوز عمرهن 65 سنة وهن أميات إجمالا).
- متزوجة وتعمل مع زوجها في الزراعة أو البستان أو التصنيع الزراعي ويعيلان أسرتهما من النشاط الزراعي بنسبة 100 %.
- موظفة في القطاع العام أو الخاص (تسكن الريف) ويشكل العمل الزراعي مدخولاً إضافياً (تقريبا ما بين20- 30 %) لها ولعائلتها.
- مهندسة زراعية أو باحثة ربة عمل لمشروع زراعي.
- منتسبة إلى تعاونية زراعية، رئيسة أو عضوة، (هناك حوالي 120 تعاونية إنتاجية زراعية غذائية تديرها نساء في لبنان) وتشكل عائدات الأسهم مدخولاً بسيطاً لها ولعائلتها (تقريباً 20 %).
- منتسبة إلى تعاونية زراعية ، وتعمل بأجر ساعة في التعاونية الزراعية المنتمية إليها.
- عاملة يومية أو موسمية (عمليات القطاف و التعبئة.... الخ) وهي الفئة الأكثر تهميشاً حيث تشكل المرأة 31 % من اليد العاملة العائلية الدائمة و18 % من اليد العاملة المأجورة الدائمة ضمن الحيازات الزراعية، فيما 52 % من عدد أيام العمل الموسمي ضمن الحيازات الزراعية تؤمنها النساء.
- مالكة أو شريكة في مشاريع سياحة بيئية في المناطق الريفية.

معوقات تطور عمل المرأة الريفية في لبنان:

أجر العمل اليومي للنساء يساوي نصف أو ثلثي ما يتقاضاه الرجل، بالرغم من أن الاثنين يقومان بالعمل نفسه (القطاف مثلاً).

جدول 6:
متوسط الدخل وفجوة الدخل بين المرأة والرجل بحسب القطاعات الاقتصادية ، لبنان، 2007.[5]

قطاع النشاط الاقتصادي	فجوة الدخل %
الزراعة	21.0
الصناعة	23.8
التجارة	10.8
النقل وأنشطة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	38.0
الخدمات والوساطة المالية والتأمين	6.2

معوقات تطور عمل المرأة الريفية في لبنان:

- إن استثناء القانون اللبناني العمل الزراعي (للذكور والإناث) من أحكامه، يشكل العائق الأساسي للنهوض بالقطاع وخاصة لانخراط النساء والشباب في العمل الزراعي (مثلا: العدد الكبير من سائقي سيارات الأجرة «العمومي» في لبنان هم متجذرون من الريف و يملكون أراضٍ زراعية لكنهم يفضلون العمل بسيارة الأجرة لأنهم سيكونون مشمولين بخدمات الضمان الاجتماعي.
- تواجه المرأة في الريف صعوبات في الحصول على مستلزمات الإنتاج ،خاصة لدى المزارعات الفرديات، بسبب صعوبة حصولها على القروض الميسرة(عدم توفر كفيل، عدم حيازة ملكية عقارية ممكن رهنها للحصول على قرض) .
- تشكل ملكية الأراضي العائق الأكبر أمام تطوير عمل المرأة الريفية ويرجع ذلك إلى سلوكيات المجتمع الريفي تجاه المرأة (وهو أمر يشمل كافة الطوائف في لبنان، حيث تلجأ العائلة إلى الضغط المعنوي والعاطفي على الفتاة أو المرأة لكي تتنازل عن إرثها خوفاً من إنتقال ملكية الأرض إلى عائلة زوجها) ونظرته إلى موقعها التقليدي داخل الأسرة7 %.
- المسوحات الوطنية والدراسات والإحصاءات لا تظهر إطلاقاً القيمة الفعلية لعمل المرأة الريفية الذي نادراً ما يحتسب في الناتج الوطني.
- يشكل غياب المرأة في الريف عن المواقع القيادية وعن المشاركة في التخطيط أو التقييم للسياسات وللبرامج الإنمائية، عائقاً أمام رسم الخطط التنموية التي تساهم في تطوير عمل المرأة الريفية(احتلت المرأة 4.7 % من إجمالي المقاعد البلدية في العام 2010،هذه النسبة تعتبر ضئيلة جداً ولا تظهر مدى عمل المرأة في الإنماء والتخطيط) .

- عدم وجود هيئة دائمة متخصصة ترصد واقع المرأة القانوني والاجتماعي والاقتصادي في الزراعة والريف، وتعمل لاستدامته بالتنسيق مع الفرقاء المعنيين على المستويات الرسمية والأهلية، وعلى دعم وتطوير كفاءة هذه الشريحة.

المستقبل:

إلا أنه بالرغم من الأرقام والمعوقات التي تحول دون نهوض المرأة الريفية من موقعها الضعيف والملحق بالرجل ، فالمستقبل يبدو واعداً مع وعي العالم أجمع لأهمية القطاع الزراعي و الغذاء ودور المرأة في تأمينه. وقد يكون للأزمات الاقتصادية التي تعصف بالعالم وبلبنان إيجابية واحدة، هي عودة الشباب إلى الريف والتفكير في استثمار الأراضي الزراعية العائلية المتروكة. والمهملة حيث سيجد دائماً في انتظاره أم أو أخت أو ابنة أو زوجة.

المراجـــع:

- المسح العنقودي متعدد المؤشرات – متابعة أوضاع النساء والأطفال، 2009.
- قانون العمل اللبناني الصادر في 23 أيلول 1946.
- د. مرال توتليان غيدانيان، مدير عام إدارة الإحصاء المركزي، واقع المرأة في لبنان بالأرقام .
- المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، بيروت، طبعة 36، سنة 1997.
- المسح الوطني للأحوال المعيشية للأسرة، 2007.
- وفاء الضيقة حمزة، رئيسة مرصد نوارة، مبادرة تأسيس نوارة (المرصد الوطني للمرأة في الزراعة والريف)، الإحصاء الزراعي الشامل 1998 وزارة الزراعة .
- إحصاءات، الموقع الإلكتروني للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، www.nclw.org.lb

مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية الريفية في ليبيا

إعداد :
م. مقبولة محمد كريسته
باحث بفريق الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

الملخص:

يحتل المجتمع الريفي في مختلف دول العالم أهمية خاصة لأسباب عديدة منها إن السكان الريفيين يمثلون نسبة عالية من مجموع السكان إذا على الرغم من إن السكان الحضر قد زاد عددهم في العالم بمعدلات كبيرة منذ بداية القرن التاسع وحتى الآن ، إلا أن السكان الريفيين لا يزالون يمثلون نسبة كبيرة في معظم الدول وخاصة النامية منها، إلا أن هناك تبايناً في نسبة سكان الريف بين دولة نامية وأخرى ، ففي ليبيا أظهرت الإحصاءات السكانية (إحصاء عام 1995م)، إن سكان الريف يمثلون حوالي 25 % من المجتمع الليبي بينما انخفضت هذه النسبة إلى 20 % حسب البيانات الواردة في تعداد السكان لعام 2006 م، إن وجود هذه النسبة العالية من سكان الريف تعطى أهمية خاصة للمجتمع الريفي في خطط التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية؛ لأن المجتمع الريفي يقوم بالعديد من الوظائف الأساسية والهامة وفي مقدمتها إنتاج الغذاء والمواد الخام الأخرى ولذلك يمكن القول بأن استمرار بقاء ديمومية سكان الحضر يتوقف إلى حدٍ كبيرٍ على مدى فعالية سكان المجتمع الريفي في أداء تلك الوظائف .

تستند التنمية الريفية للمرأة في ليبيا إلى تراثها وخاصة القيم المتضمنة ذلك التراث حيث كان اعتماد المرأة الكلي على نفسها في إنتاج غذائها وملبسها وأثاثها وتوارثت فن إدارة منزلها وتوفير حاجيات أسرتها وبيتها من غذاء وكساء بما يتوفر لديها من إمكانيات ورغم ما تعانيه المرأة في الريف من ضغوط العادات والتقاليد وارتفاع نسبة الأمية وضعف الوعي لم تحول دون دخولها مجالات العمل والإنتاج في كافة القطاعات والتي من بينها الإنتاج الزراعي .

حيث تقوم المرأة الريفية بأعمال عديدة على مدار العام والتي من بينها الأعمال الموسمية كالحصاد (القمح والشعير والبرسيم) وزراعة الخضروات وجني الأشجار المثمرة والزيتون حيث يستخدم جزء منه للاستهلاك المحلي في طهي الطعام وتخليل كميات منه ويباع الزائد ويستفيد من المبالغ في نواحٍ مختلفة وتقوم المرأة بعد جني حصتهن بجني حصص أخرى لمزارع أخرى لتحسين الوضع المادي.

ولقد لعبت المرأة الريفية دوراً لا يستهان به في حركة العمل الحرفي اليدوي، ولتجسيد ذلك في معارض سنوية التي تقام في مختلف المناطق، فلا يوجد منزل ريفي لا تقوم فيه المرأة بصناعة الجرود واللباس التقليدي وصناعة أنواع من البسط والأغطية الصوفية ولا يوجد بيت في الجنوب الغربي وفي منطقة غدامس أو الجنوب الشرقي لمنطقة الجفرة لا تقوم فيه النساء بصناعة الأطباق والمشغولات الفنية المقامة على سعف النخيل وبعض الخيوط الصوفية والحريرية التي تستعمل في التطريز والتجميل والأحزمة الجلدية والحقائب والأحذية الشعبية. ولقد تأثرت أوضاع المرأة بمراحل تطور الأوضاع السياسية في البلاد خلال الفترات الماضية وكان أبرز الاهتمامات بالمرأة في الفترة التي شهدت تأسيس العديد من مراكز التنمية الريفية والتي تمثلت في إنشاء العديد من المشاريع الزراعية التنموية والتي كان هدفها الأساسي تحقيق الاستقرار للمجتمعات الريفية والرفع من معارفهم وتحسين أوضاعهم المعيشية ولقد مرت المرأة في ليبيا بعدة مراحل من فترة الحكم العثماني وحتى الوقت الراهن من خلال عملها في الغزل والحياكة وصناعة الحصر خاصة في مناطق نالوت وطرابلس ومصراته . وخلال تلك الفترة تم تأسيس أول جمعية نسائية سنة 1954م وافتتحت عدة فروع من الجمعية التي اهتمت بتدريب المرأة الريفية في فنون الحياكة والطهي والتفصيل والنهوض بالمرأة ثقافياً واجتماعياً ومعنوياً .

ولقد تم فتح مصرف ريفي متخصص في منح القروض الريفية التي تساعد أبناء الريف على النهوض بالزراعة حيث بلغ عدد المستفيدين من قروض المصرف الريفي بمصارف منطقة غرب طرابلس من بداية مباشرة نشاطه وحتى 30

من شهر نوفمبر الماضي (2009) (53256) مستفيداً، منهم (34812) رجالاً، و(18444) من النساء، وبقيمة إجمالية بلغت (219،737.357) مائتين وتسعة عشر مليوناً وسبعمائة وسبعة وثلاثين ألفاً وثلاثمائة وسبعة وخمسين مليون دينار ليبي .

ملاحظة: نتيجة للظروف الأمنية التي مرت بها ليبيا خلال الحرب والتي استمرت 8 أشهر لم يكن من السهل الحصول على صور جديدة أو إجراء لقاءات في هذه المرحلة الحاسمة ولكن من خلال المناسبات الاجتماعية والإلتقاء ببعض النساء الريفيات وسؤالهن عن كيفية تأمين غذائهن خلال الحرب، فأوضحنا أنهن تمكن من تأمين غذائهن وغذاء أطفالهن والمحيطين بهن ولم يحتجن إلى أي أكل أو ملابس لأنهن كنا محتفظات بمخزون هائل من الأكل والشرب وبطرق بدائية ولم يجعن خلال الحصار الذي كان مفروض عليهن، إلا من بعض المساعدات والتي أحيانا لاتصل لهن. فبقدرة المرأة الريفية وإبداعها استطاعت تأمين غذائها وحتى حيواناتها ولذلك لا خوف على المرأة الريفية من الجوع أو الحاجة وهذا ما أثبتته الظروف في تلك الفترة .

المقدمة:

تقع ليبيا في شمال القارة الإفريقية على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ، بين خطي طول 9^0 ، 25^0 شرقاً و 33^0 شمالاً خط 18.45^0 جنوباً.

يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط، وجنوباً النيجر وتشاد، وشرقاً مصر والسودان، وغرباً تونس والجزائر، وتقدر المساحة الإجمالية للبلاد بحوالي (1.760.000) كيلومتر مربع، وعلى أساس الارتفاع عن مستوى سطح البحر والمناخ ونوعية التربة ومعدل سقوط الأمطار والغطاء النباتي تقسم البلاد إلى خمس مناطق إيكولوجية رئيسة هي:

1. مناطق السهول الساحلية.
2. مناطق الجبال الشمالية.
3. المناطق شبه الصحراوية.
4. المناطق الصحراوية.
5. مناطق الجبال الجنوبية.

والمناخ في ليبيا عبارة عن خليط من مناخ البحر الأبيض المتوسط والمناخ الصحراوي حيث يقل تأثير الأول كلما ابتعدنا عن الساحل حتى يصبح المناخ الصحراوي هو السائد .

وينعكس التباين الجغرافي في اختلاف درجات الحرارة ، حيث نجد أن الجزء الأكبر من البلاد يقع في مناطق المناخ الحار ، أما المناطق الساحلية فالمناخ فيها معتدل مع ارتفاع في نسبة الرطوبة ، وتهب الرياح خلال فصلي الصيف والخريف ويتراوح معدل درجات الحرارة السنوي بين 23 – 25 م^0 بالمناطق الساحلية و 24ـ 25 م^0 بالمناطق شبه الصحراوية، وتصل أكثر من 30 م^0 بالمناطق الصحراوية، ويتراوح معدل سقوط الأمطار بالمناطق الساحلية ما بين 150 – 400 ملم / سنة ، وقد يصل إلى 600 ملم / سنة ببعض المناطق شرقي البلاد ، ويقل معدل سقوط الأمطار كلما ابتعدنا جنوباً عن المنطقة الساحلية، ويتركز حوالي 75 % من الأمطار في الأشهر السبعة بداية من شهر(10) إلى غاية شهر (4) .

وتشهد ليبيا تبايناً واضحاً في التوزيع السكاني، حيث يتوزع السكان في المناطق الشمالية ويبلغ عدد سكان

الريف حوالي (1485 مليون نسمة) سنة 1990م، ويتناقص عدد سكان الريف من 74 % في عام 65م إلى 33 % عام 87م، ووصل هذا التناقص إلى 20 % خلال عام 2006م، ويعتبر النشاط الزراعي من أقدم الأنشطة الاقتصادية في ليبيا فقد اعتمد الاقتصاد الوطني قبل اكتشاف النفط اعتماداً كلياً على الزراعة لعدم وجود صناعات فاعلة.

جدول (1) :

مقارنة بين نسبة عدد سكان الريف والحضر خلال عدة سنوات

السنة / نوع السكان	1965 %	1987 %	1995 %	2006 %
ريف	74	33	25	20
حضر	26	67	75	80
الإجمـالي	100	100	100	100

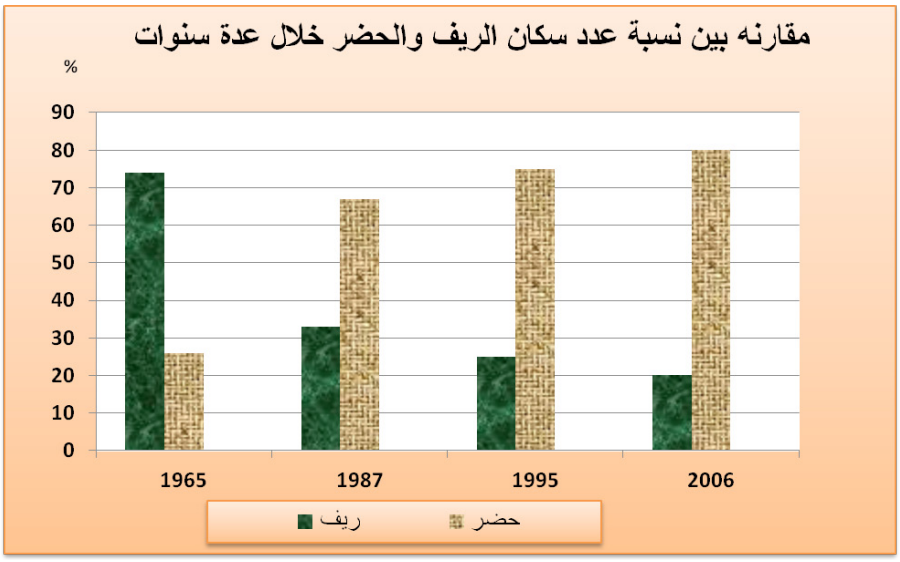

تطور أوضاع المرأة في المجتمع الليبي ـ مدخل تاريخي :

إن محاولة التعرف على وضع المرأة الليبية لا يمكن أن يتم بمعزل عن الأحداث والتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا خلال فترات تاريخية مختلفة. فيما يتعلق بهذا الجانب، ولغرض الدراسة سيتم تقسيم مراحل تطور أوضاع المرأة في ليبيا إلى فترات شبيهة بتلك التي ينقسم إليها التاريخ العام للبلاد، وهي خمس فترات زمنية بيانها كما يلي:

- فترة الحكم العثماني .
- فترة الحكم الإيطالي.
- فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية .
- فترة الحكم الملكي.
- الفترة منذ عام 1969 وحتى الوقت الراهن.

الفترة الأولى : 1835ـ1911:

على الرغم من أن فترة الحكم العثماني لليبيا امتدت من 1551 إلى الاحتلال الإيطالي في عام 1911، فإن تأثير هذه الفترة انعكس بشكل واضح على طبيعة الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع خاصة تلك المتعلقة بالمرأة، وبصفة عامة يمكن القول بأنه لم تتوفر أية معلومات عن دور المرأة في المراحل الأولى للحكم العثماني

لليبيا،وعليه سيتم التركيز على المراحل المتأخرة للحكم والتي بدأت بعد انتهاء حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا عام 1835. وخلال تلك الفترة لم يكن للمرأة دور في المجتمع ، إلا أنه يمكن رصد وجودها من خلال تتبع تطور النظام التعليمي في العهد العثماني، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن التعليم في تلك الفترة اعتمد على التعليم الديني بدرجة خاصة، وخلال المراحل الأولى كانت أبرز مراكز التعليم في ليبيا هي مؤسسات دينية تمثلت في الكتاتيب والزوايا. وقد عانى التعليم في تلك الفترة من محدودية المناهج وغياب فرص التعليم أمام الإناث، مما يعكس التمييز المجتمعي الأوسع بين الذكور والإناث. وعلى الرغم من إنشاء مدرسة (إعدادية) للبنات في طرابلس، إلا أن الهدف من إنشائها كان منع بنات ضباط الحامية التركية من الالتحاق بالمدارس الأجنبية،أي أن تلك المدارس لم تكن مفتوحة للجميع مما يعكس عنصرية التعليم في هذه الفترة. كما أن تأسيس جمعية نسائية تحت اسم «جمعية النسوان العثمانية الخيرية» كان الغرض منها أساساً هو تهيئة أمهات المستقبل ويدخل التعليم فيها بصورة أساسية، إلا أن ذلك لم يوسع قاعدة التعليم بالنسبة للمرأة.

ولم يقم النظام العثماني بإدخال نظام تعليمي أكثر حداثة إلا في القرن التاسع عشر، حيث كان الدافع الأساسي وراء ذلك هو توفير موظفين للدولة، أي للإدارة البيروقراطية والجيش. كما أن التعليم ظل حكراً على النخبة التي تمتلك الموارد الاقتصادية الضرورية لتمكين أبنائها من الدراسة، وكان بروز تعليم النخبة خاصة في مجال التعليم العالي يمثل وسيلة إعداد لهم ليكونوا جزءاً من نظام الدولة.

أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في العمل، فيبرز دور المرأة البدوية أكثر وضوحاً من قاطنات المدن، وذلك من خلال مشاركتها في كل الأعمال الزراعية ، وإن بروز دور المرأة بشكل محدود في العهد العثماني الثاني من خلال عملها في الغزل والحياكة وصناعة الحصر خاصة في مناطق نالوت وطرابلس ومصراتة. ففي تلك الفترة تعتبر المغزولات إحدى صادرات طرابلس الغرب والتي تبلغ حوالي ألف جنيه إسترليني كل عام. ويبدو أن اهتمام المرأة بالعمل في مجال الغزل والحياكة والنسيج هو انعكاس لوضعها الاجتماعي، حيث أن ممارسة هذا العمل لا يتطلب الخروج من البيت وهو ما يتناسب مع طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع الليبي خلال تلك الفترة والتي تتعلق بمسألة خروج ال مرأة.

الفترة الثانية: ـ1911 1943:

تمثل فترة الحكم الإيطالي، 1911ـ 1943، الفترة الرئيسة الثانية، ويمكن تقسيم الفترة الإيطالية إلى مرحلتين أساسيتين تبدأ الأولى من 1911 إلى أكتوبر 1922 (فترة الانقلاب الفاشي في إيطاليا)، والثانية من 1922 وحتى هزيمة الإيطاليين في الحرب العالمية الثانية عام 1943.

خلال فترة الاحتلال الإيطالي، عملت الحكومة الإيطالية على زيادة عدد المدارس في جميع أنحاء البلاد، وكان الهدف الرئيس لإقامة هذه المدارس هو تعليم اللغة الإيطالية ونشر الثقافة الإيطالية بين الطلاب، حيث كان ذلك جزءاً من مشروع الطلينة الاستعماري من أجل خلق ليبيين موالين لروما. ولقد بذلت الحكومة الإيطالية جهوداً كبيرة من أجل توفير مدارس للحضانة ومدارس ابتدائية وثانوية وفنية، كما أنشأ الإيطاليون مدارس عربية كان لها هدف مزدوج وهو اجتذاب الطلاب العرب لتعلم الثقافة الإيطالية، إلى جانب تعليم الطلاب الإيطاليين اللغة العربية، مما سيساعد الإيطاليين على السيطرة على ليبيا.

أما فيما يتعلق بتعليم المرأة فقد ساهمت المدارس اليهودية التبشيرية في تعليم البنات التطريز وأشغال الإبرة و ما يلزمها في إدارة البيت مما جذب بعض العناصر الوطنية. وبصفة عامة فقد بلغ ما أنشأه الايطاليون من المدارس في ليبيا حتى عام 1939 تسعين مدرسةً تضم 9433 تلميذاً و1055 تلميذةً.
وقد بلغ عدد التلميذات على التوالي طرابلس، مصراتة ، بنغازي ، درنة ، مناطق الجنوب 624 طالبةً، 130 طالبةً، 192 طالبةً، 70 طالبةً، 39 طالبةً.

جدول (2) توزيع عدد الطالبات بالمدارس التي إنشاؤها الايطاليون بعدة مناطق في ليبيا خلال السنوات 1922ـ1939

المنطقة	عدد الطالبات	%
طرابلس	624	59.14
مصراتة	130	12.3
بنغازي	192	18.2
درنة	70	6.63
مناطق الجنوب	39	3.69
الإجمـــالي	1055	100

ومن خلال تحليل الأرقام وملامح التعليم المتعلقة بالمرأة في هذه الفترة، يلاحظ أن انخراط الليبيين وإقبالهم على التعليم في المدارس الإيطالية لم يبرز إلا بعد انتهاء حركة المقاومة الشعبية. حيث لم يكن هناك إقبال من الليبيين في تلك الفترة على التعليم الإيطالي، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب:
أولاً: انشغال الليبيين بالحرب والمقاومة ضد إيطاليا.
ثانياً: عدم ثقة الأهالي في نوعية التعليم الذي كان يقدم في المدارس الإيطالية.
وانعكس ذلك في محاربة المواطنين الليبيين للنظام التعليمي الإيطالي وسياسة الطلينة خلال السنوات الأولى من الاحتلال، إضافة إلى رفضهم إرسال أبنائهم إلى المدارس الإيطالية خشية أن يفقدوا ديانتهم الإسلامية وثقافتهم وتقاليدهم.
وكانت ردة فعل سكان ليبيا تجاه «الطلينة» القسرية قد تمثلت في فتح أكبر عدد من الكتاتيب والمدارس القرآنية، التي تم تمويلها من ثرواتهم الشخصية، من أجل تعليم أطفال الليبيين، والحفاظ على دينهم ولغتهم وتراثهم الثقافي عن طريق هذه المؤسسات، مما نتج عنه خلق وتعزيز ثقافة المقاومة ومن خلال الإحصاء التقريبي لهذا النوع من المؤسسات خلال سنوات 1930ـ1933 ، وجد أن عدد تلاميذها بلغ 10738 تلميذاً، ففي بنغازي وحدها على

سبيل المثال، كان يوجد ثلاثون كتاباً بها نحو سبعمائة تلميذ. وتأسيساً على ما سبق، فإن دور المرأة الليبية كان يبدو أكثر وضوحاً خلال فترة الاحتلال الإيطالي من خلال مشاركتها في حركة المقاومة؛ وبرز دورها في الصفوف الخلفية للمجاهدين حيث كانت تقوم بالاستطلاع، وتساهم في عملية إمداد المجاهدين بالتموين والمياه وتقديم العون للجرحى والمصابين ورفع الروح المعنوية للمقاتلين، وفي عملية الاتصال ونقل المراسلات بين المجاهدين، كما شاركت المرأة في نقل أخبار العدو ورصد حركاته وتحركاته.

الفترة الثالثة: 1943-1951:

وبصفة عامة يمكن ملاحظة العديد من التطورات الجوهرية خلال هذه الفترة، وأهمها:

أولاً : انتشار الإدراك بأهمية التعليم بين السكان الليبيين بصورة أوسع، حيث بذل الليبيون جهدهم من أجل توفير فرص التعليم لأطفالهم. مما نتج عن ذلك تزايد المطالب بإعادة فتح المدارس التي أغلقت خلال الحرب.

ثانياً : حصلت الإناث على فرص أكثر للتعليم من قبل، ونتج عن ذلك إنشاء الإدارة البريطانية لعدد من المدارس لتعليم البنات، بلغ مجموعها في سنة 1948 أربع عشرة مدرسة، حيث بلغ عدد طالباتها 1459[12]».

وارتفع عدد الطالبات في المدارس الحكومية ليصل في سنة 1951 إلى ثلاثة آلاف فتاة، بما في ذلك طالبات كلية تدريب المعلمات التي افتتحت في مدينة طرابلس في أوائل 1951. حيث كان عدد الطالبات عند افتتاح الكلية 28 فتاة، تتراوح أعمارهن بين 12و15 سنة. وفي شهر أكتوبر من نفس السنة زاد هذا العدد فأصبح 88، وقد ألحقت بالكلية مدرسة ابتدائية لثلاثمائة من التلميذات الفقيرات، بقصد تدريبهن على التعليم وتشرف على دار المعلمات مديرة فلسطينية و7 مدرسات فلسطينيات.

أما عن تعليم البنات في برقة خلال هذه الفترة، فقد افتتحت مدرستان مع افتتاح مدارس الأولاد في كل من بنغازي ودرنة، تم افتتحت الثالثة بالمرج، ولقد تم تدريب ثلاث مديرات لمدارس البنات بمصر، وتولت كل منهن إدارة مدرسة في عام 1946 بلغ عدد الطالبات في بنغازي 888 تلميذة، أما عدد المدرسات فقد بلغ 25 مدرسة. خلال هذه الفترة تم الاستعانة بالليبيات في مجال الإدارة التعليمية، حيث عينت السيدة حميدة محمد طرخان (المعروفة بحميدة العنيزي)[12] وهي من مواليد بنغازي 1892، كأول مديرة لأول مدرسة للبنات في عهد الإدارة العسكرية البريطانية. السيدة العنيزي كانت قد استكملت دراستها في تركيا وبعد عودتها سنة 1912، رفض والدها السماح لها بالعمل في مدارس الحكم الإيطالي، ولكنها فتحت بيتها لتعليم مبادئ القراءة والكتابة، ولتحفيظ القرآن الكريم، ولتعليم التطريز والحياكة. كانت السيدة العنيزي تعمل بنشاط واسع وكأنها جمعية بمفردها، في وقت لا توجد فيه جمعيات، حيث ساهمت بمجهوداتها في تشجيع النساء والأخذ بأيديهن للتعلم واقتحام مجالات العمل المناسبة.

كما كانت تحاول جاهدة إقناع أولياء الأمور لإدخال بناتهم المدارس وتكملة تعليمهن الثانوي والجامعي في وقت كانت التقاليد تمنع الفتاة عن الخروج لطلب العلم والاختلاط. وبصفة عامة فإن أبرز ملامح هذه الفترة تتجلى في النقاط التالية:

- مهدت هذه المرحلة لخروج المرأة للعمل خاصة في مجال التدريس، وبرز ذلك من خلال تزايد أعداد المعلمات الإناث، وإن اقتصر تعليم وخروج المرأة على النخبة في المجتمع.
- ساهمت ظاهرة الهجرة العكسية إلى الوطن من قبل المهاجرين (الذين هاجروا من ليبيا إلى الأقطار العربية أثناء الاحتلال الإيطالي) في زيادة نسبة الوعي تجاه تعليم المرأة ودورها، من خلال تأكيد العائدين على فائدة تعليم البنات، واشتراك المرأة في الحياة العامة.

الفترة الرابعة: 1951-1969:

تمثل هذه المرحلة فترة الاستقلال الذي تم في 24 ديسمبر 1951، تحت رعاية الأمم المتحدة، وكانت إيذانا لتكوين دولة جديدة هي المملكة الليبية المتحدة ثم أصبحت فيما بعد المملكة الليبية. من خلال تطور وضع المرأة خلال هذه الفترة يمكن ملاحظة أن التعليم ساهم بشكل واضح ومؤثر في خروج المرأة، وبشكل عام اعتبرت الحكومة الليبية في هذه الفترة أن التعليم يمثل تحدياً قائماً ومستمراً، فكان من بين الخطوات الأولى

التي تبنتها هي سن إصدار قانون التعليم رقم 5 عام 1952. حيث منح هذا القانون حق التعليم لكل شخص وجعل التعليم إلزامياً لجميع الأطفال، ذكوراً وإناثاً ومن هنا أصبح الوالدان ملتزمين بإرسال أطفالهم إلى المدارس، ولقد استفادت الإناث من ذلك بدرجة أكبر من الذكور، على الرغم من أن أعداد البنات في النظام التعليمي كانت أقل من الذكور خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وقد يرجع ذلك إلى الزواج المبكر للإناث وانشغالهن في أعمال المنزل خلال هذه الفترة، كان دور المرأة في قوة وسوق العمل محدود جداً باستثناء الزراعة. وعلى الرغم من أن اللوائح الحكومية لم تميز ضد المرأة في الوظائف، فإن المرأة لم تكن تمتلك مؤهلات ومهارات تلك الوظائف، نتيجة لذلك فإن: (المرأة كانت مؤهلة للوظائف التي لا تتطلب تدريباً كبيراً، والتي يمكن القيام بها في مناطق منفصلة). وهكذا كانت المرأة في الغالب تعمل كعاملة في البيوت أو كعاملة نظافة في المكاتب وبعض الأعمال الخفيفة التي تتناسب ووضعها.

خلال الخمسينات والستينيات من القرن الماضي، أثرت مجموعة من القوانين واللوائح على دور المرأة في المجتمع من الناحية النظرية، فعلى سبيل المثال، نالت المرأة حق إنشاء الروابط والجمعيات النسائية، التي بدأت تتكون في المراكز الحضرية الرئيسة. وعلى الرغم من أن المرأة قد تحصلت على هذه الحقوق من حيث المبدأ، فإن معظم هذه الحقوق كانت من الناحية العملية، حقوقاً موثقةً بالورق فقط. حيث استفاد عدد قليل من النساء من هذه الحقوق، واستمرت النساء في عدم المشاركة في الأنشطة اليومية مقارنة بمشاركة الرجال.

وبصفة عامة يمكن القول بأن نشاط المرأة في هذه المرحلة، هو نشاط القلة، اعتمدت فيه المرأة على الريادة والمبادرات الفردية في مختلف الجوانب التي ساهمت فيها هذه القلة من أجل توسيع دائرة المشاركة في جميع المجالات. فمن أبرز النشاطات التي تم رصدها خلال هذه الفترة:

1. تأسيس الجمعيات النسائية في ليبيا:

أول جمعية نسائية تأسست وخرجت إلى حيز الوجود في سنة 1954 في ليبيا في مدينة بنغازي سميت (جمعية المرأة الخيرية)، تكاتفت فيها مجموعة من سيدات المجتمع (ليبيات وعربيات مقيمات في ليبيا)، على رأسهن صاحبة الفكرة السيدة حميدة العنيزي، وكان تأسيس هذه الجمعية يهدف إلى النهوض بالمرأة ثقافياً واجتماعياً ومعنوياً، ولكن في حدود الإمكانيات غير المتيسرة آنذاك وفي غياب التشجيع من الهيئات الرسمية ومن المجتمع بشكل عام، وقد غلب على الجمعية الطابع الخيري، حيث أخذت على عاتقها مساعدة الأسر الفقيرة، كما سعت إلى إقامة حملات خيرية وحفلات ترفيهية لصالح نزلاء الملاجئ والمستشفيات، إضافة إلى تعزيز الوعي العام للمجتمع وذلك من خلال زيارة البيوت والأهالي ومحاولة إقناعهم بضرورة تعليم بناتهم. وتشجيع المرأة للا نخراط في الجمعية ونشاطاتها، والتي منها دورات متعاقبة لتعليم فن التطريز والحياكة، والطبع على الآلة الكاتبة، والتدبير المنزلي، والموسيقى، إضافة إلى اهتمامها بالمشاركة في رعاية الأطفال اليتامى. وفي عام 1964 تم الاعتراف بالجمعية رسمياً من قبل الدولة وأصبحت هيئة اعتبارية لها لوائحها ونظامها الأساسي وأطلق عليها منذ ذلك الحين (جمعية النهضة النسائية). كما تم افتتاح عدة فروع من الجمعية في بعض المدن الأخرى، حيث تكونت جمعية النهضة بمدينة درنة في 6 مايو 1965م . أما اختصاصات هذه الجمعية فلم يحد عن دور الجمعية الأم وهو الاهتمام بتدريب المرأة على فنون الحياكة والتفصيل والطهي، إضافة إلى إقامة حفلات خيرية لصالح الفقراء والأسر المحتاجة ومعاضدة المؤسسات الخيرية وزيارتها. ولرسوخ و نجاح نشاط الجمعية تمكنت مؤسستها السيدة حميدة العنيزي، ومن خلال دعوتها وسعيها من تكوين أول إتحاد نسائي في ليبيا وهو «الإتحاد النسائي الليبي» عام 1965، وقد شاركت المرأة الليبية من خلال هذا الإتحاد في الكثير من المؤتمرات داخل وخارج ليبيا، كما ساهمت في العمل على فتح مدارس مسائية للبنات وكانت أول من دفع بالفتاة الليبية للعمل في مجالات عمل جديدة مثل الإذاعة، والصحافة، والبريد، و التمريض وغيرها. ومن بين الجمعيات النسائية التي تأسست في16 أبريل 1967، جمعية المرأة العاملة وهي جمعية أهلية تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومقرها مدينة طرابلس. كان تأسيس الجمعية يهدف إلى؛ رعاية وحماية أطفال المرأة العاملة وذلك بتأسيس مقر يمكن أن يتسع لقسمين: داخلي وخارجي، وذلك حلاً لمشاكل المرأة العاملة وتشجيعها على الاستمرار في عملها، وكذلك القيام ببرامج ترفيهية كالرحلات والحفلات للسيدات اللاتي حرمن منها، إلى جانب استقبال أطفال النساء غير العاملات في القسم الداخلي.

السيدة حميدة العنيزى أول مؤسسة جمعية نسائية

السيدة عائشة زريق رائدة التنمية الريفية

الفترة الخامسة: ـ1969 حتى الوقت الراهن :

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل تاريخ ليبيا الحديث، وذلك نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الليبي خلال هذه الفترة منذ 1 سبتمبر 1969. ويبرز تأثير هذه المرحلة على المرأة من خلال التغيرات المختلفة في السياسات المتعلقة بالمرأة، حيث سعت هذه السياسات إلى تمكين المرأة من المشاركة في بناء البلاد، أكدت في الوقت ذاته على الاختلافات الجسمانية والبيولوجية بين الذكر والأنثى، وأن هناك دوراً لكل منهما يتناسب وطبيعته.

ويمكن القول بأن النظام في ليبيا حاول تغيير قيم واتجاهات الجيل الجديد تجاه المرأة عن طريق استخدام النظام التعليمي وأدواته المختلفة مثل المناهج والمقررات الدراسية. مع ذلك، فإن الرسالة التي نقلتها هذه الأدوات عن المرأة كانت في البداية ضمن إطار القيم التقليدية، فإلى وقت قريب كانت أكثر الأفكار تكراراً وانتشاراً في كتب القراءة خاصة في مرحلة التعليم الأساسي، تلك التي تعكس الدور التقليدي للمرأة كأم وزوجة، وكان هناك تركيز أقل على السياسات الرسمية الأخرى حول المرأة.

لمحة عن المراكز الريفية التي تم إنشاؤها:

لقد قامت الهيئة التنفيذية بمنطقة سهل الجفارة بوضع خطة طموحة بإنشاء مراكز تنمية ريفية لتدريب فتيات وزوجات المزارعين حيث قامت بتدريب 4654 فتاة وزوجة مزارع حتى نهاية سنة 1980م)جدول 3) ، ويعتبر هذا البرنامج التدريبي إلزامياً حيث نص عقد تمليك المزرعة المبرم بين المزارع ومجلس التنمية في مادة ((4)) فقرة ((3)) على أن يتعهد المزارع بأن تنخرط في برامج التدريب المعدة زوجته وأفراد أسرته سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً. ولقد تمت الإنجازات على مستوى الهيئة بعد افتتاح أول مركز بمشروع القره بوللى – وادي الرمل 74م حيث تم افتتاح 8 مراكز فرعية والتحقت به 563 منتسبة وتخرجت فيه 178 منتسبة وهذه المراكز هي (6):

1.مركز الأمل للتنمية الريفية :

مشروع القره بوللى / وادي الرمل تم إنشاؤه عام 1974، ويقع المشروع على بعد 50 كم شرقاً من مدينة طرابلس ومساحة المشروع 24500 هـ تضم 1050 مزرعة متكاملة .

- ولقد تم افتتاح الدورة الأولى بالمركز الموافق 1/ 74/8 م حيث التحقت به 14 متدربةً.
- لقد تم افتتاح الدورة الثانية ـ 2/ 75/10 م حيث التحقت به 46 متدربةً.
- لقد تم افتتاح الدورة الثالثة ـ 1/ 76/10 م حيث التحقت به 50 متدربةً.

2.مركز الأشراف للتنمية الريفية ـ القره بوللى وادي الرمل:

بدأت الدورة بتاريخ 12 / 2 / 77 م التحقت بها 47 سيدةً كلهن من زوجات المزارعين وكانت مدة الدورة 9 أشهر.

3.مركز النهضة للتنمية الريفية ـ مشروع ترهونة / مسلاته:

تم افتتاحه عام 76 في مشروع ترهونة / مسلاتة في منطقة سيدي الصيد. يقع المشروع جنوب شرق طرابلس بحوالي 88 كم ويتكون من منطقتين وهما سيدي الصيد ومسلاته .

مساحة المشروع . 16000هـ مقسمة إلى 400 مزرعة مساحة كل منها 40 هـ ولقد تم افتتاح الدورة الأولى بالمركز بتاريخ 20 / 3 / 76 م التحقت بها 55 متدربةً – الدورة الثانية افتتحت بتاريخ 2 / 2 / 77م التحقت بها 58 متدربةً.

4. مركز النور للتنمية الريفية ـ مشروع بئر ترفاس:

تم افتتاحه بتاريخ 76/1/4 م بمشروع بئر ترفاس ويقع المشروع على جانبي الطريق بين الزاوية وبئر الغنم ويبعد 65 كم عن مدينة طرابلس ومساحته 7170 هـ مقسمة إلى 478 مزرعة – تم افتتاح الدورة الأولى بالمركز بتاريخ 76/1/4 م حيث التحقت به 42 متدربةً والدورة الثانية افتتحت بتاريخ 76/11/27 م التحقت بها 47 متدربةً.

5. مركز الإشعاع للتنمية الريفية ـ مشروع وادي كعام :

أُفتتح هذا المركز بتاريخ 76/3/6 م بمشروع وادي كعام ويقع شرق مدينة طرابلس على بعد 140كم ومساحته 1400 هـ تضم 233 مزرعة . ولقد أفتتحت أول دورة به بتاريخ 76/3/6 م والتحقت بها 21 متدربةً والدورة الثانية أُفتتحت بتاريخ 77/2/5 م التحقت بها 35 متدربةً.

6.مركز الإصلاح للتنمية الريفية – مشروع وادي الهيرة:

تم افتتاحه يوم 76/12/1 م بمشروع وادي الهيرة ويقع المشروع شمال سلسلة جبال نفوسة شرق طريق العزيزية / غريان على مسافة 20كم جنوب العزيزية مساحته 4200 هـ تضم 300 مزرعة – افتتحت أول دورة بتاريخ 76/12/1 التحقت بها 20 متدربةً.

7.مركز المنار للتنمية الريفية ـ مشروع سهل نالوت:

أُفتتح هذا المركز بتاريخ 76/12/12م بمشروع سهل نالوت منطقة الرويس يقع هذا المشروع بسهل نالوت بمنطقة الرويس / بدر / الباردة / تكوت / شكشكوك مساحته 2000 هـ تضم 199 مزرعة ثم افتتاح أول دورة به بتاريخ 76/12/12م التحقت بها 61 منتسبةً.

8.مركز الزهراء للتنمية الريفية ـ مشروع مرتفعات غريان / جادو:

أُفتتح هذا المركز بتاريخ 76/12/5م بمشروع مرتفعات غريان / جادو / منطقة الأصابعة يقع المشروع بمنطقة الأصابعة / ساقية الفرس / سيدي خليفة / القضامة / مساحته 20000 هـ ويضم 530 مزرعة – افتتحت أول دورة بتاريخ 76/12/5م التحقت بها 76 منتسبةً.

وتهدف مراكز التنمية الريفية لبنات وزوجات المزارعين إلى :

- تخريج ربة البيت الواعية القادرة على تدبير وتلبية كافة احتياجات المنزل من التدبير المنزلي إلى الأعمال الزراعية ورفع مستوى المرأة الثقافي والفكري .
- تخريج الرائدات الريفيات ذات المستوى المرتفع من المهارات المنزلية المختلفة وكذلك المستوى المرتفع من الفكر والثقافة .

جدول (4)
المراكز المنشأة حتى نهاية 1980 م

موقع المراكز	عدد المراكز المدرجة بالخطة	المنفذ حتى نهاية 1976	المتبقي تحت الإنجاز حتى نهاية 1980
مركز التدريب المتقدم على مستوى الهيئة	1	-	1
مركز فرعي بمشروع وادي الرمل	1	1	-
- - - القره بوللى	3	1	-
بئر ترفاس	1	1	-
ترهونة	3	1	-
مسلاتة	1	-	1
وادي كعام	1	1	-
عريان / جادو	2	1	-
نالوت	1	1	-
الهيرة	1	1	-
المجينين	1	-	1
العربان	2	-	2
الوادي الحي	1	-	1
أبو شيبة	1	-	1
مشروع المراعي	2	-	2
الإجـــمالي	22	8	14

الجدول (5)
الأعداد التي تم تدريبها حتى نهاية 1980

المراكز	74	75	76	77	78	79	80	الإجمالي
المتقدم	-	-	-	20	20	20	2060	80
وادي الرمل	-	-	-	60	60	60	180	240
القره بولي	-	14	42	60	180	180	60	596
بئر ترفاس	-	-	42	60	60	60	180	282
ترهونة	-	-	55	60	180	180	60	595
مسلاته	-	-	-	60	60	60	60	240
وادي كعام	-	-	28	60	60	60	120	268
غريان / جادو	-	-	66	60	120	120	60	486
نالوت	-	-	67	60	60	60	60	307
الهيرة	-	-	-	60	60	60	60	240
المجنيين	-	-	-	60	60	60	60	240
العربان	-	-	-	60	120	120	120	360

وادي الحي	-	-	-	60	60	60	60	240
أبو شيبة	-	-	-	60	60	60	60	240
المراعي	-	-	-	-	-	120	120	240
الإجمالي	-	14	300	800	980	1280	1280	4654

الهيكل التنظيمي لمراكز التنمية الريفية وتتكون من الوحدات التالية:

أولاً: مديرة المركز:

ثانياً – الجهاز الفني ويتكون من:

- أخصائية اجتماعية حيث تقوم بالإشراف الاجتماعي بالمركز على الأنشطة المختلفة مع تدريس المواد الاجتماعية والدينية والقومية .
- مدرسة تفصيل وخياطة.
- مدرسة تطريز وأشغال الإبرة.
- مدرسة تريكو آلي (الصناعات الصوفية وغيرها).
- مدرسة تدبير منزلي.
- مدرسة محو الأمية.
- مهندسة زراعية لتدريس المواد الزراعية والتدريب عليها .
- زائرة صحية لتدريس مادة التوعية الصحية والإسعافات الأولية .

ثالثاً – جهاز الخدمات ويتكون من:

- أمينة سر.
- عاملة تنظيف.
- سائق سيارة.
- غفير ويقوم بالإشراف ومتابعة سير عمل هذه المراكز بقسم التنمية الريفية بالهيئة.

أقسام النساء العاملات في التنمية الريفية:

تنقسم النساء العاملات في التنمية الريفية إلى:

- النساء المتقدمات في السن وما يقمن به من أعمال يدوية وحرفية وأعمال زراعية من غرس وجني وجمع والأعداد للتسويق وتضم النساء الأميات وغير الأميات .
- النساء الصغيرات في السن واللاتي تلقين علوم أساسية أو متوسطة والبعض منهن لديهن مهارات بسيطة ومحدودة تلقينها خلال تدريبهن بمراكز تدريب المرأة ويشتغل أغلب نساء هذه الفئة في وظائف إدارية كالطباعة والسكرتارية والبعض في مجال التدريس والتمريض وأعمال أخرى منها:

1 ـ العمل الإنتاجي الأسري:

حرصاً من الدولة على تأكيد الدور الفعلي للمرأة في المساهمة في الإنتاج أُستحدثت أنشطة وبرامج مدرة للدخل. وللنقص في الأيدي الزراعية بفعل الهجرة إلى المدينة وتناقص عدد السكان لذا استحدث برامج الأسر المنتجة ونفدت هذه البرامج في إطار المشاريع الزراعية وبدء العمل في هذا البرنامج في مطلع التسعينات وركز على ((الأرامل – المطلقات – ضعاف الحال)) وقد تبنى البرنامج الصناعات الخفيفة – الاتحاد النسائي وفتحت بها أقسام تتولى الإشراف على الأسر المنتجة من ناحية إعداد الاستبيان الخاص بأوضاع الأسر المادية وموضوعات عامة عن الأعمال التي بإمكان الأسر القيام بها والتي بناءً عليها أعدت بطاقات خاصة بالمستفيدات من هذا البرنامج حيث تسلم المادة الخام اللازمة للإنتاج وتقوم بإعداد المطلوب منها بعد اشتغالها في المنزل – ثم تقوم بتسليم المشغولات جاهزة للبيع والتسويق وتقوم الجهة المسؤولة بتسويق الإنتاج – وبعد إتمام عملية البيع تحسب القيمة النقدية ثم يصرف لهن ثـمن ما بذل من جهد .

2. العمل التشاركي:

تقوم خريجات مراكز تدريب المرأة المقامة في المشاريع الزراعية من بنات وزوجات المزارعين بإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة خاصة بالاشتراك مع أفراد آخرين يوفرون لهن المكان ويساعدونهن في توفير واستجلاب المادة الخام والتسويق - وكذلك إقامة مشاغل خاصة لإنتاج الملابس والمشغولات الصوفية وملابس الأفراح ويعمل لديهن العديد من الفتيات ممن لهن دورات تدريبية ويدير هذه المشاغل نساء لهن شهادات باجتياز دورات تدريبية متخصصة بالإضافة للخبرة وتقوم الدولة بتقديم مساعدات مالية للمبتدئات بهذه البرامج((قروض ريفية)).

3.العمل في مؤسسات الدولة ((الأعمال الخدمية)):

نظراً للتغير الذي طرأ على حياة الريف تتجه القوى العاملة في القطاع الزراعي إلى الانخفاض النسبي لصالح القطاعات الأخرى ، فقد استحدث مؤخراً مراكز المهن الشاملة تحتوي في تخصصاتها على فن النسيج والكساء والحاسوب والرسم الهندسي والصناعي بالإضافة لبرامج تدريب الراشدات وما يوكل إليهن من مهام في المشاركة في أعمال التدريب بعد إلحاقهن بإحدى دورات مراكز التنمية الريفية للتدريب المتقدم . وفي هذا الصدد تعمل أمانة التعليم والتدريب المهني على استحداث تخصصات جديدة وتدريب المتدربات عليها فلقد تم ترشيح فتيات الريف للتدريب على دورة في تونس لمدة3 سنوات على المهن الآتية : تصميم وصناعة الأزياء باستخدام الحاسوب - الخياطة وأشغال الإبرة - صيانة الآلات النسيجية المدارة ((الحاسوب)) ورشحت فتيات أخريات للدورة المقامة في طرابلس لنفس التخصص.

ولقد تم فتح مصرف ريفي متخصص في منح القروض الريفية التي تساعد أبناء الريف على النهوض بالزراعة حيث بلغ عدد المستفيدين من قروض المصرف الريفي بمصارف منطقة غرب طرابلس من بداية مباشرة نشاطه وحتى 30 من شهر نوفمبر (2009) الماضي بلغ (53256) مستفيداً، أن القروض التي منحها المصرف موزعة حسب الفئات المستهدفة وهي:

- قروض فردية لتحسين مستوى الدخل للرجال والنساء لعدد (31589) مستفيد.
- قروض فردية للباحثين عن عمل لعدد (8936) مستفيداً.
- قروض بنظام المشاركة نقدية وعينية ، للرجال والنساء لعدد (12731) مستفيداً .

وعدد قروض النشاط الزراعي بلغ (1917) قرضاً، في حين بلغ عدد قروض النشاط الحيواني الذي يشمل الدواجن وتربية النحل، (21263) قرضاً، وقروض النشاط البحري (332) قرضاً. والنشاط الحرفي (7278) قرضاً، والنشاط الخدمي (16247) قرضاً.

وكان إجمالي المستفيدين من قروض المصارف الريفية في المنطقة الغربية حسب أنواع الأنشطة بالنسبة للرجال والنساء بلغ (53256)مستفيداً ملحق (1) يوضح موقف الإقراض حسب نوع النشاط حتى 12/2008م.

تقييم دور المرأة في المجتمع الليبي:

يعد هذا الجزء من الدراسة هو محاولة رصد للجانب الحقيقي أو الفعلي لتطور حركة المرأة. فاستناداً إلى نتائج الدراسة المشار إليها والتي تناولت دور المرأة في المجتمع، كانت إحدى القضايا التي تناولتها الدراسة هو الوضع الحالي للمرأة في المجتمع الليبي، حيث تبين أن المرأة تمتلك حالياً حقوقاً كافية وبنسبة 69% . ولعل من المهم الإشارة إلى الاختلاف فيما يتعلق بهذه المسألة بين الإناث الحضريات والإناث الريفيات، حيث تبين أن الإناث الحضريات يطمحن إلى زيادة حقوقهن داخل المجتمع، بينما تدرك الإناث الريفيات حدود توقعاتهن، إلا أنه ينبغي ملاحظة أن النساء في المناطق الريفية تعمل بالتساوي في كثير من الأحيان مع الرجال في العديد من الأنشطة خاصة الأنشطة الزراعية. في إطار الانتقال بالمرأة في ليبيا إلى طور التفعيل، تم حل وإلغاء الاتحاد العام للجمعيات النسائية، والجمعيات النسائية بمختلف المناطق، وذلك بحجة أن المرأة في ليبيا هي جزء وشريك في معظم المؤسسات. إضافة إلى أنه لا يوجد فصل بين الرجل والمرأة، وأن الثورة أعطت المرأة حقوقها ومن هنا لا حاجة لوجود اتحاد نسائي للدفاع عن المرأة. وإن أي قضية تخص المرأة ينبغي أن تطرح في المؤتمرات الشعبية في هذا الإطار تم تشكيل مؤتمرات شعبية نسائية في معظم المناطق، فكل مؤتمر شعبي للذكور يقابله مؤتمر شعبي للإناث، استمرت الفكرة لمدة سنتين ثم ألغيت على أساس أن الرجل والمرأة ينبغي أن يكونا في مؤتمر واحد. وفي التسعينيات من القرن الماضي برز

الاهتمام بنشاط المرأة من خلال أمانة مؤتمر الشعب العام عن طريق وزارة شئون المرأة أو وزارة الشؤون الاجتماعية فيما بعد، وهو منصب تتقلده النساء في مختلف البلديات. ويمكن القول بأن ظاهرة عدم استقرار وإلغاء ودمج كثير من المؤسسات ومنها المؤسسات التي تسعى إلى تدعيم دور المرأة أدى إلى ترك فجوة على مستوى القاعدة فبعد أن تم إلغاء الجمعيات النسائية صدر القانون رقم (20) لسنة 2001 بشأن تنظيم الجمعيات النسائية. ووفقاً لهذا القانون أنشئت جمعيات نسائية تتكون من النساء بالبلديات والمواقع الخدمية والإنتاجية.إضافة إلى تكوين رابطة الجمعيات النسائية بالبلدية من وزارات الجمعيات النسائية بالبلديات. وكذلك تكوين الاتحاد العام للجمعيات النسائية من روابط الجمعيات النسائية بالبلدية.

ملاحظـــات:

من خلال تتبع تطور حركة المرأة في ليبيا عبر الفترات التاريخية المختلفة يمكن إبراز الملاحظات التالية:

- إن التطورات والتغيرات التي حدثت في المجتمع الليبي عبر الفترات التاريخية المختلفة، والتي لعبت دوراً حاسماً في التأثير على البيئة الاجتماعية والثقافية والبنى السياسية والاقتصادية، كانت من ضمن العوامل والعناصر التي أثرت وساهمت في تحديد الأسس التي ساهمت في تطوير حركة المرأة في ليبيا.

- اتسم نشاط المرأة بالطابع الريادي، الذي لا يتجاوزه إلى حركة فاعلة تكتسب وجودها من تطورها التاريخي الذي يعتمد على التواصل والاستمرارية والاستقرار.

- غلب الطابع الأيديولوجي على حركة المرأة في ليبيا خاصة منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث انعكس ذلك على البنى المختلفة التي استهدفت نشاط المرأة، لتتحول بعض تلك البنى إلى أدوات تبشيرية دعائية أكثر من اهتمامها بالقضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تخص المرأة.

- غياب التعاون وغياب الاتصال والتواصل بين القياديات على المستوى الرسمي والقاعدة العريضة، إضافة إلى هيمنة الفرد الواحد على النشاطات المختلفة والمتعلقة بنشاطات المرأة المختلفة والتي تأخذ طابعا موسمياً، مما جعل الكثيرات من الناشطات في هذا المجال يفقدن الوسط الذي يعملن به.

أنواع المجتمعات الريفية :

يمكن تقسيم المجتمعات المحلية بصورة عامة إلى مجتمعات ريفية محلية ومجتمعات حضرية محلية وتختلف المجتمعات الريفية المحلية وتنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

- المجتمعات المحلية القروية.
- المجتمعات المحلية ذات المزارع المتناثرة مع قرية المركزية .
- المجتمعات المحلية ذات المزارع المتناثرة مع تجمعات صغيرة .

ومن أهم ما تتصف به الدول النامية بشكل عام هو ارتفاع نسبة السكان الريفيين الذين يعيشون على نشاطات زراعية بسيطة أو على نشاطات حرفية تقليدية وغالباً ما تكون الإنتاجية ضعيفة في هذا القطاع مما يؤدي إلى تكوين مستوى معاشي منخفض مقارنة مع المستوى المعاشي لسكان المناطق الحضرية وبذلك تكونت الفجوة التي تزداد اتساعاً مع الزمن والتي تفصل بين أوضاع سكان الريف وسكان الحضر .

أهداف برامج التنمية الريفية:

أهداف تنمية المجتمع الريفي عديدة ومتنوعة وهي:

الأهداف التخطيطية : وهي الأهداف التي تعمل على تحقيق الأمور التالية :

- المساعدة في دراسة المجتمع الريفي المحلي كوحدة واحدة لتحديد احتياجاته وموارده المختلفة.
- العمل على وضع سياسة عامة للإصلاح في المجتمع في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية وغيرها.
- بذل الجهود في ترتيب الاحتياجات المختلفة على حسب أهميتها في المجتمع .
- التفاني من أجل رسم خطة للإصلاح مقسمة لمراحل زمنية مع إيضاح دور كل فئة من فئات المجتمع في الخطة المرسومة .

1. الأهداف التنسيقية: تنسيق الجهود الحكومية في الإصلاح جغرافياً ووظيفياً.
2. أهداف خاصة بالمجتمع ككل:

- وهي تشجيع المواطنين على البدء بخدمات جديدة يحتاج إليها المجتمع في حدود الخطة المرسومة.
- المساعدة في نشر الوعي الاجتماعي والإنتاجي بين المواطنين بواسطة المحاضرات والندوات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والمطبوعات .
- نشر الوعي بوصفه عاملاً من عوامل رفع المستوى الثقافي والوعي والفهم للظروف المتغيرة ووسيلة للقضاء على الجهل والتخلف والتقاليد البالية ويشجع الفلاحين على الإقبال على استخدام الآلات الزراعية الحديثة .
- رفع المستوى الصحي لأن تحسين الظروف الصحية يؤدي لزيادة القدرة البشرية على الإنتاج .
- توفير وسائل النقل الحديثة وتعبيد الطرق الصالحة لها لكي يمكن نقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق .
- إنشاء مساكن صحية كالقرى العصرية بها معظم المستلزمات الحضرية.
- إقامة التعاونيات الزراعية وتحسين علاقات الإنتاج.
- استغلال جمع الموارد الطبيعية والبشرية.
- نشر الأمن والاستقرار حتى يطمئن الناس على مستقبلهم مع تنمية روح الادخار والاستثمار فيهم.
- الاستعانة بالخبرات في التنمية الزراعية.
- إعداد دورات تدريبية لتأهيل أفضل العناصر الموجودة.
- محاربة كل الظواهر والا نحرافات التي تعوق عملية التنمية.
- توفير السلع والخدمات بأسعار تناسب مستوى الدخل الفردي.

دور المرأة في التنمية:

الأمن: هو ضد الخوف .

الغذاء: هو كل ما يدخل جسم الكائن الحي ليمده بالطاقة اللازمة للاستمرارية في الحياة.

الأمن الغذائي:

يقصد به توفير الغذاء كماً ونوعاً مع إتاحته للجميع باستمراريته ووفرته على مدى الزمن.
ويتحقق الأمن الغذائي عندما يستطيع جميع الناس في جميع الأوقات من الناحية المادية والاقتصادية الحصول على غذاء كافٍ وسليم ومغذي يلبي حاجاتهم التغذوية ويناسب أذواقهم الغذائية . ولكي يتحقق ذلك لابد أن يتناسب حجم الإنتاج مع حجم السكان فكلما كان نصيب الفرد كافياً له في العام تحقق الأمن الغذائي في ذلك العام فقط، لذا لابد من استمرارية وفرة الغذاء لذلك الفرد، ويكون ذلك بتناسب معدل نمو الإنتاج مع معدل نمو السكان .فإذا كان معدل الإنتاج يعادل معدل السكان تحقق الأمن الغذائي وإذا كان معدل الإنتاج فاق معدل السكان تتحقق الرفاهية وإما إذا كان معدل الإنتاج دون معدل السكان فهذا مؤشر لعدم الوفرة في الغذاء، وهنا لابد من التدخل السياسي في زيادة الإنتاج أو تقليل السكان وهذه السياسة مرفوضة تماماً. والمحك الأساسي في تحقيق الأمن الغذائي هو إتاحة الغذاء لجميع السكان على مدى الزمن.

دور المرأة في المجتمع :

كان هناك اعتقاد سائد بأن دور المرأة هو الإنجاب وتربية الأطفال وهذا الدور بما فيه الناحية الوظيفية دعمه وعززه اعتقاد المرأة وفهمها له والذي تولد لديها من عدم المساواة الثقافية بين الجنسين وعدم المساواة في الحقوق والواجبات جعل المرأة في مجال التابع الذي لا أهمية له في اتخاذ القرار وبمرور الزمن قيم دور المرأة في مجتمعها وتم إعطاؤها بعض الفرص لكي تعمل في المجالات الإنتاجية. ومما لا شك فيه أن المرأة لعبت وما زالت تلعب دوراً محورياً في مشاريع التنمية وقد أثبتت أنها رقماً مهماً في أي عملية تطور وتجديد. وبالتالي تسعى دائماً لمواكبة تطورات العصر والتفاعل مع كل متطلباتها وإمكانية النهوض بواقعها وظروفها. ومن هنا يأتي دور وأهمية المرأة الريفية على وجه التحديد في مجمل هذه المعطيات والمشاركة الفعالة في العملية التنموية . و تأتي هذه الورقة تأكيداً لموقع المرأة الريفية وأهميتها في ضمان الأمن الغذائي وتنمية واستقرار المناطق الريفية وصولا إلى التنمية الشاملة.

المرأة الريفية والأمن الغذائي :

لا يمكن أن ينحصر دور المرأة في عملية الأمن الغذائي في ذلك الدور الذي تؤديه داخل المنزل فقط وبالتحديد في معملها اليومي أي المطبخ و لكن يتعدى هذا الدور إلى أكبر من ذلك فمنذ الأزل نجد أن الأسرة تعتمد على المرأة اعتماداً كلياً في الزراعة وتعتبر المرأة الريفية مرتكزاً أساسياً في العملية الزراعية سوا ء من خلال العمل في أرض الأسرة أو لدى الغير. و نجد أن أهم الأعمال التي تقوم بها هي أعمال العزق والحرث و تتم بالوسائل البدائية وفي بعض الأحيان تستطيع المرأة استعمال الآلات الزراعية الحديثة التي تتوفر لها. كما تعمل المرأة على تربية الدواجن والطيور واستخدامها في توفير الغذاء من اللحوم والبيض وأيضاً توفير دخل للأسرة، بالإضافة إلى مسؤليتها في الأمن الغذائي الأسري مثل: تخزين الحبوب في وقت الحصاد وتنقيتها من الشوائب وأيضاً تخزينها في الأماكن المناسبة للحفاظ عليها من التلف وضمان التخزين السليم بحيث لا تفقد الحبوب والمأكولات قيمتها الغذائية واختيار نوع الغذاء.وانتقاء الحبوب والبذور المناسبة للطهي بما يتناسب واحتياجات كل فرد في الأسرة وإعداده إعداداً جيداً بحيث يكون الطعام محتفظاً بعناصره الغذائية.

آليات تأمين الحصول على الغذاء الكافي طوال العام:

أ- الإنتاج الذاتي:

وفقاً للإمكانات المتاحة للأسرة فإنه من الأفضل أن يتكامل الإنتاج النباتي والحيواني. فالحيوانات في المزرعة توفر الطاقة اللازمة لتحضير الأرض وغيره من المدخلات لإنتاج المحاصيل مثل السماد الطبيعي كما أن بقايا المحاصيل يمكن أن توفر التغذية للحيوانات أما على مستوى إعداد الوجبات فإن الأغذية من مصادر حيوانية تكمل الأغذية من المصادر النباتية والخلط بين المصدرين (الحيواني والنباتي) يجعل الوجبات أكثر قبولاً وفائدة غذائية للشخص .

الحديقة المنزلية تلعب دوراً هاماً في تحسين وإمكانية الحصول على أغذية متنوعة لتغذية الأسرة وذلك من خلال زراعة محاصيل غذائية متنوعة تساعد في الحصول على وجبات غذائية متوازنة إضافة إلى أن تنوع المحاصيل يقلل مخاطر فقد أو تلف بعض منها بسبب الآفات والأمراض أو بسبب رداءة الطقس؛ لأن بعض المحاصيل لها القدرة على مقاومة الأمراض أكثر من غيرها كما أن بعض المحاصيل الغذائية مثل الفلفل والثوم لها خاصية طرد الحشرات إضافة إلى أن زراعة البقول تساعد على تحسين خصوبة التربة .

من الأفضل زراعة أشجار الفاكهة في الحديقة المنزلية إذا كان ذلك ممكناً مع ضرورة ريها وخدمتها حسب التوصيات الصادرة من هيئة البحوث الزراعية .

وأشجار الفاكهة تساعد على حماية المحاصيل الأخرى من أشعة الشمس والرياح . ومن الأفضل اختيار أشجار الفاكهة التي تعطي ثماراً في المواسم المختلفة من العام كما يجب الاتصال بأقرب وحدة للإرشاد الزراعي.

ب- أهمية التصنيع الغذائي:

بما أن الإنتاج الزراعي يتسم بالموسمية فمن الطبيعي أن يكون هناك فائض إنتاج يتعرض للتلف في موسم الوفرة لذلك يعتبر التصنيع الغذائي وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي وذلك بتصنيع الفائض من الإنتاج ويتم ذلك بالآتي:

1. تحويل الحاصلات الزراعية إلى منتجات غذائية صالحة للاستخدام في المدى القصير والطويل وفي أوقات الندرة، الكوارث، الطوارئ (مثل الفيضانات والمجاعات والجفاف).
2. تأمين الغذاء لسكان المناطق النائية والمناطق غير الزراعية .
3. المساهمة في تقليل الفاقد من المحصول .
4. المساهمة في توفير الغذاء لفترات أطول من العام وبذلك تساعد في تنويع الوجبة الغذائية.
5. نشر الوعي الغذائي والاهتمام بالغذاء والتغذية بشكل عام .

ج. جمع الأغذية البرية :

إضافة إلى الإنتاج الذاتي والتصنيع الغذائي تقوم المرأة الريفية بجمع الخضر والفاكهة البرية إذا كانت الأسرة تسكن في مناطق ريفية بها تلك المصادر .

إن أغذية مثل القنقليز والنبق واللالوب والجراد والأرانب والطيور البرية وغيرها يمكن الاستفادة منها لتحسين الوجبات الغذائية للأسرة. يجب جمع تلك الأغذية بطريقة مرشدة.

د. أنشطة لزيادة الدخل :

إذا كانت المرأة الريفية لا تملك الإمكانيات اللازمة لإنتاج كمية كافية من غذائها ففي هذه الحالة نجدها تقوم بأعمال تساعدها في زيادة دخل الأسرة مثل أعمال الخياطة والصناعات الريفية وبيع أغذية جاهزة مثل الطعمية واللقيمات والوجبات الخفيفة أو بيع أغذية جمعت من الغابة .

هذه الأعمال سوف تدر دخلاً إضافياً يمكن الأسرة من شراء أغذية إضافية لتحسين كمية ونوعية الوجبات الغذائية للأسرة، مثل شراء اللبن أو البقول ويمكن للأطفال المساهمة حسب أعمارهم في بعض الأنشطة كجزء من تعليمهم وإعدادهم للحياة في المستقبل .

بعد الحصول على المال فإنه من الأهمية بمكان شراء الأغذية الأقل تكلفة التي تساعد في الحصول على وجبات غذائية متوازنة للأسرة مثل اللبن ومستخرجاته والبقول التي يمكن شراؤها بكميات كبيرة بدلاً من شراء قطعة صغيرة من اللحم لا تكفي لسد احتياجات أفراد الأسرة جميعاً.

كما يجب مراعاة التغيير في أسعار الأغذية الموسمية والاستفادة من ذلك في اختيار الأغذية في موسمها عندما تكون رخيصة الثمن.

إذا كان من الممكن القيام بالإنتاج الزراعي (خاصة في موسم الأمطار) والعمل في أنشطة أخرى لزيادة الدخل خلال موسم الجفاف. إذ أنه بهذه الطريقة يمكن تحسين القدرة على توفير الأغذية للأسر.

عليه يجب أن تضمن كل هذه الأنشطة ضمن برامج مدارس النساء الريفيات لأن هذه المدارس تمثل أنسب طريقة أو نظام إرشادي لتدريب النساء الريفيات لإكسابهن المهارات الكافية لممارسة أي نشاط منتج مما يساعد على تغيير الاتجاهات السالبة ويدعم الاتجاهات الايجابية في طريق التنمية المرتكزة على الغذاء الآمن .

نبذة مختصرة عن بعض البحوث التي تمت في ليبيا :

فيما يخص مساهمة المرأة في القطاع الزراعي

أجريت عدة دراسات عن مساهمة المرأة في العمليات الزراعية المختلفة في القطاع الزراعي وكان يتم جمع البيانات عن المرأة ودورها في الأمن الغذائي بإعداد استبيانات خاصة وجمعها من خلال الزيارات الميدانية التي كنا نقوم بها كفريق اقتصادي ولقد التقيت بالعديد من ربات البيوت الريفية في المنطقة الغربية ومن بينها مشروع وادي الحي الزراعي ومنطقة جبل الغرب بالمقابلة والسؤال المباشر وغير المباشر للفلاحات تم التوصل إلى العديد من النتائج والتي بينت أن للمرأة الريفية الليبية الدور الكبير في الزراعة والصناعات القائمة عليها ولعل من أهمها الدراسة التي أجريت بالمنطقة الغربية من ليبيا والتي نستخلص منها بعض النتائج :

- بلغ حجم العينة المدروسة 50 مزرعة بضواحي مدينة طرابلس حيث تم تصميم استبيان خاص بهذه الدراسة وأجرى مسح مزرعي لعينة عشوائية من المزارع الواقعة ضمن نطاق الدراسة وذلك بهدف التعرف على مدى مساهمة المرأة في الأنشطة الزراعية المختلفة ورصد بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية عن المجتمع الريفي.
- وكانت نسبة ربات البيوت الأميات تصل إلى 92 % ،وإن 54 % من المزارعين الأميين، أما المتعلمات 8 %، وبالنسبة لبنات المزارعين كانت نسبة الأميات 9 %، 66 % تعليمهن متوسط ، 17 % تعليمهن عالٍ، ووجد أن 34 % من ربات البيوت يرغبن في محو أميتهن .
- ولقد كانت متابعة المرأة للبرامج الثقافية والاجتماعية والصحية تصل إلى 60 % ، وكان 64 % من العينة متفرغين للعمل بالمزرعة .

وبالنسبة لخبرة المرأة في المجال الزراعي :

بلغ الحد الأدنى من خبرة المرأة في المجال الزراعي 20 سنة و بنسبة 10 % . والحد الأعلى للخبرة حوالي 45 سنة بنسبة 2 % ، وبلغ عدد الساعات التي تقضيها المرأة في العمل بالمزرعة حوالي 6 ساعات في اليوم ، 4 ساعات تقضيها في البيت.وكانت المرأة تقوم بالتعشيب وجني المحصول- ري المحاصيل-الحصاد اليدوي . 92 %، 94 % 86 %، 92 % . على التوالي وأغلب النساء كن يقمن برعاية الحيوانات ، بالإضافة إلى أعمال أخرى مثل الحياكة والخياطة وكانت النسبة 66 % ، 10 % يقمن بالغزل وصناعة السجاد، 10 % يقمن بعمل منتجات للبيع من منتجات المزرعة كاستخلاص ماء الزهر والعطر وتخليل ثمار الزيتون.

أما فيما يختص بالإيرادات التي تجنيها المرأة من خلال عملها بالمزرعة كانت كالتالي :

بلغ متوسط الدخل السنوي الذي يعود على بعض الأسر حوالي (269) دينار سنوياً. كحد أعلى بحوالي (9600) دينار سنوياً. ومن النتائج تبين أنه تقام للمرأة دورات إرشادية لتعليمها (42 %) لعدد 21 مزرعة عن طريق مراكز التنمية الريفية لتعليم وإرشاد المرأة، وكان نسبة 42 % من التعاون الأسري مع مراكز التنمية الريفية .

ومن أهم المشاكل التي تواجه المرأة الريفية داخل منطقة طرابلس والتي أوضحتها الدراسة هي:

1. قلة الدورات الإرشادية التي يقوم بها الإرشاد الزراعي .
2. نقص مراكز التنمية الريفية .
3. عزوف بنات المزارعين عن الحرف القديمة كغزل الصوف وصناعة البطاطين والبسط .

المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الإنتاجية والخدمية :

1. وجود قناعة بالدور التقليدي للمرأة أفرزتها ثقافة المجتمع باعتبار المرأة لا تكون إلا ربة بيت .
2. عدم دعم وتشجيع الصناعات التراثية والحرفية .
3. قلة مشاركة المرأة في الخدمات ويرجع لارتفاع نسبة الأمية .
4. عدم وجود برامج جديدة لتسويق إنتاج الأسر الريفية وربات البيوت ومراكز التنمية الريفية .
5. تعثر برنامج الأسر المنتجة التي تم تبنيها من عدد من الجهات .
6. ندرة الاستثمارات الاقتصادية في مجالات الإنتاج والتي لها اعتمادات مالية لمساعدة المرأة في الريف .
7. نقص المتابعة المستمرة والتوجيه للعاملات في القطاع الخاص والعام .
8. انتشار الأمية الثقافية التي لها دور في الأمية الحرفية .
9. عدم حصول القائمات على الإنتاج في برامج خاصة على الدعم اللازم من حيث التسهيلات والمادة الخام .
10. الافتقار إلى قاعدة بيانات تهدف لوضع سياسات وخطط سليمة لتنمية القوى البشرية .

التوصيات:

1. تدريب المرأة الريفية على التقنيات الحديثة لزيادة الإنتاج لرفع المستوى المعيشي.
2. توفير فرص التمويل وتسهيل حصول المرأة عليه.
3. الاهتمام بتمكين الأسرة ورفع كفاءتها وفعاليتها كشريك أصيل في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.
4. تدريب المرأة على الخدمات التسويقية وتطويرها لتنافس في الأسواق المحلية والعالمية.
5. تأسيس عوامل استمرارية البرامج من خلال إشراك المرأة في التخطيط .
6. العمل على تعميم مدارس النساء الريفيات لضمان تطبيق هذه التوصيات على أرض الواقع.
7. كان للمرأة الدور الأكبر والإيجابي من الرجال وخاصة بالمناطق الريفية المحدودة الدخل بسبب هجرة الرجال إلى المدن بحثاً عن المزيد من الدخل المادي بينما تبقى النساء لإدارة الأسرة بما في ذلك تأمين الغذاء واعتماداً على نفسها في توفير ناتج البذور التي تزرعها موسمياً ولأجل هذا أقيمت المشاريع التنموية الكبيرة مدعومة من جهات دولية في تلك المناطق لتشجيع النساء على المحافظة على ما بحوزتهن من مصادر وراثية محلية (الحفظ في المناطق الأصلية) .

ملاحظات ختامية:

أولاً : ساهمت المراكز الريفية في تطوير المجتمع الريفي في ليبيا حتى بلغ درجة كبيرة من التقدم والتحضر مما قلل وبشكل كبير وواضح الفارق الحضاري بين المجتمع في المدينة والمجتمع في الريف الليبي .. والذي يزور ليبيا يلاحظ هذا الأمر بشكل واضح وجلي.

ثانياً: اتجهت ليبيا إلى التوسع الأفقي في التعليم بنشر الجامعات في كل الأنحاء والمناطق مما ساهم وبشكل كبير في تطوير المجتمع الريفي.

فأصبحت الجامعات قريبة من كل مواطن مما تشكله الجامعات من أهمية كبيرة في تطوير المجتمع والرقي به حيث تعتبر منارة ومركز إشعاع يستفيد منه الجميع حضر وريف.

ثالثاً: تم التركيز في السنوات الأخيرة على تنمية الموارد البشرية والحرص على تعدد موارد المجتمع وشمل ذلك الآتي :

أ- الجانب الفني والمهني فتحولت مراكز التنمية الريفية إلى مراكز التكوين المهني حتى تساهم في رفع القدرات الفنية تماشيا مع احتياجات سوق العمل في ليبيا .

ب- الاهتمام بالصناعات المحلية والتقليدية وتشجيع المرأة الريفية على المحافظة على الحرف التي تزيد من دخل الأسرة والمساهمة في تعدد موارد المجتمع .

ج. بدأت ليبيا حالياً خطوات أولية لإعادة وإحياء تربية دودة الحرير .. وتمثل ذلك في إنشاء جمعية مربي دودة الحرير، وتمكين بعض المختصين من تلقي دورات خارجية ووفر مركز البحوث الصناعية في ليبيا كوادر علمية ومعامل للتدريب على هذه الصناعة .

أ- وكذلك تمت خطوات تنفيذية لإعادة توطين النعام في ليبيا بإنشاء مزرعة نعام ومفرخ في مدينة طرابلس، وإنشاء جهاز لنشر ذلك في كل ليبيا.

رابعاً: شملت الخدمات الإرشادية التي تقدمها الجهات المختصة في ليبيا للنهوض بالمرأة الريفية الآتي:

1. خلق الكوادر العلمية المتخصصة من النساء في الإرشاد الزراعي والاقتصاد المنزلي .
2. القيام ببعض الدراسات الاجتماعية والتقييمية لدور المرأة في المزرعة.
3. تقديم الإرشاد اللازم للمرأة عبر الوسائل الإعلامية المتاحة من إذاعة مرئية ومسموعة ومجلات وصحف ليبية.
4. القيام بإصدار عدد من المطبوعات الإرشادية التي تفيد المرأة.
5. تشجيع برنامج الأسرة المنتجة في بعض أنحاء ليبيا والذي ساهم في تطوير المجتمع الريفي والرقي والرفع من دخله.
6. إقامة معارض لتسويق وإنتاج المرأة من المنتجات الريفية.
7. أحياء مراكز التنمية الريفية في المناطق الزراعية وفي المشروعات القائمة على مياه النهر الصناعي وتقديم برامجها الإرشادية والتوعوية والتدريبية وأن تعاد صياغتها لتحسين أداء المرأة للمهن والأعمال التي تتلاءم مع تكوينها النفسي ومع طبيعتها كأنثى وتتماشى مع العادات والتقاليد،وذلك تحفيزاً للمرأة للمشاركة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.
8. تكثيف حملات التوعية والإرشاد عن طريق إقامة الندوات وورش العمل في الأماكن المتاح من خلالها تواجد عدد من النساء الريفيات.
9. صقل الكوادر العلمية وتأهيلها فنياً وإكسابها الخبرة الكافية لإدارة هذا العمل وتعميمه على مستوى ليبيا.
10. دعماً للمرأة اقتصادياً سهلت مصارف التنمية حصول المرأة على قروض للتحول للإنتاج وإقامة مشاريع إنتاجية صغيرة، كما أنشئت المصارف الريفية لإمداد المزارعين بالتمويل المالي الكافي لإنشاء مشاريع زراعية صغيرة مثل تربية المواشي والدواجن والأرانب وإقامة المزارع المائية.

11. سهلت الجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات مربي الحيوانات في ليبيا للمرأة الانتساب لها، وتمتعها بالخدمات التي تقدمها الجمعيات والحصول على مستلزمات الإنتاج.
12. تبنت ليبيا في إطار دمج المرأة في التنمية الريفية مشاريع جديدة يستفيد منها المزارعون وأسرهم مما يساعد على زيادة دخل الأسرة ورفع مستواها الاقتصادي عن طريق تشجيع إنشاء المناحل الحديثة وتدريبهم عليها ، وإنشاء جمعية تعاونية خاصة بمربي النحل من نساء ورجال.
13. على اعتبار أن ليبيا من الدول التي عانت من أزمة نقص المياه حاولت إيجاد حلول لهذه الأزمة عن طريق إنشاء محطات تحلية مياه البحار، كما تم إقامة عديد من السدود المائية على الوديان المنتشرة في أنحاء ليبيا، كما هناك محطات للصرف الصحي، وإنجاز مشروع النهر الصناعي والذي تم من خلاله جلب المياه من بحيرات المياه الجوفية من جنوب ليبيا إلى الشمال حيث تقل المياه في الآبار الجوفية وتتداخل مع مياه البحر، ويهتم المختصون بتوعية المرأة بشكل عام من خلال مكاتب الخدمات الإرشادية والجمعيات الأهلية بأهمية ترشيد استهلاك المياه.

المراجـــع:

1. الندوة القومية حول زيادة مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الإنتاجية التنموية ج.م.ع .
2. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية- متابعة وتقييم مبادئ توجيهية للتنمية الريفية- كانون الأول 1984م.
3. عبد العظيم سمير عثمان و السيد سالم خلف - تنمية المجتمع الريفي - جامعة الموصل – كلية الزراعة والغابات قسم الأرصاد الزراعي 1989 م .
4. حبارات ربيعة وأحلام الشكشوكي و جميلة يوشع الطير - مساهمة المرأة في القطاع الزراعي - 1994 م مركز البحوث الزراعية.
5. السلينى خد يجة 1994 م- دور المرأة في القطاع الزراعي .
6. الصادق سميرة بن سعيد ((مشاركة المرأة الريفية الليبية في الأنشطة التنموية الإنتاجية)) سنة 1999م .
7. السيلينى خد يجة خليل-1996 دور الإرشاد الزراعي في تطوير المرأة ودمجها في التنمية الريفية .
8. الندوة القومية حول زيادة مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الإنتاجية التنموية)) ج.م.ع
9. أبو حولية عبد السلام وعامر البوعيشي 2001- دور الإرشاد الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية .
10. تقارير إدارة الإرشاد الزراعي والتعاون والتعليم الزراعي 1995م.
11. الهيئة القومية للبحث العلمي 1996م- دراسة عن الإرشاد الزراعي ودوره في زيادة الإنتاج الغذائي.
12. إعلان جنيف عن نساء الريف 1992 م.
13. د. العبيدي آمال المدخل التاريخي ديسمبر -2003 قدمت هذه الورقة كورقة خلفية في الحلقة الدراسية حول: «الحركات الاجتماعية النسوية في البلاد العربية» ضمن تقرير مركز المرأة العربية 2003، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيروت، 2-5

بعض من الاستبيانات:

1. البلدية ..... 2 . التجمع المائي ..... 3. التجمع السكاني .....
4 . اسم رب الأسرة.....
5. الجنس: ذكر أنثى 6. المستوى التعليمي (السنوات).....
7. عدد أفراد الأسرة ذكور ..... إناث ..... الإجمالي .....
8. عدد الأبناء الأقل من 10 سنوات ذكور ..... . إناث .....
9. خبرة الزراعة (السنوات).....
10. التفرغ للعمل الزراعي متفرغ غير متفرغ
11. عدد العاملين بالمزرعة من أفراد الأسرة ذكور..... إناث.....
12. عدد العاملين خارج المزرعة من أفراد الأسرة ذكور..... إناث.....
13. هل المزارع منتسب إلى جمعية زراعية أو مربي حيوانات 1 .نعم 2. لا
14. إذا كان نعم فما هي الخدمات التي تقدمها الجمعية ؟
1/.....
2/.....
3/.....

دور المرأة:

15 . ما هو دور المرأة في النشاطات الاقتصادية العائلية ؟
1. إنتاج المحاصيل 2. إنتاج حيواني 3. خارج المزرعة 4. داخل الأسرة

16 . هل تمتلك المرأة مهارة كافية لإدارة نشاطات الإنتاج ؟
1. نعم 2. لا

17 . إذا كانت الإجابة بلا، هل تعتقد أن المرأة بعد بعض التدريب تستطيع إدارة النشاط الاقتصادي ؟
1. نعم 2. لا

81 . هل تشارك المرأة في إنتاج المحاصيل ؟
1. نعم 2. لا

- إذا كانت الإجابة بنعم ،فما هو نوع العمل الذي تقوم به ؟
1 .البذر 2. العزيق 3. الري 4. الحصاد
5. أخرى اذكرها..... ، ..... ، ..... .

19. هل تشارك المرأة في نشاط إنتاج الماشية ؟
1. نعم 2. لا

إذا كانت الإجابة بنعم ، فما هو نوع العمل الذي تقوم به؟

1. رعي القطعان 2. تغذية القطعان 3. التنظيف 4. الحلب

5.المعالجة 6.التسويق 7. أخرى اذكرها.....

20. هل يسمح للمرأة بالعمل خارج المزرعة وفي المزارع الأخرى؟
1. نعم 2. لا
إذا كانت الإجابة بنعم ، فما هو نوع العمل الذي تقوم به؟
1.قطف الفواكه 2. رعي الحيوانات 3.أخرى
اذكرها. ..... ،.....،..... .
21.هل يمكن للمرأة أن تتخذ قرار إنتاج (إنتاج المحاصيل) ؟
1. نعم 2. لا
22. هل يمكن للمرأة أن تتخذ قرار إنتاج (الإنتاج الحيواني) ؟
1. نعم 2. لا
23 .هل يمكن للمرأة أن تتخذ قرار بيع (إنتاج المحاصيل) ؟
1. نعم 2. لا
24 .هل يمكن للمرأة أن تتخذ قرار بيع (الإنتاج الحيواني) ؟
1. نعم 2. لا

اسم جامع البيان / .....

التاريخ: / /

إدماج المرأة الريفية في قضايا الأمن الغذائي بجمهورية مصر العربية

دكتورة علية جودة
رئيس الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي

يعرف الأمن الغذائي بأنه حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفيهم من غذاء ملائم من الناحية التغذوية وأمن (الجودة والكمية والتنوع) لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة. لذا علينا أن نهيئ الظروف التي يمكن في ظلها لجميع الناس ضمان الغذاء الذي يحتاجونه والتمتع بالتغذية الجيدة بطريقة كريمة ومستدامة.

والتنمية الريفية المستدامة تعني أن قطاع الزراعة لا يؤمن الأمن الغذائي فقط من خلال زيادة الإنتاج، ولكن يساعد سكان الريف على إرضاء طموحاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحماية وصون الموارد الطبيعية لتلبية احتياجاتهم المستقبلية.

إن المرأة الريفية هي الخلية الأولى في المجتمع الريفي مما يلزمنا كإدارة مركزية للإرشاد الزراعي بالاتجاه نحوها والوقوف بجانبها لتصبح عنصراً فعالاً ومنتجاً بطريقة علمية ومبسطة تساعدها على اشتراكها في منظومة الأمن الغذائي وتمكينها من زيادة الدخل الأسري من خلال التعلم والتدريب على عمل مشروعات صغيرة.

لذا قامت الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي بإنشاء عدد 60 مركزاً للتنمية الريفية موزعة على القرى الرئيسية في 16 محافظة مجهزة بمعدات وأدوات التصنيع الغذائي والألبان والمخبوزات والحرف اليدوية ... الخ للمساهمة في التنمية الريفية الشاملة والمستدامة وتقوم هذه المراكز بتدريب وتأهيل المرأة الريفية على إقامة مشروعات صغيرة باستغلال الخامات والمنتجات المتوفرة في البيئة، للحد من البطالة وزيادة الدخل، ورفع الوعي الصحي والبيئي والسكاني لأهالي الريف.

ويتوفر في هذه المراكز :

- وحدات للتصنيع الغذائي والزراعي.
- وحدات لتصنيع الألبان .
- وحدات مخبوزات أفرنجية بملحقاتها .
- وحدات لتصنيع الجلود والرسم عليها .
- ماكينات خياطة وتريكو .
- وحدات للتدريب على الكمبيوتر.
- بعض الأجهزة والمعدات مثل: (الثلاجات، الديب فريزر ، بوتاجازات ، دواليب لحفظ المنتجات ، ...الخ).
- أنوال للسجاد والكليم اليدوي.

بيـان تفصيـلي بمراكـز التنميـة الريفيـة والأنشـطـة القائمـة بهـا:

م	المحافظة	المركز الإداري	العدد	مركز التنمية الريفية	النشاط
1	القاهرة	القاهرة	1	المطرية	(السجاد، المخبوزات والعجائن)، (تصنيع غذائي ، أشغال فنية)

2	حلوان	حلوان	1	عزبة الوالدة	(السجاد، المخبوزات والعجائن)، (تصنيع غذائي، أشغال فنية)
3	6 أكتوبر	البدرشين	1	ميت رهينة	تصنيع غذائي
4	القليوبية	بنها	3	سندنهور ، ميت عاصم ، دملو	(أخشاب ، عطور ، تصنيع الألبان ، تربية نحل) ـ (تصنيع غذائي ، جرش الذرة) ـ (تصنيع غذائي ، أشغال فنية)
		طوخ	1	فرقشندة	تصنيع غذائي ، تربية حرير
5	الغربية	زفتى	7	كفر فرسيس ، العايشة، كفر الديب ، ميت المخلص، تفهنا العزب ، حانوت، سنباط	(سجاد) ـ (كليم ، تصنيع ألبان) ـ (تربية تحل) ـ (عش الغراب) ـ (مخبوزات وعجائن) ـ (تسمين عجول وتربية أغنام) ـ (تسمين عجول وتربية أغنام)
6	الفيوم	إبشواي	4	أبو كساه ، أبشواي ، الخواجات سنرو القبلية	(سجاد) ـ (إنتاج شتلات) ـ (أرابيسك) ـ (مخبوزات وعجائن).
		يوسف الصديق	5	النزلة ، كحك، الشواشنة، قوتة المشرك قبلي	(حاسب آلي ، تصنيع سجاد)، (حاسب آلي ، تصنيع كليم) ، (إنتاج شتلات ، تصنيع تريكو، حاسب آلي ، طحن وغربلة)، (إنتاج شتلات زيتون ، تصنيع زيت الزيتون)، (طمن وغربلة ، تصنيع وتعبئة الشبيسي)
		إطسا	2	مطول ، أبو جندير	(تصنيع كليم ، خياطة وتفصيل) ،(تسمين عجول ، تربية أغنام)
		سنورس	1	السيلين	اركيت
		الفيوم	2	دموتلات	تصنيع وزخرفة الجلود ، الزخرفة على النحاس ، تربية نحل أشغال فنية (كروشيه ، لاسيه، تطريز)
		طامية	1	الروضة	خياطة وتفصيل
7	الوادي الجديد	الخارجة	1	المنيرة	تعبئة وتغليف التمور ، تصنيع الجريد
		الداخلة	1	موط	تعبئة وتغليف التمور ، تصنيع الجريد
		باريس	1	باريس	تعبئة وتغليف التمور ، تصنيع الجريد
8	الإسماعيلية	القصاصين	1	المحسمة القديمة	تربية ديدان القز

9	المنوفية	منوف	1	سرس الليان	تربية ديدان القز ، تصنيع الألبان
		العامرية	1	العامرية	إنتاج شتلات الخضر والفاكهة
10	الأسكندرية	خورشيد	1	خورشيد	أشغال فنية
		المعمورة	1	المعمورة	أشغال فنية ، تصنيع غذائي
		بيلا	1	بيلا	تربية أرانب
11	كفر الشيخ	كفر الشيخ	1	الطايفة	مخبوزات وعجائن
		الحامول	1	الحامول	تصنيع الأعلاف غير التقليدية
		دسوق	2	أبو مندور ، ابطو	تصنيع الأعلاف غير التقليدية
		الفشن	1	الفشن	تصنيع غذائي
12	بني سويف	بني سويف	1	شريف باشا	تصنيع غذائي ، جرش الذرة
		الواسطى	1	أفوه	تصنيع ألبان
		ببا	1	بني قاسم	تصنيع ألبان
13	الدقهلية	دكرنس	1	ميت سويد	تصنيع ألبان ، تصنيع غذائي
14	شمال سيناء	العريش	1	قاطيه	حاسب آلي ، تصنيع زيت الزيتون
15	السويس	الرائد	1	الرائد	تصنيع غذائي ، مخبوزات
		أبو كبير	1	أبو كبير	مخبوزات وعجائن
16	الشرقية	بلبيس	1	بلبيس	تسمين عجول ، تربية أغنام.
		مشتول السوق	1	مشتول السوق	تصنيع غذائي
		كفر الدوار	2	كفر الدوار، سنهور	(خياطة وأشغال فنية) ، (تصنيع غذائي).
		الدلنجات	1	الدلنجات	خياطة ، تصنيع غذائي ، أشغال فنية.
17	البحيرة	كوم حمادة	1	كوم حمادة	تسمين عجول ، تربية أغنام
		أبو حمص	1	أبو حمص	تسمين عجول ، تربية أغنام
		أبو المطامير	1	أبو المطامير	تسمين عجول ، تربية أغنام
		إيتاي البارود	1	إيتاي البارود	تسمين عجول ، تربية أغنام
		شبراخيت	1	شبراخيت	أعلاف غير تقليدية
الإجمالي			60		

إطار العمل التنفيذي للإدارة المركزية
للإرشاد الزراعي في مجال التنمية الريفية

أنشطة مراكز التنمية الريفية:

مساعدة الريفيات المتعلمات لإقامة مشروعات صغيرة لاستغلال الخامات والمنتجات المتوفرة في البيئة من خلال التدريب على التصنيع الغذائي وعمليات الحفظ والتجفيف والتعبئة ... الخ.

التصنيع الغذائي:

مساعدة الريفيات المتعلمات لإقامة مشروعات صغيرة لاستغلال الخامات والمنتجات المتوفرة في البيئة من خلال

التدريب على التصنيع الغذائى وعمليات الحفظ والتجفيف والتعبئة ... الخ.

صناعه صلصه الطماطم ، صناعه الكاتشب

حفظ الاغذيه بالتجفيف

(الزبيب ـ المشمشية ـ قمر الدين ـ الخضروات)

تصنيع منتجات من فول الصويا

تصنيع منتجات اللحوم
(البرجر - البسطرمة)

تصنيع الأسماك
(التونة - السالمون - الرنجة)

تصنيع الألبان

إنتاج الجبن

إنتاج الزبادي

إنتاج الآيس كريم ومنتجاته

تعبئة وتغليف التمور

العجائن والمخبوزات

تربية عش الغراب

تسمين عجول وتربية أغنام

تربية نحل

تصنيع الأعلاف غير التقليدية

تربية الأرانب

الأشغال الفنية والخياطة:

تعليم الريفيات والشباب الريفي حرف يدوية مناسبة لزيادة الدخل ورفع المستوى الاقتصادي والمعيشي مثل (تصنيع السجاد والكليم ، الخياطة والتفصيل ، الزخرفة والأشغال الفنية الأخرى ، ... الخ).

تصنيع السجاد والكليم

الخياطة والتفصيل

الكروشيه

أشغال فنية وزخرفة

أشغال فنية وزخرفة

تصنيع الجريد

صناعة الأرابيسك

أركيت

البرامج الإرشادية:

برنامج لتنمية مهارات المرأة المعيلة والأمية والمطلقة والمعدمة في الريف والمناطق العشوائية بالحضر، عن طريق تدريبها على بعض الحرف البسيطة وإرشادها إلى الجهات التي يمكن الحصول منها على قروض بسيطة حتى تستطيع تنفيذ المشروعات المتناهية الصغر إلى برامج يتم تنفيذها بصفة مستمرة في مراكز التنمية الريفية بالعشوائيات والقرى بغرض رفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي.

تنفيذ برامج ثقافية صحية للمساهمة في حل مشكلة الانفجار السكاني:

رفع الوعي الصحي والبيئي والسكاني لأهالي الريف من خلال أنشطة التوعية التي تقوم بها المراكز بمناطق عملها.

- يتم ذلك من خلال تنفيذ برامج ثقافية وعمل برامج للإسعافات الأولية وذلك للحد من الزيادة المطردة في النمو السكاني.
- أيضاً عمل ندوات إرشادية في كيفية الوقاية من الأمراض مثل مرض إنفلونزا الطيور في المراكز الإرشادية التابعة للإدارة المركزية للإرشاد الزراعي.

تنفيذ برامج ثقافية لحل مشكلة الأمية:

وضع المرأة الريفية على بداية طريق التعليم من خلال برامج محو الأمية التي تنظمها المراكز للريفيات في المناطق المحيطة بها بالتنسيق مع هيئة تعليم الكبار.
يتم ذلك من خلال تنفيذ برامج ثقافية في عمل ندوات إرشادية لبيان أهمية التعليم ودورات تدريبية لتعليم الكبار بالمراكز الإرشادية.

برامج للنهوض بالمرأة الريفية في مجال المحاصيل الحقلية والبستانية:

أ- تنفيذ برامج إرشادية متطورة مثل تدريبها على الإرشاد بالمشاركة، ومهارات الاتصال، مفهوم الجندر، تدريب مدربين ـ التخطيط الموجه للمشروعات وغيرها من التدريبات الفنية المتخصصة للمحاصيل المختلفة .

ب- تنفيذ منهج إرشادي حقلي للمجموعات المستهدفة (المرأة الريفية) عن العمليات الزراعية المختلفة للمحاصيل الحقلية والبستانية من بداية إعداد الأرض للزراعة وحتى الحصاد والتسويق وذلك لتغير الممارسات الخاطئة عن طريق الأساليب الإرشادية الحديثة (الإرشاد بالمشاركة من خلال اللقاءات الحقلية).

تنفيذ برامج تتعلق بحماية البيئة:

تواجه مصر العديد من التحديات البيئية والمتمثلة في إدارة المخلفات الصلبة وتدهور نوعية التربة وتلوث الهواء والماء . وترتبط هذه التحديات بطريقة مباشرة بالعديد من العوامل الأخرى مثل :

- مشكلة الخلل السكاني .
- انتشار الأمية والتسرب من التعليم .
- عدم الحصول على الخدمات الصحية المطلوبة .
- الفقر وعدم الحصول على الموارد .
- عدم الوعي السكاني بالعلاقة بين السلوكيات البيئية السلبية وعملية التنمية .

ولذلك فأن انتشار النشاط الذي يتم في ذلك هو التوعية الإرشادية والتدريب من خلال الندوات الإرشادية للحفاظ على سلامة البيئة ، كذلك التدريب على تدوير بعض المخلفات خاصة المخلفات الزراعية لمحاولة الاستفادة منها مثل تحويل بقايا النباتات خاصة حطب القطن والذرة وقش الأرز وغيرها إلى أسمده عضوية وأعلاف غير تقليدية، أو استخدامه مباشرة كبيئة للزراعة في الصوب وغير ذلك من الأنشطة الأخرى علاوة على هذا تنفيذ بعض البرامج الأخرى التدريبية المخصصة للمرأة كما يلي:

- تدريب المرأة على كيفية استخدام مخلفات النخيل.
- تدريب المرأة على زيادة المسطحات الخضراء في المنزل.
- تدريب المرأة على التوعية البيئية لصحة الإنسان والتصدي لقضايا الصحة والبيئة .
- تعريف المرأة بالمسببات المختلفة والتي تؤدي إلى تدهور و أثر ذلك على صحة الإنسان .

تنفيذ برامـج المشروع القومي لتدريب وتأهيل شباب الخريجين

يعتبر الهدف الرئيسي لهذا المشروع هو المساهمة في القضاء على مشكلة البطالة والتي تعاني منها الدولة منذ منتصف الثمانينيات والتي نشأت نتيجة تزايد أعداد الخريجين من المدارس الفنية والجامعات منذ هذا التاريخ وبأعداد تزيد على احتياجات سوق العمل فكان من الضروري إعادة تأهيل هؤلاء الخريجين لمواجهة سوق العمل الذي من أجله تم إعداد هذا البرنامج القومي لتدريب وتأهيل شباب الخريجين لتوفير فرص عمل عن طريق تنفيذ بعض المشروعات في المجال الذي يتم فيه التدريب حيث يتم التدريب في مراكز خصصت لهذا النشاط بلغت أكثر من 60 مركزاً يتدرب فيها الشباب (ذكوراً وإناثاً) على العديد من الأنشطة بلغت حوالي 54 نشاطاً زراعياً وتنموياً.

المشروعات:

مشروع دعم المتضررين العائدين من ليبيا خلال الفترة من سبتمبر 2011 إلى مارس 2012

قطاع الزراعة قطاع نشط يسهم بدور فعال وواضح في قضايا الأمن الغذائي ، والإدارة المركزية للإرشاد الزراعي إحدى الإدارات التابعة لقطاع الزراعة التي تسهم في تنمية المجتمع الريفي والمشاركة في قضايا الأمن الغذائي.
وقد ساهمت وشاركت ونفذت الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة (مكتب ممثل المنظمة بجمهورية مصر العربية ـ الفاو) في الإسهام لدعم المتضررين العائدين من ليبيا (إجمالي عدد المستفيدين من المشروع 128 منفذ)، للنهوض بمستوى معيشتهم وتمكينهم من عمل مشروعات صغيرة تؤدي دورها في منظومة الأمن الغذائي وتقليل نسبة البطالة .
وقد تم تنفيذ هذا المشروع بمحافظة بني سويف مركزي بني سويف والفشن بكلٍ من جمعية تنمية المجتمع ببني سليمان وبقرية جعفر على النحو التالي :

التدريب:

تم تدريب المتضررين وتوعيتهم وإكسابهم المعارف والمعلومات والمهارات للمشروعات التي سيقومون بتنفيذها مثل :

- زراعة وإنتاج القمح .
- زراعة وإنتاج البطاطس.
- صناعة الألبان.
- تربية الماعز.

وقام بعمليات التدريب السادة الباحثين من المعاهد البحثية المتخصصة كلاً في مجاله، وتحت إشراف الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي ومكتب منظمة الأغذية والزراعة بمصر (الفاو).

- زراعة حقول:
- تم دعم 6 منفذين بتقاوي بطاطس وكل الأسمدة لزراعة عدد 6 حقول.
- تم دعم عدد 6 متضررين آخرين بتقاوي قمح وكل الأسمدة لزراعة عدد 6 حقول.
- تمت المتابعة الميدانية على الحقول من الإرشاد الزراعي على المستوى المركزي والمحلي.

- تدعيم المتضررين بالماعز والأعلاف والفاكسين:
- تم تدعيم عدد 70 متضرراً بعدد 210 ماعز (140 أنثى + 70 ذكراً) بحيث كان نصيب المتضرر الواحد (2 أنثى + 1 ذكر).
- كما تم تدعيمهم بحوالي 250،26 طن أعلاف ماعز ، بالإضافة إلى الأدوية الخاصة للماعز.
- وقد قام الأطباء البيطريين بعدد 5 زيارات ميدانية لكل الماعز لدى المتضررين .

فرازات اللبن:

تم تدعيم عدد 34 متضرراً بفرازة لبن لاستخدامها كمشروع صغير ، وتم تدريبهم على كيفية عملها ومتابعتهم.

ورش عمل:

تم عقد ورشة عمل لكل المتضررين وتم دعمهم بكل الأنشطة بحضور السادة الباحثين المتخصصين لتبادل الخبرات والمعلومات والاستمرار في التدعيم .

الإرشاد الزراعي دائماً يشارك في المشاريع التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة المزارعين، لذا شاركت بفاعلية الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي وما يمثلها من الإرشاد الزراعي المحلي بمحافظتي المنيا وأسيوط في تحسين المنتج الزراعي لصغار المزارعين من خلال مشروع تحسين تسويق المنتجات الزراعية لصغار المزارعين بصعيد مصر .

الأنشطة التي نفذها المشروع بمحافظة أسيوط:

- تحميل الطماطم / الذرة الشامية:
- بقرية الزاوية ـ مركز أسيوط.
- قرية الأنصار ـ مركز القوصية.
- قرية منشية المعصرة ـ مركز الفتح.

حيث تم توفير المدخلات الزراعية واستخدم الأسمدة الحيوية.

- زراعة حقل إرشادي بالطماطم بالأراضي الجديدة:
- بقرية الأنصار ـ مركز القوصية.
- قرية بني عدي ـ مركز منفلوط.
- قرية الحمام ـ مركز أبنوب.

حيث تم استخدام نظام المكافحة الحيوية والأسمدة الحيوية.

تصنيع صلصة الطماطم:

تم عمل وحدة لتصنيع صلصة الطماطم بالجمعية الزراعية بقرية ريفا مركز أسيوط، وتم تجهيزها والتدريب على عمل صلصة الطماطم ومربات التين والجزر.

تصنيع المربات:

تم تجهيز وحدة تصنيع المربات والرمان بقرية العقال البحري ـ مركز البداري، وتم التدريب على التصنيع وبيعه للمستهلك.

تجفيف الريحان:

- تم تخصيص مساحة 2 فدان لمنشر الريحان.
- وكذلك تم تجهيز مساحة واحد فدان لتجفيف الريحان بطريقة صحية .

الأنشطة التي نفذها المشروع بمحافظة المنيا:

زراعة أسطح المنازل:

- تم زراعة السبانخ وخضروات بقرية حسيبة مركزي مطاي.
- تم زراعة خضروات في قصاري على أسطح مبنى محافظة المنيا.

زراعة حقول إرشادية باستخدام الأسمدة الحيوية:

- عدد 5 حقول إرشادية في قرى (أبو حسيبة ـ أبو شحاتة) لمحصول البطاطس.
- عدد 4 حقول إرشادية بمركز أبو قرقاص لمحاصيل البطاطس ـ الثوم ـ البصل.
- حقل إرشادي لمحصول القمح بقرية البراجيل مركزي ملوي.
- عدد 2 حقل إرشادي لمحصولي البطاطس والبصل في دلجا.
- عدد 2 حقل إرشادي للقمح ـ الطماطم بالقرية 8 المزرعة النموذجية.
- حقل إرشادي للبطاطس بقرية البرجاية.

تقديم أصناف محسنة:

- تم اختيار 10 مزارعين وتم إعطاؤهم أصناف ثوم محسنة (ستس 40 ، ايجاسيد) بقرية سلاقومي مركز العدوه.

- تم اختيار عدد 10 مزارعين وتم إعطاؤهم أصناف محسنة للبصل بقرية دلجا مركز ديرمواس.

وحدة تصنيع

المرأة الريفيـة والأمـن الغذائـي
فـي جمهوريـة مصـر العربيـة

إعـداد
أ.د / عقيلـة صـالح حمـزة

مقدمـة:

تمثل المرأة الريفية أكثر من ربع سكان العالم. علاوة على أن ثلاثة أرباع الفقراء في العالم يعيشون في الريف وتعتبر المرأة الريفية هي الأكثر فقراً . والمرأة هي التي تتأثر كثيراً بالفقر وهي القادرة على حل هذه المشكلة حيث تشكل نسبة كبيرة من القوى العاملة تقدر بعدد 428 مليون امرأة تعمل في قطاع الزراعة في مقابل 608 مليون رجل وذلك طبقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية 2009 .

وتعتبر المرأة الريفية في العالم هي المسئولة عن إنتاج نصف غذاء العالم ولكن في الدول النامية تعتبر منتجة لحوالي 80 % من الغذاء بالرغم من أنهن يملكن أقل من 15 % من الأراضي الزراعية على مستوى العالم وأقل من 2 % في الدول النامية. ويعزى ذلك إلى العديد من التقاليد واللوائح التي تحرم المرأة من التعليم أو تملك الأراضي. وقد قدرت نسبة 7 من كل 10 أفراد جوعي من النساء والبنات .

تأثير التعليم على قدرات المرأة الريفية في التنمية:

طبقاً لبرنامج التنمية للأمم المتحدة، فإن الثلثين من الأطفال الأميين هم من البنات وبالنسبة للبالغين فإن 75 % من الأميين في العالم وعددهم 87 مليوناً من النساء. وفي دراسة بجمهورية مصر العربية، وجد أن نسبة النساء الأميات تبلغ بالجمهورية 41 % وبالنسبة للأطفال من سن 13 إلى 15 سنة فأن وجد أن 54 % من الفتيات متسربات من التعليم مقارنة بعدد 11 % للذكور.

وفي دراسة لريف الوجه القبلي الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي:

يتضح من الشكلين (1) و (2) انخفاض نسبة التعليم العالي مقارنةً بالتعليم الأساسي والمتوسط في هذه المحافظات خاصة تعليم المرأة الذي قد يؤثر في حالة الأمن الغذائي .

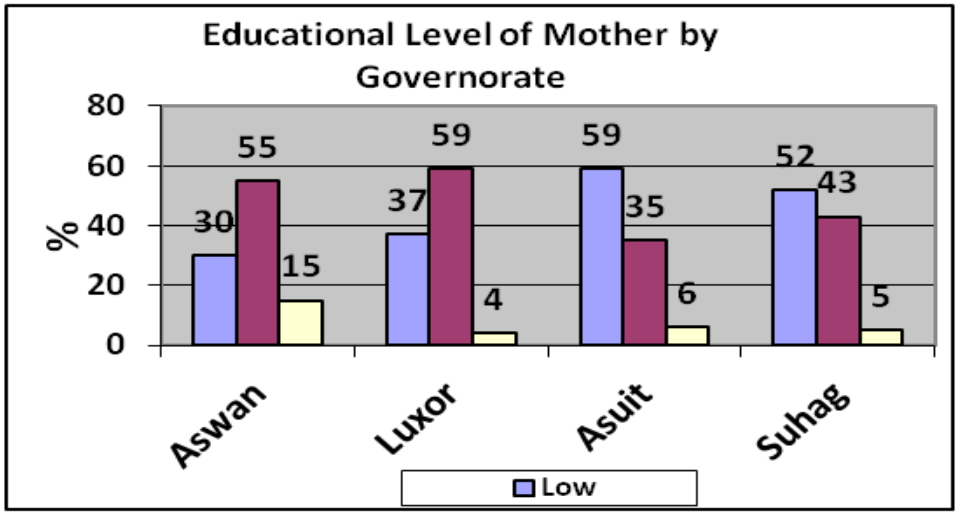

شكل رقم (1)

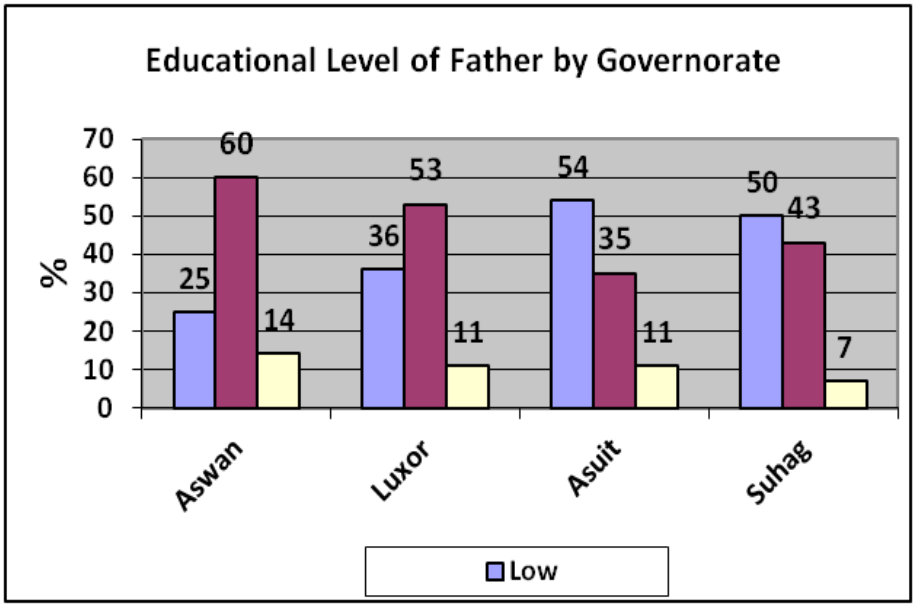

شكل رقم (2)

كما يتضح من الشكل (3) الذى يوضح نسبة التقزم بين الأطفال ومن الملاحظ ارتباط ذلك بنسبة التعليم في الأربع محافظات التي أجريت بها الدراسة .

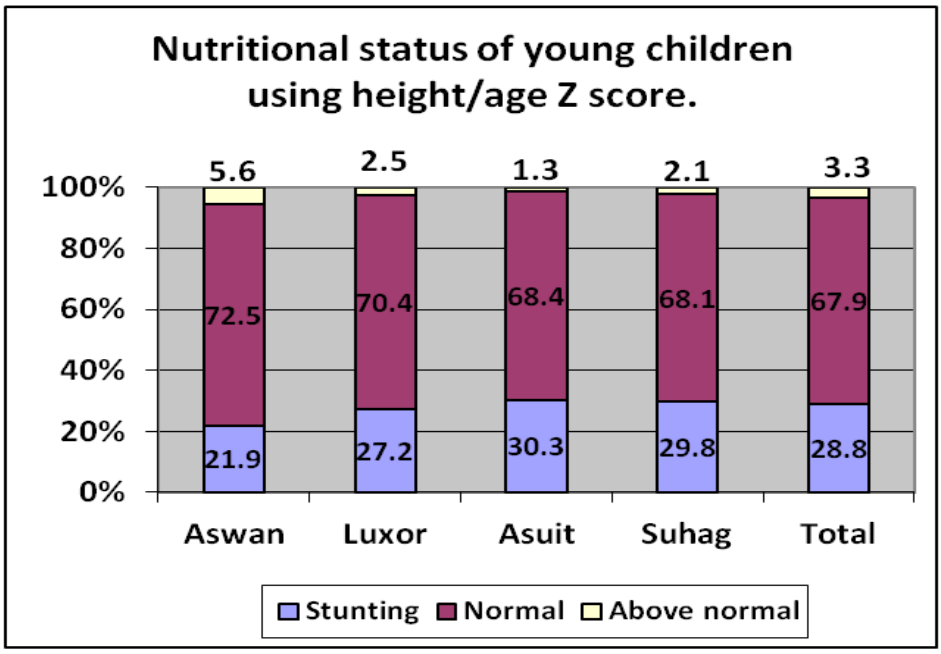

شكل رقم (3)

التحديات التي تواجه مصر من أجل تحقيق الأمن الغذائـي:

- زيادة معدل النمو السكاني الذي وصل إلى 2.4 % حيث أوضحت آخر بيانات التعداد السكاني أن عدد السكان وصل إلى 91 مليون نسمة. وتقدر النساء بمقدار النصف تقريباً ومن هنا يتضح أهمية تطوير دور المرأة في الإنتاج لرفع مستوى الأمن الغذائي .

- ارتفاع نسبة أنيميا نقص الحديد بين الأطفال والنساء التي تصل إلى أكثر من 40 % .
- زيادة نسبة التقزم بين الأطفال حيث ارتفعت من 25 % عام 2005 إلى 29 % عام 2008 .
- مشاكل نقص المغذيات الدقيقة (فيتامين أ ، الزنك، اليود بخلاف نقض الحديد).

وقد أوضحت الإستراتيجية الزراعية 2020 – 2030 لجمهورية مصر العربية أنه لا يتوافر لدى غالبية نساء الريف المقومات القانونية أو العقارية التي تمكنهن من القيام بدورهن في تنمية القطاع الريفي بفاعلية .

- اتساع دوائر الفقر بين الريفيات مع اتساع نسبة الأمية ومعدلات البطالة .
- تحمل المرأة المعيلة مسئوليات متعددة في ظل غياب الأزواج أما لأسباب اقتصادية أو اجتماعية الأمر الذي يتطلب تعزيز قدرتها ومقوماتها لتتمكن من القيام بمسئولياتها وتحسين البيئة الاستثمارية للمرأة للعديد من الأنشطة الزراعية وكذلك تطبيق نظم الزراعة التعاقدية .

التدخل لتنمية المرأة الريفية بالبرامج التالية :

- مساعدة المرأة على إنشاء الحدائق المنزلية في مساحة صغيرة حول منزلها لإنتاج الخضر والفاكهة الغنية بالعناصر الصغرى لتحسين تغذية الأسرة .

- تشجيع المرأة الريفية على تربية ورعاية الحيوانات الصغيرة مثل الماعز والأغنام والأرانب للحصول على الألبان والبروتين الحيواني لاستخدامات الأسرة وتسويق الفائض لتحسين دخل الأسرة .
- تدريب المرأة الريفية على تصنيع المنتجات الغذائية مثل تصنيع منتجات الألبان ومنتجات الخضر والفاكهة بطرق صحية وتحويلها لمنتجات اقتصادية تمثل قيمة مضافة مرتفعة.
- إشراك المرأة الريفية في اتخاذ القرارات في مجال المشروعات الصغيرة وتدريبها على مهارات إدارة العمل.
- العمل على رفع نسبة التحاق الفتيات بالمدارس وتشجيع مشاركة النساء في برامج محو الأمية.
- التوعية التغذوية عن طريق التدخل بالبرامج المختلفة للتوعية بالصحة العامة والغذاء الصحي وطرق تجهيزه عن طريق البرامج الإذاعية والتليفزيونية والمرشدات الزراعيات واستخدام اللوحات الإرشادية والمطبوعات.

وفيما يلي نماذج للتدخل :

- مركز مبسط لتصنيع الألبان بطريقة صحية تديره وتنفذه المرأة الريفية في العديد من القرى المصرية .
- توزيع الماعز والأغنام على بعض الأسر الريفية مع تدريبهم على الرعاية والتغذية السليمة .
- مراكز لاستخدام مخلفات المزرعة في إنتاج غذاء للإنسان من عش الغراب وفي نفس الوقت إنتاج علف للحيوان.

المرأة الريفية والتغذية:

تعتبر المرأة الريفية هي المسئولة عن اختيار وإعداد الغذاء للأسرة ولذلك فيجب العمل على توعيتها بأسس التغذية السليمة واحتياجات كل فرد من أفراد الأسرة (الأطفال – كبار السن – البالغين – المرأة في فترات الحمل والمرضعات) كما يجب توعيتها بأهمية القيمة الغذائية لكل نوع من الأطعمة المتاحة حتى لا يقيم الطعام بسعره فقط وكيفية إعداد وجبات متوازنة اقتصادية في حدود الإمكانيات الاقتصادية للأسرة.

وقد اتضح أن أقدر شخصية يمكن أن تستمع إليه وتثق بها المرأة الريفية هي المرشدة الزراعية المقيمة بنفس القرية والمتحدثة بنفس اللغة .

ويوجد بجمهورية مصر العربية حوالي ألف مرشدة حاصلة على بكالوريوس الزراعة ومنتشرات بجميع أنحاء الجمهورية. وروعي تدريب هؤلاء المرشدات على أسس التغذية السليمة والمشاركة في المسوحات التغذوية وقياسات نمو الأطفال، وقد تم إجراء دورات تدريبية لهن في مجال التغذية، حيث تم تدريب 162 مرشدة زراعية في مختلف المحافظات.

وقد بدأت المرشدات القيام بمهمة التوعية الغذائية داخل القرى باستخدام الوسائل المختلفة من نماذج ولوحات ومطبوعات وكذلك الزيارات المنزلية كما تم تدريب المرشدات على تنفيذ المسوحات الغذائية باستخدام نظام المسح السريع تحت إشراف أخصائيات التغذية . كما أنشئت بعض المطابخ التعليمية في بعض القرى لتدريب المرأة الريفية على أسس تجهيز وطهي الطعام بطرق صحية دون فقد للقيمة الغذائية وكيفية إعداد وجبات رخيصة الثمن .

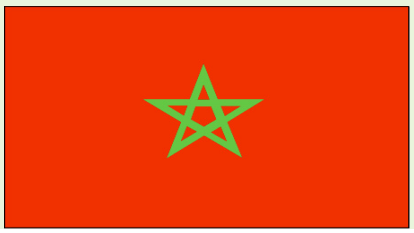

تجربة المملكة المغربية في مجال المرأة الريفية و الأمن الغذائي

السيدة خديجة الدوبلالي
مهندسة بقسم الإرشاد الفلاحي

معطيات عامة عن المغرب:

- المساحة :71 مليون هكتار.
- عدد السكان : أكثر من 30مليون نسمة.
- الحدود: شمالاً: البحر الأبيض المتوسط.
- غرباً : المحيط الأطلسي.
- شرقاً : الجزائر.
- جنوباً : الحدود الموريتانية.
- العملة : الدرهم.
- يتميز بتنوع وغنى موقعه الجغرافي والمناخي : مناطق جبلية وأخرى سهلية،مناطق سقوية، وأخرى بورية.

تجربة المملكة المغربية في مجال المرأة القروية و الأمن الغذائي:

بادرت الحكومات المتعاقبة منذ استقلال المغرب على النهوض والاهتمام بالقطاع الفلاحي باعتباره قاطرة للتنمية، نظراً لدوره الهام في توفير المواد الغذائية الأساسية وخلق فرص الشغل وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

وقد عملت هذه الحكومات على تجسيد هذا التوجه عبر وضع مخططات وبرامج قطاعية بتشاور مع المهنيين تروم بالأساس الرفع من الإنتاج وتثمينه في شروط تقنية واقتصادية ملائمة.

وتهم هذه الإجراءات كذلك ميادين التحسين الوراثي ومكننة الإنتاج والتمويل وأنظمة التأمين وتشجيع الاستثمار والبحث والتكوين والتأطير والإرشاد، بالإضافة إلى الجوانب التنظيمية الهادفة إلى تشجيع النسيج الجماعي والتعاوني في هذا القطاع.

لقد استطاع المغرب صياغة رؤى مندمجة ومتكاملة من خلال إطلاق إستراتيجيات ومخططات كبرى قابلة للتنفيذ الفوري. ويكفي أن نستحضر هنا مخطط المغرب الأخضر الذي جاء لعصرنة وتطوير الفلاحة المغربية عبر ضخ استثمارات مهمة لتنمية مختلف السلاسل الإنتاجية، بالإضافة إلى اعتماد مقاربة الفلاحة التضامنية لمكافحة الفقر بالعالم القروي،واعتماد منظومة التجميع كمقاربة ناجعة للنهوض بالفلاحة المعاشية بالمغرب.

وللتذكير فقط ، وفي مجال الأمن الغذائي بذلت المملكة المغربية مجهودات جبارة لضمان أمن غذاء ساكنتها،إذ ارتكزت كل تدخلات الدولة المغربية في هذا المجال على ضرورة الاستجابة لأهداف التنمية الفلاحية والقروية وخاصة ما يتعلق بالأمن الغذائي وإدماج الاقتصاد الفلاحي في محيطه الوطني والدولي،دون إغفال المحافظة على الموارد الطبيعية.

وحتى تكون هذه التدخلات فعالة، فقد حظيت المرأة القروية ضمن هذه الإستراتيجية بمكانة خاصة وجندت جميع القطاعات الحكومية وغير الحكومية لإدماج هذه الفئة في مسلسل التنمية عبر برامج تتمحور حول تكوينها وتحسين ظروف عيشها.

مساهمة المرأة القروية في مجال الأمن الغذائي ودور المرأة القروية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالعالم القروي وتعد المرأة القروية بالمغرب أكبر مجسد للتضامن والتلاحم داخل الأسرة والمجتمع. نظراً لتعدد أدوارها ومهامها التنموية، والاجتماعية والاقتصادية:

دور المرأة الريفية في إعداد و تهيئة المواد الغذائية للأسرة:

دور المرأة القروية المغربية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالعالم القروي:

تربية المواشي والدواجن:

تفضل المرأة القروية عموماً العمل في قطاع تربية المواشي فهي تهتم بالاعتناء وتغذية الماشية،حلب الأبقار وتربية الدواجن و الأرانب والنحل.

دور النساء في جني وتصنيع النباتات العطرية والطبية:

- الجني: بينت بعض الدراسات أن 70 % من الساكنة القروية تمارس عملية جني النباتات العطرية والطبية وأغلبها من النساء.
- تصنيع النباتات العطرية والطبية المجففة: تشارك النساء القرويات في تجفيف وتنظيف وتحويل وتلفيف هذه النباتات.
- استخلاص الزيوت: نجد حضوراً مهماً للنساء القرويات في هذا المجال.

دور النساء القرويات في إنتاج وتصنيع المواد الفلاحية:

تشارك النساء القرويات بشكل فعال في إنتاج وتصنيع العديد من المواد الفلاحية، فالنشاط النسوي أكثر طلباً في محاربة الأعشاب الضارة، التنظيف، نشر البذور، التسميد....كما أن هؤلاء النساء يشاركن في مختلف الأشغال المرتبطة بالزراعات الصناعية كالشمندر السكري وقصب السكر والقطن والزراعات الزيتية وصنع الجبن.

أيضاً تساهم المرأة الريفية في عدة أعمال حرفية ، صناعة تقليدية،أعمال يدوية... الخ.

رغم مساهمتها الحيوية ومشاركتها القوية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالريف وبالتالي دورها الفعال في عملية التنمية ، لا تزال المرأة القروية تعاني من عدة إكراهات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وتكنولوجية، تحول دون الاستفادة من كل كفاءاتها وعطاءاتها، وبالتالي تحد من طموحاتها وتجعلها طاقة غير فعالة بالكامل.
العراقيل السوسيواقتصادية والثقافية المرتبطة بالمرأة القروية:

- ارتفاع نسبة الأمية إلى حوالي 67 %.
- ضعف التفكير التعاوني.
- قلة تمثيلية النساء القرويات في التنظيمات المهنية والجمعاوية وفي مراكز القرار.
- صعوبة الحصول على القروض لانعدام الضمانات.
- المشاكل السوسيو ثقافية والتي تحد من تحرك النساء القرويات وبالتالي تحد من عملية تسويق الإنتاج.

مساهمة المرأة القروية في مجال الأمن الغذائي:

برنامج التنمية السوسيو اقتصادية للمرأة القروية:

وقد وضعت وزارة الفلاحة والصيد البحري برنامجاً سوسيو اقتصادياً لفائدة المرأة القروية ابتداءً من عام 2002 يتضمن:

- تحسين دخل المرأة والأسرة القروية عبر خلق وتمويل مشاريع مدرة للدخل لفائدة النساء القرويات.
- المساهمة في إدماج المرأة القروية في العمل المنتج بتشجيع تكوينها بالرفع من قدراتها عن طريق التكوين التقني التطبيقي ومحو الأمية الوظيفي.
- تشجيع التنظيمات المهنية الفلاحية، النسوية (التعاونيات، الجمعيات...).
- تأطير النساء القرويات لأجل إكسابهن المهارات اللازمة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية عبر استيعاب التكنولوجية الجديدة في الميدان الفلاحي (الأيام الإخبارية، الزيارات الميدانية، تنظيم مباريات لأحسن منتجة، الحقول التوضيحية...).

مساهمة المرأة القروية في مجال الأمن الغذائي:

وفي إطار الإستراتيجية الجديدة للإرشاد الفلاحي التي تم إطلاقها مؤخراً، في إطار مخطط المغرب الأخضر، الذي اعتبر المرأة القروية ركيزة أساسية في جل البرامج التنموية ،قد أولت الوزارة عناية كبيرة بانشغالات المرأة القروية عبر دعم البرنامج السوسيو اقتصادي الموجه لها والذي يهم بالأساس النهوض بأوضاع هذه الشريحة الاجتماعية، من خلال إدراج عمليات التأطير المقرب ودعم المشاريع المدرة للدخل التي تهدف بالأساس إلى تثمين الإنتاج المحلي،والمساهمة في تحقيق التنمية الزراعية المتكاملة، وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار للساكنة القروية.

تجربة المشاريع المدرة للربح بالمغرب: ـ واقع و تحديات :

تعريف المشروع المدر للدخل لفائدة النساء القرويات :

- المشروع المدر للدخل هو عمل تعاوني مشترك.
- يرتكز على التجربة و المعرفة المحليتين.
- يتميز بطابع بسيط.
- لا يحتاج لرأسمال مرتفع.
- وسيلة للحصول على دخل،وخلق فرص للشغل.
- يتطلب تطوير الوسائل التنظيمية:
- التكوين- التأطير- التنظيم- الإنتاج والتسويق.

تحديد ومعرفة المشروع :

بطريقة تشاركية مع الساكنة تنشأ فكرة المشروع انطلاقاً من تشخيص الإكراهات والمؤهلات فيما يخص ملاءمة المشروع للمنطقة وإمكانية تحقيقه.ويتم تحديد المشروع انطلاقاً من الحاجيات الحقيقية للفئات المستهدفة بالمشروع.

محاور دراسة المشروع المدر للدخل:

لضمان فرص نجاح المشروع المدر للدخل لفائدة النساء القرويات يتعين القيام بدراسة شاملة تأخذ بعين الاعتبار

- الدراسة التقنية: تحديد موقع المشروع،الآلات و المعدات وكل الأدوات والمواد الأولية اللازمة، وأيضاً المؤهلات التقنية المطلوبة، مع الأخذ بعين الاعتبار دراسة إمكانية تسويق المنتوج.

- التدبير: تنظيم المستفيدات في إطار جمعيات محلية أو تعاونيات.
- الدراسة المالية: تكلفة المشروع، مردوديته ومصادر التمويل، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،مؤسسة محمد الخامس، القروض الصغرى،المنظمات الدولية، بعض الوزارات التي تهتم بمجال المشاريع المدرة للدخل ونذكر منها على سبيل المثال، وزارة الفلاحة والصيد البحري .
- تتبع مختلف مراحل المشروع وتقييم نتائجه المنجزة، بخاصة على مستوى النتائج المحصل عليها وعلى مستوى الأهداف.

حصة تطبيقية لفائدة المرشدات الزراعيات حول تربية النحل:

التأكيد على مواكبة المشاريع المدرة للدخل بالتدريبات التقنية الضرورية للنساء القرويات وللمرشدات الزراعيات مع التركيز على الجانب التطبيقي.

دورة تدريبية حول تربية الأرانب:

نماذج لمشاريع مدرة للدخل لفائدة النساء القرويات بالمغرب:

حصيلة المنجزات للبرنامج السوسيو اقتصادي للمرأة القروية:

يمكن إجمال حصيلة المنجزات خلال العشر سنوات الأخيرة، بكونها إيجابية بصفة عامة بحيث تم تمويل أكثر من 700 مشروع مدر للدخل يهم تربية الدواجن والنحل، تربية الأغنام والماعز والجمال، وعدة ميادين أخرى كتربية الأرانب وصناعة الأجبان واستخلاص زيت الزيتون والأركان. ويصل عدد النساء المستفيدات من هذه المشاريع إلى أكثر من14000 امرأة مستفيدة.

كما نخص بالذكر أن ثمانية مشاريع مدرة للدخل هي في طور الإنجاز في مجال تربية النحل بتمويل من طرف المنظمة العربية للتنمية الزراعية وذلك لفائدة مائة امرأة قروية خلال موسم 2012.

تسويق منتوجات التعاونيات النسائية المحلية:

ـ المشاريع المدرة للدخل:

تتم عملية تسويق منتوج مشاريع النساء القرويات بطرق مختلفة نذكر منها على سبيل المثال:

- الفضاءات التجارية الكبرى.
- المعارض الجهوية،الوطنية،وحتى الدولية.
- تخصيص محلات لبيع منتوجات التعاونيات النسائية بالمطارات.
- تخصيص نقط قارة لبيع منتوجات التعاونيات النسائية بالمناطق السياحية.

إيجابيات البرنامج السوسيو اقتصادي للمرأة القروية:

أما فيما يخص إيجابيات البرنامج السوسيو اقتصادي للمرأة القروية فنخص بالذكر:

- النتائج الإيجابية لتجربة المشاريع المدرة للربح وذلك في مجال تحسين الدخل العائلي والتغذية والتمدرس.
- الزيادة الملحوظة في طلبات النساء القرويات للاستفادة من المشاريع المدرة للدخل وكذلك من مختلف عمليات الإرشاد والتأطير.
- التجاوب التام للمرأة القروية مع مختلف البرامج والمشاريع في حالة توفر شروط المشاركة والحوار في مختلف المراحل.
- تزايد مستمر في عدد الجمعيات والتعاونيات النسوية الهادفة لخلق مشاريع مدرة للدخل .
- خلق مقاولات صغرى.

الآفاق المستقبلية:

ولتعزيز دور المرأة القروية في التنمية الفلاحية، ركزت الإستراتيجية الجديدة للإرشاد الفلاحي منذ سنة 2011 بالخصوص على :

- تعزيز الهياكل الجهوية والإقليمية والمحلية المكلفة بتأطير النساء القرويات ومدها بالإمكانيات البشرية الضرورية عبر التوظيف السنوي .
- وضع وإنجاز برنامج عمل سنوي مندمج يتضمن العمل الميداني والدراسات والبحث والتكوين المستمر سواء بالنسبة للفتيات أو النساء القرويات.
- دعم القدرات التقنية وكفاءات الموارد البشرية المشرفة على تأطير النساء القرويات، بتدريبات تعتمد بالخصوص على الجانب التطبيقي، حول التقنيات الفلاحية،مقاربة النوع حول تسيير المشاريع المدرة للدخل،خاصة في مجالات تحديدها،تمويلها و تسويق منتوجها ، مع منحهم كل التجهيزات الضرورية للتمكن من أداء عملهم في ظروف جيدة و بكل احترافية .
- تفعيل دور المرأة القروية كشريك رئيسي في التنمية لا كمتلقي فقط للإرشاد الفلاحي.
- تشجيع التنظيمات المهنية الفلاحية، النسوية (التعاونيات، الجمعيات...) في مجال المشاريع المدرة للدخل.
- محاولة تقليص الصعوبات التي تحد من إبراز عطاءات المرأة القروية، وذلك عبر التعرف الموضوعي على حاجياتها وخصوصياتها عن طريق مقاربات البحث التشاركي المستمر، مع دعم المشاريع التي تتجاوب مع متطلبات الساكنة.
- تشجيع الشراكة مع المنظمات غير الحكومية.
- مواكبة المشاريع الصغرى ببرامج محو الأمية الوظيفية.
- تأمين التتبع المستمر لهذه المشاريع للحفاظ على مكتسباتها.
- تكثيف التنسيق والتعاون مع مختلف الشركاء العاملين لفائدة المرأة القروية .
- المساهمة في تثمين التجارب الناجحة.
- كما أن المجهودات تبقى متواصلة قصد استثمار و ديمومة هذه المشاريع عبر تقوية التأطير المهني .التتبع و تثمين و تسويق المنتوج الفلاحي المحلي.

دور المرأة الريفية وبعض التجارب الناجحة لإدماجها في قضايا الأمن الغذائي في اليمن

إعـداد:
المهندسة/ أفراح سعد المحفدي
مدير عام تنمية المرأة الريفية

المقدمـة:

تعتبر المرأة الريفية المنتجة الرئيسية للأغذية في العالم حيث أنها تشارك بكافة مراحل إنتاج الأغذية حيث يقدر معدل عمل المرأة الريفية في اليوم الواحد بما يزيد على 16 ساعة ، فبالإضافة إلى الأنشطة المتصلة بإنتاج الأغذية تقوم المرأة بدورها الأساسي في تغذية الأبناء والعناية بهم ورعاية شئون المنزل، يضاف إلى ذلك أن تدهور الاقتصاد قد أدى إلى زيادة نصيب الأعباء الملقاة على المرأة بسبب هجرة الرجال بحثاً عن أجور وفرص عمل أفضل خارج القرية، وهناك عدة عوامل تعوق الجهود التي تبذلها المرأة الريفية بزيادة حجم أنشطتها المدرة للدخل والتي تحول دون وصولها للحصول على الخدمات وأهم تلك العوامل الأمية حيث تشكل عائقاً رئيسياً وتساعد على تفشي الفقر حيث تصل نسبة الأمية بين الإناث في الريف إلى أكثر من 85 %.

اهتم الإسلام بوضع الأسس والضوابط التي تكفل حماية البيئة وصيانتها من خلال القرآن الكريم وأحاديث الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) والقواعد الفقهية الإسلامية التي اجتهد فيها المسلمون حيث نجد الكثير من التوجيهات التي تدعو إلى المحافظة على مكونات البيئة الطبيعية وحسن استغلالها وتحدد في نفس الوقت من استنزافها وتدميرها وهذا ما يتفق مع الهدف الإستراتيجي للقرار البيئي.

إن ما جاء في تقرير منظمة العمل الدولية 2006م ينطبق تماماً على ما تعانيه المرأة الريفية في بلادنا فبرغم من مشاركتها ومساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية بنسبة أكبر من الرجل إلا أنه لا يحسب أجرها ولا توفر ظروف الحماية و الأمان لها حيث أشارت عدة دراسات إلى أن فئات واسعة من المجتمع اليمني لا تزال حبيسة النظرة التقليدية للمرأة التي تستند إلى عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي، رغم تكريم الإسلام لها، إلا أن الفهم الخاطئ والممارسات الاجتماعية والثقافية قد أوصلت المرأة إلى موقع متدنٍ.

والمرأة في اليمن مثلها مثل غيرها من النساء في الدول العربية و الإسلامية و الأوروبية لها معاناتها ومشاكلها الخاصة التي تميزها عن الرجل بكثير من الحقوق و الفرص و المساواة سواء على مستوى الأسرة أو العمل أو المجتمع.

وهذا يرجع إلى أن العديد من الأشخاص يمارسون العنف ضد نسائهم على أنه حق لهم معطى من القرآن الكريم والحديث الشريف، بحيث يقوموا بأخذ الأقوال الخاصة في هذا الموضوع بشكل منقوص ويقوموا بنشرها حتى أنها أصبحت قناعة لدى الكثيرين ، لكننا إذا نظرنا إلى عدد كبير من الآيات والأحاديث الشريفة سنجد ما يدل على عكس ذلك فعن الرسول (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: (أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا وخياركم خياركم لنسائهم) وعن الرسول أيضاً ((ما ضرب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيده امرأة قط ولا خادماً ولا ضرب شيئاً إلا أن يجاهد في سبيل الله)).

أولاً : دور المرأة الريفية في التنمية الشاملة:

1 ـ دور المرأة الريفية في الزراعة والاقتصاد:

يعمل في قطاع الزراعة حوالي 67 % و يتركز 76 % من السكان في المناطق الريفية تقطن 80 % منهم في تجمعات سكانية لا تزيد على 500 نسمة بالإضافة إلى ذلك فإن 75 % من فقراء اليمن يعيشون في المناطق الريفية.

88 % من النساء لهن نشاط اقتصادي في الإنتاج الزراعي مقابل 44 % من الرجال الذين لهم نشاط اقتصادي إلا أن نسبة 83 % منهن يعملن بدون أجر ولا يحتسب لهن ساعات خدمة.

ولتحليل وضع المرأة الريفية يجب على المرء أن يدرك الاختلافات الإقليمية في أدوار المرأة ووظائفها علاوة على ظروفها العامة بما في ذلك الظروف السياسية و الاقتصادية والاجتماعية.

جدول (1)

يوضح تطورات وتوقعات السكان في اليمن خلال الفترة من 1988م – 2025م :

عدد السكان بالألف نسمة			التوقعات معدل النمو (3.7) القائمة		
1988م	1990م	1994م	2000م	2010م	2025م
12.042	12.782	15.800	17.750	23.450	36.939

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسات السياسات العامة لاستخدام موارد المياه في الزراعة العربية .

صوره (1) توضح بعض الأدوار التي تقوم بها المرأة الريفية

إن تقسيم العمل في القطاع الزراعي يحول دون مشاركة المرأة في إنتاج محاصيل الغذاء الرئيسية للاستهلاك الغذائي لتلك المحاصيل التي تزرع في الأراضي المعتمدة على الأمطار . نلاحظ أن الرجل مسئول عن إنتاج المحاصيل السلعية النقدية بينما تقع على عاتق المرأة الريفية المسؤولية الكاملة لتربية المواشي و الدواجن و كذلك واجبات التدبير المعيشي للحيوانات غير المقصورة على التعليف و الرعي ، حيث أشارت الدراسات إلى أن المرأة الريفية تقضي مابين ساعتين إلى خمس ساعات يومياً في تغذية البقر يدوياً و كذلك تشمل تسمين العجول و حلب الأبقار و الانهماك في كافة الأعباء المتعلقة في إنتاج اللبن ومشتقاته و جلب الماء و الحطب و صنع الذبل و خض اللبن لصناعة الزبدة وكذا درس و تنخيل الحنطة والقمح و التعشيب و الحصاد و التصنيع الغذائي و الذي في الأخير يأخذ الكثير من وقتها و جهدها دون أن تستخدم الأدوات و التقنيات الحديثة و إضافة إلى هذه الأعباء التي تتحملها فإنها تقوم بالأعمال المنزلية المعروفة برعاية الزوج و الطفل و الأسرة.

2 ـ دور المرأة الريفية في قطاع المياه:

تقدر الأراضي المعتمدة على الري بحوالي 54 % مقابل 35 % من الأراضي تروى بالآبار و 2 % بمياه الينابيع و9 % بمياه الفيضانات والسيول (الوديان) ويتعرض حوض المياه الجوفية لمخاطر الجفاف في معظم مناطق اليمن حيث يربو نصيب الفرد سنوياً على 150م3 يقابله 1250م3 كمعدل متوسط للفرد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و7500م3 كمعدل عالمي ونلاحظ أنه خلال القرن العشرين تتجلى مظاهر تدهور الممارسة غير الرشيدة لموارد المياه التي تعاني من استنزاف وضخ جائر للمياه الجوفية .

جدول رقم (2)

يوضح الطلب على المياه وتوقعاتها في اليمن خلال الفترة من 1980م ـ 2010م

السنة	كمية ونوع الطلب على الماء (مليون م3)		
	للشرب	للزراعة	إجمالي الطلب
1998م	98	1600	1698
1990م	216	2500	2716
2000م	360	3250	3610
2010م	640	4000	4572

يعتبر الماء عصب الحياة و نجد أن هناك مناطق لا تتوفر لديها مياه نقية أو عذبة كما أن زيادة استخدام المبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية تعمل على زيادة تلوث البيئة والمياه الجوفية والسطحية حيث أصبحت المناطق الريفية تعاني من محدودية مصادر المياه نتيجة لتلوثها واستنزافها . كما أن بعد مصادر المياه النقية عن المنزل في مناطق وعدم توفرها في مناطق أخرى يؤدي إلى زيادة الأعباء على المرأة حيث أنها المسؤولة عن نقل المياه وتعرض أفراد الأسرة إلى الإصابة بالأمراض .

صوره (2) توضح معاناة المرأة الريفية في قطاع المياه

3 ـ دور المرأة الريفية في مشروعات التنمية الريفية:

ومن الملاحظ أيضاً أن بسبب انتشار الفقر بين الأسر الريفية اتسعت الحاجة للمرأة الريفية لأنظمة القروض لتحسين العمليات الزراعية وتربية المواشي و الدواجن كما أن انتشار البنوك في بعض المحافظات شجع الأسر الريفية في تقديم الطلب للإقراض إلا أن شروط القروض سبب الكثير من العوائق التي تمنع المرأة الريفية من الإقراض على سبيل المثال الضمانات الإضافية المطلوبة وقلة انتشار المؤسسات الإقراضية وفروعها على مستوى القرى، كما أن عدم استلام المرأة الريفية لعائدات بيع المنتوج و الحصول على الأجر قلل من عدم قدرتها للإقراض نظراً لعدم ضمان تسديد المبلغ بشكل منتظم للأسباب المذكورة آنفاً مقارنةً مع شريكها الرجل .

ينتج الغاز الطبيعي من عملية تخمير لا هوائي للمواد العضوية في المخلفات ويتكون الغاز الحيوي من غاز الميثان وثاني أكسيد الكربون وغيرها .

وفي اليمن لا زال استخدام الغاز الحيوي في مرحلة البحث والتطوير والتجريب رغم أن نسبة إيجابياتها أكثر من سلبياتها ، لأنها تعمل على تحسين الظروف الصحية والبيئية والمعيشية وتلبية الاحتياج من الطاقة لعملية الطهي والإنارة كما ترفع من المستوى الصحي للأسرة عامة وللمرأة بشكل خاص، ويعتبر وسيلة سهلة ورخيصة وموفرة للوقت حيث تؤمن للمرأة وقوداً نظيفاً للاستهلاك المنزلي وتخفف الأعباء الكثيرة الملقاة على عاتقها من جمع ونقل الحطب والمخلفات وبالتالي يعطي للمرأة متسعاً لرعاية أطفالها بشكل أفضل والاستفادة من الوقت في إنتاج الحرف اليدوية والتوعية بجميع جوانبها خاصة الجانب الصحي الذي يزيد من فعاليته نتيجة لقلة الروث الذي تعيش عليه الحشرات الناقلة للأمراض كما أن استخدام السماد العضوي المتحلل يزيد من المستوى الاقتصادي للأسرة وهذا ما يؤكد أن إدخال الغاز الحيوي سيؤدي إلى رفع المستوى الصحي والاقتصادي لسكان الريف ، وتكمن الصعوبة في تشغيل هذه التكنولوجيا.

4 ـ دور المرأة الريفية في التسويق:

بالنسبة لعملية التسويق فمن المعروف أن الرجل هو الذي يحتكر عملية التسويق مع وجود بعض الاستثناءات البسيطة لبعض المحافظات و ذلك لتقسيم العمل بين الرجل و المرأة حيث تستبعد المرأة عن مجرى الاقتصاد التجاري كما يمنعها من اكتساب المهارات الفنية المرتبطة بالتجارة مثل وضع الموازنة و المساومة و كذا التوفير .

ويتضح جلياً في المحصلة النهائية ضرورة تركيز الاهتمام على الاحتياجات الإنتاجية للمرأة كمزارعة من أجل تحقيق الزيادة في الإنتاج وتحسينه ورفع مستوى الأمن الغذائي في اليمن.

5 ـ وضع المرأة الريفية في التعاون الريفي:

مع تدهور الخدمات الحكومية من حيث الفعالية بدأت المجتمعات الريفية في التوجه نحو اللجوء إلى العمل التعاوني الذاتي بتفعيل التقاليد الموروثة من العمل التعاوني وتداوله بشكل دقيق من المزارعين في اليمن بإيجاد إدارة مشتركة للأراضي المشتركة ولأنظمة موارد المياه ولقد تطور هذا التقليد إلى إنشاء وإيجاد الجمعيات التعاونية المحلية، وخلال السنوات الأخيرة عمل تدهور الخدمات العامة على تشجيع تطورات جديدة في إقامة الجمعيات المحلية ذات المصالح المشتركة بالجمعيات الزراعية وبموجب هذا القانون تم تسجيل عدد 270 جمعية تتفاوت أهدافها وسماتها بشكل واسع وكبير، ولأهمية المشاركة للمرأة في التنمية المستدامة فقد بدأت بتشكيل جمعيات نسائية تقوم المرأة عامة بأنشطة تعمل على حماية البيئة ونشر الوعي البيئي، من خلال المنظمات النسائية الأهلية التي تعمل على تنسيق الجهود النسائية في مجال حماية وإنفاذ البيئة النظم والتشريعات البيئية وفي تكوين رأي عام نسائي مهتم بالبيئة، يعمل على توحيد الفكر وتغيير المفاهيم والسلوك وذلك من خلال مختلف وسائل الإعلام والتوعية . ومن أمثلة بعض أنشطة الجمعيات غير الحكومية والمراكز التي تعنى بالمرأة ما يلي :

1. القيام بتنفيذ مشروع تدريبي للنساء في مجال الحرف اليدوية واستخدام النفايات المنزلية في إنتاج مواد زينة وتحف المنزل وتنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل والإرشاد والتعليم.
2. عمل حلقات توعية في مجالات الصحة والإسعافات الأولية.
3. توعية المرأة بأهمية المحافظة على المياه وعدم استنزافها وتوعية المرأة بأخطار الانفجار السكاني وتنحية الجهل والفقر وغيرها.
4. إنشاء مراكز محو أمية للنساء.

صوره (3) توضح بعض منتجات المرأة الريفية في إحدى الجمعيات

ثانياً: دور الإدارة العامة لتنمية المرأة الريفية:

الجدير ذكره أن الإدارة العامة لتنمية المرأة الريفية قد أنشئت عام 2000م لغرض مساعدة و دعم مجال تنمية المرأة الريفية في عموم محافظات الجمهورية و النهوض بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية و إدماجها ضمن سياسة و إستراتيجية الحكومة ممثلة بوزارة الزراعة والري.

مهام الإدارة الرئيسي:

وضع السياسات والخطط الخاصة بتنمية المرأة الريفية و إدماجها ضمن الخطط و إستراتيجية الوزارة .

المهام العامة:

- البحث وإيجاد المشاريع المدرة للدخل مع الجهات الممولة المحلية والخارجية في مجال التصنيع الغذائي – الحدائق المنزلية – التصنيع الحرفي – الإنتاج الزراعي – تربية الحيوانات و تقديمها للأسر الريفية لتمكينها اقتصادياً.
- رفع قدرات و مهارات النساء الريفيات و ذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية مكثفة.
- الترويج و التسويق لمنتجات المرأة الريفية عن طريق إقامة المعارض المحلية و المشاركة في أي معارض خاصة محلية و دولية .
- عمل الدراسات و المسوحات الميدانية في مجال التسويق وتقنية ما بعد الحصاد ... الخ.
- تقديم البرامج التوعوية و الإرشادية و الإعلامية المسموعة و المرئية.

ثالثاً: الصعوبات التي تواجهها المرأة الريفية ومقترحات الحلول:

الصعوبات:

إن هنالك عدداً من العوامل وراء قبول المرأة الحياة مع شخص يهينها ويعنفها. ومن هذه العوامل خلفية المرأة الاجتماعية، حيث يلعب هذا الجانب دوراً كبيراً في تقبلها للعنف الواقع عليها، فالمرأة ذات الخلفية الاجتماعية الداعمة لسيطرة الرجل على المرأة من خلال استخدام العنف تلعب دوراً سلبياً في تمكين المرأة من اتخاذ قرارها والدفاع عنه.

أما العامل الثالث وهو من العوامل الهامة التي تؤثر في قرار المرأة الخوف من العار أو صدمة الطلاق، فنظرية وصمة العار من الطلاق هذه لها الأثر الأكبر على النساء وخاصة وأن هذا العار لن يطالها وحدها وإنما سيطال العائلة بأكملها، وتفضل المرأة في مجتمعنا الموت على أن تكون سبباً في جلب العار لأهلها حتى ولو كان هذا على حساب حياتها وحياة أطفالها، الأمر الثاني أن تخوف العائلة من وجود ابنة مطلقة في العائلة قد يحدد مصير أخواتها العازبات ويعتقد عدد من النساء بأنهن سيجلبن الحظ السيئ للعائلة وأنهن سيكن حجر عثرة في طريق أخواتهن العازبات وهذا نراه منتشراً بكثرة في الريف بسبب العادات والتقاليد القديمة.

أما العامل الاقتصادي فهو أيضاً من أهم العوامل التي تجعل المرأة تتخذ قرار العودة إلى الزوج فهي في أحوال كثيرة غير عاملة و لا يوجد لديها أي مصدر من مصادر الدخل الذي تستطيع من خلاله تأمين حاجياتها وأطفالها وأنها باتخاذها قرار الانفصال عن الزوج ستضطر لتحميل أهلها الأعباء المادية الخاصة بها وبأطفالها هذا في حال كانت العائلة قادرة على تحمل هذا العبء الجديد مما يدفعهم إلى الطلب منها إلى ترك أطفالها، الأمر الذي ترفضه داخلياً وفي حال قبلته تكون موافقتها عليه آنية ومرتبطة بلحظة هي غير قادرة على اتخاذ قرار صائب فيها، مما يضطرها إلى العودة كي تبقى مع أطفالها ، هذا بالإضافة إلى ما قد يسببه وجود امرأة أخرى من خوف على حياة أطفالها فهي لا تستطيع تحمل فكرة أن تقوم امرأة أخرى بتربية أطفالها ، بما أن النظرة إلى زوجة الأب في المجتمع توازي مفهوم القسوة وسوء معاملة أطفال الزوج، فالمرأة الريفية هي أكثر عرضة لمثل هذه الحالات كونها تعمل من غير أن يحتسب عملها بالأجر مثل المرأة العاملة في المدينة.

ومن جانب آخر يلاحظ قلة الوعي بالتعامل الأمثل مع البيئة لدى المرأة الريفية لعدة أسباب أهمها انخفاض المستوى التعليمي للريفيات بوجه خاص ووجود العادات والتقاليد التي تمنع المرأة الريفية من معرفة إحداث العالم بالإضافة إلى قلة وجود أطر مؤسسية فعالة على المستوى المحلي لتنظيم مشاركة المرأة في الحياة المجتمعية وهذه الأمور غالباً ما تجعل المرأة الريفية أضعف مكونات المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة برغم أهمية الأدوار التي يمكن أن تقوم بها اجتماعياً واقتصادياً.

إن الأمية والجهل في المجتمع وتدني احترام القوانين والظروف الاقتصادية الصعبة للمجتمع تمثل أسباباً رئيسية تفرز بيئة خصبة لزيادة معاناة المرأة اليمنية من العنف.

- مقترحات الحلول:

1. يعتبر الإعلام من أهم الوسائل التي من خلالها يتم تغيير وتعديل العديد من الموروث الاجتماعي إذا تم توجيه بالشكل الصحيح ، فلم يعد الإعلام مقصوراً على فئة محددة من المجتمع كما كان في السابق ، فلا يخلو بيت من تلفاز ، راديو ، أو صحف يومية وأسبوعية فقد أصبحت هذه الوسائل في متناول الجميع ، وكما يقال عن وسائل الإعلام فهي سلاح ذو حدين يمكن أن يكون لخير المجتمع ولضمان استقراره ويمكن أن يعمل على تدميره وإفقاده قيمه الجميلة مثل الحب والخير والصدق .لذلك فإن الإعلام من أهم الوسائل التي يمكن لنا أن نحارب من خلاله العنف الواقع على المرأة، فمن خلال تكاتف وسائل الإعلام المختلفة المكتوبة والمرئية والمسموعة يمكن تأسيس بداية جيدة لمحاربة العنف الواقع على المرأة ولا يمكن لهذا أن يحدث إلا من خلال سياسة إعلامية جادة وليس من خلال مقالات من هنا وهناك تتنبه للقضية أحياناً وتنساها في أحايين أخرى .
2. لا بد من إجراء المزيد من التقييم ومن التدخلات ذات النتائج الواعدة لتعزيز فرص النساء والبنات في الاستفادة من التعليم والنجاح في الحياة وتحسين ثقتهن في أنفسهن.
3. التمكين المؤسسي :

- دمج أنشطة و برامج التنمية للمرأة الريفية ضمن إستراتيجية و خطط وزارة الزراعة و الري.
- تقوية البنية الأساسية للمنظمات والهيئات التي تعمل في مجال النهوض بالمرأة.
- تفعيل دور الإدارة العامة لتنمية المرأة الريفية وفروعها في المحافظات.

- أن تصبح الإدارة العامة لتنمية المرأة الريفية المرجع الأساسي للدراسات العلمية عن المرأة العصرية.
- بناء القدرات للقوى البشرية العاملة في مجال النهوض بالمرأة.
- خلق آلية وشبكة اتصال بين واضعي السياسات الخاصة بالمرأة والمسئولين عن التخطيط في القطاعات المختلفة (إنشاء مكاتب اتصال/ وحدات للمرأة في الوزارات المختلفة).

4. إدماج المرأة الريفية في الجمعيات التعاونية الزراعية والنسوية والمشاريع المدرة للدخل والصحة والسكان والبيئة، التعليم والتدريب، الشئون الاجتماعية، العمل، المرأة الريفية، الإعلام، التشريع، المشاركة السياسية.
5. أهم الآليات العملية للتخفيف من التجاهل لدور المرأة الريفية:

- تفعيل البرامج والسياسات الهادفة إلى تدريب وتأهيل المرأة الريفية (مشاريع صغيرة مدرة للدخل).
- توعية المجتمع المحلي بحقوق المرأة الريفية (الاقتصادية، الاجتماعية،....الخ).
- توعية المجتمع بالدور الفعال والذي تضطلع به المرأة في التنمية الزراعية الريفية ، وتفعيل دور المرأة الريفية في اليمن بصفة عامة والتنمية الزراعية بصورة خاصة من خلال تأهيل المرأة الريفية وإكسابها الخبرات والتقانيات التي تمكنها من تطوير قدراتها الإنتاجية وتحقيق الدخل الكافي لتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي والقيام بدورها التنموي على الوجه المطلوب.

رابعاً: بعض التجارب الناجحة لتفعيل دور المرأة الريفية:

سيتم الاستفاضة في شرحها عند عرض ورقة العمل.

1. مشروع الحدائق المنزلية:

- الهدف العام: رفع وتحسين التغذية للأسرة الريفية.
- الأهداف الفرعية:

- الاستفادة من المساحات بجانب المنزل.
- إدخال أصناف حديده وخضروات.
- رفع توعية وقدرات المرأة الريفية في مجال التغذية.

2. مشروع تربية الأغنام:

- الهدف العام : التخفيف من نسبة الفقر بين الأسر.
- الأهداف الفرعية :

- المساهمة في زيادة الثروة الحيوانية و المحافظة عليها.
- الاستفادة من منتجات الثروة الحيوانية (ألبان – لحوم – جلود – صوف).

3. مشروع تربية النحل وإنتاج العسل:

- الهدف العام : رفع المستوى المعيشي للأسر الفقيرة.
- الأهداف الفرعية :

- رفع مستوى الوعي بأهمية تربية النحل.
- إشراك الأسر الريفية في عملية حماية الموارد الإنتاجية.
- تحسين دخل الأسرة.
- إيجاد فرص عمل للمرأة الريفية.
- إدخال الطرق الحديثة في تربية النحل.

4. مشروع حصاد مياه الأمطار من سطوح المنازل (السقايات):

- الهدف العام : تحسين الأمن الغذائي من خلال دعم صغار المزارعين و الإسهام في النمو الاقتصادي و رفع المستوى المعيشي لسكان الريف من خلال النشاط الزراعي .
- الأهداف الفرعية :

- الاستفادة من مياه الأمطار للاستخدام الآدمي و سقي الحيوانات.

- توفير وقت و جهد المرأة في جلب الماء للاستفادة من الوقت في التعليم و أشياء أخرى.
- تشجيع زراعة الحدائق المنزلية من المياه التي تم حصادها.

5. **مشروع إيجاد قنوات تسويقية للمرأة الريفية:**

- الهدف العام : تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للأسرة الريفية.
- الأهداف الفرعية :

- تمكين المرأة الريفية اقتصادياً.
- تحسين و توسيع قنوات تسويق منتجات المرأة الريفية.
- الاستفادة من خامات البيئة و الحفاظ على الموروث الشعبي.

خامساً: الخاتمة :

خلاصة القول أن الفقر و الجهل هما أهم عاملين يقفا حجر عثرة عند تنفيذ أي عمل .

إن محاربة الفقر كظاهرة اجتماعية هي مسؤولية جماعية يجب التكاتف من أجلها، من خلال التعديل في الأنظمة التشريعية واستحداث أنظمة الحماية القانونية وتغيير الثقافة الاجتماعية، إضافة إلى توعية المرأة بحقوقها وعلى النخب الفكرية والسياسية والدينية دور كبير في إثارة الوعي وتخفيف الأعباء الثقيلة على المرأة الريفية لإعطائها فرصاً أكبر للتعليم و تنمية المهارات و الاهتمام بالجوانب الحياتية الأخرى، بخاصة إذا تم مساعدتها في توفير أدوات حديثة و أيضاً توفير الماء و الكهرباء و بدائل الحطب كالغاز الطبيعي – الطاقة الشمسية.

وفي الختام لابد من التأكد أنه بالرغم مما تم ذكره في هذه الورقة إلا أن هناك العديد من الإنجازات والنجاحات التي تحققت في الوطن العربي والتي مثلت قاعدة أمل، ولعل ما سيدور في هذه اللقاء الخاص «بالمرأة الريفية والأمن الغذائي» من حوارات صريحة ومسئولة تمثل وقفة هامة لمراجعة كافة أوضاع البيئة بغرض تحديد الأخطاء وتصحيحها والخروج بتوصيات أكثر وضوحا وإمكانية للتطبيق والتنفيذ وتساعد على تصحيح المسار وتوفير بيئة أفضل للمجتمع الريفي ليس في هذا الزمان فحسب بل للمستقبل والأجيال القادمة.

سادساً ـ المراجـــع:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسات السياسات العامة لاستخدام موارد المياه في الزراعة العربية.
- م/ أفراح سعد المحفدي ، م/ إيمان طاهر – العنف ضد المرأة الريفية 2009م.
- م/أفراح سعد المحفدي– دور المرأة الريفية في حماية البيئة وتحسينها 2001م.
- دراسات وأبحاث شركاء الشبكة اليمنية لمناهضة العنف ضد المرأة (شيما) 2003ـ2006م.
- التقرير العالمي للعنف ضد المرأة العربية – 2007م.
- تقرير صحفي لمنظمة العمل الدولية بمناسبة يوم المرأة العالمي .
- سياسة الجندر في الزراعة والأمن الغذائي 99م ـ الإدارة العامة لتنمية المرأة الريفية – وزارة الزراعة والري
- كتاب الإحصاء من 2000ـ2008م وزارة التخطيط.
- الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000ـ2004 – وزارة التخطيط والتنمية.
- كثير من الأدبيات والدراسات والأرقام والإحصائيات تم أخذها من مكتبة الإدارة العامة لتنمية المرأة الريفية أو من خلال تصفح المواقع الإلكترونية المعنية بالمرأة والعنف ضد المرأة على المستوى العالمي وعلى المستوى العربي وبخاصة مواقع المؤسسات المعنية بحقوق المرأة الريفية.